

٤١٥
ق . ج

الفوائد الضيائية . تأليف الجامي ، عبدالرحمن
ابن أحمد - ٨٩٨ هـ . كتبت في القرن الحادي
عشر الهجري تقديرا ،

٢٢٨ ق ٢١ س ١٨ x ٩ سم

نسخة حسنة ، خطها تعليق حسن . الورق
الأولى منفرطة ، طبع .

٧٤٢٧

الاعلام ٤ : ٦٧

أ - النحو ، اللغة العربية
ب - تاريخ النسخ : ج - شرح
أ - المؤلف
ب - كافية ابن الحاجب

Copyright © King Saud University

١١٥٥٥
١٤٢١/٧/١٥

V 35 V



٧٧



1957

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم النخطوط"

الرقم: ١٠٥٥٥ ف ٤٦٩٧

العنوان: الفوائد الضيائية

المؤلف: الجاهلي، عبد الرحمن بن أحمد بن محمد

تاريخ النسخ: ١١٥٥ هـ

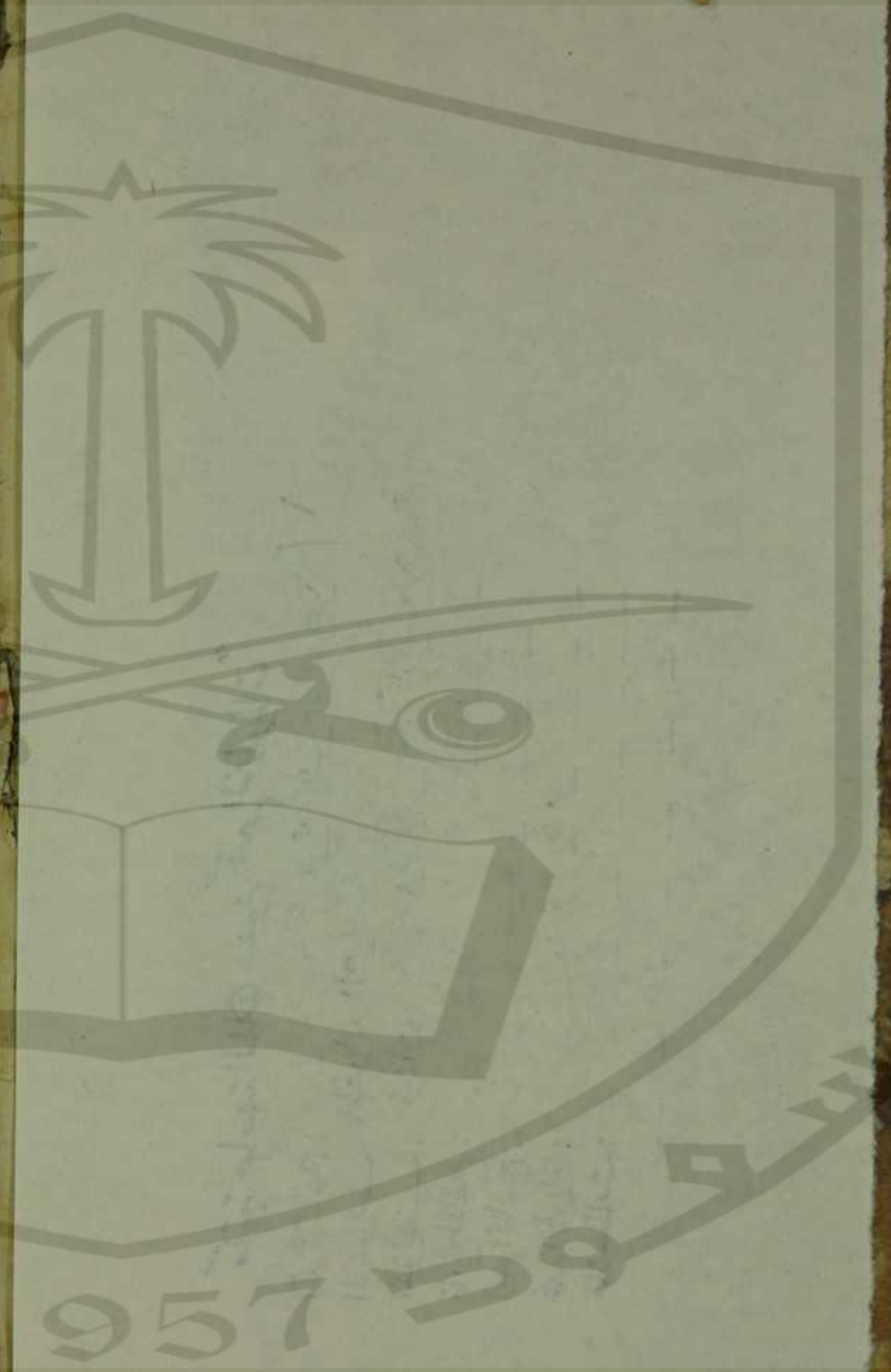
اسم الناسخ:

عدد الأوراق: ٩٩٨

ملاحظات:

المكتبة المركزية - قبة المصلوات
جامعة الرياض

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
اللَّهُمَّ زِدْنِي عِلْمًا وَنَهْنَاهَا بِمَا سَأَلَ الْمَسْئَلَاتِ
وَيَا عَالَمِ الْخَلْقِ كَسَفِّ الْجَمْعِ رَجُوهُ هَذَا الْمَعَانِي
تَحْنُ أَنْ تَطْعَمَ إِلَى حَقِيقَةِ هَذِهِ الْمَأَلِ وَتَحْفَظِي
عَنِ الْخَطَاةِ وَالصَّلَاةِ أَنْتَ مَوْفِقٌ كُلِّ شَيْءٍ
وَأَنْتَ عَلِيُّ الْقِيُوبِ رِعَاةً سَرِيفٍ



Copyright © King Saud University

ووضع لفظه جعل
الشيء في
وذهب بعضهم لانه
يقسم لانه لا يوافق
المعنى قال وضع بلفظ

والله اعلم
بما يخفى
ووضع لفظه جعل
الشيء في
وذهب بعضهم لانه
يقسم لانه لا يوافق
المعنى قال وضع بلفظ

والله اعلم
بما يخفى
ووضع لفظه جعل
الشيء في
وذهب بعضهم لانه
يقسم لانه لا يوافق
المعنى قال وضع بلفظ

والله اعلم
بما يخفى
ووضع لفظه جعل
الشيء في
وذهب بعضهم لانه
يقسم لانه لا يوافق
المعنى قال وضع بلفظ

والله اعلم
بما يخفى
ووضع لفظه جعل
الشيء في
وذهب بعضهم لانه
يقسم لانه لا يوافق
المعنى قال وضع بلفظ

ووضع لفظه جعل
الشيء في
وذهب بعضهم لانه
يقسم لانه لا يوافق
المعنى قال وضع بلفظ

والله اعلم
بما يخفى
ووضع لفظه جعل
الشيء في
وذهب بعضهم لانه
يقسم لانه لا يوافق
المعنى قال وضع بلفظ

والله اعلم
بما يخفى
ووضع لفظه جعل
الشيء في
وذهب بعضهم لانه
يقسم لانه لا يوافق
المعنى قال وضع بلفظ

والمستعمل لذلك
الشيء على
اشارة الى ان هذا الخبر يقيد به
بما حكم الكتاب بقصد انما يضيف
تعريف قيد اليها يحصل انما
انما الحكم في التعريف والتعريف
والتعريف

يرتكب في مثل من قتل قتيلا او مرفوع على اية صفة
لفظ ومكان بالاسل فوجه على غيره معناه ولا
من بيان كلمة في ايراد احد الوصفين جمله فعلة في
مفرد او كان التكنة فيه البنية على تقدم الوضع على اللفظ
حيث انه لا يبينه الكمال بخلاف الافراد والاصب
وان لم يساعده رسم لفظ فعلى انه حال من الشك
في وضع او في المعنى فانه معقول بوجه الامم ووجه
ان الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب القواعد
كقوله مقارن لاجب الزمان وهذا القدر كاف لصحة
الحالية وقيد الافراد لا فواجب المكاتب مطلقا سواء كان
كلامية او غير كلامية فيخرج من حيز الكلمة بل الرجل وقائمة
وبصري واسماها تامل في هذا اللفظ على وجه المعنى
بعد شدة التراجع لفظه وحيث واعرب باعراب
وتعنى مثل عبادته على خلافه في مع انه معرب باعراب
لا في غلظت العارف بالوضع من على قوله لو كان الامر
بالعكس كان نسب واما اودوه فقد كان بفضل في تعريفه
حيث قال في اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع مثل
عبادته فوجه عبادته لانه لفظ واحد وتبعي مثل
قائمة وبصري على ما بعد شدة التراجع لفظه واحده
وخلافية فاخرج بقيد الافراد ولو لم يخرج تركم كان
كما عرفت وتعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة

تأمل وكذا راجع الى التفسير كما تقدم
كأنه يربط كقوله في كلمة واحدة
الامر في هذا الموضع بالامر لان الامر
هو على الرجل قبل التفسير فلا وجه
كلمة واحدة

ط
ان
ان كان مثل رجل وقائمة راجع الى
في العادة مثل عبادته فارجح ان كان

صلى
صلى
قوله في تعريف الكلمة بزيادة
الغنى في تعريفها فالرغم في
المطرف في حيز اللفظ والدلالة

لأن الوضع
يستلزم الدلالة
والموضوع له
وهو الدلالة
المدلول بها
يستلزم بيان
الدلالة وحسب
اصول الكلام
وضع يستلزم
الدلالة والموضوع
وهو يستلزم
فان الدلالة
والوضع والوضع
وضع يستلزم
الدلالة وحسب
الاصول الكلامية
لا يسمع في
الاستاذ هو
جواب عن
سواء اذ تقدم
توجه ان
تكرار
المصنفين في
تعريف الكلمة
الدلالة وحسب
المصنفين في
وجواب عن
ان كان
على معنى
عند قوله
ما في بيان
المصنفين ان
واللفظة
فان راجع
صحيح في
وضع التعريف
ان كان
تعريف
في اللفظ
100
الكلمة
اسم

وهو جمع المصروف والمصروف عليه
وهو جمع المصروف والمصروف عليه
وهو جمع المصروف والمصروف عليه
وهو جمع المصروف والمصروف عليه

المستعمل لذلك
الشيء على
اشارة الى ان هذا الخبر يقيد به
بما حكم الكتاب بقصد انما يضيف
تعريف قيد اليها يحصل انما
انما الحكم في التعريف والتعريف
والتعريف

كون الشيء بحيث يفهم منه شي آخر فيحقق الوضع
تحقق الدلالة فيبعد ذكر الوضع لاحاجة الى الدلالة
كما وقع في هذا الكتاب كمن الدلالة لا تستلزم الوضع
لا يمكن ان تكون بالاعتق كدلالة لفظه وغير
المسموع من در أو اجد او على وجود اللفظ وان
يكون بالطبع كدلالة الترخ اذ على وجه القيد فيبعد
ذكر الدلالة لا يتبين ذكر الوضع كما في المفصل و
هي اى الكلمة اسم وفعل وحرف اى منفحة الى
منه القسام الثلاثة مختصرة فيهما لانها اى الكلمة
لما كانت موضوعا للمعنى والوضع يستلزم الدلالة
فهي اى من صفتها ان تدل على معنى كاس في نفسها
اي نفس الكلمة والمراد يكون المعنى في نفسها
تدل على معنى في نفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى
اليها لا استقلالها بالمفهومية او من صفتها ان لا
تدل على معنى في نفسها بل على معنى يحتاج الى الدلالة
عليها الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلالها
بالمفهومية وسيجي تحقيق ذلك في بيان هذا الاسم
ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل على
في نفسها الحرف كمن ولله فانها تحتاج الى الدلالة
على معنيها اعني الابداء والاشتهاء الى كلمة اخرى
كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة

تأمل وكذا راجع الى التفسير كما تقدم
كأنه يربط كقوله في كلمة واحدة
الامر في هذا الموضع بالامر لان الامر
هو على الرجل قبل التفسير فلا وجه
كلمة واحدة

ط
ان
ان كان مثل رجل وقائمة راجع الى
في العادة مثل عبادته فارجح ان كان

صلى
صلى
قوله في تعريف الكلمة بزيادة
الغنى في تعريفها فالرغم في
المطرف في حيز اللفظ والدلالة

وهو جمع المصروف والمصروف عليه
وهو جمع المصروف والمصروف عليه
وهو جمع المصروف والمصروف عليه
وهو جمع المصروف والمصروف عليه

هذا القسم الثاني
والاسم الثاني

وتسمى هذا القسم **القسم** وقالان **الحرف** في اللغة الطرف
وهو في طرفي جانب تقابل للاسم والفعل حيث
يقعان **عند** في الكلام وهو لا يقع كما تعرف في القسم
الاول وهو ما يدل على معنى في نفيها اما من صفتها
ان يعترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم
عنها باحد الازمنة الثلاثة اعني الماضي والحال و
الاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى يفهم احد الازمنة
الثلاثة ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يعترن
ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة القس الثلاثة
وهو ما يدل على معنى في نفيها غير متعرق باحد الازمنة
الاسم ما خوذ من النمو وهو العلو استعلاء على احو
حيث يركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل
الاسم وهو العلو لانه علو على سماء والقسم الاول
وهو ما يدل على معنى متعرق باحد الازمنة الثلاثة
معنى تضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك
اي لوجهه الكلمة في الاسم الثلاثة حد كل واحد منها
اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم اي لوجهه
ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفيها بل تحتاج الى
حرف اخرى اليها والفعل كلمة تدل على معنى في نفيها فتعني
متعرق باحد الازمنة الثلاثة والاسم كلمة تدل
معنى في نفيها غير متعرق باحد الازمنة الثلاثة فالكلمة

القسم الثاني

ان ليس في الفعل
مع المصدر حقيقة
يعني ان كلمة ان لا دخل
على الفعل المصدر
بجواز تاويل المصدر
باعتبار المعنى الاحكام
اللفظية

العلم في عاطفة على الضم في قديس
قد علم او اعترفت على قول جود الاعراض
في الكلام بلح الدليل المذكور وقيل
العلم في قولنا ان يكون في قولنا
وهو ان يكون في قولنا ان يكون في قولنا
ان يكون في قولنا ان يكون في قولنا
ان يكون في قولنا ان يكون في قولنا

هذا هو ان المقادير من كلامه هذا
ان يكون في قولنا ان يكون في قولنا
ان يكون في قولنا ان يكون في قولنا
ان يكون في قولنا ان يكون في قولنا
ان يكون في قولنا ان يكون في قولنا

الحال ما انت فيه
في زمان الكلام
بالدال على الزمان
والاستعلاء على
عنه تصادم

علم في قولنا ان يكون في قولنا
ان يكون في قولنا ان يكون في قولنا
ان يكون في قولنا ان يكون في قولنا
ان يكون في قولنا ان يكون في قولنا
ان يكون في قولنا ان يكون في قولنا

عصا
عصا
عصا
عصا
عصا
عصا
عصا
عصا
عصا
عصا

ما نعت المتضمنين وهو هو المستعمل له وهو هو
الافان متضمنين لان الناطق لان المتضمن نفسه
كما يقال نعت ما تضمنت انك اي ما تضمنت عليه ولو اراد
الكلتين والراية منها بالاسناد فوالله على الخرج مطابقة
شروع الكلين بالاسناد المتضمن على صفة الفعل هو الكلين
فقط بل لا يلزم انما المتضمن والمتضمن حكي

مشتركة بين الاقسام الثلاثة والحرف متماز عن
بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل متماز عن الحرف
بالاستقلال وعن الاسم بالاتزان والاسم متماز عن
الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاتزان فكل
منها معرف جامع لا فواو مانع عن دخول غير ما
فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعنى الجامع للمانع
وقد ذكر المصنف اشار الى حد في قوله في ضمن ذلك
لخصم نية عليه بالبعوت وقد علم بذلك حد كل واحد
منها مخرج بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب
الطبائع الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا
وفي اصطلاح النحاة ما تضمنت اي لفظ كلمتين حقيقة
او حكما اي تكون كل واحدة منهما في ضمنه والمتضمن اسم
فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من الكلمتين
فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنتا حاصل اللفظ
احدى الكلمتين الا اخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين
حقيقة او حكما الى اخرى بحيث يفيد مخاطب فائدة
فعل لفظ تباين اللفظ والمفردات والمركبات الكلامية
وغير الكلامية ويقيد تضمن كلمتين فحبت المهملة والمفرد
ويقيد الاسناد فحبت المركبات الغير الكلامية مثل غلام
زيد ورجل فاضل ويقيد المركبات الكلامية سواء كانت
خبرية مثل ضرب زيد وضربت امه وزيد قائم او انشائية

بعضهم يقسم
بعضهم يقسم
بعضهم يقسم
بعضهم يقسم
بعضهم يقسم
بعضهم يقسم
بعضهم يقسم
بعضهم يقسم
بعضهم يقسم
بعضهم يقسم

والمراد من الكلام التقوي ان يكون
الكلام على ما في التقوي قال كذا وان كان
اللفظ الواحد وانما جعل انسان على اللفظ
ان يكون في قولنا ان يكون في قولنا
ان يكون في قولنا ان يكون في قولنا
ان يكون في قولنا ان يكون في قولنا
ان يكون في قولنا ان يكون في قولنا
ان يكون في قولنا ان يكون في قولنا

اشارة الى ان هذه الالف في قوله تعالى ...

متعلقة باختيار في نفس الشيء ...
 بعض المحققين حيث قال ان في الخارج موجودا ...
 فانما بداهة بخلاف المدرس ...
 العقل قصد او بالذات كان ...
 في نظرية في الالف وفيه ...
 فذلك لان الالف على الالف ...
 من حيث هو حاله بين السير والبقرة ...
 تعرف حالها كما كان في نفسه ...
 ان يكون مخلوقا عليه اوجه ...
 متعلقه بخصوصه وان يدل عليه ...
 متعلقه والحاصل ان لفظ الالف ...
 من موضوعه كلف واحد من ...
 من حيث انها حال المتعلقة بها ...
 وذلك لانه الكلي يمكن ان يتقبل ...
 فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون ...

اي عقول الشاغل ...
 فيكون مدلول لفظ الالف ...
 في الالف في الالف ...
 من من ذلك على كذا ...
 اي عطف ...
 متعلقا ...
 ان يكون مدلوله ...
 متعلقا به ...
 من موضوعه كلف واحد من ...
 من حيث انها حال المتعلقة بها ...
 وذلك لانه الكلي يمكن ان يتقبل ...
 فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون ...

اشارة الى ان هذه الالف في قوله تعالى ...

ولذلك ان كانت تعلقا ...
 يكون مخلوقا عليها اوجه ...
 محو ظاهرا قصد الالف ...
 بل تلك جزئيات لا تعقل ...
 آلات للملاحظة او الهاد ...
 الحرف كذا يدل على معنى في ...
 ان المراد بكونه المعنى في نفسه ...
 المعنى في نفس الكلمة ...
 اخرى اليها لاستقلال ...
 في نفس وكونه في نفس ...
 وهو استقلال بالمفهومية ...
 ضد الالف في نفسه ...
 عن الكلمة وهذا هو الظاهر ...
 وجه اخر من كونه المعنى في نفس ...
 الى المعنى شبهة على صحة ...
 عبارة الفصل طاهرة في المعنى ...
 الى المعنى لعدم سبوتها بما ...
 في نفس الكلمة والذات الموصولة ...
 المفصل والذات الموصولة ...
 الحرف نعتيا بالاسماء اللازقة ...
 وتحت وقدام وخلف الالف ...

وذلك ان كانت تعلقا ...
 اي عقول الشاغل ...
 فيكون مدلول لفظ الالف ...
 في الالف في الالف ...
 من من ذلك على كذا ...
 اي عطف ...
 متعلقا ...
 ان يكون مدلوله ...
 متعلقا به ...
 من موضوعه كلف واحد من ...
 من حيث انها حال المتعلقة بها ...
 وذلك لانه الكلي يمكن ان يتقبل ...
 فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون ...

مفردات كلية مستقلة بالمفرد...
 لزجها تعقل تعلقاتها اجمالاً...
 لكن لما جرت العادة باستعمالها...
 المتعلقان مخصوصة لانه الخ...
 لفهم هذه خصوصية الامل...
 المحبوبة في حد نفسه لانه في حد...
 الاسم لا بحرف ولما كان الفعل...
 باعتبار معناه التضمني...
 متفرقة مع احد الازمنة...
 اوجه بقوله غير متفرقة باحد الازمنة...
 غير متفرقة مع احد الازمنة...
 المدال عليه فهو صفة بعد صفة...
 فوج الحرف عن هذا الاسم...
 بعدم الاقران ان يكون...
 فيه اسماء الافعال...
 الازمنية كسواء كان...
 يستعمل مصدر ايضا...
 لتعمل مصدر الا انه على...
 او عن المصدر التي كانت...
 عن الفظ وف والجاز...
 فليس شي منها دلالة على...
 الازمنة الثلاثة

Marginal notes in Arabic script, including references to grammar and the concept of definiteness.

الوضع

الوضع الاول...
 وكذا لاقران...
 خروج هذه المضارع...
 حال الاستقبال...
 التثنية...
 في الدلالة على...
 بفتح في ارادة...
 من الارادة...
 يذكر بعض خواصه...
 جوه من صفتها...
 على ان ما ذكره...
 الشيء ما يتحقق...
 افراد ما هي...
 شاملة كالكاتب...
 اي لام التعريف...
 شاملة كما في...
 انما يعين...
 وفي اختصار...
 اليه يوجه...
 فثبت عليها...
 وانما لتبديل...
 الازمنة الثلاثة

Marginal notes on the left side, discussing the relationship between the finite verb and its subject and the use of the definite article.

الوضع

الاختلاف في تسمية افعال في صفة حقيقة لفظها نحو اختلاف
الاصطلاح في تسمية افعال في صفة حقيقة لفظها نحو اختلاف
الاختلاف في تسمية افعال في صفة حقيقة لفظها نحو اختلاف
الاختلاف في تسمية افعال في صفة حقيقة لفظها نحو اختلاف

على التسمية اي مختلف لفظ آفة او تقدير آفة او على
المصدرية اي مختلف اختلاف لفظ والاختلاف لفظ
فما في قولك جاءني زيد ورايت زيد او مررت
بزيد او تقدير امكن في قولك جاءني فتى برايت فتى
مررت بفتى فان ههنا قى وقتنا وبعثي قلبت اليها
الفاختصار الاثراب تقدير تبا والاختلاف اللفظي و
التقدير اي تخم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشترا
اليد لئلا ينقض مثل قولنا رايت احمد مررت باحمد و
قولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين شي او مجموعا
فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في آفة احمد
حقيقة بل حكما فان فتحه احمد بعد التماس علامة النصب
وبعد اجازة علامة الجر وكذلك الحال في التثنية وجمع
فاخرة المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل
حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لاني آفة
المعرب ولا في العوامل اذ اركب بعض الالمام الموعود
القول في هذه التثنية الالمام مع عالمه اثناء وترت
عليه الاثراب بل هي حركات الاثراب بدخول
العامل قلت هذا حكم آفة من احكام المعرب والاختلاف
حكم آفة فلو لم يدخل احد الحكمين في الآفة لسا دتية في
المعرب احكاما كثيرة لم تذكر ههنا فليكن هذا الحكم ايضا
من القليل غاية الامران هذا الحكم ان يكون من جملته

في تسمية افعال في صفة حقيقة لفظها نحو اختلاف
الاختلاف في تسمية افعال في صفة حقيقة لفظها نحو اختلاف
الاختلاف في تسمية افعال في صفة حقيقة لفظها نحو اختلاف
الاختلاف في تسمية افعال في صفة حقيقة لفظها نحو اختلاف
الاختلاف في تسمية افعال في صفة حقيقة لفظها نحو اختلاف
الاختلاف في تسمية افعال في صفة حقيقة لفظها نحو اختلاف
الاختلاف في تسمية افعال في صفة حقيقة لفظها نحو اختلاف
الاختلاف في تسمية افعال في صفة حقيقة لفظها نحو اختلاف

الشامية الاثراب ما اى حركة او حرف اختلف

الشامية

الاختلاف في تسمية افعال في صفة حقيقة لفظها نحو اختلاف
الاختلاف في تسمية افعال في صفة حقيقة لفظها نحو اختلاف
الاختلاف في تسمية افعال في صفة حقيقة لفظها نحو اختلاف
الاختلاف في تسمية افعال في صفة حقيقة لفظها نحو اختلاف

الشامية الاثراب ما اى حركة او حرف اختلف
آفة اي آفة المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة
به اي تنكس الحركة او الحرف وحين يراد بها الموصولة
الحركة او الحرف لا يراد العامل والمقتضى ولو البقية
على عمومها فواجبات تسمية المفهومة من قوله برفاق
من السبب السبب القرب والعامل والمقتضى من السبب
البعيد وتفيد التثنية في حركة نحو علماني لانه يوجب
على اختيار المصنف كمن اختلف بين الحركة على الالف
ليس حيث انه يوجب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم
وبهذا القدر تم حدة الاثراب جمعا ومعنا لكن المصنف اراد
ان يشبه على فائدة اختلاف وضع الاثراب فتم التثنية
لا يبدل على المعاني المعنوية عليه وكانه اراد ان يذهب
حيث قال ليس هذا من تمام الحدة لانه خارج عن الحدة
واللام في ليدل بتعلق به خارج عن الحدة بعينه ووضع
الاثراب المقنوم من نحو الكلام فانه بعيد عن النقص
غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف آفة في
اختلف آفة ليدل للاختلاف او بابه الاختلاف على
المعاني على الفاعلية والمفعولية والاضافة المعنوية
على صيغة اسم الفاعل عليه اي على المعرب على ما كان
المورد وادراكه سببا يقال اعنور والشئ وقاوه
اذ اد اوله اي اخذه جماعة واحدا بعد واحد

الاختلاف في تسمية افعال في صفة حقيقة لفظها نحو اختلاف
الاختلاف في تسمية افعال في صفة حقيقة لفظها نحو اختلاف
الاختلاف في تسمية افعال في صفة حقيقة لفظها نحو اختلاف
الاختلاف في تسمية افعال في صفة حقيقة لفظها نحو اختلاف

الاختلاف في تسمية افعال في صفة حقيقة لفظها نحو اختلاف
الاختلاف في تسمية افعال في صفة حقيقة لفظها نحو اختلاف
الاختلاف في تسمية افعال في صفة حقيقة لفظها نحو اختلاف
الاختلاف في تسمية افعال في صفة حقيقة لفظها نحو اختلاف

وانما يقال هذا في النواحي والخصائص والقابلية لكل واحد من الرفع والنصب والجر والعلامة على نوع من
الاصناف فلما كانت الدولارات انواعا كانت دلالتها عليها انواعا بخلاف ذلك لان كل واحد من علامتها
يحل على النوع الواحد

بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم

على سبيل المناوئة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فان
تداولت المعنى المقضية للاعراب على المعنى المتعارفة
متساوية غير متضادة كما ينبغي ان يكون علامتها
ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب
فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضع
حيث يختلف به آخر المعرب لا يختلف تلك المعاني
جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفي الاسم
يدل على المسمى والاعراب على صفة ولا شك ان
الصفة متناهية عن الموصوف فالنسب ان يكون
عليها ايضا متناهية عن الدال عليه وهو ما هو زمن
اعرابه اذا اوضح فان الاعراب يوضح المعنى المقضية
للاعراب او من عرفت مجردة اذا فسدت على ان يكون
الصفة للطلب فيكون معناه ازالة الفساد وعلى
لانه يزيل فساد التباس بعض المعنى ببعض آخر ولو
اي انواع اعراب الهم ثلثة رفع ونصب وجر
الاسماء الثلثة مخففة بالحركات والكروف الاعرابية
والاطلاق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الصفة والوجه
والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا
وفي الحركات الاعرابية على فلكه فان رفع حركه كانت ووقفا
علمه العائلة اي علامه كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما
ليشمل المحقق بالفاعل ايضا كما كتبنا في الجوز وغيرهما و

اشتمل ان يقصد بلفظ صفة
ويراد منه معنى آخر تابع للفظ آخر
والعلمية بذكر ما هو من متعلقا كعلم
يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في جعل
المذكور اهلا والمخروف حالا وليس
جس

اي الاعراب بالاسماء الثلثة
فهي اعراب الاعراب والاعراب بالاسماء
لانه اذا اوضح فان الاعراب يوضح المعنى المقضية
للاعراب او من عرفت مجردة اذا فسدت على ان يكون
الصفة للطلب فيكون معناه ازالة الفساد وعلى
لانه يزيل فساد التباس بعض المعنى ببعض آخر ولو
اي انواع اعراب الهم ثلثة رفع ونصب وجر
الاسماء الثلثة مخففة بالحركات والكروف الاعرابية
والاطلاق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الصفة والوجه
والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا
وفي الحركات الاعرابية على فلكه فان رفع حركه كانت ووقفا
علمه العائلة اي علامه كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما
ليشمل المحقق بالفاعل ايضا كما كتبنا في الجوز وغيرهما و

النصب
الاعراب

النصب فوكة كانتا حرفا علم المفعولية اي علامه
كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما يشمل المحقق والجر
حركه كانتا حرفا علم الاضماره اي علامه كون الشيء
مضافا اليه واذا كانت الاضماره بنصب المصدر
لم يجز الالمحاق علامه المصدر اليها كما في الفاعلية والجر
وانما خص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع
ثبيل والفاعل ثبيل لانه واحد فاعطى الثبيل للثبيل
والنصب خفيف والمفعل كثره لانها خفت فاعطى
الخفيف لكثيره ولما لم يبق للمضاف اليه علامه غير الجوز
فجعل علامه له والفاعل لفظيا كان او محتويا كما به
يتقوم اي يحصل المعنى المقضية اي معنى من المعنى المعنوي
على المعرب المقضية للاعراب فجي جاء في زيد جاعلا
او حصل معنى الفاعلية في زيد فعمل الرفع علامه لجاوي
رايت زيد ارايت عامل في زيد حصل معنى المفعولية في زيد
فجعل النصب علامه لها وفي لزمت زيد بالياء عامل
او به حصل معنى الاضماره في زيد فعمل الرفع علامه
لها فالرفع المنصرف اي الاسم الذي لم يكن منته ولا يجر
ولا يجر منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف
اي الذي لم يكن الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف
كرجال وطلبة فالاعراب في يدين القسمين من
الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاسم في الاعراب

عند
لا اعتد
في تعريف العبة
وان لم يصح
وذكر في حكم العبة
اراد ان يبين معنى

عند
لا اعتد
في تعريف العبة
وان لم يصح
وذكر في حكم العبة
اراد ان يبين معنى

عند
لا اعتد
في تعريف العبة
وان لم يصح
وذكر في حكم العبة
اراد ان يبين معنى

ان يكون بالحركات والاعراب فيهما بالكرة وذا
 كان الاعراب بالكرة فالصل ان يكون بالحركات
 الثلث في الاحوال الثلث والاعراب فيهما بالحركات
 الثلث فالاعراب فيهما بالضمه رفعاى حاله ارفع
 والضمه لضباى حاله النصب والكسرة فى اى حاله
 نصب قوله رفعا وضباى وقرا على الظرفية بتقدير
 المضى وتحميل النصب على حاله او المصدرية لتقسيم
 الاول مثل جاءنى رجل ورايت رجلا ومررت برجل
 والضم الثلث مثل جاءنى طلحة ورايت طلحة ومررت
 بطلحة جمع المونث السالم وهو ما يكون بالالف والياء
 واخره رين المنث فانه قد علم بالضمه رفعا وكسرة
 بقرا فان النصب فيه تابع للجر ارفعا وللرفع على ذكره
 الفصل الذى هو المذكور ان لم فان النصب فيه تابع
 للجر كما سيجى ذكره مثل جاءنى مسلمات ورايت مسلمات
 ومررت مسلمات غير المنصرف بالضمه رفعا والضمه
 نصبا وبقرا فالجر تابع فيه للنصب كما ستره نحو
 جاءنى احمد ورايت احمد ومررت باحمد اخوك
 وابوك وعموك بكسر الكاف لان لم قريب الميم اة
 من جانب زورها فلا يضاف الا اليها ويون والجر
 اشبه المنكسرى الذى يستعمل ذكره كالعوق و
 الضفا الميمية والافعال القبية وهذه الاسماء الا
 كسرت

وكسرة قوله انضباى قوله رفعا وكسرة
 ان الضمة والضمه والكسرة بالياء والضمه
 على سبيل المثال فانها الغاب التباد
 بخلاف الجوز على سبيل المثال فانها
 هذا التركيب على سبيل المثال فانها
 عاملين متعلقين كمن المولى المتعلق
 اذان المنسوخة من الورد المتعلق
 على سبيل المثال فانها الغاب التباد
 بالضمه والكسرة بالياء والضمه
 نصبا وبقرا

تذكروا اسم العيا
 بالحركات الثلث
 او ارايدكم
 اسم العيا
 بالحركات
 تذكروا اصحابها
 العرب بالضمه
 والكسرة وهو
 جمع المونث
 السالم والياء
 بالضمه
 العوق وهو
 غير المنصرف
 كسرت

كسرت
 لا يضاف الا الى الميم اة
 كسرت

ذو مال اصله ذو و ایدی و او بنیک اجتماع کرب اولد یغندن و او اولای حذف اتدی
ذو اولدی بوندن صکره مال مضافا فلدق اصناف ایلدنون دشدی ذو مال اولدی
بوندن صکره ذالک حرکه سنی سلب اندیک و بر دیک و او بک ضمیه حرکه سنی
ما قبلندکی ساکن اولان ذاله ذو مال اولدی و او ساکن ما قبلی مضموم و او حال اوزره
حرف مد اندیک ذو مال اولدی سمعت اخوک اصله اخو ایدی
جود تحقیف یجون غیر قیاس اوزره و اوی حذف اتدیک آنخ اولدی بوندن
ضمیره مضافا فلدق و او مدونه ساکن بجه عوریت اتدی اخوک اولدی
فوک اصله فوه ایدی جود تحقیف یجونهای نسبا منسبیه حذف
اندیک بوندن صکره افراد حالنده و جوب و اوی میه قلب اندیک
فم مو اولدی بوندن صکره ضمیره مضافا فلدق و او مقلوبه اصله
عوریت اتدی بوندن صکره و او ما قبلنده کندی جنسندن حرکه اوقفا
اید ملکه فاند فتح حسنی ضمیه تبدیل ایدیک ده فوک اولدی

منقوصات و اوی و فوک و جوب و اوی و اوی
کما ان اولدی فوه و ذو مال و جوب و اوی و اوی
او اصله و اوی و اوی و اوی و اوی و اوی
الکسمة لایضاف الالی السماء لاجناس فاجرب
هنه السماء التثنية بالواو رفعا والالف نضبا و النباء
جرا لکن لا مطلقا ل حال کونها کلمة او مضمومها موعود
بالحرکات فوجا فی احنیک و رأیت احنیک و مورث
بناحنیک و موحدة او المنه و المجموع منها مورث عراب
التثنية و الجمع و انما لم یضرح ههنا القیدین التثنية
بالالف مضافة لانها اذا كانت کلمة و موحدة
ولم یکن مضافة اصلها یکن جوب فاعرابها بالحرکات
فوجا فی اخ و رأیت اخ و مورث باخ فینبغی ان
تکون مضافة و لکن الی غیره بالمتکملانها اذا كانت
مضافة الی باب التکلم فحاجها کسائر الاسماء المضافة الیه
ولم یکتف فی هذا الشرط بالتثنية لئلا یؤخر کسرها و انما
یکونها الی الکاف و انما جعل عراب هنه لاسماء بالحرکات
لانهم لما جعلوا اعراب التثنية و جمع المذکورات بالحرکات
ارادوا ان یجعلوا اعراب بعض الاحاد المضافة لک التثنية
یکون بینها و بین الاحاد و حشوة و منافیة مائة و اما
اختار و اسماء التثنية لان اعراب کل من التثنية و الجمع
تثنية فعملوا فی مقابلة کل اعراب اسماء و انما اختاروا

اضاف ذو الی الظاهر دون الجمع فی الی
لاضناف الالی السماء لاجناس الظاهر
و انما لم یضرح ههنا القیدین التثنية
بالالف مضافة لانها اذا كانت کلمة
و موحدة ولم یکن مضافة اصلها یکن
جوب فاعرابها بالحرکات فوجا فی اخ
و رأیت اخ و مورث باخ فینبغی ان
تکون مضافة و لکن الی غیره بالمتکملانها
اذا كانت مضافة الی باب التکلم فحاجها
کسائر الاسماء المضافة الیه ولم یکتف
فی هذا الشرط بالتثنية لئلا یؤخر کسرها
و انما یکونها الی الکاف و انما جعل عراب
هنه لاسماء بالحرکات لانهم لما جعلوا
اعراب التثنية و جمع المذکورات بالحرکات
ارادوا ان یجعلوا اعراب بعض الاحاد
المضافة لک التثنية یکون بینها و بین
الاحاد و حشوة و منافیة مائة و اما
اختار و اسماء التثنية لان اعراب کل من
التثنية و الجمع تثنية فعملوا فی
مقابلة کل اعراب اسماء و انما اختاروا

و انما لم یضرح ههنا القیدین التثنية
بالالف مضافة لانها اذا كانت کلمة
و موحدة ولم یکن مضافة اصلها یکن
جوب فاعرابها بالحرکات فوجا فی اخ
و رأیت اخ و مورث باخ فینبغی ان
تکون مضافة و لکن الی غیره بالمتکملانها
اذا كانت مضافة الی باب التکلم فحاجها
کسائر الاسماء المضافة الیه ولم یکتف
فی هذا الشرط بالتثنية لئلا یؤخر کسرها
و انما یکونها الی الکاف و انما جعل عراب
هنه لاسماء بالحرکات لانهم لما جعلوا
اعراب التثنية و جمع المذکورات بالحرکات
ارادوا ان یجعلوا اعراب بعض الاحاد
المضافة لک التثنية یکون بینها و بین
الاحاد و حشوة و منافیة مائة و اما
اختار و اسماء التثنية لان اعراب کل من
التثنية و الجمع تثنية فعملوا فی
مقابلة کل اعراب اسماء و انما اختاروا

اعراب كذا مع اللفظ وسمى المنه واللفظ على ان كلا من اللفظ والاعراب في قولهم كذا مع اللفظ
منه واللفظ لما جاز كذا مع اللفظ فانما شئ المنه فلا تارة كذا مع اللفظ كذا مع اللفظ كذا مع اللفظ
المنه لما جاز تاكيد المنه فيعلم انه مفرد اللفظ وسمى المنه نقل حرفه الكون

٢٥

منه كذا مع اللفظ وسمى المنه واللفظ على ان كلا من اللفظ والاعراب في قولهم كذا مع اللفظ
منه واللفظ لما جاز كذا مع اللفظ فانما شئ المنه فلا تارة كذا مع اللفظ كذا مع اللفظ كذا مع اللفظ
المنه لما جاز تاكيد المنه فيعلم انه مفرد اللفظ وسمى المنه نقل حرفه الكون

انما يدل من اللفظ والاعراب
لان علامته انما تكون متوسطة
ما اختلفت كل كلمتين يكون مقدر
او غيره البس ولا يجوز ان يكون مقدر
فمنه اللفظ كذا مع اللفظ كذا مع اللفظ
اللفظ كذا مع اللفظ كذا مع اللفظ
انما يدل من اللفظ والاعراب

وهذا لان ما قبل الالف كان
والنون مكسورا لانه الالف
ما قبلها في النون مفتوحا والنون
مفتوحا لانه الالف كان

اي كذا مع اللفظ
لا يكون مع اللفظ
والاعراب كذا مع اللفظ
اي كذا مع اللفظ
لا يكون مع اللفظ
والاعراب كذا مع اللفظ

المفتوحة ما قبلها ايضا وهو كذا مع اللفظ
والمراد به ما شئ اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون
بالياء والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين فكل ما لم يكن
واحد مذكرا يجمع بالواو والنون وما اثنى به وهو الواو
جمع ذوات النون لفظا وعشرون واخرها اي نظائر ما
الجمع وهي ثلثون الى سبعين وليس عشرون جمع عشرة
ولا ثمانون جمع ثلثة والالف اطلاق عشرون على ثلثين
لان ثلثة مقادير العشرة وثلثان ثلثين على التسعة
لان ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس في المواضع
والبضاهه الالفاظ بدل على معان معينة ولا تعين
في الجمع بالواو ونحو والياء نصبا وهو انا جعل اعراب
المنه مع ملحقاته وجمع مع ملحقاته بالواو والياء
فردا الواحد في اعرابهما حرف بصلة للاعراب وهو
علامة التثنية وجمع فناسان يجعل ذلك اعراب
اعرابها في اعرابها كما انها في اعرابها لان الاعراب
بالواو حرف جمع الاعراب بالواو ولما جعل اعرابها
بالواو وكان حرف الاعراب ثلثة واربعا
ثلثة ثلثة ثلثة ثلثة لجمع للجمع
ثلثة الحروف الثلثة لوضع الالف لوضع
بها في المجموع بلا اعراب ولو خضع المجموع في المنه بلا
اعراب فوزعت على ما بان جعلوا الالف على اللفظ

ط
والنون
ح
ط
والنون
ح
ط
والنون
ح
ط
والنون
ح
ط
والنون
ح

واجاب سؤالا مقدر وهو انما
لازم ملحقاته كذا مع اللفظ
جمع ثلثة وطر هذا القياس
فاصحاب الالف والنون
واخرها ما قبل الالف
واخرها ما قبل الالف
واخرها ما قبل الالف

انما يدل من اللفظ والاعراب
لان علامته انما تكون متوسطة
ما اختلفت كل كلمتين يكون مقدر
او غيره البس ولا يجوز ان يكون مقدر
فمنه اللفظ كذا مع اللفظ كذا مع اللفظ
اللفظ كذا مع اللفظ كذا مع اللفظ
انما يدل من اللفظ والاعراب

تقسيم حجاب لم ولا يصل

المفتوحة

Handwritten marginal notes in Arabic script, likely discussing linguistic or grammatical points related to the main text.

Handwritten marginal notes in Arabic script, continuing the discussion from the previous page.

Main text on the right page, written in Arabic script. It discusses linguistic concepts such as 'التشبيه' (metaphor) and 'اللفظ' (word/phrase), with several lines underlined in red ink.

المرفوع

Handwritten marginal notes in Arabic script, located between the main text and the left page.

Main text on the left page, written in Arabic script. It continues the linguistic discussion, with several lines underlined in red ink.

Extensive handwritten marginal notes in Arabic script on the left page, providing detailed commentary on the main text.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the bottom left of the page.

فقد استقامت تمام الواو في الالاف
على حقيقتها دون الرفع لان الالاف على الرفع
من خصوصية الواو وقد زالت فتكون الالاف
تقدر على نون علانية في جميع
سورها

الاعراب حالة الرفع تعديريا بخلاف حالتي الجر والنصب
فان الالاف لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء
ايضا تاء وقد يكون الاعراب بالرفع وقد يربا في
الاحوال الثلث في مثل جاء في الالاف والرفع ورايت ابا
القوم ومررت ببلد الالاف فانه لما سقط حرف
الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب
لغظا بل صار تعديريا واللفظ اي الالاف المتلفظ
فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكرنا تعديريا الالاف
او استعمل لما ذكرنا في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف
وكان غير المنصرف اقل من المنصرف والمعروفة يعرف
المنصرف على قياس الاعراب التعديري واللفظ يعرف
غير المنصرف والكسفي تعريفه فقال المنصرف ما لم يسم
معربا في لغتنا ثوران ما جمعها وابتاع شرانها
في انرا كما سيجي ذكره من علل تسع او عشرة واحدة منها
اي من تلك التسع لتقوم هذه العلة الواحدة مقامها
اي تمام ما بين العليين بان ثور واحد ما ثورها
وهي اي العلة التسع مجموع ما في يدك البينين من
الاور التسعة لكل واحد منها حتى بعد الالاف الحكم على
العلل التسع بكل واحد من هذه الاور وذلك مجموع
عده وصف وتانيث ومعرفة وحجة ثم جمع ثم تركيب
والعدول في عطف ما بين العليين من الواو التي لم تجرد

فصل في ما اذا كان الاعراب ثمة والرفع
سما في الالاف المتعدية بحسب الالاف
والصواب في الالاف المتعدية بحسب الالاف
المرفوع فان الاعراب لا يكون امة
فصل في الالاف

المنصرف ما هو من الالاف فانه ثمة
بالرفع من حال الالاف بالتركيب
فان الالاف في حال الالاف بالتركيب
لا تنصرف لان الالاف بالتركيب
دون غير المنصرف

فصل في الالاف
فان الالاف بالتركيب
فان الالاف بالتركيب
فان الالاف بالتركيب

فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكرنا
راجع الى ما ذكرنا
فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكرنا
راجع الى ما ذكرنا
فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكرنا
راجع الى ما ذكرنا

المحافظة

المحافظة

المحافظة على الوزن والنون زائدة من قبلها الف
وزن فعل من هذا القول تعريب قول زائدة
على انه حال لا ياتي احوال المعنى وبيع النون الالاف
حاله نهار زائدة في قول الف فاعل الالاف اي من قبلها
او مبتدأ وخبره الالاف المقدم ولا يخفى انه لا يفهم من
هذا التسوية زائدة الالاف مع نهار زائدة ايضا ولهذا
يغير عنهما بالالف والنون الزائدة بل ويجعل الالاف
فعلها لقوله زائدة والالف متعلقا بالزيادة واوله
زيادة الالاف قبل النون شبه الكهفي وصف الزيادة
وتقوم الالاف على هذا في هذا الوصف فهم زيادتها جميعا
وهي كما اذا قلت جاءني زيد راكبا من قبله اخوه فانه
بدل على شبه الكهفي وصف الركوب وتقدم اخيه عليه
هذا الوصف وقوله وهذا القول تعريب يعني ان ذكر
العلل بصوت النظم تعريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم
سهل او القول بان كل واحد من الاور التسعة حكمة
قول تعريبي لا يقتضي لزوم العلة في الحقيقة اثنان منها
لا واحدة او القول بانها تسع تعريب لها الى الصواب
لان في عدد احوالها فقال بعضهم انها تسعة وقال
بعضهم انها اثنان وقال بعضهم انها تسعة
ولكن القول بانها تسعة تعريب لها الى ما هو صواب
من المذهب الثلاثة ثم انه ذكر امثلة العلة التسع

هذا مما لا يقصد بالزيادة قبل
الالاف ورايت ان الالف اول الالف
في الالاف فانه قد يربا في عيار
عصام الدين

فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكرنا
راجع الى ما ذكرنا
فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكرنا
راجع الى ما ذكرنا

فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكرنا
راجع الى ما ذكرنا
فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكرنا
راجع الى ما ذكرنا

فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكرنا
راجع الى ما ذكرنا
فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكرنا
راجع الى ما ذكرنا

فان نفس الالاف ليست علة بل هي
منصرف فانه العلة فانه منصرف

على القول
على اسمها
على حرف واحد
على حرفين

على ترتيب ذكره في البيت فقال هل من مثال للموصوف
 واهم مثال للموصوف وطلحة مثال الثالث في وزن
 مثال للموصوف وفي ايراد زينب مثال للموصوف بعد طلحة
 اشارة الى قسم الثاني النقطي والمخسوف والهم
 مثال للموصوف وساجد مثال للموصوف وسعدى كرس مثال
 فتركيبه عمران مثال المالف والنون واحمد مثال
 لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف والاشارة الى
 عليه من حيث استعماله على اثنين او واحدة تقدم مقاديرها
 ان لا كسر فيه ولا يمين وفي ذلك لان كل عين في
 فاذا وقع في الاسم على ثلثين او اربعة عينات فيثبه
 الفعل من حيث ان له في عينين بالنسبة الى الاسم
 احد بهما التقابل الى الفاعل واخرهما استقامة من
 المصدر ومعنى الاسم المنقضي باسم وهو كسر
 والنون الذي هو علامة التثنية واما قلنا ان كل
 عين فرعية لانه العدل فرع المعدول عنه والوصف
 فرع الموصوف والثالث فرع التذكير لانه تقول
 قائم تقول قائمة والتعريف فرع التذكير لانه تقول
 رجل ثم الرجل والعربية كالمعرب فرع العربية او
 الاسل في كل كلام ان لا يخالف بينه او يجمع فرع الواو
 والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتان
 فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم

شأن الاسم المنقضي استقامته
 ووزن الاسم المنقضي استقامته
 او سطر العلى والاسم المنقضي
 معصام الذي
 معصام الذي
 ليكن معلوم
 عيني خافضاً

الوزن بين المفعول والواحد قد يكون
 وقد يكون استقامة الاسم
 قد يقع على الجمع او الواحد
 لا يقع الا على الواحد

لان

لان الاسل في كل فرع ان لا يكون فيه الوزن المنقضي
 منع او فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعاً للوزن
 الاسل في كل فرع اي لا يفتتح سواها وكان فروداً او غير
 صرفه اي جعل في حكم المنصرف باذخال الكسرة والتنوين
 حقيقة فان غير المنصرف عند المنص
 بالوزن المنقضي وواحدة منها تقوم مقامها وبار
 كسر والتنوين لا يلزم خلق الاسم عندهما وقبل المراد
 بالفرع محتواه اللغوي لا الاصطلاحي والفرع
 صرفه ارجع الى حكم الفرع اي لفرع وزن
 النسب او رعاية قافية فانه اذا وقع غير المنصرف في
 فكتبت اما يقع من منع صرفه انكساراً يخرج عن الوزن
 او انزواً يخرج عن التثنية اما الاول فله
 صبت على صياغتها لوانها صبت على الايام
 لياليها واما الثاني فله عند ذكره تعان لثبات
 وكونه هو المسك ما كرهه في موضوع فانه لو لم
 تعان من غير تنوين لستقيم الوزن ولكن لوقع في رجا
 يخرج عن التثنية كما يحكمه سلافة الطبع فان ثلث
 فالاحراز عن الرفع ليس ضرورياً فكيف يشبه
 قوله للفرع قلن الا حراز عن بعض الرفعانات
 اذا لم يكن الاحراز عن فرودى عند الشعراء واما
 الفرع الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله

لان الاسم المنقضي ما فيه عين وزن
 في ان غير المنصرف ما فيه عين وزن
 فيوزن بخارجين التنوين
 او اعتبار التنوين فلا حاجة الى حذف
 باعصام الذي

لان الفرع هو الذي هو
 ولا يخرجها عن اصلها ولذا لم يعم
 صفة المنصرف لها عند جمهور النحويين
 كما لم يجعل الفرع المنقضي ممدوداً
 كما جعل الممدود في غير المنصرف
 كما ان من يفرق بين منع حذف الهمزة
 معصام الذي

قبل القائل فاطمة عند انتقال النبي
 في قوله فاطمة وسلم هو ايها
 على ان لا يفتتح سواها وكان فروداً
 على ان لا يفتتح سواها وكان فروداً
 على ان لا يفتتح سواها وكان فروداً
 على ان لا يفتتح سواها وكان فروداً
 على ان لا يفتتح سواها وكان فروداً
 على ان لا يفتتح سواها وكان فروداً

بالجوز
عن الهمزة

سلام على الامام وسيد حبيب العالمين محمد
 بشير نذير باشي ملكهم عطفوف رؤوف من تسمي
 فانه لو قال باجملا على الاذن وكنته على القافية
 فان حرف الروي في سائر الالفاظ الدال على
 او التناسل اي يجوز حرف غير المنصرف ليحصل التنازل
 بينه وبين المنصرف لان رعاية التنازل بين الكلام
 امر مهم عندهم وان لم يتصل الى حد الفروق مثل
 سلاسله وانما لان حيث حرف سلاسله المنصرف
 الذي يلية على ان يكون سلاسله وانما لان مثال
 لمجموع غير المنصرف الذي حرف المنصرف الذي حرف غير
 المنصرف لتساويه وما يقوم مقامهما اي العلة الواحدة
 التي تقوم مقام العليين من العلة التسع علقان
 قامت كل واحدة منهما مقام علقين لتكثير بها احد
 الجمع البالغ الى الصيغة شذوي فانه قد تكثر في صيغة
 حقيقة كالكاب و اساور و اناسيم او حكمها كالمجموع
 الواقعة لهما في عدد الحروف والحركات والسكنات
 كساجد وصبايح ومانبها الثانية كمن لا اطلاق
 بعض تساميه وهو الف التانية المقصود بالعدد
 اي كل واحد منهما كجملتي وحرمان لانها لا تسان للكلية
 وضعا لا تبار فانها اصلا فلا يقال في جملتي ولا
 في جملتي فيجعل لروميها للكلية بخلافه تانية اخرى
 في

المقصود منه
 وضع اعراض
 الوضعية
 اورد لهذا
 صواب التسمي
 في اجمل تسمية
 الكلام عظام

وقوي قوارير التناسل فوهل الادي
 فقولته ليم تقصد به انما التقليل
 عظام الادي
 ارادة ان يكون اعلا الالبس والادان العصور
 تشابه في الالوان والاطراف ان التقدير كصرف
 سلاسله في هذا الترتيب عظام
 كمن في صيغة فاما كالمجموع كالمجموع
 من كلب و اساور و جمع اسوار
 و انما جمع انعام مع لعم عظام الادي

لان اقسام التانث
 التانثان باعتبار الالفاظ
 التانث وهي الالفاظ
 يكون مطلقا عند سئل
 وفانها ومقدرة عند
 زيب و فريم و دار و نادر

وقول تقويم مقام السبب وان يكون سببا واحدا ايضا وان كان اصلا
 الالفاظ العلية لكونها عارضة غير لازمة لما دخلت عليه
 وتانثها الف في لا تشد بل يجب في العطف

التانث كمرز اختلاف التانث فانها ليست لازمة لكل
 بحسب مهمل الوضع فانها وضعت فاروق بين المذكر و
 المؤنث فلو عرض للذم لعارض كالعلمية مثلا لم يقو
 قوة لزوم الوضع فالعدل مصدر منتهي للفعول اي كون
 الاسم معدولا فوجد اي خروج الاسم اي كونه مخرجا
 عن صيغة الالمانية اي عن صورته التي يقتضي الامل و
 القاعدة تقتضي ان يكون غير مخرجا
 الا ان يقال لما اقتضى خروج منه
 الى ان يكون معدولا وهو ما يقتضي
 التانث من انما كانه غير مخرجا
 قوة صيغة التي هي في القاعدة
 عظام الادي

تسعا لصيغة
 بالقوة لانه
 قد تطلق الصيغة
 على نفس الكلمة
 ايضا باعتبار
 ما يعرضها
 الالمانية فيقال
 صوب صيغة
 ما ضر و هي
 ليست بمرادة
 هنا عظمة

لا تذكر العلة التي
 التصريف اذ سياتي
 في قوله فالعدل عظمة

فخرج الفعل لا يشهد
 في صيغة الالمانية
 في غير ظاهر لانه
 قاعدة تقتضي ان
 الا ان يقال لما
 الى ان يكون معدولا
 التانث من انما كانه
 قوة صيغة التي هي
 عظام الادي

والصواب
 بالعدل ان العدل
 في الالفاظ والجمع
 في الالفاظ والجمع

فلا يقال ان يزاود
 من تسمى ودمي ولا
 وهو لون المادة
 موجودة فيها

لأن هذا الاعتبار في جميع العود بسبب
منع الصرف كما سياتر والنسخ
سواء عطفة

على خلاف القياس من غير أن يعبر جموعها ولا على
وإنياب وإخراج قوس وإنياب عنهما وقال بعض
قد خرب بعضهم تعريف الشيء بما هو أعم منه إذا كان المقصود
بشيء من جنس غيره ممنوعا عما عداه فيمكن أن يقال المقصود
بغير العدل عن سائر العلة لأن كل ما عداه فحصول
بغيره من التبع لا بأس بكونه أعم منه فلا حاجة في
تصحيح التعريف إلا أن يكمل تلك التكاليف وعلم
فعل قطعا أنهم كما وجدوا ثلاث وثم ثلث وأخرى جمع
وعلم منصرف وكلمة وإنياب سببا ظاهر غير الوصفية
أو العلمية احتاجوا إلى اعتبار سبب آخر ولما لم يصلح
فقالوا العدل اعتبروه فيها لأنه مبنو العدل فيما عدا
عمر من هذه التسمية تجعله غير منصرف للعدل وسبب
آخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من بين أحد مما وجد
الأصل لكلم العدل وإن كان اعتبارها إخراجا عن تلك
الأصل إذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الإخراج
ففي بعض تلك الألفية يوجد دليل غير منع الصرف على وجود
الأصل المعدول عنه فوجوده متحقق بلا شك وفي بعضها
لا دليل غير منع الصرف في فرض الأصل يتحقق العدل فإذ
عن ذلك الأصل ما نقسام العدل إلى التحقق والتقدير في
أما ما اعتبر كون ذلك الأصل حقيقا أو معدرا وأما
اعتبار إخراج المعدول عن ذلك الأصل فيتحقق العدل

هذا هو المقصود
بشيء من جنس غيره ممنوعا عما عداه
فيمكن أن يقال المقصود
بغير العدل عن سائر العلة لأن كل ما عداه
فحصول بغيره من التبع لا بأس بكونه أعم منه
فلا حاجة في تصحيح التعريف إلا أن يكمل تلك
التكاليف وعلم فعل قطعا أنهم كما وجدوا ثلاث
وثلث وأخرى جمع وعلم منصرف وكلمة وإنياب
سببا ظاهر غير الوصفية أو العلمية احتاجوا إلى
اعتبار سبب آخر ولما لم يصلح فقالوا العدل
اعتبروه فيها لأنه مبنو العدل فيما عدا عمر
من هذه التسمية تجعله غير منصرف للعدل
وسبب آخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من بين
أحد مما وجد الأصل لكلم العدل وإن كان
اعتبارها إخراجا عن تلك الأصل إذ لا يتحقق
الفرعية بدون اعتبار ذلك الإخراج ففي بعض
تلك الألفية يوجد دليل غير منع الصرف على
وجود الأصل المعدول عنه فوجوده متحقق بلا
شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف في فرض
الأصل يتحقق العدل فإذ عن ذلك الأصل ما
نقسام العدل إلى التحقق والتقدير في أما ما
اعتبر كون ذلك الأصل حقيقا أو معدرا وأما
اعتبار إخراج المعدول عن ذلك الأصل فيتحقق
العدل

سائر القوم
أحد في
مفصلة بين
تفصيل
الألف في
التفصيل
تقريب
تقريب
الألف في
التفصيل

قد دل كلامه على أنه ما شئت في كتب النحو
أن خروج ثلث حقيقا خالف الاسم
القطعي بل هو مخرج بالتكلف
لا اضطرار إليه بمنع الصرف وإنما
أصل له ما خرج عنه فلا
تسام

هذا هو المقصود بشيء من جنس غيره ممنوعا عما عداه فيمكن أن يقال المقصود بغير العدل عن سائر العلة لأن كل ما عداه فحصول بغيره من التبع لا بأس بكونه أعم منه فلا حاجة في تصحيح التعريف إلا أن يكمل تلك التكاليف وعلم فعل قطعا أنهم كما وجدوا ثلاث وثلث وأخرى جمع وعلم منصرف وكلمة وإنياب سببا ظاهر غير الوصفية أو العلمية احتاجوا إلى اعتبار سبب آخر ولما لم يصلح فقالوا العدل اعتبروه فيها لأنه مبنو العدل فيما عدا عمر من هذه التسمية تجعله غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من بين أحد مما وجد الأصل لكلم العدل وإن كان اعتبارها إخراجا عن تلك الأصل إذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الإخراج ففي بعض تلك الألفية يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الأصل المعدول عنه فوجوده متحقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف في فرض الأصل يتحقق العدل فإذ عن ذلك الأصل ما نقسام العدل إلى التحقق والتقدير في أما ما اعتبر كون ذلك الأصل حقيقا أو معدرا وأما اعتبار إخراج المعدول عن ذلك الأصل فيتحقق العدل

فلا دليل

لأن هذا الاعتبار في جميع العود بسبب
منع الصرف كما سياتر والنسخ
سواء عطفة

فلا دليل عليه إلا منع الصرف فعلى هذا قوله حقيقا
معناه خروجها كما يتحقق من جعل تحقق بدل عليه دليل
غير منع الصرف كندث وثلث والدليل على جعلها
أن في معناها كما ذكرنا ون لفظها والأصل أنه إذا كان
المعنى مكررا يكون اللفظ أيضا مكررا كما في جاز في القوم
ثلاثة ثلثة فعلم أن أصل اللفظ مكرر وهو ثلثة وكذا
الحال في أحاد وجموع وسائر الألفاظ الرباع وربيع
بل خلاف وإنما وراءها إلى عشار ومثله خلاف التصول
مجيها والسبب في منع صرف ثلث وثلث وأخرى
العدل والوصف لأن الوصفية العرفية التي كانت في
ثلاثة صارت ههنا في ثلث وثلث لا اعتبارا فيها
لأخرى جمع أخرى ثلث أو وأخرى اسم التفضيل
معناه الأصل لثلاثة أخرى ثم نقل إلى معنى غير وقياس
التفضيل أن يعمل باللام أو الإضافة أو كليهما وحيث
تعمل يستعمل بواحد منها علم أنه معدول من أحد ما فعل
بعضهم أنه معدول عما فيه اللام أي عن الأخر وقال
بعضهم هو معدول عما ذكره من أي عن الأخر من
أما لم يذكره لتقدير الإضافة لأنها توجب التسوية واللام
أو الإضافة أخرى مثلها نحو جسد وقيل وبما يتم بواحد
وليس في أخرى من ذلك فتعين أن يكون معدولا
عن الآخر من جمع جمع ثلث الجمع وكذلك

لا دليل عليه إلا منع الصرف فعلى هذا قوله حقيقا
معناه خروجها كما يتحقق من جعل تحقق بدل عليه دليل
غير منع الصرف كندث وثلث والدليل على جعلها
أن في معناها كما ذكرنا ون لفظها والأصل أنه إذا كان
المعنى مكررا يكون اللفظ أيضا مكررا كما في جاز في القوم
ثلاثة ثلثة فعلم أن أصل اللفظ مكرر وهو ثلثة وكذا
الحال في أحاد وجموع وسائر الألفاظ الرباع وربيع
بل خلاف وإنما وراءها إلى عشار ومثله خلاف التصول
مجيها والسبب في منع صرف ثلث وثلث وأخرى
العدل والوصف لأن الوصفية العرفية التي كانت في
ثلاثة صارت ههنا في ثلث وثلث لا اعتبارا فيها
لأخرى جمع أخرى ثلث أو وأخرى اسم التفضيل
معناه الأصل لثلاثة أخرى ثم نقل إلى معنى غير وقياس
التفضيل أن يعمل باللام أو الإضافة أو كليهما وحيث
تعمل يستعمل بواحد منها علم أنه معدول من أحد ما فعل
بعضهم أنه معدول عما فيه اللام أي عن الأخر وقال
بعضهم هو معدول عما ذكره من أي عن الأخر من
أما لم يذكره لتقدير الإضافة لأنها توجب التسوية واللام
أو الإضافة أخرى مثلها نحو جسد وقيل وبما يتم بواحد
وليس في أخرى من ذلك فتعين أن يكون معدولا
عن الآخر من جمع جمع ثلث الجمع وكذلك

هذا هو المقصود بشيء من جنس غيره ممنوعا عما عداه فيمكن أن يقال المقصود بغير العدل عن سائر العلة لأن كل ما عداه فحصول بغيره من التبع لا بأس بكونه أعم منه فلا حاجة في تصحيح التعريف إلا أن يكمل تلك التكاليف وعلم فعل قطعا أنهم كما وجدوا ثلاث وثلث وأخرى جمع وعلم منصرف وكلمة وإنياب سببا ظاهر غير الوصفية أو العلمية احتاجوا إلى اعتبار سبب آخر ولما لم يصلح فقالوا العدل اعتبروه فيها لأنه مبنو العدل فيما عدا عمر من هذه التسمية تجعله غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من بين أحد مما وجد الأصل لكلم العدل وإن كان اعتبارها إخراجا عن تلك الأصل إذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الإخراج ففي بعض تلك الألفية يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الأصل المعدول عنه فوجوده متحقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف في فرض الأصل يتحقق العدل فإذ عن ذلك الأصل ما نقسام العدل إلى التحقق والتقدير في أما ما اعتبر كون ذلك الأصل حقيقا أو معدرا وأما اعتبار إخراج المعدول عن ذلك الأصل فيتحقق العدل

فلا دليل

كشع وبيع وبيع وقياس فعلا، افعال ان كان صفة
ان يجمع على فعل كجره على جرد ان كانت كسما ان يجمع
على فعل او فعلا وبن كصرا على صحاري او صحرا
فاصلها اما جمع او كماعي او جمعاوات فاذا اجتمع
او اجتمع واحد منها تحقق العدل فاجد السببين
فيها العدل الحقيقي والاف الصفة الالهية وان
بالعلمية في باب التاكيد كما في الجمع واخواته احد
السبين وزن الفعل والاف الصفة الالهية وعلى
ما ذكرنا لا يرد مجموع الشاذة كانب وقوس فاذ لم
يجمع او اجتمعا على القياس فيها كالانباي والاك
كيف ولو اجتمعا او لا على انباي واقواس فاذ
في هذه الجملة ولا فاعده لكس المخرج ليلزم من مخالفتها
الشذوذ فمن ينكح فيها بالثذوذ ومن هذا
بين الفون بين الشاذ والمعدل وتقدر الى
او نحوها كما ينفع صل مقدر مفر وض يكون الداعي
الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كغيره وكذلك
غير فانها لما وجد اخر منصرفين ولم يوجد فيها سبب
ظاهرا الا العلمة اجتمعت فيها العدل لما توقف اعتبار
العدل على وجوده لم يكن فيها دليل على وجوده
غير منع الصرف فذرفها ان اصلها عام وزا فو
عدلا عنها الى عمر وزفون مثل باس قطم المعدولة

لغة
لغة
لغة

تقدم اسم امرأة من القطر وهو قطع
التي يطرأ على اللسان وهو القطع
اسم امرأة من الخدم وهو القطع

العدل هو عدل صفة الالهية

عن

عن قاطنة واراو بيا بها كل ما هو على فعال علمي الكلام
المؤنثة من غير ذوات الراء في لغوي سيم فانهم اخبروا
العدل في هذا الباب على ان ذوات الراء في الكلام
المؤنثة مثل حصار وطار فانها مستبان وليس فيها
الا سببا العلمية والثانية والسببان لا يوجدان
البناء فاجتمعت فيهما العدل تحصيل سبب البناء فلما اجتمعت
فيهما العدل تحصيل سبب البناء اجتمعت فيهما عدلا كما
جعلوه معا غير منصرف ايضا على نظائره مع عدم
الاجتناب اليه لتحقيق السبين لمنع الصرف العلمية
والثانية فاعتبار العدل فيهما هو المحل على نظائره لا
تحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال في باب قطام
هنا ليس في محله لان الكلام فيما قد رفيه العدل تحصيل
سبب منع الصرف واما قال في بني تميم لان الحجازيين
ينوبون فلا يكون فيما نحن فيه والمراد من بني تميم
فان الاطمين منهم لم يجعلوا ذوات الراء اسمية
بل جعلوا غير منصرف فلما حان الى اعتبار العدل فيها
تحصيل سبب البناء وحل ما عدل على الوصف
وهو كون الاسم والاعلى ذات مبهمة مأخوذة مع بعض
صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل عمر
فان موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي
هي كسرة او جيت الاستعمال مثل اربع في مرات بنوة

المؤنث العلم
منه كاللغة
والثاقذو
الارض و
الكواكب
عصمة

العدل هو عدل صفة الالهية

قوله قاطنة واراو بيا بها كل ما هو على فعال علمي الكلام
المؤنثة من غير ذوات الراء في لغوي سيم فانهم اخبروا
العدل في هذا الباب على ان ذوات الراء في الكلام
المؤنثة مثل حصار وطار فانها مستبان وليس فيها
الا سببا العلمية والثانية والسببان لا يوجدان
البناء فاجتمعت فيهما العدل تحصيل سبب البناء فلما اجتمعت
فيهما العدل تحصيل سبب البناء اجتمعت فيهما عدلا كما
جعلوه معا غير منصرف ايضا على نظائره مع عدم
الاجتناب اليه لتحقيق السبين لمنع الصرف العلمية
والثانية فاعتبار العدل فيهما هو المحل على نظائره لا
تحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال في باب قطام
هنا ليس في محله لان الكلام فيما قد رفيه العدل تحصيل
سبب منع الصرف واما قال في بني تميم لان الحجازيين
ينوبون فلا يكون فيما نحن فيه والمراد من بني تميم
فان الاطمين منهم لم يجعلوا ذوات الراء اسمية
بل جعلوا غير منصرف فلما حان الى اعتبار العدل فيها
تحصيل سبب البناء وحل ما عدل على الوصف
وهو كون الاسم والاعلى ذات مبهمة مأخوذة مع بعض
صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل عمر
فان موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي
هي كسرة او جيت الاستعمال مثل اربع في مرات بنوة

اجاب انزل
اي في فعال الذي افوه راجع
وجب البناء فانه اذا قد رفيه
في فعال الذي هو اسم الفعل
فصار سببا كفعال مصدر ولفظة فانه
الضائقة قد كذا
اي كذا غير العدل في باب حصار

المعدود في الاستماع منع الصرف فالعدل
الصفة والصفة مصدران كما اوردت
العدة بمعنى العدد وان شئت بينهما
بان الوصف يقوم بالوصف ووصفة
الموصوف
اي يعرف المعنى في هذا الباب الا العدل لانه في قوله
انما سرف في هذا الكتاب في علمه واما سرف
في البيئات المشهورة فيا بين الحجازيين او سرف
العدل المعدول في تعريف السببين او سرف
سبب العلمانية حيث لم يعدل فيها ولا في
فيها

اي لا جل ان اعتبار العدل فيه ليس
الا كالحمل على الظاهر ولا في حيزه
المعدود في الاستماع منع الصرف فالعدل
الصفة والصفة مصدران كما اوردت
العدة بمعنى العدد وان شئت بينهما
بان الوصف يقوم بالوصف ووصفة
الموصوف
اي يعرف المعنى في هذا الباب الا العدل لانه في قوله
انما سرف في هذا الكتاب في علمه واما سرف
في البيئات المشهورة فيا بين الحجازيين او سرف
العدل المعدول في تعريف السببين او سرف
سبب العلمانية حيث لم يعدل فيها ولا في
فيها

اربع فانه موضوع لم تبه معينة من مراتب العدد فلا
وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في
المثال المذكور فانه لما اجرى فيه على النسوة التي هي
من قبيل المعدودات ان عدد علم ان معناها مرتبة
بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وضع عرض
في الاحتمال لا اصله بحسب اصل الوضع كما يعتبر في سببية
منع القرف هو الوصف الاصل لا الصالحة لا العرضية
لوضعية فلذلك قال المص رحمه الله شرطه اني طر الوصف
في سببية منع القرف ان يكون وصفاني الاصل
الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية
لان تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاحتمال
يعني على الوصفية الالهية او زالت عنه فلا يفهم بان
يجوز عن سببية منع القرف الغلبة اي غلبة الالهية
على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصها ببعض افراد
بحسب لا يحتاج في الدلالة علمية القرينة كما ان اسود
كان موضوعا لكل ما فيه سوادا ثم كثر استعماله في غلبة
السودا حيث لا يحتاج في الفهم عن القرينة فلذلك
المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مفرقة
الغلبة صرفت لعدم جعل الوصفية اربع في قولهم تصدق
مردت بنسوة اربع او منع من القرف احدكم مفرقة
الغلبة اسود وارقم حيث صار السمين للجنة الاول
فقال

وهو ليس الوصفية السوداء الالهية بل
في سوادها ان الغلبة في مفهوم وضع
الوصفية كقولهم تصدق بالكلية او قد
قال ارقم فانه اسود الذي فيها اسود
يعني لا يكون مطلقا كما شعور بجان
اللون في الشح
على ان الاثر ذلك ان اشارة لا التقيد
وان اذاه به يباين التقيد بالذات
عصا

بمعنى ان
الوصف

بحسب
الوصف

فذلك
مكرر

بمعنى
الوصف

الوصف

للجنة السوداء وانما للجنة التي فيها سواد وبياض
وادهم حيث صار كسما للقيد من المديد لما فيه من
الدخلة اعني السوداء فان هذا الاسماء وان وجدت
عن الوصفية لغلبة الاسمية كذا بحسب اصل الوضع
او صاف لم يجر استعمالها في معانيها الاصلية بل
بالكلية فالمانع من القرف في هذه الاسماء المصنفة
الاصولية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها
الاصولية فلا يقال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف
في الاصل والحال وضع منع القرف كسما للجنة على رجم
وصفية لتوهم اشتقاقه من القفوة التي هي تثبت و
كذلك منع اجعل للصفحة على رجم وصفية لتوهم اشتقاقه
من اجعل بحسب القوة وحينئذ لا يرى الطائر اي الطائر يري
حينئذ على رجم وصفية لتوهم اشتقاقه من الخال وجه
ضعف منع القرف في هذه الاسماء لعدم كونها
او صافا اصلية فانها لم تقصد بها المعنى الوصفية قطعا
لان في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم القرف
التأنيث اللفظي الحال بالشاء لا بالالف فانه لا يجر
كسما في سببية منع القرف العلمية اي علمية الاسم
المؤنث ليعبر الثاني لان العلم بالعلم محفوظ عن
القرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان
وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينقلب عن الكلمة والثاني

كسما
الوصف
بمعنى ان
الوصف

الالف
الوصف
بمعنى ان
الوصف

علا
لان التأنيث
بانه سببية
الوصف
بمعنى ان
الوصف

بمعنى ان
الوصف
بمعنى ان
الوصف

المعنى كذلك اي كالتالي اللفظي بالتاء في شرط
 العلمية فيه الا ان بينهما فافانها في التانيث
 بالتاء شرط لوجوب منع القرف وفي المعنى شرط
 فلا بد في وجوب شرط او كما في التانيث
 وشرط تانيثه اي شرط وجوب تانيث التانيث
 المعنى في منع القرف احد امور الثلاثة اذ ياد على
 اى زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زيب او حرك
 الحرف الاوسط من حروفها الثلاثة مثل سقر او حمة
 مثل ما هو وجودها في شرط وجوب تانيث التانيث
 المعنى احد الامور الثلاثة يخرج الكلمة بشقل احد الامور
 الثلاثة عن الحقة التي من شأنها ان تعارض نقل احد
 السببين في تانيثه وتعلل امرين الاولين
 وكذا العلة لان السبب يوجب العرف عند حوز
 صرف نظر الى انتفاء شرط تانيث التانيث المعنى
 اى احد الامور الثلاثة ويجوز عدم صرف نظر الى وجوب
 السببين فيه وزيب وسقر علما للطبقة من طبقات
 النار وياه وجود علمين لبلدين ممنوع منها
 اما زيب فللعلمية والتانيث المعنى مع شرط
 تانيث تانيثه وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية
 والتانيث المعنى مع شرط تانيثه وهو حرك
 الاوسط واما ما هو وجود العلمية والتانيث المعنى

وهو وجود السببين للعلمية

مع شرط

مع شرط تانيثه وهو العجزة فان سمي به اي التانيث
 المعنى عند كرف شرطه في سببية منع القرف الزيادة
 عند الثلثة لان الحرف الرابع في حكم التانيث
 قائم مقام مقدم وهو توث معنى سماعي باعتبار
 معناه الجسدي اذ سمي رجل منصرف لان التانيث
 الاصل زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم في مقامه
 والعلمية وحده لا يمنع القرف وهو توث
 معنى سماعي باعتبار معناه الجسدي اذ سمي رجل
 تمتنع صرعا لانه وان زال التانيث بالعلمية للمذكر
 فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا اصغر قسم
 ظهر التاء المقدسة كما تقتضيه قاعدة التصغير فيقا
 قديمة بخلاف عقب فانه اذا اصغر يقال عقب من
 غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقام عقب
 اذ سمي رجل ممنوع من العلمية التانيث الحكمية الموقوفة
 اي التعريف لان سبب منع القرف هو وصف التعريف
 لا ذات المعرفة شرطها اي شرط تانيثه في منع القرف
 ان تكون علمية اي تكون هذا النوع من جنس التعريف
 على ان يكون اليا مصدرية او منسوبة الى العلميا
 يكون حاصله في ضمنه على ان يكون اليا للنسبة واما
 جعلت شرطه بالعلمية لان تعريف المضمات والمبهمات
 لا يوجد الا في ضمن المنقيات ومنع القرف من الحكم

وهو التانيث لفظا ومعنى وحكما

وهو الذي في تانيثه

علا

لان الذات من حيث انه ذات
 لا يكون سببا والسبب لا يكون
 الا الوصف القاطن به من الوصف
 والعدل والتانيث وصف ذلك
 وهو كذلك لان التعريف
 وصف في المعرفة فيكون هو السبب
 ولم يقل المصف وتعرف لانه
 وزن المصف لان التعريف انما
 في المعرفة بصفة وهذا يكون
 المصف هو صف اللف وهو مبداء

علاج

فان في تعريف العلم بالعلم او الاضافة يجعل العلم
منه فالعلم كسبحي فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم
يخرج الا التعريف العلمي واما جعل المعرفة سببا والعلم
شروطها ولم يجعل العلم سببا كما جعله البعض لان
فرعية التعريف للتسمية اظهر من فرعية العلم له العجوة
وهي كون اللفظ لها وضع غير العرب ولتأثيرها في
منع الصرف شرطان شرط الاول ان تكون علمية
اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان تكون متحققة في
ضمن العلم في العجم حقيقة كما برأهم او حكما بان يتقوله العجمي
من لغة العجم الى العلم من غير تصرف كقول النفل كقولك
فانه كان في العجم اسم جنس سمي به احد رواه القراء
جودة قرآءة وقبل ان يتصرف فيه العرب فكانت كان
علماني العجم واما جعل شرط العلم شرط فيهما مثل
تصرفاتهم في كلامهم فضعف فيه العجم فلا يصح سبب
الصرف فاعلم هذا الواسع بمنزلة العلم كونه علمية
في العجم وشروطها الثانية احدى الامرين اما كون الصرف
اللاوسط او زيادة على الثلاثة اي علمية اوصاف لثلاثة
يعارض الحجة التي تبين وقوع صرف هذا النوع من
الاشراط التي فانصرف نوع انما هو لا تقاد الشرط
الثاني وهذا اختيار البعض لان العجم سبب ضعيف لانه
معنوي فلا يجوز اعتبار ما مع سكون الاوسط واما
سبب

المعروف فان له عدة مقدرة تظهر في بعض الصفات
فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان
لا يعتبر فان قلت قد اعترضت العجم في ما هو موجود
الاوسط فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا قلنا اعتبار ما يقابل
انما هو لتقوية سببين آخرين لتلايقاوم سكون
الاوسط احدهما ولا يلزم من اعتبار ما تقوية سبب
او اعتبار سببها بالاشتغال وشتر وهو اسم
حصى بديار بكر و ابراهيم متخ صر فيها لوجود الشرط
الثاني فيما فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم
الزيادة على الثلاثة واما نحن فنفرج بالشرط الثاني
لان عرضة التنية على ما هو المتي عنده من انصرف خروج
فلذا قدم الصرف في ان متفرج على امضاء الشرط الثاني
والا لا تقدم ما هو متفرج على وجوده كما لا يخفى واما
ان اسما الانبياء عليهم السلام متفرجة عن الصرف الى
شتر محمد وصالح وشعيب وهو دكونها عربية و
ولو طمعتها وقيل ان هو دكونها لان سببوية قرآءة
نوعه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل
ومن كان قبلك فليس عربي وهو وقيل اسمعيل فيها
يؤكدهم فكان كنوع اجمع وهو سبب قائم مقام سببين
شروطها في شرط قيام مقام سببين صنفه في نوع
وهي الصنف التي كان اوها مفتوحا واما لثما الفاد

فان في تعريف العلم بالعلم او الاضافة يجعل العلم
منه فالعلم كسبحي فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم
يخرج الا التعريف العلمي واما جعل المعرفة سببا والعلم
شروطها ولم يجعل العلم سببا كما جعله البعض لان
فرعية التعريف للتسمية اظهر من فرعية العلم له العجوة
وهي كون اللفظ لها وضع غير العرب ولتأثيرها في
منع الصرف شرطان شرط الاول ان تكون علمية
اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان تكون متحققة في
ضمن العلم في العجم حقيقة كما برأهم او حكما بان يتقوله العجمي
من لغة العجم الى العلم من غير تصرف كقول النفل كقولك
فانه كان في العجم اسم جنس سمي به احد رواه القراء
جودة قرآءة وقبل ان يتصرف فيه العرب فكانت كان
علماني العجم واما جعل شرط العلم شرط فيهما مثل
تصرفاتهم في كلامهم فضعف فيه العجم فلا يصح سبب
الصرف فاعلم هذا الواسع بمنزلة العلم كونه علمية
في العجم وشروطها الثانية احدى الامرين اما كون الصرف
اللاوسط او زيادة على الثلاثة اي علمية اوصاف لثلاثة
يعارض الحجة التي تبين وقوع صرف هذا النوع من
الاشراط التي فانصرف نوع انما هو لا تقاد الشرط
الثاني وهذا اختيار البعض لان العجم سبب ضعيف لانه
معنوي فلا يجوز اعتبار ما مع سكون الاوسط واما
سبب

المعروف فان له عدة مقدرة تظهر في بعض الصفات
فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان
لا يعتبر فان قلت قد اعترضت العجم في ما هو موجود
الاوسط فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا قلنا اعتبار ما يقابل
انما هو لتقوية سببين آخرين لتلايقاوم سكون
الاوسط احدهما ولا يلزم من اعتبار ما تقوية سبب
او اعتبار سببها بالاشتغال وشتر وهو اسم
حصى بديار بكر و ابراهيم متخ صر فيها لوجود الشرط
الثاني فيما فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم
الزيادة على الثلاثة واما نحن فنفرج بالشرط الثاني
لان عرضة التنية على ما هو المتي عنده من انصرف خروج
فلذا قدم الصرف في ان متفرج على امضاء الشرط الثاني
والا لا تقدم ما هو متفرج على وجوده كما لا يخفى واما
ان اسما الانبياء عليهم السلام متفرجة عن الصرف الى
شتر محمد وصالح وشعيب وهو دكونها عربية و
ولو طمعتها وقيل ان هو دكونها لان سببوية قرآءة
نوعه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل
ومن كان قبلك فليس عربي وهو وقيل اسمعيل فيها
يؤكدهم فكان كنوع اجمع وهو سبب قائم مقام سببين
شروطها في شرط قيام مقام سببين صنفه في نوع
وهي الصنف التي كان اوها مفتوحا واما لثما الفاد

قال

المعروف فان له عدة مقدرة تظهر في بعض الصفات
فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان
لا يعتبر فان قلت قد اعترضت العجم في ما هو موجود
الاوسط فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا قلنا اعتبار ما يقابل
انما هو لتقوية سببين آخرين لتلايقاوم سكون
الاوسط احدهما ولا يلزم من اعتبار ما تقوية سبب
او اعتبار سببها بالاشتغال وشتر وهو اسم
حصى بديار بكر و ابراهيم متخ صر فيها لوجود الشرط
الثاني فيما فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم
الزيادة على الثلاثة واما نحن فنفرج بالشرط الثاني
لان عرضة التنية على ما هو المتي عنده من انصرف خروج
فلذا قدم الصرف في ان متفرج على امضاء الشرط الثاني
والا لا تقدم ما هو متفرج على وجوده كما لا يخفى واما
ان اسما الانبياء عليهم السلام متفرجة عن الصرف الى
شتر محمد وصالح وشعيب وهو دكونها عربية و
ولو طمعتها وقيل ان هو دكونها لان سببوية قرآءة
نوعه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل
ومن كان قبلك فليس عربي وهو وقيل اسمعيل فيها
يؤكدهم فكان كنوع اجمع وهو سبب قائم مقام سببين
شروطها في شرط قيام مقام سببين صنفه في نوع
وهي الصنف التي كان اوها مفتوحا واما لثما الفاد

فان قلت ما الدليل على كونها
وسببها من يعلم احوال الناس الماضية
والفرق الحالية قلت قال صاحب
ان الدليل في الحجة التدرج
اللفظ على انه الحجة عندك
وقوله ووجدت في كلامه ان كونه
ما قبله وان يكون في كلامه
قاربه بالتمهي التعداد
والجود فان في كلامه
عصا

فان قلت ما الدليل على كونها
وسببها من يعلم احوال الناس الماضية
والفرق الحالية قلت قال صاحب
ان الدليل في الحجة التدرج
اللفظ على انه الحجة عندك
وقوله ووجدت في كلامه ان كونه
ما قبله وان يكون في كلامه
قاربه بالتمهي التعداد
والجود فان في كلامه
عصا

المعروف

والقول الثاني
دون اوراق
مجموعه داوا
ارضية وهو
والمستأجر
لو كان
لا يتغير

الالف حرفان او ثلثة احواف وسطها ساكن وهي التي
لا تجمع مع التثنية في الفوى ولهذا امتنع صنفه من
اجمع لانها لم يجمع في بعض الصور فزعم تكبير فاستهوى
تكبير المعبر للصيغة فاجمع الثلاثة فانه لا يجمع
فيجوز ان يجمع جمع التثنية كما يجمع ايا من جمع اثنين
وصوجب جمع صاحبه على صوابها وانما اشتطت لتكون
صنيفة مصنوعة من قول التعريف فيكون ثبوتها مقابلة
من ثاء التانيث حالة الوقف والمراد بها ثاء التانيث
باعتبار ما يقول اليه حالة الوقف فلا يرد خوفه او دفع
فانتهى وانما اشتطت كونها بغير ثاء لانها لو كانت تقع
كان على نية المفرد كقرينة فانها على نية كراهية
وطواعية بمعنى الكراهية والطاعة فيدخل في قوة جمعته
صور ولا حاجة الى اخراج نحو ما استهوى فانه من جنس
جمعا لان في الحال لاني المال وانما يجمع مدان وهو لفظ
او خلاف قرينة فانها جمع فردين او فردان كغير
الغاء فعلم مما سبق ان صنيفة منتهى كجمع على ضربين
احدهما ما يكون بغير ثاء وتانيثها ما يكون بباء وانما
ما كان بغير ثاء فممتنع جرده لوجود شرط تانيثها
مثال لما بعد الف حرفان وصاحب مثال لما بعد الف
ثلاثة احواف وسطها ساكن وانما يجوز ان تانيثها
عامة على صنيفة منتهى اجمع مع الغاء فنصرف لفظ

وهو خير آخر لثبوته احواف الصيغة
او صيغة منتهى اجمع باعتبار انها
شروطها بما جعله صفة للصيغة
يجتاز الى تقدير التعلق العرفه وهو
ليس عند عند الفصحى عظمة
انما التثنية والجمع بمعنى انتهى
على ان يكون الجمع التثنية

جواب عن سؤال المقدر
فله سبعة كان على المصنف ان
يخرج نحو ما استهوى ان
يصرطه بان يقول ولا
بالواحدة

لان النفي يستلزم الوجود
الاول ما يستلزم من النفي
صريحها والثاني ما يستلزم
منه التضاكك دلالة لان
النفي يدل على وجوده المنفي
لان لو لم يكن موجودا
لا ينفى عنه

شرط

فعلها من قول علماء الفصحى
فعلها من قول علماء الفصحى
فعلها من قول علماء الفصحى

شرط تانيثه لجمعيته وهو كونه ثاء في الجملة
علما للصنيع هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره
ان حضا جوه علم جنس للصنيع يطلق على الواحد والكثير
كما ان اسائه علم جنس للساكن فلا جمعيته فيه وصنيفة
منتهى اجمع لبيت من اسباب منع الفرق بل يبي
للجمعيته فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف
لجواب ان حضا جوه حال كونه علما للصنيع غير منصرف
لا للجمعيته كالتالي بل للجمعيته الاصلية لانه منقول عن جمع
فانه كان في الاصل جمع حضا جوه عظيم البطن سمي
به الصنيع ببالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها جاحدا
من جنس الجنس فالمعبر عنه منع الفرق هو للجمعيته الاصلية
فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعيته الاصلية
فان قيل العلية والتانيث لان الصنيع هو الذي صيغ
قلنا علمية غير مؤثرة والا لكان بعد التثنية منصرفا
التانيث غير سمي لانه علم جنس للصنيع مذكورا كان
موتنا وانما اتقى المصنف في التثنية على اعتبار الجمعيته
هذا القول ولم يفعل الجمع شرطه ان يكون في الاصل
كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعيته كالوصف
قد تكون اصلية معبرة وقد تكون عارضة غير معبرة
وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العرفه في الجمعيته
مستويا بل هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان

ان حضا جوه علم جنس للصنيع يطلق على الواحد والكثير
كما ان اسائه علم جنس للساكن فلا جمعيته فيه وصنيفة
منتهى اجمع لبيت من اسباب منع الفرق بل يبي
للجمعيته فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف
لجواب ان حضا جوه حال كونه علما للصنيع غير منصرف
لا للجمعيته كالتالي بل للجمعيته الاصلية لانه منقول عن جمع
فانه كان في الاصل جمع حضا جوه عظيم البطن سمي
به الصنيع ببالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها جاحدا
من جنس الجنس فالمعبر عنه منع الفرق هو للجمعيته الاصلية
فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعيته الاصلية
فان قيل العلية والتانيث لان الصنيع هو الذي صيغ
قلنا علمية غير مؤثرة والا لكان بعد التثنية منصرفا
التانيث غير سمي لانه علم جنس للصنيع مذكورا كان
موتنا وانما اتقى المصنف في التثنية على اعتبار الجمعيته
هذا القول ولم يفعل الجمع شرطه ان يكون في الاصل
كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعيته كالوصف
قد تكون اصلية معبرة وقد تكون عارضة غير معبرة
وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العرفه في الجمعيته
مستويا بل هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان

ان حضا جوه علم جنس للصنيع يطلق على الواحد والكثير
كما ان اسائه علم جنس للساكن فلا جمعيته فيه وصنيفة
منتهى اجمع لبيت من اسباب منع الفرق بل يبي
للجمعيته فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف
لجواب ان حضا جوه حال كونه علما للصنيع غير منصرف
لا للجمعيته كالتالي بل للجمعيته الاصلية لانه منقول عن جمع
فانه كان في الاصل جمع حضا جوه عظيم البطن سمي
به الصنيع ببالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها جاحدا
من جنس الجنس فالمعبر عنه منع الفرق هو للجمعيته الاصلية
فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعيته الاصلية
فان قيل العلية والتانيث لان الصنيع هو الذي صيغ
قلنا علمية غير مؤثرة والا لكان بعد التثنية منصرفا
التانيث غير سمي لانه علم جنس للصنيع مذكورا كان
موتنا وانما اتقى المصنف في التثنية على اعتبار الجمعيته
هذا القول ولم يفعل الجمع شرطه ان يكون في الاصل
كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعيته كالوصف
قد تكون اصلية معبرة وقد تكون عارضة غير معبرة
وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العرفه في الجمعيته
مستويا بل هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان

هذا السؤال فسامن النقيب المذكور بقوله
فان الصنيع منصرف غير جمعيته ان
جملة نفي اذ كانت

فانه يبيد على ان يكون في الاصل
ولا علمية فانما الصنيع
فانه يبيد على ان يكون في الاصل
ولا علمية فانما الصنيع

يقال قد تعينت عن الشكل الوارد وعلى قاعدة
الجمع مجتاز جعل الجمع انتم من ان يكون في الحال
او في الابل فانقول في سر اول فانه اسم جلي
على الواحد والكثير ولا جمع فيه لاني في الحال ولا في الابل
فاجاب بانه قد اختلف في معرفة وتوهمه فهو اذا لم يعرف
وهو الاكثر في موارد استعمال غيره بذكر الشكل على
قاعدت الجمع كالتفقد قيل في التقصير عند استعماله
اجمعي ليس جمع لاني في الحال ولا في الابل على قول في جمع
الشرف على موازنة اي على موازنة من الجموع الوردية
كالتعليم ومصايح فانه في حكمهما من حيث الوزن فهو
وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيل حكما
فالجمعية على هذا التقدير انتم من ان تكون حقيقة
او حكمية ببناء الجواب على التعميم الجمعية لا على زيادة
سبب آخر على الاسباب الستة وهو ان كل جموع الابل
وقيل هو اسم الجمعية ليس جمع حقيقة لانه اسم جنس
يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سرد والتقدير ارا
وهو ضا فانه لما وجد غير منفرد ومن قاعدتهم ان
هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الشرف قد خطا
لقد القاعدة انه جمع سرد واله فكما يسمي كل
من السرد بل واله ثم جعلت سردا على سر اول واذا
صرف اي سر اول لعدم تحقق جمعيته حقيقة والاصل

هذا في ان الشواهد
والجواب على ذلك
وهو ان في قول
الاجمعي ليس جمع
لاني في الحال
والاصل في قوله
يطلق على الواحد
والكثير...

وهو ان في قول
الاجمعي ليس جمع
لاني في الحال
والاصل في قوله
يطلق على الواحد
والكثير...

في الكلام
شرف كان
كان هو

في اعتبار انتفاء الجمعية ولا اعتبار العمل
والتفتيش المفصلة عن الشواهد
وهو ان في قول
الاجمعي ليس جمع
لاني في الحال
والاصل في قوله
يطلق على الواحد
والكثير...

في الاسم والشرف فلا شك بالانقضاء على قاعدة
الجمع لم يحتاج الى التقصير عنه وهو ارادى كل جمع مخصوص
على فواعل بانيها كان او ووايا كما هو ارادى والذوا
رفعا وبقوا اي في حالتي الرفع والجر كقاضي اي حكم
حكم قاض بحسب التثنية في حذف الياء عنه واو حال
التثنية عليه تقول جاءني جوارج وموت جوارج
جاء قاض وموت قاض وقاض واما في حالة النصب
فالياء متحركة مفتوحة نحو دايت جوارج فلا شك
في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية صيغة
منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف
فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتثنية
فيه تنوين الشرف لان الاللال المتعلقين بغيره كالكلمة
مقدم على منع الشرف الذي هو من اجوال الكلمة بعد
تمامها في صاحب جوارج في قولك جاءني جوارج جوارج
بالضمة والتثنية بناء على ان الابل في الاسم الشرف
فبني الاللال على ما هو الاصل ثم سقطت الضمة للتثنية
والياء لا لتقاء الساكنين فصاح جوارج على وزن
سليم وكلام فلم ين على صيغة منتهى الجموع فهو بعد
الاللال ايضا منصرف والتثنية فيه للشرف كما كان
قبل الاللال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاللال
غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان

وهو ان في قول
الاجمعي ليس جمع
لاني في الحال
والاصل في قوله
يطلق على الواحد
والكثير...

في الكلام
شرف كان
كان هو

المخروف بمنزلة المقدر ولهذا لا يرى الا حواس على
 الرأى والتونين فيمنع تخوض فانه لما اسقط
 تونين القرف تخوض عن الياء المخدوفة او عن كونها
 هذا التونين وعلى هذا القياس حاله كحال بقاها
 وفي لغة بعض العرب ثبات الياء في حاله كحال
 حالة القف تقول مردت بجوارى كما تقول رأت
 جوارى وبناء هذا اللغته على تقديم منع القرف
 على الاعلال فانما يكون الياء مفتوحة في حاله كحال
 والقوى حقيقة فموضع فيه الاعلال اما في حاله الرخ
 في جعل جوارى جوارى بالضم بلا تونين حرف القصة
 لشغل وتخوض عنها التونين فسقطت الياء لا لتقار
 الساكنين فصار جوارى وعلى هذا اللغته لا اعلال
 الا في حالة واحدة بخلاف لغة المشهور فان فيه
 الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة
 كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير قوة في قول
 النجم وبصرى علمين شرط العلمانية لئلا يمتنع من الزوال
 فيحصل له قوة فيؤثر بهما في منع القرف وان لا يكون
 باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى القرف او
 الحكم فكيف يؤثر في المضاف اليه باضافة اعم
 القرف ولا اسناد لان الكلام المشتملة على الاسناد
 من قبيل المبتدأ نحو تابت شرا فانها باقية في حال

هذا من باب
 المخرجه من
 تنوينه مخوض
 حال كونها
 على غير الاعلال
 تقدم على الاعلال

وقيل كيف يؤثر من التاثير مستدلى
 على التركيب الا في المذكور حكما او اضافة
 الى كون نطق الالف ما بعده وسننطه في
 يقال في زيادة الالف في قوله في المضاف
 والمفعول ما عدا القرف والمضاف اليه
 المقدم الموصول مع صلته يدل من
 القرف ايضا في المضاف عليه في منع
 الياء عدا القرف لا العكس والاقول
 ما اضافة اعمى منع القرف لما قبله
 فكيف يؤثر التركيب الا في اضافة
 في منع القرف الذي يضاف القرف لانه
 لو اريد للمعجم اجمع المتفادى في ذلك
 فان التركيب المتفادى في ذلك
 فلا يوجب منع القرف في ذلك
 ولو كان التركيب المتفادى في ذلك
 فلا يوجب منع القرف في ذلك
 على كل حال وعلى ان التركيب كما هو قول
 على منع القرف تابت التركيب كما هو قول
 بعض من فقه المصنفين لا يوجب منع القرف
 على

العلمية

العلمية على كالتعليق قبل العلمانية فان التسمية بها
 التغير يمكن ان يعوت تكسالة لانه اذا كانت من
 قبيل المبنيات فكيف يقصور فيها منع القرف الذي
 هو من احكام المعربات فان قلت كان على المصنف
 ان يقول وان لا يكون للياء التان من المركب نحو
 ولا تفتن القرف العطف لخرج مثل سوية ونظوية
 ونحوه غير علمين قلنا كانه التفتن في ذلك ما ذكره
 فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة
 على الاسناد فغيره كقولنا ما اصلا فلذلك احكام
 الا في اجرام مثل يعليك فانه علم لبلد مركب من
 بعل وهو اسم صوم وبعث وهو اسم صاحب هذه البلدة
 جملتهما واحد من غير ان يعقد بينهما نسبة ضافية
 او اسنادية او غيرهما الالف والتون المعدودان
 من سباب منع القرف تسميان من بدلتين لانها من
 الحروف الزاوية وتسميا مصارعين ايضا لانهما
 لان في التانث في منع دخول تاء التانث عليهما
 خلاف في ان سببهما منع القرف اما كونها غير بدلتين
 وكونهما لا يفتن عليهما واما ما بينهما لان في التانث
 والراجح هو القول الثاني ثم انهما ان كانا في اسم يعنى
 ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف ما

اي في تلك الجملة
 اي في تلك الجملة
 اي في تلك الجملة

اي في تلك الجملة
 اي في تلك الجملة
 اي في تلك الجملة

اي في تلك الجملة
 اي في تلك الجملة
 اي في تلك الجملة

اي في تلك الجملة
 اي في تلك الجملة
 اي في تلك الجملة

اي في تلك الجملة
 اي في تلك الجملة
 اي في تلك الجملة

ان لا يدل على ذات ما لو حط معها صفة من الصفات
 كقولهم فوس او يدل كاحم وضارب ومضروب وقائل
 شمشي كما وانما صفة فالله او بالاسم المذكور صفتها هو
 هذا الاسم لا الاسم الثاني للصفة بشرط ان
 الالف والنون في مفرغ من الضرف وافراد الضمير
 باعتبار انها سبب واحد او شرط ذلك في المتناهي
 من الضرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتها كما يقع
 زيادتها التامة فيجوز شبهها بالالف الثاني لغير ان
 او كما في صفة فانتفاء فعلانه اي وان كان الالف
 والنون في صفة بشرط انتفاء فعلانه في المتناهي
 دخول الثاني الثاني عليه ليعني مشابهتها لالف الثاني
 على حالها ولهذا الضرف غير ان مع انه صفة لان
 مؤنثة غير انة وقبل شرط وجود فعله لانه متى كان
 مؤنثة فعلا لا يكون فعلانه فيبقى مشابهتها لالف
 الثاني على حالها ومن ثم اي من اجل المخالفة في اللفظ
 اختلف في رهن في انه مفرغ او غير مفرغ فانه
 ليس مؤنثة لارعي ولا رجحانه لانه صفة خاتمة تتعاقب
 لا يطلو على غيره كما لا على مذكور ولا على مؤنثة فعلا
 مذهب من شرط وجود فعله فهو مفرغ دون سكران
 فانه لا خلاف في منع صفة لوجود الشرط على المذهبين
 فان مؤنثة سكرى لا سكرانه ووزن هذا ما كان قائم

كالتنبيه والجر والظرف
 والاسم والظرف
 والاسم والظرف
 والاسم والظرف

بشرط ان يكون
 في الالف والنون
 في الالف والنون

في الالف والنون
 في الالف والنون
 في الالف والنون

انتفاء فعلانه فهو غير مفرغ
 لا خلاف

لا خلاف في صفة انتفاء الشرط على المذهبين لان
 مؤنثة ندانة لانها في هذا اذا كان ندان بمعنى
 واما اذا كان بمعنى التام فهو غير مفرغ بالانتفاء
 لان مؤنثة ندان لان ندانة ووزن الفعل شرط وهو
 كون الاسم على وزن يعين او وزن الفعل وهذا
 القدر لا يكفي في سببية منع الضرف بل شرط فيها احد
 الامرين اما ان يتحقق في اللغة العربية بالفعل
 بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا مفعول الفعل
 كشمع على صيغة الفعل كما المعوم من التسمية فانه نقل
 من هذه الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك بذر لباد
 علما وعثر لموضع وحتم لرجل فهم افعال نقلت الى
 الاسمية واما نحو بقم اسم الفصح معروف وهو علم
 ويشتم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية
 الى العربية فلا يقدم في ذلك الاقصاص وشتم
 على البناء للمفعول اذا جعل علما شخص فانه ايضا غير
 مفرغ للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء كشمع
 للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل
 لم يذهب الى منع صفة البعض النحاة او يكون غير مختص
 لكن يكون في اوله اي في اول وزن الفعل اول
 ما كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف و
 حرف زايد من حروف اثنين كزيادة تاء مثل زيادة

العاشر فانما هو على الشرط
 امر رجل ندان وامرأة ندانة

يقال في المذكر رجل ندان وفي المثنى
 امرؤان

انشر الاسم اي كسر التثنية
 حاله لو لم يكن

علاوة على ان نظام ليس على الجنس
 في الالف والنون

ادراك ان العلم غير مفرغ
 في الالف والنون

في الالف والنون
 في الالف والنون

في الالف والنون
 في الالف والنون

في الالف والنون
 في الالف والنون

في الالف والنون
 في الالف والنون

حرف او حرف زايد في اول الفعل غير قابل في حال
كون وزن الفعل وما كان على وزن الفعل غير قابل
للتاء لانه يخرج الوزن بعد التاء لا تخصها
بالاسم ممن اوزان الفعل ولوقال غير قابل للتاء
قياسا بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجل لم يرد
عليه اربع اذا هي اجل فان ثوب التاء في الفعلة فلا
يكون قياس ولا سواد فان في التاء في سواد في
الاشي ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجل يمنع
من الصرف بل باعتبار غلبة الائمة العارضية ومن كثر
اي ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع امر عن
الصرف لوجود الزيادة المكونة مع عدم التاء الوصف
يعمل لقبوله التاء لمجي نعمة للتاء التولية على العمل
وما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منفرد يكون فيه
علمية مؤثرة في منع الصرف بالسببية المحضه او مع
شرطية بسبب اخر واحرز بذك تحا جميع الف التاء
او صبغة منتهي جموع فان كل واحد منها كاف في
منع الصرف لان تأثيره للعلمية اذ اكثر بان يقول
العلم بواحد من الجماع المسماة به نحو هذا زيد
رايت زيدا اخر فانه اريد به المستمزيد او جعل جانبا
عن الوصف المشتهر صاحبه بنحو قولهم كل فرعون
سوى اي لكل مبطل ممن صرف لما تبين اي ظهر حين

وحيث ان الاول بان المراد من قوله
غير قابل للتاء عند قبوله التاء
الوضع فان حرف التاء في الرفع
الوضع بل باعتبار تأويله بالجماعة
وعن الثاني بان هذا الالاء لغيره
لانه علم سبب الفلية والاعمال
مؤثرة سواء بالالف المددرة ولا
اذا ذكر قبله من الفعل المذكور
اعلم ان المعاني مع العلم
اجمال الحركات في التانيخ
والعلمية والتاثيرات في التانيخ
مؤثرة ولا يشترط في التانيخ
والثالث انه في التانيخ والتاثيرات
العامة والتاثيرات المعنوية والتاثيرات
والالف والتاثيرات اذا كان في التانيخ
وزن الفعل ويكون مؤثرة ولا يشترط
وزن الفعل حاشية

ببعض
العلمية
ببعض
العلمية
ببعض
العلمية

اي استعمال
غير معين
هذا سمي
بزيد

يقين اسباب منع الصرف وشترها فيما سبق من
انها اي العلمية لا جامع مؤثرة الا ما اي السبب الذي
هي اي العلمية بشرط فيه وذلك في الثابت بالتاء
لفظا او معنى والعجمة والترتيب والالف والنون
فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشترطة
بالعلمية الا العدل ووزن الفعل كاستثناء مما عني
من استثناء الاولى لا جامع غير ما هي شرطية الا
العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعها مؤثرة
كما في عجم واحمد وليست شرطية كما في ثلث واجر
وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان لان
المعدولة بالاستتقاء على اوزان مخصوصة ليس
منها من اوزان الفعل المعبرة في منع الصرف
فلا يكون اي لا يوجد شي من الامر الا بربيع جموع
هذين السببين وبين احد هما فقط الا احد هما فقط
لا مجموعهما فاذا انكر غير المنصرف الذي احد اسباب
العلمية بقي بالسبب اي لم يبق فيه سبب من حيث هو
سبب فيما هي شرطية من الاسباب الاربعة المذكورة
لانها تاتي احد السببين الذي هو العلمية بذا
والشبه الا في المشروط بالعلمية من حيث هو و
سببية فلم يبق فيه سبب من حيث هو سبب او على
سبب واحد فيما هي ليست شرطية من العدل ووزن

عجمية

وانما قيل هذا بالعلمية احد اسباب
العلمية وان كان على وزن
الاداءة ليس من ملك الالوان اذا كان
الاسم المذكور
وانما بان انها في وزن الفعل فكذلك ما كان
العلمية
انما بان انها في وزن الفعل فكذلك ما كان
العلمية

وليس اوده من التفاء والتفاء الحقيقي
من اوده انما ان التفاء في كلمة واحدة
بالشعر لان وزن الفعل معلوم وليس
منها بالعدل

فانما جامع العدل ووزن الفعل مؤثرة
وليست شرطية العدل ووزن الفعل على
تتبع من قبل ان العلمية المؤثرة كما
علمة الا العلمية شرطية تامة فكل علمية
العدل ووزن الفعل
فقد تكونها متضادين انها غير متضادين
فعل بفتح الفاء وسكون العين كاسم وفعل
بفتح الفاء وكسرة العين كاسم وفعل بفتح
الفاء وكسرة العين كاسم وفعل بفتح
الفاء وكسرة العين كاسم

كثرت وفعل بفتح
الفاء وكسرة
العين كاسم
كثرت وفعل بفتح
الفاء وكسرة
العين كاسم
كثرت وفعل بفتح
الفاء وكسرة
العين كاسم

بعضه كل وكذلك فعل التفضيل المجرى عن من التفضيل
فانه بعد التنكير منفرد بالاتفان لضعف معنى الكونية
في حتم صارا فعل كسما وان كان مع من فلا يضر
بل خلاف الظاهر ومع الوصفية فيه لسبب التفضيلية
اعتبار اللصقة الالهية اي انما خالف سبويه
لاجل اعتبار الوصفية الالهية بعد التنكير فانه لما
زالت العلمة بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية
فاعتبر بها وجعل غير منفرد للوصفة الالهية وسبب
كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت
كمانه لمانع من اعتبار الوصفية الالهية لا باعث على
اعتبارها ايضا فلم اعتبر بها وذهب الى ما هو خلاف
الاهل فيه اي منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها
امتناع اسود وادقم مع زوال الوصفية عنها وفيه
بحث لان الوصفية لم تنزل عنها بالكلية بل بقي فيها
شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحمية السوداء
وارقم الحمية التي فيها سواد وبياض وفيها شائبة من
الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيها اعتبار
في اجماع بعد التنكير لانها قد زالت عنها بالكلية واما
الافش فذهب الى انه منفرد فان الوصفية قد زالت
بالعلمية والعلمية بالتنكير والزوال لا يعتبر من غير ضرورة

بالتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمة كونه
بمعنى كل وكذلك فعل التفضيل المجرى عن من التفضيل
فانه بعد التنكير منفرد بالاتفان لضعف معنى الكونية
في حتم صارا فعل كسما وان كان مع من فلا يضر
بل خلاف الظاهر ومع الوصفية فيه لسبب التفضيلية
اعتبار اللصقة الالهية اي انما خالف سبويه
لاجل اعتبار الوصفية الالهية بعد التنكير فانه لما
زالت العلمة بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية
فاعتبر بها وجعل غير منفرد للوصفة الالهية وسبب
كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت
كمانه لمانع من اعتبار الوصفية الالهية لا باعث على
اعتبارها ايضا فلم اعتبر بها وذهب الى ما هو خلاف
الاهل فيه اي منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها
امتناع اسود وادقم مع زوال الوصفية عنها وفيه
بحث لان الوصفية لم تنزل عنها بالكلية بل بقي فيها
شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحمية السوداء
وارقم الحمية التي فيها سواد وبياض وفيها شائبة من
الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيها اعتبار
في اجماع بعد التنكير لانها قد زالت عنها بالكلية واما
الافش فذهب الى انه منفرد فان الوصفية قد زالت
بالعلمية والعلمية بالتنكير والزوال لا يعتبر من غير ضرورة

الاعتداد بالعلمية على ما ذهب اليه افش فان
الوصفية زالت بالعلمية والعلمية زالت
بالعلمية والزوال لا يعتبر

اي في هذا الجواب نظر

المفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان
صحت بكسرتين علما للمفان من اوزان الفعل
مع وجود العدل فيه فانه امر من صحت بصمت
وقياس ان يحى وبصمتين فلما جاء بكسرتين علمانه
معدول عنه واليوب ان هذا امر غير محقق بل اواز
ورود همت بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان
التي تحقق فيها العدل حقيقا كان او تقدير المباح
مع وزن الفعل ايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد
وجود فعل محقق لا يكفي في اعتبار العدل الحقيقي بوزن
اقتضاء منع الصرف اياه وابتداء خروج الضيغة
عن ذلك اهل وهما لا يقتضيه لوجود سببين
في همت وراو العدل بالعلمية والثانية ثم انه
اشار الى استثناء مثل امر علما اذ اكرر عن هذه
القاعدة على قول سبويه بقوله وخالف سبويه
الافش الافش المشهور وهو ابو الحسن تلميذ سبويه
ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقة لما ذكره
من القاعدة جعله أصلا واستدل بالخالف الى الاستاذ
وان كان غير صحيحين تنبها على ذلك في الصرف
خواص علميا اذ انكر والمراد في امر ما كان معنى الوصفية
فيه قبل العلمية ظاهر اعلم حتى يدخل فيه فلا بد ان
ويخرج عنه فعل التنكير فواجب فانه منفرد عند التنكير

بعضه كل وكذلك فعل التفضيل المجرى عن من التفضيل
فانه بعد التنكير منفرد بالاتفان لضعف معنى الكونية
في حتم صارا فعل كسما وان كان مع من فلا يضر
بل خلاف الظاهر ومع الوصفية فيه لسبب التفضيلية
اعتبار اللصقة الالهية اي انما خالف سبويه
لاجل اعتبار الوصفية الالهية بعد التنكير فانه لما
زالت العلمة بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية
فاعتبر بها وجعل غير منفرد للوصفة الالهية وسبب
كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت
كمانه لمانع من اعتبار الوصفية الالهية لا باعث على
اعتبارها ايضا فلم اعتبر بها وذهب الى ما هو خلاف
الاهل فيه اي منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها
امتناع اسود وادقم مع زوال الوصفية عنها وفيه
بحث لان الوصفية لم تنزل عنها بالكلية بل بقي فيها
شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحمية السوداء
وارقم الحمية التي فيها سواد وبياض وفيها شائبة من
الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيها اعتبار
في اجماع بعد التنكير لانها قد زالت عنها بالكلية واما
الافش فذهب الى انه منفرد فان الوصفية قد زالت
بالعلمية والعلمية بالتنكير والزوال لا يعتبر من غير ضرورة

بعضه كل وكذلك فعل التفضيل المجرى عن من التفضيل
فانه بعد التنكير منفرد بالاتفان لضعف معنى الكونية
في حتم صارا فعل كسما وان كان مع من فلا يضر
بل خلاف الظاهر ومع الوصفية فيه لسبب التفضيلية
اعتبار اللصقة الالهية اي انما خالف سبويه
لاجل اعتبار الوصفية الالهية بعد التنكير فانه لما
زالت العلمة بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية
فاعتبر بها وجعل غير منفرد للوصفة الالهية وسبب
كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت
كمانه لمانع من اعتبار الوصفية الالهية لا باعث على
اعتبارها ايضا فلم اعتبر بها وذهب الى ما هو خلاف
الاهل فيه اي منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها
امتناع اسود وادقم مع زوال الوصفية عنها وفيه
بحث لان الوصفية لم تنزل عنها بالكلية بل بقي فيها
شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحمية السوداء
وارقم الحمية التي فيها سواد وبياض وفيها شائبة من
الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيها اعتبار
في اجماع بعد التنكير لانها قد زالت عنها بالكلية واما
الافش فذهب الى انه منفرد فان الوصفية قد زالت
بالعلمية والعلمية بالتنكير والزوال لا يعتبر من غير ضرورة

بعضه كل وكذلك فعل التفضيل المجرى عن من التفضيل
فانه بعد التنكير منفرد بالاتفان لضعف معنى الكونية
في حتم صارا فعل كسما وان كان مع من فلا يضر
بل خلاف الظاهر ومع الوصفية فيه لسبب التفضيلية
اعتبار اللصقة الالهية اي انما خالف سبويه
لاجل اعتبار الوصفية الالهية بعد التنكير فانه لما
زالت العلمة بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية
فاعتبر بها وجعل غير منفرد للوصفة الالهية وسبب
كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت
كمانه لمانع من اعتبار الوصفية الالهية لا باعث على
اعتبارها ايضا فلم اعتبر بها وذهب الى ما هو خلاف
الاهل فيه اي منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها
امتناع اسود وادقم مع زوال الوصفية عنها وفيه
بحث لان الوصفية لم تنزل عنها بالكلية بل بقي فيها
شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحمية السوداء
وارقم الحمية التي فيها سواد وبياض وفيها شائبة من
الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيها اعتبار
في اجماع بعد التنكير لانها قد زالت عنها بالكلية واما
الافش فذهب الى انه منفرد فان الوصفية قد زالت
بالعلمية والعلمية بالتنكير والزوال لا يعتبر من غير ضرورة

بعضه كل وكذلك فعل التفضيل المجرى عن من التفضيل
فانه بعد التنكير منفرد بالاتفان لضعف معنى الكونية
في حتم صارا فعل كسما وان كان مع من فلا يضر
بل خلاف الظاهر ومع الوصفية فيه لسبب التفضيلية
اعتبار اللصقة الالهية اي انما خالف سبويه
لاجل اعتبار الوصفية الالهية بعد التنكير فانه لما
زالت العلمة بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية
فاعتبر بها وجعل غير منفرد للوصفة الالهية وسبب
كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت
كمانه لمانع من اعتبار الوصفية الالهية لا باعث على
اعتبارها ايضا فلم اعتبر بها وذهب الى ما هو خلاف
الاهل فيه اي منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها
امتناع اسود وادقم مع زوال الوصفية عنها وفيه
بحث لان الوصفية لم تنزل عنها بالكلية بل بقي فيها
شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحمية السوداء
وارقم الحمية التي فيها سواد وبياض وفيها شائبة من
الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيها اعتبار
في اجماع بعد التنكير لانها قد زالت عنها بالكلية واما
الافش فذهب الى انه منفرد فان الوصفية قد زالت
بالعلمية والعلمية بالتنكير والزوال لا يعتبر من غير ضرورة

لو كانت الصفة الاصلية معتبرة بعد الالف والنون في نحو سكران وهذا القول اظهر
 العلمانية في احد كواش معتبرة في
 مثل حاتم اذا سقي به الكوة وصفاته
 الاصل ولو كانت معتبرة في كواش
 حاتم غير منصوف للعلمية والصفة
 الاصلية كتبت لسرودة كذا فيمكن
 الاصلية معتبرة وجواب
 لان الصفة الاصلية اذا كانت
 لو كانت معتبرة في حاتم
 لان الوصفية العلمانية في حاتم
 كون معتبرة في حاتم بعد التكرار
 وان كانت معتبرة بعد زوالها كانت
 في مثل حاتم حال العلمانية فيكون
 في مثل حاتم حال العلمانية فيكون

فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد
 وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اختلفت الوصفية
 الالمانية مع سبب افر كافي في اسود وارقم فان قلت
 انما يبين الوصفية المحققة والعلمية لابين الوصفية
 الالمانية التزمية والعلمية الموجودة فلو اختلفت الوصفية
 الالمانية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لابلزم اجتماع
 قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد افر في
 حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين كتنة
 شمس في اعتبارها معا غير مستحسن وجميع الباب
 اي باب غير المنصرف باللام اي بدخول لام التعريف عليه

لو كانت الصفة الاصلية معتبرة بعد الالف والنون في نحو سكران وهذا القول اظهر العلمانية في احد كواش معتبرة في مثل حاتم اذا سقي به الكوة وصفاته الاصل ولو كانت معتبرة في كواش حاتم غير منصوف للعلمية والصفة الاصلية كتبت لسرودة كذا فيمكن الاصلية معتبرة وجواب لان الصفة الاصلية اذا كانت لو كانت معتبرة في حاتم لان الوصفية العلمانية في حاتم كون معتبرة في حاتم بعد التكرار وان كانت معتبرة بعد زوالها كانت في مثل حاتم حال العلمانية فيكون في مثل حاتم حال العلمانية فيكون

فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اختلفت الوصفية الالمانية مع سبب افر كافي في اسود وارقم فان قلت انما يبين الوصفية المحققة والعلمية لابين الوصفية الالمانية التزمية والعلمية الموجودة فلو اختلفت الوصفية الالمانية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لابلزم اجتماع قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد افر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين كتنة شمس في اعتبارها معا غير مستحسن وجميع الباب اي باب غير المنصرف باللام اي بدخول لام التعريف عليه

والماعتبر سبويه الوصف الالمانية بعد التنكير وان كان
 بالعلمانية في نحو سكران والالف والنون في نحو سكران وهذا القول اظهر العلمانية في احد كواش معتبرة في مثل حاتم اذا سقي به الكوة وصفاته الاصل ولو كانت معتبرة في كواش حاتم غير منصوف للعلمية والصفة الاصلية كتبت لسرودة كذا فيمكن الاصلية معتبرة وجواب لان الصفة الاصلية اذا كانت لو كانت معتبرة في حاتم لان الوصفية العلمانية في حاتم كون معتبرة في حاتم بعد التكرار وان كانت معتبرة بعد زوالها كانت في مثل حاتم حال العلمانية فيكون في مثل حاتم حال العلمانية فيكون

فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اختلفت الوصفية الالمانية مع سبب افر كافي في اسود وارقم فان قلت انما يبين الوصفية المحققة والعلمية لابين الوصفية الالمانية التزمية والعلمية الموجودة فلو اختلفت الوصفية الالمانية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لابلزم اجتماع قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد افر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين كتنة شمس في اعتبارها معا غير مستحسن وجميع الباب اي باب غير المنصرف باللام اي بدخول لام التعريف عليه

او الاضافة

او الاضافة اي اضافة الى غيره بجزء اي ليس مجرد
 بالكرة اي بصوت الكسرة لفظا او تقديرا وانما لم
 يكتب بقوله بجزء لان الابدان قد يكون بالفتح ولا
 بان يقول نكرة لان الكسرة يطبق على الكواش العلمية
 ايضا وللخاتمة خلاف في ان هذا الاسم في هذه
 الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه
 منصرف مطلقا لان عدم الصراخ انما كان في هذه
 الفعل فلما ضعف هذه المشابهة بدخول هو من حيث
 الاسم اعني اللام او الاضافة تويت جهة الاسم
 فرجع الى الصلة الذي هو الصرف في هذا الكسر دون
 التنوين لانه لا يجمع مع اللام والاضافة ومنهم من
 الى انه غير منصرف مطلقا والمنوع من غير المنصرف
 بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسرة انما هو بتجنية
 التنوين وحيث ضعف مشابهة للفعل لم يوثق الا في
 سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسرة فتعاد
 الكسرة الى حاله وسقوط التنوين لا تمنع من الصرف
 ومنهم من ذهب الى ان العلميين ان كانوا باثنين
 مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان
 زادوا معا او زالت احدهما كان منصرفا وبيان ذلك
 ان العلمانية تنزل اللام والاضافة فان كانت العلمانية
 شرطا لشبب الاضافة فالاسم كافي ابراهيم وان لم يكن

فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اختلفت الوصفية الالمانية مع سبب افر كافي في اسود وارقم فان قلت انما يبين الوصفية المحققة والعلمية لابين الوصفية الالمانية التزمية والعلمية الموجودة فلو اختلفت الوصفية الالمانية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لابلزم اجتماع قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد افر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين كتنة شمس في اعتبارها معا غير مستحسن وجميع الباب اي باب غير المنصرف باللام اي بدخول لام التعريف عليه

او الاضافة

فقال الزمخشري في بيان ذوات الرفع والجر والاضاع
وما يتعلق بها او اوان بين حالها والرفع والجر
فقال الزمخشري في بيان ذوات الرفع والاضاع
وما يتعلق بها او اوان بين حالها والرفع والجر
فقال الزمخشري في بيان ذوات الرفع والاضاع
وما يتعلق بها او اوان بين حالها والرفع والجر

شرطها كما في احد زالت احد هما وان لم يكن
علمية كما في امر بغيت العتقان على حالهما وهذا القول
الرب بما تعرف به المصنف في المرفوعات
جمع المرفوع لا المرفوع لان موصوفه الاسم وهو الاسم
مذكور لا يفعل ويجمع هذا الجمع مطرد اخصفة المذكور الذي
لا يفعل كالمضارع فيذكر من قبل وجعل كجاء
اي صيغته وكالايام الخالصة هو اي المرفوع الذي
على المرفوع لان التعريف انما يكون للمفرد لا للجمع
ما شمل اي اسم شمل على علم الفاعلية اي علمه كونه
الاسم فاعلا وهي الضمة او الواو او الالف والميم
بشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا
او تقدير او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع
المخالف ايضا اذ وقع الرفع المخالف في قول لو كان شئ
موجب كان مرفوعا لفظا او تقدير او كيف يتحقق
الرفع بما عهد الرفع المخالف وهو يثبت عن احوال الفعل
اذا كان مضمرا متصلا كما في قوله اي من المرفوع
او كما شمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قد مر لان
اصل المرفوعات عند الجمهور لان في الجملة الفعلية
التي هي اصل الفعل وان كان عاملا اقوى من عامل المبتدأ او
بمثل اصل المرفوع المبتدأ لانه باق على ما هو الا
في المبتدأ وهو التقدّم بخلاف الفاعل ولانه يحكم

المرفوعات مع المرفوع دون المرفوع
لان انما والاسماء والجمع والاضاع
كما يكون لصفات غير العتقان ايضا
كحال الاربعة باعتبار ان المرفوع
وهذا قسم للمرفوع باعتبار ان المرفوع
هو المرفوع الذي هو المرفوع الذي
واحد او بعدد في المرفوع عليه ويكون
مع دلالة المرفوع على علمه ويكون
كقول المرفوع على علمه ويكون
والتعريف فلو ان المرفوع كان
فمثل جئت شافعة وكان في
اسم او المرفوع موصولة في
سنة والعاية فيه
قال المصنف في الفصل اذ وقع الفاعل
الذي يكون احد المرفوع والآخر
فانه يكون في المرفوع او في
المرفوع او في المرفوع فمثل
فان كان المرفوع موصولا
فان كان المرفوع موصولا
فان كان المرفوع موصولا
فان كان المرفوع موصولا

بدلا او عطف
او عطف

عليه بكل حكم حميد وشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل
فانه لا يحكم عليه انما المشتق وهو اي الفاعل ما اي الاسم
حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قوله انما عجب ان حبر زيد
اسند اليه الفعل بالاصالة لان الشبهة يخرج عن الحد
توابع الفاعل وكذا المراد في جميع هذه المرفوعات
والمضبوطات والجرور غير التوابع بقية ذكر التوابع
بعد ما او شبهة اي ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك
ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر
واسم الفعل وفعل التفضيل والظرف وقدم اي الفعل
او شبهة عليه اي على ذلك الاسم واخر زيد عن قوله
في زيد ضرب لانه كما اسند اليه الفعل لان الاسناد اليه
ضمير شئ اسناد اليه في الحقيقة كونه مرفوعا والمراد
تقدم عليه وجوب الخروج عنه المسمى المقدم عليه خبره
كريم من بكرتك فان قلت قد يجب تقدمه اذا كان
المبتدأ او مكره والمبني على نحو في الدار رجل قلت المراد
وجوب تقدم نوعه وليس نوع الخبر فاجب تقدمه
نوع ما اسند اليه الفاعل على جهة قيا به اي اسنادا
واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهة به وطريقة
قيا به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما حكمها
كاسم الفاعل والصفة المشبهة واخر زيد هذا القيد
مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة

وهذا على
فقال الزمخشري في بيان ذوات الرفع والاضاع
وما يتعلق بها او اوان بين حالها والرفع والجر
فقال الزمخشري في بيان ذوات الرفع والاضاع
وما يتعلق بها او اوان بين حالها والرفع والجر

المحال في قوله ان
الاسماء المرفوعة
هذه التوابع
مرفوعة
لا يشبه
رفع الاسم دون الاخر
عدم الاسناد اليه
جعله مفعولا مطلقا
تقدمه الى التقديم
العام والمعمول
جعله صالحا
على طريقة القيام
اي لا يكون الفعل
على صيغة المجهول
به او فاعلا
او حال زيد

يتقلب لغير المطلوب فان المعنوم من قول ما ضرب
 زيد الا عمر الاخصار ضاربتة زيد في عمر ومع جواز ان
 يكون عمر ومضربا بالشخص آخر والمعنوم من قول ما ضرب
 عمر الا زيد الاخصار مضربا بعمر وفي زيد مع جواز ان
 يكون زيد مضربا بالشخص آخر فلو اقبل احد ما بالآخر
 انقلب لغير المطلوب وانما قلنا بشرط كون شرطها بينهما
 في صورتها التقديم والتأخير لانه لو تقدم المفعول
 على الفاعل مع الا فيقال ما ضرب الا عمر الا زيد فالظاهر
 ان معناها اخصار ضاربتة زيد في عمر واذا لم يكن انما هو
 فيما عدا الا فلا يتقلب لغير المطلوب فلا يجب تقديم
 الفاعل لكن لا يستحب بعضهم لانه من قبيل قصر الضمير
 قبل تامها وانما قلنا انما هو ان معناها كذا الاحتمال
 ان يكون معناها ما ضرب احدا الا عمر الا زيد فقيدهم
 اخصار صفة كل منهما في الا وهو ايضا خلاف المعنوم
 وانما وجب تقديمه عليه في صوت وقوع المفعول
 بعد معنى الا لان اخصار ههنا في الجزء الاخر فلو اقبل الفاعل
 انقلب لغير المطلوب واذا اتصل اي الفاعل ضمير المفعول
 نحو ضرب زيد اعلاء او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسل
 بينهما في صورتها التقديم والتأخير نحو ما ضرب عمر الا زيد
 فانك هنا القيد مثل ما عرفت انما او وقع بعد معناها
 اي معنى الا نحو انما ضرب عمر زيد او اتصل مفعول بان

بعضه ان ضاربتة زيد صفة وهو تعلق
 على عمر و فلو اقبل الا عمر و قبله زيد
 يلزم قصر الصفة قبل تامها
 هذا الذي غير خلاصه
 انما استنشا و شئك ياداة
 راحة بلا عطف على الفاعل غير جار مجند
 فلا يستحبها
 لا يرد على الراء الا الاصل
 لا يرد على الراء الا الاصل
 لا يرد على الراء الا الاصل

كمن

يكون المفعول ضمير متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غير
 ضمير متصل نحو ضربك زيد وجب تأخير اي تأخير الفاعل
 عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صوت اتصال
 ضمير المفعول به لئلا يلزم انهما قبل الذكر لفظا ورتبة
 واما في صوت وقوعه بعد الا او معناها بالمتصل يتقلب
 لغير المطلوب واما في صوت كون المفعول ضميرا
 متصلا والفاعل غير متصل لئلا يفتقد الاتصال بوسط
 الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان
 الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب فيه تقديم الفاعل
 ضربك وقد يحذف الرفع للفاعل لقيام قرينة
 دالة على تعيين المحذوف جواز اي حذفه جازما في كل
 قولك زيد اي فيما كان جوابا لسؤال محقق لمن قال
 من قام بكذا عن يقوم به القيام فيجوز ان يقول
 زيد يحذف قام اي قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد
 بكونه وانما قدر الفعل دون المفعول لان تقدير الخبر يجب
 حذف الجملة وتقدير الفعل حذفه هنا والتعقيب
 في الحذف اوله وكذا يحذف الفعل جازما فيما كان
 جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد
 بن نوح هل ليبيك على الساء للمفعول يزيد مرفوع
 على انه مفعول مالم يستعمل فاعل ضارح اي عاقبة دليل
 وهو قال الفعل المحذوف اي بيك ضارح بقرينة السؤال

غير قال ان هو

ضارح على كبره از برای وی کسی که
 دلیل خبر باشد در صحت و قوت او
 که بضم را بر سو و حشمت بی کبره او
 برای وی کسی که سال و خراج است
 زیرا که در کتب و کتابها بود
 فانه الطواغيت از ان جهت کبره او
 که او را حادش بود کار بملک بود
 و در کار بملک کینه از همه کس

المقدر وهو من يكيه واما على رواية ابي بكر في قوله تعالى
 لنفعل ونفعل بغيره فليس كما نحن في خصوصه متعلقين بغيره
 اي بكيه من يدل في غير من مقاومه لخصما ولانه كان كالمعنى
 للجزء الا لا لا و آخر البيت ونسبنا كما نطلع الطوايح و
 المنبسط التامل من غير وسيلة والاطاحة الاملاك في
 الطوايح جمع مطوية على غير القياس كلوا فتح جمع مطوية وقام
 بختبظ و ما مصدرية بمعنى وسكية الضامن لسال بغيره
 من اجل اطلاق الاملاك ماله وما يتوسل به الى الصل
 المال لانه كان معطى التاملين بغير وسيلة وقد حذف
 الفعل الرابع للفعل لقرينة رالة على تعيينه وجوبا
 اي حذفوا اجبا في مثل وان احد من المشركين استجارك
 اي في كل موضع حذف الفعل ثم فترفع الابهام التام
 من الخوف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسر بل
 صار مشتقا بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون حذف
 فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاء في رجل اي
 زيد فقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك
 فاجد فيها فاعل فعل حذف وجوبا وهو استجارك الاول
 المفسر باستجارك الثاني واما وجب حذفه لان مفسره
 قائم مقامه في غير عنده ولا يجوز ان يكون احدهم فوعا بال
 لتنازع دخول حرفي شرط على الاسم بل لا بد من الفعل وقد
 حذفان اي الفعل والفعل معارون الفاعل وحده

هو من الذي يخطا اي يخطئ
 الا لا لا الاملاك او اذحت به
 كلب التزق واهلكت

اي انما بلا فائدة

يراد ان شرطه اخره
 فاعلم عدو الله
 دلالتين قرنا ابد

بومعنى اكد موجوده
 ذرا الكفر فظا ذاتا اذرو
 دلالت ابد

في

في مثل نعم جوابا لمن قال قام زيد اي نعم قام زيد فحذف
 جملة الفعلية وذكر نعم مقامها وهذا الخوف جائز بقرينة
 السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي في قوله تعالى
 كالمفسر فيلزم في الكلام استدرأكت واما قدر الجملة
 لا الاستمعية بان يقال اي نعم زيد قام ليكون الجواب
 مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية واذ تنازع الفعلان
 بل العالما اذ تنازع خبري في خبر الفعل الصياح زيد
 معطوف ومكرم عمر او بكر كريم وشريف ابوهم واقصير على
 الفعل لامهالته في العمل واما قال الفعلان مع ان التنازع
 قد يقع في اكثر من فعلين اقتضار اعلى اقل مراتب التنازع
 وهو الاثنان ظاهرا اي سما ظاهرا واقعا بعدهما اي بعد
 الفعلين اذ المتقدم عليهما والمبتدئ بينهما معول
 للفعل الاول اذ هو حقيقة قبل الثاني فلا يكون في الجمال
 للتنازع ومغف تنازعا فية انهما بحسب المغف يتوجهان
 اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع ان
 يكون معمول الكل واحدهما على سبيل التبدل في لا يتصور
 تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون
 متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني
 لا يجوز ان يكون معمول الاول كما لا يخفى واما الضمير المتصل
 الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم انما فية تنازع
 لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو انما

اي اذا قصد توجه الفعلين الى اسم واحد وهذا من قبيل
 ذكر المسبب وهو التنازع واردة السبب

مثال العالان اذا كان اكثر
 كما طيت وسلت وباركت
 ورحمت وترحمت على ابراهيم
 وهرينا اربعة افعال التنازع
 زاع على ابراهيم شرح

الفاعل في الاول عند البعدين وفي الثاني عند الكوفيين
لا يمكن اضماع مع الالانزوف لا يضح اضماع ولا بدونه
لغيا المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثبات
له ومراد المصنف بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطع اضماع
الفاعل فلهذا احصاه باسم الظاهر واما التنازع الواقع
في الضمير المنفصل فعلى من ذهب الى ان الساني يقطع بالخطف و
على من ذهب الى ان الساني يقطع بالخطف واما على من ذهب الى ان الساني
قطع لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو متسع لا ينفذ
فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي
كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فالا فليكونان متفقين
في اضماع الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعا
في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر
مفعولا فليكونان متفقين في اضماع المفعولية مثل
ضربت واكرمت زيد او قد يكون تنازعا في الفاعلية
والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي
كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان
متفقين في ذلك الاضماع مثل ضربت واما ان زيد عمرا
وليس هذا مما تنازعنا من التنازع بل هو اجتماع القسمين
الاولين وانا نيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية
اسم ظاهر والا فمفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه
ولا شك في اختلاف اضماع الفعلين في هذه الصورتين

على
الكل واحد
من الفعلين

وهذا هو القسم الثالث المتقابل للاولين فتولد مختلفين
لخصيص من الصوت بالارادة يعني قد يكون تنازع
الفعلين وتنازع الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين
مختلفين في الاضماع وذلك لا يتصور الا اذا كان
الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد
مثال للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال
الاول فعمل من المثال الاخر حصل مثال القسم الثالث
وذلك يتصور على وجهين كثيرة مثل ضربت وضربت
زيدا واكرمتني واكرمت زيدا واكرمتني وضربت زيدا
وضربتني واكرمت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر
مرفوعا فاختار النجاة البعدين اعمال الفعل الثاني
لتقريب مع تجوز اعمال الفعل الاول واختار النجاة الكوفيين
الاولى اي اعمال الفعل الاول مع تجوز اعمال السان السابق
ولما اترز عن الاضماع قبل الذكر فان عملت الفعل
انما كما هو مذهب البعدين ويدا في اضماع المذهب
المتنازع الاكثر استعمالا اضماع الفعل الاول
اذا اقتضى الفاعل لجزاء الاضماع قبل الذكر في العمدة
بشرط التفسير وللزوم التكرار بالذكر وتمتع
لحذف على من الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين
اي على مواضع افراد او تشبة وجمعا وتذكيرا وتامنا
لان مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع اليه
في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف

تختلفين فربما كان المحذوف ان كان كانا
تختلفين مثلا احدهما رافع والآخر مرفوع
مخبرين عن الكرمي زيد او حال من الفعلين
المخبرين عن الكرمي زيد او حال من الفعلين
في قوله وفي الفاعلية والمفعولية
الخطا اي قد يكون تنازع المثالين
في الفاعلية والمفعولية والمثالين
مكونا على معنى ما هو مذكور في الكلام
جسما للمعنى وليس من اعمال الضمير وانما
هو

وتختلف ضربت وضربتني زيد واكرمت
واكرمتني زيد واكرمت وضربتني زيد و
ضربت واكرمتني زيد

انما التفسير ويدا ارباب اعمال
لانه الاكثر استعمالا

الاول الثاني في المفعول

الفاعل ان اذا استثنى منه خلافا للكسائي فانه
 لا يخرجه الفاعل بل يخرجه عن الاضمار قبل الذكر ويظهر
 الخلاف في نحو ضربته واكرمته الزيدان عند البصريين
 وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال
 الفعل التام مع اقتضاء الاول الفاعل خلافا للثاني فانه لا
 اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل كما يروى
 على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو منقول
 اخذ الفاعل كما هو منقول الكسائي بل يجب عند اعمال
 الفعل الاول فان تفضي الثاني الفاعل اضمرته وان تفضي
 المفعول خذفته او اضمرته بقول ضربني واكرمته الزيدان
 ولا يلزم من خذوره وقيل روي عن ابن ابي عمير
 او اضمار بعد الظاهر كما في صوت تاخير الفاعل بقول
 ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمته زيد هو
 ورواية المن غير مشهور عنه وخلاف المفعول نحو
 عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة
 لو اضمر ان سعت عنه والا اي ان لم يتفق عنه اطرت
 الى المفعول نحو حبت منطلقا وحبت زيدا منطلقا لانه لا
 يجوز حذف احد مفعولي باب حبت ولا يجوز اضمار
 لفظ بلون الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان عملت الفعل
 الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل
 الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت

والمفعول الثاني في المفعول
 في قوله ضربني واكرمني الزيدان
 عند البصريين والاضمار
 في قوله ضربني واكرمني
 عند الكسائي

لعمري انما هو منقول
 الكسائي في قوله ضربني
 واكرمني زيد هو وضربني
 واكرمته زيد هو

فاعل

كسائي في قوله ضربني واكرمني

الاول الثاني في المفعول
 في قوله ضربني واكرمني
 عند البصريين والاضمار
 في قوله ضربني واكرمني
 عند الكسائي

فاعل ضربني اضمرت في كرمي ضمير ارجع الى زيد فانه
 رتبة فلا يخرجه فقيح لا حذف الفاعل ولا الاضمار
 قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واهم
 المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار
 ولم يخرجه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل
 الثاني مغاير للذكر ويكون التمييز راجعا الى لفظ متقدم
 رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع
 من الاضمار كما هو القول المختار او من خوف
 كما هو القول الغير المختار فظهور المفعول فانه اذا اخرج
 الاضمار وحذف لا يميل الى الاضمار نحو حبت
 وحسبهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث عمل حبت
 بجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له وهو
 المفعول الاول في حبتهما واظهر المفعول الثاني وهو
 منطلقين للمانع هو انه لو اضمر مفرد اختلف المفعول
 الاول ولو اضمر في خالف المرجح وهو قول منطلقا
 ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورتين الا
 اذا اختلفت المفعول الثاني اسما وان على اتصاف
 ذواتها بالانطلاق من غير ملاحظة تشبهه وافراده
 والافان الظاهر انه لا تنازع بين العطفين في المفعول
 الثاني لان الاول يقتضيه مفعولا مفردا والثاني مفعولا
 شتى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما اشد

اي اطرت المفعول
 اي المفعول الثاني في المفعول

اي الاسم الغائب
 في قوله ضربني واكرمني
 عند البصريين والاضمار
 في قوله ضربني واكرمني
 عند الكسائي

اي المفعول الثاني في المفعول
 في قوله ضربني واكرمني
 عند البصريين والاضمار
 في قوله ضربني واكرمني
 عند الكسائي

مفعول

وكيفيتون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امر
 القيس لو انما اسع لادني معيشة كفاية ولم طلب
 قليل من المال حيث قالوا قد توجه الغلمان اي
 كفاية ولم يطلب اسم واحد وهو قليل من المال
 الاول رفعة بالفاعلية والشيء نصيب بالفعولية وامر
 القيس الذي هو اخص شعراء العرب عمل الاول فلو لم
 يكن اعمال الاول اولي لما احتاج اذ لا قائل مساوي
 الاعمالين فاجاب المص عن طرف البعيرين بقول
 امر القيس كفاية ولم طلب قليل من المال لانه اي
 من باب التنازع لغناء المعنى على تقدير توجه كل من
 كفاية ولم طلب اليه قليل من المال لاستلزام عدم التسعة
 لادني معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت
 طلبه المتساوي لكل منهما وذلك لان لو جعل مدخوله
 المثبت شرطاً كان او جوازا او معطوفا على احد منهما غنيا
 والمنفعة من ذلك متباينة على هذا ينبغي ان يكون مفعول
 لم طلب محذوفا اي لم طلب العز والمجد كما يدل عليه بيت
 المتأخر اي قوله وكنتما اسع لمجد موثقل وقد يدرك
 المجد الموثقل امثاله ومع تيقن المعنى بقوله لا اسعي
 لادني معيشة ولا كيفني قليل من المال وكنت طلب المجد
 الاصيل الثابت واسعي لم مفعول بالميم فاعلم اني مفعول
 فعل او شبه فعل لم يذكر فاعلم وانما لم يفصل عن الفاعل

هذا البيت من شعر
 القيس بن الخطيب
 وهو من شعر
 بني تميم
 وهو من شعر
 بني تميم
 وهو من شعر
 بني تميم

والمفعول
 باللام
 والفاعل
 بالياء
 والمفعول
 باللام
 والفاعل
 بالياء

ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال ومنه المبتدأ
 والجزئية اتصاله بالفعل حيث ما بعض النخاة
 فاعلم ان كل مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول
 وانما ضمير المفعول باللام كونه فاعلا للمفعول
 به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في سناد
 الفعل او شبهه اليه وشرط اي شرط مفعول عالم لانه
 في حذف فاعله واقامة مقامه الفاعل اذا كان محال
 فعلا ان تغير صيغة الفعل اليه فعل اي المسمى المجهول
 او فعل اي المضارع المجهول فيتناول مثل افعل مفعول
 وبقول ويستعمل وغيره من الافعال المجهولة المندرجة
 ولا يقع موقع الفاعل للمفعول الثاني من مفعول باب
 علمت لانه سناد المفعول الاول سناد انما فلو
 اسند الفعل اليه ولا يكون سناده الا انما لزم كونه
 سندا وسناد اليه معامع كون كل من الاسنادين انما
 بخلاف نحو اجني ضرب زيد لان احد الاسنادين
 هو سناد المصدر غير تام ولا للمفعول الثالث من
 فاعل باب علمت اذ حكم حكم المفعول الثاني من باب
 علمت في كونه سندا والمفعول باللام لان الضم
 فيه شعرا بالعلمة فلو اسند اليه الفعل فالت نصب
 والاعمال بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب المتأخر
 والمفعول معه كذلك اي كل من المفعول والمفعول

تقدير الكلام
 مفعول
 فاعله

ولا بد من ترتيب الترتيب
 في الترتيب
 وما زاد على الصدق
 من غير ان يكون
 من غير ان يكون

اي صيغة الفاعل الرضفة المفعول الاول
 وهو ما تسمى تاييها عن المفعول
 باب حذف المفعول الاول
 والمضارع المجهول
 وهو ما تسمى تاييها عن المفعول
 الصفة المفعول الثاني
 ان كل ضمير عادل تامر

والمفعول باللام
 والفاعل بالياء
 والمفعول باللام
 والفاعل بالياء
 والمفعول باللام
 والفاعل بالياء

كالمفعول الثامن والثالث من عقلت وعلمت في انهما
 لا يقعان موقعا للفاعل اما المفعول له فلما عرفت والمفعول
 معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي هي
 العطف وهي دليل الاتصال الفاعل كالجزء منه و
 لا بد من الواو فانه لم يعرف كونه مفعولا معه
 واذا وجد المفعول في الكلام مع غيره من المفاعيل التي
 يجوز وقوعها موقعا للفاعل بعين اى المفعول به
 اى لو توقع موقعا للفاعل لشيء يشبهه بان الفاعل توقف
 تحت الفعل عليهما فان التفرقة بينهما كما لا يمكن تحمله
 بلا ضارب كذلك لا يمكن تحمله بلا ضرب بخلاف
 سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب
 زيد باقائه المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة طرف
 زمان امام الایم طرف مكان ضرب بشدة المفعول
 مطلق للتبوع باعتبار الصفة وقائفة وصف الضرب
 بالشيء التشبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل
 بلا قيد مختص اذ لا فائز فيد له لانه الفاعل على
 في و اى حاز وجوز وشبهه بالمفاعيل قيم مقام الفاعل
 مثلها وان لم يكن اى لم يوجد في الكلام المفعول به
 فالجميع اى جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعه
 موقعا للفاعل والمفعول الاوّل من باب عطيت اى الفعل
 المتعدى الى المفعولين تانيهما غير الاوّل اولى بان

قول فجميع ما سوى الفاعل
 سواء في جواز وقوعه موقعا للفاعل
 المفعول به وان لم يكن اى لم يوجد في الكلام المفعول به
 فان قيل لولا ان يكون الفاعل مع المفعول
 لم يقع الاشارة على قولك من لم
 يمن وان اريد جميع ما سوى المفعول
 فهو جاز مطلقا وجد المفعول به اولى
 يوجد قبل المراد ان لم يوجد المفعول
 جميع ما سواه سواء في جواز وقوعه
 كان سواء في عدم الجواز او المراد ان
 لم يوجد المفعول به مع ولو قال
 ليس بواجب ان يقع المفعول به
 في ان يكون المفعول به اولى
 في ان يكون المفعول به اولى
 على مطلق الجواز وانما على مطلق
 في جواز وقوعه موقعا للفاعل
 بالمكان وترك المفعول بالواو مطلق
 متعين زيد كما يرى فان قيل قوله
 اذا وجد قوله متعين له وقوله قوله
 كلام غير منظم هل الاشارة المتعدي
 في قوله في السواء الامة والفاء
 تقول كذا المفعول الاوّل من باب عطيت اى الفعل
 المتعدى الى المفعولين تانيهما غير الاوّل اولى بان

يقوم مقام الفاعل من المفعول الاوّل لان فيه
 بالنسبة الى المفعول الاوّل لان فيه فاعلي
 زيد درهما مع جواز اعطى درهم زيد او ذلك عند الا
 من النفس امانه عدية فيجب اقامة المفعول الاوّل نحو
 اعطى زيد عمرا ومنها المبتداه والحجرو في بعض
 ومنه يغني عن جملة المرفوعة او من جملة المرفوع المبتداه
 والجزء جعيلهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما
 على ما هو الاصل فيهما ويشتر الكمال في الحامل المعنوي
 فالمبتداه هو الاسم لفظا او تقدير التنازل نحو
 ان تصوموا خيرا لكم لجزء من العوامل اللفظية اى
 الذي لم يوجد فيه عامل لفظي صلا واهرز برين اليك
 الذي فيه عامل لفظي كما هي ان وكان وكانت ادرا
 بالعامل اللفظي ويكون متوازي المعنى للتلازم
 نحو عليك درهم مستد اليه واهرز برين
 قسمي المبتداه الخارج عن هذا القسم فانها لا يكونان
 الاسمين والصفة سواء كانت حشينة كضارة
 ومضروب وحسن وجارية حجاز كقوسين الوافية
 بعد حرف النسخ كما ولا والفا الاستفهام ونحوه
 وما من وعن سيبويه جواز الامة اي من غير استفهام
 ونحو مع حج والافيشن برى ذلك سنا وعليه قول الشاعر
 فخرج عند الناس منكم في مبتداه ونحن فاعله ولو

قوله الذي لم يوجد فيه عامل لفظي
 بالعام في وان كان كان في قوله
 ان تصوموا خيرا لكم لجزء من العوامل اللفظية
 صلا واهرز برين اليك الذي فيه عامل لفظي
 كما هي ان وكان وكانت ادرا
 بالعامل اللفظي ويكون متوازي المعنى للتلازم
 نحو عليك درهم مستد اليه واهرز برين
 قسمي المبتداه الخارج عن هذا القسم فانها لا يكونان
 الاسمين والصفة سواء كانت حشينة كضارة
 ومضروب وحسن وجارية حجاز كقوسين الوافية
 بعد حرف النسخ كما ولا والفا الاستفهام ونحوه
 وما من وعن سيبويه جواز الامة اي من غير استفهام
 ونحو مع حج والافيشن برى ذلك سنا وعليه قول الشاعر
 فخرج عند الناس منكم في مبتداه ونحن فاعله ولو

جعل خريزبة عن سخن لفصل بين اسم التفضيل وبعونه
الذي هو من باجنبة خلاف ما لو كان فاعلا لكونه
كالجزء واقعة لظاهر او ما جرى مجراه وهو الضمير المنفصل
لتلا يخرج عنه قوله تعالى اذ اخب انت عن الهى
واخرز به عن نحو اقانم الزيدان لان اقانم
رافع للضمير عايد الى الزيدان ولو كان رافعا لفظا
الظاهر لم يجر تشبيها مثل زيد قائم مثال للقسم الاول
من المبتدأ وما قام الزيدان مثال للصفة الواقعة
بعد حرف النفي واقانم الزيدان مثال للصفة الواقعة
بعد الف الاستفهام فان طابقت اى الصفة الواقعة
بعد حرف النفي والف الاستفهام اسما مفردا فذكر
بعد ما نحو ما قام زيد واقانم زيد واخرز به عما اذا
طابقت منته نحو اقانم الزيدان او مجموعا نحو اقانم
الزيدون فانها تخرج ليس الا حاز الامران كون
الصفة مبتدأ وما بعد ما فاعلها مبتدأ خبر وكون
ما بعد ما مبتدأ والصفة خبر مقيدة ما عليه فهمنا ذلك
صوابا احدها اقانم الزيدان ويتعين ح ان يكون
الزيدان مبتدأ واقانم خبر مقيدة ما عليه وثانها
اقانم الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا
للصفة فانها مقام الخبر وثانها اقانم زيد ويجوز فيه
الامران كما عرفت والخبر هو الجزاءى وهو اسم الجزاءى

واقعة حال من الضمير الواقعة لظاهر
ضمير لا يرد واقانم انما واخرز
بنحو اقانم الزيدان لان اقانم
رافع للضمير عايد الى الزيدان ولو كان
رافعا لفظا الظاهر لم يجر تشبيها

العنوان

عن العوالم اللفظية لان الكلام فى لفظها الامم
على يفرز في يفرز زيدان الجزاءى المستند بالمعاير
للصفة المذكورة لا يفرز باسم المبتدأ اى ما يقع
الاسناد واخرز به عن القسم الاول من المبتدأ لان
مسند اليه الاسناد بالمعاير للصفة المذكورة في تعريف
المبتدأ واخرز به عن القسم الثاني من المبتدأ ولكن
ان تعول المراد به المسند الى المبتدأ او جعل البناء
مبغى الى والضمير المحرور في بدو جملة المبتدأ وعلى
الاشياء يخرج بقسم الثاني من المبتدأ ويكون
قوله بالمعاير للصفة المذكورة تأكيدا او علم ان العال
في المبتدأ والخبر هو الابتداء اى خبر المبتدأ من العوالم
اللفظية ليست الشئ اولى به الشئ فمعنى الابتداء
عالج المبتدأ والخبر رافع لما عند البصرين واقانم
عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء هو المبتدأ والمبتدأ
هو الخبر وقال الاخرى ان كل واحد من المبتدأ والخبر عال
في الآخر وعلى هذا لا يكون خبرين عن العوالم اللفظية
وهل المبتدأ اى ما يقع ان يكون المبتدأ مقدر
عليه اذ الم منع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدأ
خبر والخبر حال من احوالها والذات مقدم على احوالها
ومن عمه اى ومن اجل ان جعل المبتدأ التقديم لفظا
جاء قولهم في دار زيد مع كون الضمير عايدا الى زيد

على تعدي
الى المبتدأ
من نظم الكلام
او تعديا لانه
الى المبتدأ
منه في فقه
المبتدأ
عصبة

منه من المبتدأ
منه من المبتدأ
منه من المبتدأ
منه من المبتدأ
منه من المبتدأ
منه من المبتدأ
منه من المبتدأ
منه من المبتدأ
منه من المبتدأ
منه من المبتدأ

المسند صفة المبتدأ
نحو يفرز في يفرز
نحو يفرز في يفرز
نحو يفرز في يفرز
نحو يفرز في يفرز
نحو يفرز في يفرز
نحو يفرز في يفرز
نحو يفرز في يفرز
نحو يفرز في يفرز
نحو يفرز في يفرز
نحو يفرز في يفرز

جامعة الرياض
المكتبة المركزية - قبة العلوم

المتأخر لفظاً تقدّمه رتبة لأصالة التقديم وعلته
 قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير إلى الدار وهو
 خير الخبر الذي هو التأخر فيلزم عود الضمير إلى المتأخر
 لفظاً ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ أو مكرراً
 ان كان الأصل فيه ان يكون معرفة فلا للمعرفة
 معنى محيية والمطلوب للمعرفة الوقوع في الكلام
 انما هو الحكم على الامور المعينة ولكن لا يقع مكرراً على
 الاطلاق اذ اخصصت تلك التكررة بوجه تامين
 وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقبل التكرار فيجب
 من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك
 فان العبد متناول للمؤمن والكافر حيث وصف بالمؤمن
 تخصن بالصفة فجعل مبتدأ وغير خبره ومثل قولك
 خرج الدار ام امارة فان التكلم بهذا الكلام يعلم
 ان احد هاتين الدار فيقال المطلب عن تعيين مكانه
 قال اي من الالوين المعلوم كون احد هاتين الدار اني
 فيها فكل واحد منهما تخصن هذه الصفة فجعل حل
 مبتدأ وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خبر منك
 فان التكررة فيها وقعت في خبر النفي فان قلت
 الافراد وتوهمها فتعني وتخصصت فانه لا يقع
 في جميع الافراد بل هو واحد وكذا كل مكررة في الكلام
 قصد بها العموم نحو قوله من واداة ومثل قولهم

وهو يقتضيه كون المبتدأ مكرراً
 اصل التوكيد عند ان في المبتدأ
 التوكيد التوكيد فليكن احد هاتين
 والادارة انما هي الدار لان جان قوله
 يتقدم اصالة التوكيد والظهور
 بان التكررة عند بيان اصالة التقديم
 غير متعارفة وكان الاشارة ان التكررة
 قوله وان كان التبتدأ مكرراً
 بالاصول الكلامية في التكررة
 انما هو في التكررة في المبتدأ
 وهو الاشارة الى التكررة في المبتدأ
 انما هو في التكررة في المبتدأ
 انما هو في التكررة في المبتدأ
 انما هو في التكررة في المبتدأ
 انما هو في التكررة في المبتدأ

انما هو في التكررة في المبتدأ
 انما هو في التكررة في المبتدأ
 انما هو في التكررة في المبتدأ
 انما هو في التكررة في المبتدأ
 انما هو في التكررة في المبتدأ
 انما هو في التكررة في المبتدأ
 انما هو في التكررة في المبتدأ
 انما هو في التكررة في المبتدأ

شتر

البناء وضم النون لانه
 اذا كان اصلاً مضمناً
 يضم فاؤه كما مضى
 يعني ان المراد بالتخصيص
 قطع الاضمار فلا بد من
 التخصيص بما لان التخصيص
 من الجملتين اللتين
 صرفاً اذا كانت رتبة
 من الجملتين اللتين
 صرفاً اذا كانت رتبة

شتر من انما هو في التكررة في المبتدأ
 او يستعمل في موضع ما انه ذاتها
 به الفاعل قبل ذكره هو مضمرة
 فانك اذا قلت قيام علم منه ان
 ان يحكم عليه به العلم وان المنة
 المعتاد قد يكون خبر كما اذا كان
 وقد يكون شراً كما اذا كان محي
 شياخ غير معتاد يتشام به يكون
 الاول يقع القصر بالنسبة الى
 اخيراً انما هو في التكررة في المبتدأ
 حتى يقع القصر فيكون المعنى
 وهذا مثل ضرب لرجل فوني ادر
 ومثل قولك في الدار رجل لتخصص
 اذ قيل في الدار علم ان ما يذكر
 بضمه استقران في الدار فهو في
 بالصفة ومثل قولك سلام عليك
 بالنسبة الى المتكلم اذ اصليست
 وعدل الى الترفع لقصد الدوام
 على سلامي اي سلام من قبلي
 فيما بين النخانة وقال بعض
 الاحبار عن التكررة على الفاعل

من الجملتين اللتين
 صرفاً اذا كانت رتبة
 من الجملتين اللتين
 صرفاً اذا كانت رتبة
 من الجملتين اللتين
 صرفاً اذا كانت رتبة
 من الجملتين اللتين
 صرفاً اذا كانت رتبة
 من الجملتين اللتين
 صرفاً اذا كانت رتبة
 من الجملتين اللتين
 صرفاً اذا كانت رتبة

الخبير

من الخصص التي تحتاج في توجيهها الى هذه الكلفا
 الركبة الواحدة فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب القصر
 الساعة لموصول القاصد ولا يجوز ان يقال رجل
 قائم لعدم وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان
 الجزء المرفوع فيهما من جنسهما بالرفع وكونهما من الام
 فلم يكن الجملة زائدة فيراد ان يشبه الى ان خبر المبتدأ
 قد وقع جملة ايضا فقال والجزء قد يكون جملة متممة مثل
 زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر
 الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كانت الخبر
 جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضى الارتباط بغيرها
 فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ من عاينة نظيرها
 به وذلك العايد اما ضمير كافي المتألفين المذكورين
 او غيره كاللام في نعم الرجل زيد او وضع المظهر موضع
 المضمحل كالحاقه بالماضيه وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ وكذا
 قل هو الله احد وقد حذف العايد اذا كان ضمير
 لقيام قرينة نحو الزكوة بسنين والسن منون بدم
 اي الكرمه ومنون منه بقرينة ان بايع البر والسن
 لا يستغنى عنهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرفا
 زمانا ومكانا او جازا وجورا فانما لاكثر من النجاة
 وهم البهريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا متممة لجملة
 اي مؤن جملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر الفعل فتح

ان الخبر المرفوع يجوز ان يكون جملة
 كما هو الحال في قوله كوكب القصر
 لان المرفوع قد يكون جملة
 كقولك كوكب القصر كوكب القصر
 لان المرفوع قد يكون جملة
 كقولك كوكب القصر كوكب القصر
 لان المرفوع قد يكون جملة
 كقولك كوكب القصر كوكب القصر

الخبر المرفوع قد يكون جملة
 كقولك كوكب القصر كوكب القصر
 لان المرفوع قد يكون جملة
 كقولك كوكب القصر كوكب القصر
 لان المرفوع قد يكون جملة
 كقولك كوكب القصر كوكب القصر

هذا الخبر المرفوع

يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مقتضى
 الاقل هم الكوفيتون فانه يصير مفردا ووجه الاكثر
 ان الطرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل
 هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اوله ووجه الاقل
 ان خبره والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدأ
 التقديم وجاهزا خيره كقوله قد يجب اجراض كما اشار
 اليه بقوله واذا كان المبتدأ مشتقيا على ما به صدر
 الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام
 فانه يجب تقديمه بحفظ المصدر له مثل من ابوك
 فان من مبتدأ مشتق على ما به صدر الكلام وهو لا
 فان معناه هذا ابوك ام زاك وابوك خيره
 هذا من ذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك
 مبتدأ لكونه معرفة ومن خيره الى ان يجب تقديمه على
 المبتدأ والتضمنه في الاستفهام او كانا اي المبتدأ
 والخبر معرفتين متساويتين في التعريف او غير متساويتين
 ولا قرينة على كون احد هما مبتدأ والا فخير الخويزيد
 المطلق او كانا متساويتين في اصل التخصيص لا في قد
 حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا
 مثل افضل منك افضل من رفاعا لاشبهاه او كان الخبر
 فعلا لاي المبتدأ احراز عمالا يكون فعلا كما في قوله
 زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ على الخبر

ان مبتدأ الامة
 بتعريفه قوة
 ان هذا ابوك ام
 كقوله اجعل في
 العساكر قصار
 في ابوك عصاة

بما عرفت ان المبتدأ في قوله كوكب القصر
 ان المرفوع قد يكون جملة
 كقولك كوكب القصر كوكب القصر
 لان المرفوع قد يكون جملة
 كقولك كوكب القصر كوكب القصر
 لان المرفوع قد يكون جملة
 كقولك كوكب القصر كوكب القصر

الخبر المرفوع قد يكون جملة
 كقولك كوكب القصر كوكب القصر
 لان المرفوع قد يكون جملة
 كقولك كوكب القصر كوكب القصر
 لان المرفوع قد يكون جملة
 كقولك كوكب القصر كوكب القصر

لجواز ان يقال قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل
 زيد قام وجب تقديمه اي تقديم المبتدأ على الخبر
 في هذه الصور اما في الصور الاولى فلما ذكرنا
 اما في الصور الاخيرة فنشأ بلبس المبتدأ بالفاعل
 اذا كان الفاعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام
 زيد لبس المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا
 كان متعنه او مجموعا فانه اذا قيل زيد ان قام
 والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون
 يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل
 فاللبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا
 على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا والتا على
 تشبيه الفاعل وجمعه كالتاء في ضرب هند واذا انعم
 الخبر المفرد اي الذي ليس له صوت سواء كان مجزبا
 حقيقة جملة او لا فالصدر الكلام اي معنى وجب له صدر
 الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدأ واين
 اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قد لفعل
 كان الخبر جملة حقيقة ومفردا صوت وان قد ركب
 الفاعل كان الخبر مفردا حقيقة وصوت وعلى التقديرين
 ليس له صوت واخره خبره عن نحو زيد اين ابوه اذا
 لا يبطل تأخيره صدقاته ما له صدر الكلام لتصدره في
 جملة او كان الخبر بتقديمه مصححا اي للمبتدأ ومن حيث

اي ان الخبر صريح بالمتبادر

تميل الى وجب
 تقديم الخبر
 حقيقة جملة
 صدر الفقد

كما استفهام وفيه فاعل ظرف او مبتدأ
 تقدم الخبر واستفهامه او ضمة
 اي خبره كزيد مبتدأ او لو او بطل
 صدقاته

الاستفهام او الضمة او الضمة او الضمة

علا في نظم الحواش ان يقال على الله عبده
 وشوكل فالصواب ان يقال او لتعلقه بشي
 في التبداء وكان الخبر ظرفا مستقلا الاظرف
 لغو حتى لا يدخل فيه على الله في شوط

ان مبتدأ بقية المبتدأ يصح وقوعه مبتدأ مثل في المذار رجل
 فان في المذار خبر المبتدأ ويخص المبتدأ بتقديمه كما
 عرفت فلما وقع المبتدأ في غير خصوصته او كان
 متعلقا كسب اللام اي كان متعلقا بالخبر التابع له
 يمنع مجزبا تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبدي
 شوكل ضمير كاي في جاب المبتدأ وراجع الى ذلك
 المتعلق اذ لو افر لزوم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى
 مثل على التمر في مثلها زيد اقول مثلها اي مثل التمرة
 مبتدأ وفيه ضمير متعلق بالخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله
 على التمرة والتمر متعلق به مثل تعلق الخبر والمثل
 او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها
 وخبرها الما اول بالمفرد مبتدأ اذ في تأخيره خوف
 لبس ان المفتوحة بالمكسورة في اللفظ لا يمكن
 الذهول عن الفتحه لظانها او في الكتابة مثل عند
 انك قام وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ
 في جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد يفتقد الخبر من غير
 تعدد الخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التقدير
 اما يجب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين
 بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد
 عالم عاقل واما يجب اللفظ فقط نحو هذا طوبى
 كما مضى فانها في حقيقة خبر واحد اي تزويج

لان عبده مبتدأ وشوكل خبره والمبتدأ
 خبره بعد الاستفهام وهو على انه
 ان كان لا يكون ان بعد الما واما
 خارج فلا ضمة فانه لا يجب تقدم
 الخبر لعدم الالتباس لان جمله التامة لا
 تمنع بين الما واما
 ان كان لا يكون ان بعد الما واما
 خارج فلا ضمة فانه لا يجب تقدم
 الخبر لعدم الالتباس لان جمله التامة لا
 تمنع بين الما واما

ان كان لا يكون ان بعد الما واما
 خارج فلا ضمة فانه لا يجب تقدم
 الخبر لعدم الالتباس لان جمله التامة لا
 تمنع بين الما واما

الاستفهام او الضمة او الضمة او الضمة

وأي شيء اتصل بكم من نعمة فهو الله وما شرطية أو موصولة متعينة مع الشئ باعتبار الأضمار ودون المحل فإذ استقر النعمة بهم يكن سببا للأضمار بإنشاء الله المحصول لها

فانما هي في قوله تعالى ما من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم وقوله ما من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم وقوله ما من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم

المصون ترك العاطف اولى ونظر بعض النحاة الى صوت التعدد وجوز الوطف ولا يعيد ان يقال مراد المصن بتعدد الخبر ما يكون بغير العطف لان التعدد بالعاطف لا يخاف فيه لاني الخبر ولا في المبتداء ولا في غيرهما وايضا التعدد بالعطف ليس بغيره بل هو في توابعه ولهذا اورد في المثال التعدد بغير عاطف فلو جعل التعدد اعم فالاعتقاد عليه لذلك وقد يتضمن المبتداء في الشرط وهو سببية الاول الثاني او الحكمه فلا بد عليه نحو ماكم من نعم فمن الله المبتداء في الشرط في سببية الخبر سببية الشرط لا في قطع دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى خبره وتضمن المبتداء في الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المفعول في اللفظ فيجب دخول دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتداء او المضمن منع الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اي الذي جعلت صلته جارة فعلية او ظرفية مؤولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق واما شرط ان يكون صلته فعلا او ظرفا مأثولا بالفعل لتباكدهما بسببية الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به او التكررة الموصوفه بها اي باحد هما

فانما هي في قوله تعالى ما من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم وقوله ما من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم

وفي حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي ياتي هذا مثال الاسم الموصول بفعل او الذي في الدار هذا مثال الاسم الموصول بالظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقولنا قل ان الموت الذي تفرون عنه فانه صلا فيكم ومثل كل رجل ياتي هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بالظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف اليه التكررة الموصوفه باحد هما فكقولك قل غلام رجل ياتي او في الدار فله درهم وليت ولعل في الحروف المشبهة بالفعل اذا دخل على المبتداء الذي يقع دخول الفاء عليه خيرة ما عن دخوله عليه لان صحته دخوله عليه انما كانت لثبوت المبتداء والخبر فشرط وجود الواو وليت ولعل يريان ملك المشابهة لانها يخرج جان الكلام من كبرية الاشارة والشرط والواو من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحويين فلا يقال ليت او لعل الذي ياتي او في الدار فله درهم فان قيل ما باب كا وباب علمت ايضا ما لبيان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قبل تخصيصهما بسبب الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة لا لطلقا ووجه ذلك تخصيص الالهتاهم بسبب الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو يسوي ان

الذي ياتي في قوله تعالى ما من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم وقوله ما من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم

في المشبهة بالفعل

المكسوت بهما اي بليت وعل في المنع عن دخول الفاء
 على الجزاء واللام انها لا تمنع عنه لانه لا يخرج الكلام عن الجزاء
 الى الاثنتانية ويؤيد قوله تعالى ان الذين كفروا
 وما تواروا هم كفار فليكن يعقل بقرينة فان قيل فليكن
 بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولكن فادرجه بخصه
 ان المكسوت باللام قيل بعضهم الذي المتي ان بها
 هو سيبويه فاحتج بقوله وذكره اولم يعقد بقول
 من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يثبت
 القرآن وكلام الفصحى فما يدل على عدم منع
 عن دخول الفاء على الجزاء بل على عدم منع
 ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى
 انما نعلم من شئ فان ته حمله وقول الشاعر فواته ما
 فارتكبه قاليا لكم ولكن ما يقف فيكون وقد
 حذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او محتملة جواز اي
 حذف جازية الا واجبا وقد يحذف اذا قطع اللفظ
 بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما
 حذفه ليعلم انه كان في الال منقطع لقصد المدح
 اوله لم يغير ذلك فلو ظهر المبتدأ لم يبين ذلك
 حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره
 مثل المبتدأ المحذوف في مقول المستعمل المبتدأ للبعد

لما كان الموت على الكفر سببا لا مانعا
 الغدبية افضل الفاء عهدنا للاشعار
 به نفي وقاضي

اي اني قد توفيت الكفار حين

وقد يجب حذفه كما في الفصحى بالمدح
 ان الهمزة في قوله اولم يغير اللفظ
 بقدر هو اولي الكثرة المقطوعة
 في الهمزة الحمد اي هو الحمد وفي زيد
 الحمد الحمد اي هو الحمد ولم يغير اللفظ
 لفظ لا الحمد كما في بعض النسخ
 يكون المبتدأ اركنا وليس سدي لان
 ان الهمزة في قوله اولم يغير اللفظ
 ان الهمزة في قوله اولم يغير اللفظ
 الهمزة في قوله اولم يغير اللفظ

على
 والحاصل انه صفة لما قبله في النسخ
 قطع وجعل اعلى من الفاء الاعلى
 بان رضع عمدة

الرافع

الرافع صوته عند ابعث الهملا والله اي هذا الهملا
 والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الجزاء
 الهملا هذا لان مقصود المستعمل تعيين شئ باللائحة
 والحكم عليه بالمللية ليتوجه اليه الناظرون ويروه
 كما يراه وانما انه بالرفع هو باعلى عادة المستعملين
 غالبا ولذا يتوجه نصب الهملا عند الوقف وقد يحذف
 الجزاء جوازا اي حذف جازيا لقيام قرينة من غير قامة
 شئ بمقامه مثل الجزاء المحذوف جوازا في قوله فوجت
 فاذا السبع فان تقديره على المذهب اللاحق كما في
 عليه صاحب اللباب فوجت فاذا السبع واقف على
 ان يكون اذا ظرف زمان للجزء المحذوف غير ساد مستند
 اي في وقت فوجي السبع واقف وقد يحذف الجزاء لقيام
 قرينة وجوبا اي حذف اجبا فيما التزم اي في تركيب
 الذي التزم في موضعه اي في موضع الجزاء غيره اي غير
 الجزاء ذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف لها
 المبتدأ الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اي
 لولا زيد موجود لان لولا لا تمنع الشئ الوجود غيره
 فيدل على الوجود وقد التزم موضع الجزاء جوازا لولا
 حذفه لقيام قرينة والالتزام قائم مقامه هذا اذا كان
 الجزاء عامًا وانما اذا كان الجزاء خاصًا فلا يجب حذفه كما في
 قولك عمر ولولا الشرف بالعلماء يذري كنت اليوم

لان لولا لا تمنع الشئ
 لوجود الاول

او صفة صفة او وقت التزم
 موضعه

لذلك عند
 ولوا حصة الرضى عند
 جعل الناس قاهم بجدي

الرافع

مع اللام ان المفتوح لان القسم موضع التخفيف كقوة
استعمال ومنها خيران واخوانها اي من الحروف
خيران واخوانها اي شباهاها من الحروف الخمسة
وهي ان وكان ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه
الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت
الفعل المتعدي كما هي عملت دفعا ونصبا مثل
عوى خيران واخوانها المسند الى شئ اخر بعد دخول
الحرف من الحروف عليها فتعول المسند شامل لغيره كان
وغير المتبداء وغير المتعدي لشيء اخر غير ما يتوكل به
دخول من الحروف فخرج جميعا عنه والمراد بدخول من
الحروف عليها ورودها عليها لا برأيا اثرها فيها
لخطا او مغلط فلا ينقض التعريف مثل يقوم في قولنا
ان زيدا يقوم ابو هانئ يقوم ههنا من حيث اسناده
الى ابو هانئ فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بلسند
المسند الى اسماء من الحروف ويترك منه اسند رك في
بعد دخول من الحروف ولا ان يجاب بان المراد بلسند
الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون
خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم تاويلها قائم مثل قائم في
ان زيدا قائم فاقية المسند بعد دخول من الحروف
واحدة كما هو المبتدأ اي حكمه حكم خبر المبتدأ في اقسام
من كوز مفرد او جملة مذكورة ومعرفة وفي احكام من

وهذا علم قبل ومنها ان في الاصل خبر
المبتدأ وانما ينقل بالاولى كقوة
على حدة

ليس كما كان عليه في الاصل لانها في الاصل
كانت على ما هي عليه في الاصل

لا يجوز

ان يمسند

كونه

كونه واحدا او متعددا او متبنا ومتبنا وقد فادني
شراطة من انه اذا كان جملة فلا بد من عايد ولا يفت
ان اذا علم والمراد ان امره كما مره بعد ان صح كون
خبره بوجود شراطة واستفاء موافقة ولا يلزم من ذلك
ان كل ما يقع ان يكون خبر المبتدأ يقع ان يقع خبر
بسا ان حتى يرد انه يجوز ان يقال ان زيد ومن
ولا يجوز ان يقال ان ابن زيد او ان من ابك الله
في تقديمه اي ليس امره كما مره المبتدأ في تقديمه فاق
لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ
وذلك لان من الحروف فروع على الفعل في العمل فاريد
ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل
يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم الخبر
على المنصوب فلما عملت العمل الفرعي لم يتصرف في معرفة
بتقديم ثانيها على الاول كما يتصرف في معرفة الفعل
لتقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا
اي ليس امره كما مره المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا
فان حكمه اذ في حكمه في جواز التقديم ان كان الاسم
معرفة نحو قولنا ان ابنا اباهم وفي وجوبه وان كان
مكتوبة نحو ان البيان سحر او ان من الشعر حكمة وذلك
لشعرهم في الظروف ما لا يتوسع في غير ما خبره الا كانت
لفظي ليس اي لفظي صفتية اذ لا اجل قائم مثلا لفظي القيام

الذي تقدمه اي في جميع الاوصاف
التي هي في الضمة والفتحة
جواز او امتناعا فقد جاز تقديم خبر
المبتدأ ولم يجر تقديم خبر ان لان في
تقديمه فليس يكون عمله المقصود
الاخطا عن عمل الفعل وهو في
عن المرفوع ولو قال الذي التقديم
كان هو

كان هو

ع
نم الاضطرار لا يريث الا لفظا ومعه
وفيه انه اذا تعذر حصول خبره
بكونه خبرا

من الرجل لا ينفى الرجل نفسه هو المسند الى شئ آخر
هذا مثل خبر المسند او خبر ان وكان وغيرهما بعد
دخولها اي دخول الخبر في خبر ان وكان وغيرهما
بدرجتها ما عرفت في خبر ان فلا يرد دخول خبره في لا
رجل يفر بوجه نحو كلام رجل طرف انما جعل في
المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف
الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكر لان كلام رجل
موجب منصوب لا يجوز ارتفاع صفة على ما هو الظاهر
فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا طرف طرف ولا حال
لان الظرف لا يتعقد بالظرف ونحوه وانما انه
لن لا يلزم الكذب بفتح طرفه كل كلام رجل ويكون
لنوع خبر ما الظرف وغيره وتجب حذف خبره لان
كثيرا اذا كان الخبر عاما كالوجود والحال لدلالة اللفظ
عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وهو
يم لا يتبونه اي لا يظنهم ون الخبر في اللفظ لان الخرف
عند وجب والمراد انهم لا يتبونه صلا لالفاظ لا
تقدير الحقيقيون معنى قولهم لا اله الا الله اتقاد الكلام
والمال فلا يحتاج الى تقدير خبره وعلى التقديرين يجلون
ما يري خبره مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر
اسم ما ولا المشبهين بليس في معنى النفي والادخول
على المبتدأ والخبر ولهذا جعلها علمها هو المسند اليه

قوله بفتح ان يكون صفة نحو قولهم
رجل المثال وان صلتها في الكلام
نوع المقصود وفتحة اذا نشأ في الكلام
في موضع واذا الحظ المقصود فلو كان كذا
في معنى الشرع فلا حرج من الاصل
قوله بفتح ان يكون صفة نحو قولهم
رجل المثال وان صلتها في الكلام
نوع المقصود وفتحة اذا نشأ في الكلام
في موضع واذا الحظ المقصود فلو كان كذا
في معنى الشرع فلا حرج من الاصل

هذا المسند اليه خبره

وانما ابتدأ بالمفعول كونهما هي اللفظ والنصب والمعنى حسنة لانه انما يكون فعل الحامل على الحقيقة
اولا والا اول هو المفعول المطلق وانما ان يقع على فعل الفاعل اوله والا اول هو المفعول به واللفظ
ان يقع على الفعل اوله والا اول هو المفعول به وان كان بحيث يفهم من صفة الفعل والزمان والاداء
اللفظ وانما ان يقع لاجل الفعل اوله والا اول هو المفعول به وانما المفعول به

هذا مثل خبر المسند او وكل مسند اليه بعد دخولها في
بغير اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الادخول لا يرد بوجه
في مثل زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل اجلس
شك وانما انه بانكته بعد لان لا لا فعل الذي
الفتحة بخلاف ما فانها تعلق في المعرفة والفتحة بهذا
لغة اهل الحجاز وانما يسم فلا يتنون لهما العمل وتكون
الكسمة والخبر بعد دخولها من فوعان بالابتداء كما كان
قبل دخولها وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما
بشره او هو اي عمل ليس لادون ما شذوذ قليل
ما شبهه لا بليس لان ليس نفي الحال والليس كذلك فانه
للفظ مطلقا بخلاف ما فانه ايضا نفي الحال فيقتصر على
على موارد السماع نحو قول من صدق عن يراها فانا
اي ليس لا يبرأ اي لا يبرأ له ولا يجوز ان يكون
نفي الجنس لانه اذا كان كذلك لا يجوز فيما بعد ما الرفع
ما لم يكرر ولا تكرره في البيت اعلم ان المراد بالمسند
والمسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا
اليه بالاصالة لا بالاتباع بقية ذكر التوابع فيما بعد
فلا تنقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات في المرفوعات
وقدمها على المجرور ما كتبتها وفتحة النصب فقال
المسند اليه ما اشتمل على علم المفعول به قد بينت شرح
بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعول به علمه كون

ع
واسم لانه
نفي الجنس

ع
اي ليس لا يبرأ

المعنى عمل بالاداء اشياء بها بليس

قوله بفتح ان يكون صفة نحو قولهم
رجل المثال وان صلتها في الكلام
نوع المقصود وفتحة اذا نشأ في الكلام
في موضع واذا الحظ المقصود فلو كان كذا
في معنى الشرع فلا حرج من الاصل

قوله بفتح ان يكون صفة نحو قولهم
رجل المثال وان صلتها في الكلام
نوع المقصود وفتحة اذا نشأ في الكلام
في موضع واذا الحظ المقصود فلو كان كذا
في معنى الشرع فلا حرج من الاصل

مثال لا يكون بالالف
مثال لا يكون بالياء
مثال لا يكون بالسين
مثال لا يكون بالميم
مثال لا يكون باللام
مثال لا يكون بالراء
مثال لا يكون بالزاي
مثال لا يكون بالعين
مثال لا يكون بالحاء
مثال لا يكون بالخاء
مثال لا يكون بالظاء
مثال لا يكون بالطاء
مثال لا يكون بالصاد
مثال لا يكون بالذال
مثال لا يكون بالرجل
مثال لا يكون بالعين
مثال لا يكون بالحاء
مثال لا يكون بالخاء
مثال لا يكون بالظاء
مثال لا يكون بالطاء
مثال لا يكون بالصاد
مثال لا يكون بالذال
مثال لا يكون بالرجل

الاسم مفعول حقيقة او حكما وهي اربع الفصح والكسرة
والالف والياء نحو رأيت زيدا او رأيت زيدا بالياء والباء
وسلمين وسلمين فمنة أي من المنصوب وما اتصل
على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة إطلاق
صيغة المفعول عليه من غير تعيينه بالياء او ياء او مع
او اللام بخلاف المفعول الرابع الباقية فإنه لا يصح
إطلاق صيغة المفعول عليها إلا بعد تعيينه بما هو احد
منها يقال المفعول به اوفيه او مع اوله وهو المفعول
المطلق اسم ما فعل فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل آياه
فما به بحيث يصح استاده اليه لان يكون مؤنثا
نحو آياه فلا يراد عليه مثل مات موتا وجس جسا
وشرف شرفا ونماز نوازيا لفظ الاسم لان ما اتصل
هو المفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه اي
المصادر كلها مذكورة صفة فعل وهو اعم من ان يكون
مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت
ضربا او حكما كما اذا كان مقدر اخو ضرب الرقاب
او سمانيه مع الفعل نحو ضرب ضربا ونحو المصيبة
لان لم يذكر فعلها حقيقة ولا حكما نحو ضرب اوجع
على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد بيان
الفعل كانه بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم في مضافه
بل المراد بيان معنى الفعل مثل عليه امال الكل على البرزخ

المفعول متداول في الحقيقة
لان نفسه غير متعدي بحروف
الفاعل لا يتصل بالمفعول حقيقة
لان المطلق او هو مفعول حقيقة
معناه دون عداه ولهذا سمي المطلق
لان الحقيقة الاربعة التي انقلبت
منها في الحقيقة الاربعة لا يزيد
فيها اقل من هو فعلك لا يزيد
ولا يفتقر في خلاف المفعول في
تعيينه بالحرف فافوه منه قد
تعيينه بالحرف فافوه منه قد
في المفعول فيكون نحو في اللفظ
في لازم التنبه وقد يكون في اللفظ
حرف اللفظ في المفعول في الذي
على المفعول بعد الذي لا يجوز في
المراد اصلا

المفعول المطلق
او هو مفعول
او هو مفعول

مثال لا يكون بالالف
مثال لا يكون بالياء
مثال لا يكون بالسين
مثال لا يكون بالميم
مثال لا يكون باللام
مثال لا يكون بالراء
مثال لا يكون بالزاي
مثال لا يكون بالعين
مثال لا يكون بالحاء
مثال لا يكون بالخاء
مثال لا يكون بالظاء
مثال لا يكون بالطاء
مثال لا يكون بالصاد
مثال لا يكون بالذال
مثال لا يكون بالرجل

مثال لا يكون بالالف
مثال لا يكون بالياء
مثال لا يكون بالسين
مثال لا يكون بالميم
مثال لا يكون باللام
مثال لا يكون بالراء
مثال لا يكون بالزاي
مثال لا يكون بالعين
مثال لا يكون بالحاء
مثال لا يكون بالخاء
مثال لا يكون بالظاء
مثال لا يكون بالطاء
مثال لا يكون بالصاد
مثال لا يكون بالذال
مثال لا يكون بالرجل

نخرج به مثل ما يدعى في ذلك ضربا ثانيا بيا فافوه وان كان
مما فعله فاعل فعل مذكوره كونه ليس فاعل فعل في الفعل
وكذلك فخرج به كراهته في قوله كرهت كرهته فان لك
اعتبارين احدهما كونهما بحيث قامت بفعل الفعل المذكور
في شق منها فعل كسره اليه ولا يكتفى ان معنى الفعل عمل
عليها صح وثانيتها كونهما بحيث وقع عليه فعل الكراهة
فان اذ كرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قوله
كرهت كراهته فهو مفعول مطلق واذا كرت بعده بالاعتبار
الثاني كما في قوله كرهت كرهته فهو مفعول لان المفعول
اذ ليس لك الفعل شمله عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه
وقوع الفعل على المفعول بخرجه بهذا الاعتبار في كرهت
وانطلق الحد على الحمد وجامعا مانعا ويكون المفعول
المطلق للتأكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ان
من الفعل والنوع اذا دل على بعض انواعه والعدد ان
دل على عدده مثل جلست جلوسا للتأكيد وحلت حلت
بجسم للنوع وحلت بفتحها للعدد فالاول اي الذي
للتأكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دل على الماهية المقراة
عن الدلالة على التعدد والثنائية والجمع يستلزمان
التعدد فلا يقال جلست جلوسا او جلوسا الا اذا
قصد به النوع او العدد بخلاف قوله جلوسا في النوع
والعدد نحو جلست جلوسا او جلوسا بكسر الجيم ونحوها

ولا يكره ان يثنى لان اللفظ انما ان
يراد من كرهته معنى الفعل وهو كرهته
كراهته او معنى تعقيل الفعل فان
الاول تلازم ان المفعول به مع
مطلق وان اولها فلا يثنى ان
مع الفعل لان كراهته كراهته
فلا يصدق عليه ان يثنى في كراهته
وهي

لان الفعل لا يثنى ولا يجمع
فكذا مفهومه

لان الفعل لا يثنى ولا يجمع
فكذا مفهومه

وقع كثر أو منهما أي من المواضع التي يجب حذف الفعل
التام في مفعول المطلق فيها ما وقع أي موضع مفعول
مطلق وقع لخصيصها لا تضمنون جملة متقدمة والمراء
بضمون الجملة مصدرها المصنف الإفعال والمفعول
وبالأنواع الخمسة المطلوب منه وبمقتضى الأثر بيان
الأنواع الخمسة نحو قوله تعالى في الأوتان فاما
منا بعد أي بعد الأوتان واما فداء فتقول
فتد الأوتان جملة مضمونها الأوتان والغرض
المطلوب من تد الأوتان أما المن واما فداء
ففضل انه سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما
منا بعد واما فداء أي كما تضمنت منا فبتد الأوتان
واما فدون فداء ومنها أي من تلك المواضع
أي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه أي لأن تشبيه
المرافق واخر زير عن نحو لزيد صوت صوت حسن لأنه
لم يقع للتشبيه على ما حال كونه والآ على فعل من
انفعال الجوارح واخر زير عن نحو لزيد زهد زهد حجاز
لأن الزهد ليس من أفعال الجوارح الجملة اخرج
بمعنى نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة أي تلك
الجملة على اسم كإن بعناه أي بعنا المفعول المطلق
واخر زير عن نحو مورث زيد فاذا الضرب صوت
حمار وعلى صياجه أي ما يجب ذلك الاسم أي الذي

أما وجب حذف الفعل بما دللنا عليه
المتقدمة على المصدر الذي يستعمل
منه في فائز أي مصدر وقام بها
توالمها
أخر زير فان كان
فصل المصدر بعد
أخر زير فان كان
توالمها

لأن الزهد ليس من أفعال الجوارح
بمعنى نحو صوت زيد صوت حمار
مشتملة أي تلك الجملة على اسم
كإن بعناه أي بعنا المفعول المطلق

مفعول
المراد
المصدر

هذا
من صياجه

وإنما وجب حذف الفعل
لأنه صواب عند رجب
هذه السورة والعلية
ما بين المصدر والمفعول
المتوسط بينهما
وهو المصدر وهو صوت

أما وجب حذف الفعل
لأنه صواب عند رجب
هذه السورة والعلية
ما بين المصدر والمفعول
المتوسط بينهما
وهو المصدر وهو صوت

قام بعناه واخر زير عن نحو مورث بالليل فاذا
بصوت صوت حمار نحو مورث به فاذا له صوت
صوت حمار أي صوت صوت حمار من صوت الشيء
صوتنا بمعنى صوت لقوتنا فصوت حمار مصدر وقع
للتشبيه على ما بعد جملة هي قوله له صوت وهي جملة
على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومثله على
ذلك الاسم وهو الفهم في له ونحو مورث به فاذا له
صريح صراح التكملي أي يصرح صراح التكملي وهي امرأة ما
وله ما ومنها أي من تلك المواضع ما وقع أي موضع
مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا تشمل لها أي لجملة
غيره أي غير المفعول المطلق قوله على الف درهم اعترافا
أي اعترفت غيره انا فاعترفا مصدر وقع مضمون جملة وهي
له على الف درهم لأن مضمونها الاعتراف ولا تشمل لها
سواها وتسمى النوع من المفعول المطلق تأكيداً
أي نفس مفعول المطلق لأنه إنما يؤكد نفسه وذاته لا
بغيره ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها
أي لجملة غير المفعول المطلق نحو زيد
قائم حقا من حقا أي إذا ثبت ووجب حقا مصدر
أي حقا حقا وقع مضمون جملة وهي قول زيد قائم
ولها أي لجملة غير المفعول المطلق الصدق و
الكتب والحق والباطل وتسمى هذا النوع من المفعول

صوت حمار فانه مصدر وقع للتشبيه
على ما بعد جملة وهي قوله له صوت وهي
جملة على اسم بمعنى المصدر وهو صوت
مشتملة على صاحب المصدر وهو التكملي
مشتملة على صاحب المصدر وهو التكملي
بالمضمون له ووجب الحذف من الجملة
بأن يفهم من ذلك

وإنما اعلمت هذه العبارة ففهم وقع على تشبيه
والحتمل اسم مفعول كما هو الظاهر وقوله لها صفة
أي لا تشمل ذاتها لأنها غير متضمنة
مفعول الاضمار والحتمل صيغة مفعول
خلاف الأولية المشهورة عقاب

لأن الحوق في الفقه البتة
وفي السماع الوجودي
وتسمى المصدر تأكيد الجملة غير
لأنه في الأصل احتمال خبره وانفائه
وهذا إذا الحكم بغيره
أما امره

الفعل العامل للمفعول به لقيام قرينة مقالة او حالته
 جوازا نحو زيد لمن قال من اضرب اي اضرب زيد
 فحذف الفعل للقرينة المقالته هي السؤال ونحو
 للمتوجه اليها اي يريد كنه حذف الفعل للقرينة الالهية
 ووجوب في اربعة مواضع تخصها بالذم ليس للمحص
 وجوب الحذف في باب الاغراء والمنصب على
 المدح او الذم او الترحم بل كونه مباحها بالنسبة اليه
 من الالوان الاول من تلك المواضع الاربعة هي
 اي مقصور على السماع لا يجرى عن اشارة محدودة
 بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو اراءه ونفسه اي اترك
 امراد مع نفسه وانتهوا اخر الكم انتهوا عن التثنية
 وقصدوا اخر الكم وهو التوحيد والما والسما اي
 اتيت الملاء اي مكانا ما هو الاي مهور الاو ابا او
 لا اجابت ووطنه سملان البلاد لا فرقا والموضع
 التام من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو الملقب
 اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت
 مقبل عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما يا سماء
 ويا جمال ويا ارض فانها تراث او لا تراث من لم
 صلاحية الله او ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد
 نداء في حكم من ينادى اقباله بخلاف المنادى
 لانه المنفرد عليه ادخل عليه حرف النداء وجرى التفعيل

منه
 ووجوب في اربعة مواضع
 في باب الاغراء والمنصب على المدح
 والذم والترحم
 اشارة الى الذم والمنصب على المدح
 نحو الحمد لله الحمد اي اعني الحمد
 والمنصب على الذم نحو اتاني زيد
 والذم في الجنب اعني الحنث
 على الترحم نحو من اتاه الضيف
 وقيل هو صفة معدر في حرف الالف
 في قوله من اتاه الضيف
 ووصفة اي استولى من الالف
 اي الوضع الذي ليس له الذم
 في قوله من اتاه الضيف
 في قوله من اتاه الضيف
 في قوله من اتاه الضيف

الاعراض
 الاعراض
 الاعراض
 الاعراض

تتميز منزلة المنادى وقصد نداءه فخرج بهذا التقييد
 عن تعريف المنادى ولهذا افرد المصنف الحكمه بالذم كقولها
 بعد وفيه حكمه فان التثنية وب ايضا كما قال بعضهم منادى
 مطلوب اقباله حكما على وجه التفعيل فاذا اقبلت بالتحدا
 فكانت مناديه وتقول له فقال فانها تراث اليك
 فالالو ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب الفصول
 قيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه دخل في المنادى
 بحرف نايب مناسب نحو امن الحروف الحنة وهي يا
 ويا وهيا واي والهمزة و آخر زيد عن نحو ليقبل زيد
 لفظا او تقديره اقبيل للطلب اي طلبا لفظيا بان يكون
 الة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديره تريا بان يكون
 الة معتد بها نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اي
 نيابة لفظية بان يكون النايب لفظيا لفظا او تقديره
 بان يكون النايب معتد بها كما في المشايخ المذكورين
 او المنادى والمنادى الملقب مثل يا زيد والمقدر
 مثل الما يا سجد و اي الايا قوم وانصاف المنادى
 عند سيبويه على انه مفعول به وتامه الفعل المقدر
 او عوازير اخذ في الفعل حذ قال لا زما كثر استعماله
 ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدة وعند
 المراد بحرف النداء سبب من الفعل وقال ابو علي
 في بعض كلامه ان باواختها اسما وافعال فعلى

هذا الكلام
 او كالمندى امكن او كما ان من سبعا
 منادى
 اي بوجه من الحروف الجملة وهي يا ويا
 وهيا واي والهمزة و آخر زيد عن نحو ليقبل
 اقبال يد ونا دي زيد او ادعوت و
 كذا ذلك ويجاز متعلق بالمللوب
 نايب مناسب طرف نايب وقصد نداءه
 وان تخرج من اجبات كذا نداءه
 لفظا كذا كونه رايمهم مدي

او هذا الكلام

تتميز

انما بان المنصب...
هذا المنادى ايضا عند ارفاقه
تكون انواع المنادى عطف

تحويا لرزيد لا فلتك تعلم اهل المصنف ذكرهما وكيف
يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا
اجيب بان كلام من ياتين اللامين لام الاستغناء كما
المؤدو اسم فاعل يستغنى بالمهمل واسم مفعول
ليخبر فتم منه واستخرج من المضمومة وكان المعجب
يستغنى بالمعجب منه ليخبر فيغني عن العجب ويجليص
منه واجيب عن لام التعجب بوجوه ذكره المصنف في
الانصاف وهو ان المنادى في قولهم يا كذا وكذا
ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم ويا هو
عجبوا الماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول عجب
المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر وانما على تقدير فتحها
فشكل لتسقاء ما يقتضيه فخرج كما هو ظاهر ما بين
ينفتح اي ينبي المنادى على الفتح للاحاق الغماي الف
الاستغناء بافوه لاقتضاء الالف فتح ما قبلها واللام
فيح لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فيبين اثرها
شاف فلكين الجمع بينهما مثل ما يزيداه بالحاق الهاء
بالوقف وينصب ما سواهما اي وينصب بالمفعولية
ماسوي المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغنى
مع اللام او الالف لفظا او تقدير ان كان معربا مثل
وتقول وفنداء لان علة نصب وهي المفعولية حقيقة
فيه وما غيره فغير عن حاله وماسوي المفرد المعرفة اما ان كان

وانه لا يعمد للاستغناء في
ليخبر فتم منه واستخرج من المضمومة وكان المعجب
يستغنى بالمعجب منه ليخبر فيغني عن العجب ويجليص
منه واجيب عن لام التعجب بوجوه ذكره المصنف في
الانصاف وهو ان المنادى في قولهم يا كذا وكذا
ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم ويا هو
عجبوا الماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول عجب
المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر وانما على تقدير فتحها
فشكل لتسقاء ما يقتضيه فخرج كما هو ظاهر ما بين
ينفتح اي ينبي المنادى على الفتح للاحاق الغماي الف
الاستغناء بافوه لاقتضاء الالف فتح ما قبلها واللام
فيح لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فيبين اثرها
شاف فلكين الجمع بينهما مثل ما يزيداه بالحاق الهاء
بالوقف وينصب ما سواهما اي وينصب بالمفعولية
ماسوي المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغنى
مع اللام او الالف لفظا او تقدير ان كان معربا مثل
وتقول وفنداء لان علة نصب وهي المفعولية حقيقة
فيه وما غيره فغير عن حاله وماسوي المفرد المعرفة اما ان كان

هذا المنادى ايضا عند ارفاقه
تكون انواع المنادى عطف

انما بان المنصب...
هذا المنادى ايضا عند ارفاقه
تكون انواع المنادى عطف

مفردا

انما بان المنصب...
هذا المنادى ايضا عند ارفاقه
تكون انواع المنادى عطف

انما بان المنصب...
هذا المنادى ايضا عند ارفاقه
تكون انواع المنادى عطف

مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف وانما ان
يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة وانما ان لا يكون
مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا
كونه مضافا مثل ما عباد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون
مفردا لكونه شبه مضاف مثل ما طاهرا جبارا والقسم
الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل
يا رجل مفعولا لغير معين اي لرجل غير معين وهذا الوقت
لنصب رجلا لا يقتيد له لانه منصوب لا يقتيد له
والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل
يا حسنا وجهه طرفا ولم يورد المصنف هذا القسم مثلا
اذ حيث انفتح اتقاء كل من التقيد بن مثال سهل صورة
اتقاء وهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراد
مع ان المثال الثاني عطف فيمكن ان يراى بقوله يا طاهرا
جبارا غير معين من العبارة اعم من ان يراى بها معين
او غير معين فاشبهه الاقسام بالسهل ما تكون وهذه
الاشبهه كلها مثال لما سوي المستغنى ايضا فلا حاجة
الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني
على ما يرفع به المفردة حقيقة او حكما انما قية المنادى
بكونه مبني لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظ
فقط وتبنيها المبني يكون على ما يرفع به لان توابع
المستغنى بالالف لا يجوز فيها ترفع نحو يا زيد او غيره

انما بان المنصب...
هذا المنادى ايضا عند ارفاقه
تكون انواع المنادى عطف

انما بان المنصب...
هذا المنادى ايضا عند ارفاقه
تكون انواع المنادى عطف

انما بان المنصب...
هذا المنادى ايضا عند ارفاقه
تكون انواع المنادى عطف

مفردا

اسم جنس للوكب عطف باللام وجعل علما
قالا بغيره منه خاصة فيه وهو التوقا
والصق اسم جنس للصاعقة عطف
باللام واليد به الصاعقة المخصوصة
ثم اريد به الرجل الذي اخرجوه
تلك الصاعقة وجعل الاعلان ان
الغالبية عطف من التداول على ان
تدنا بالشر فالتداول كانت تامة كانه
منه كذا اذا كانت مفردة كالنحو
الضعف اذا عرفت مفردة كانه
مشقة لفظية والمضارع كانه
مضى

شادى مستقلا بنوع اللام عنده والآى وان لم يكن
المعطوف المذكور كما سم الحسن في جواز نزع اللام عنه
مثل النوى والضيق فكما عرواى ابو العباس مثل
الى عمر وفي اختيار النصب لا تمناع جملة منادى مستقلا
والمضافة عطف على المفردة اى تواج المنادى المنبهة
على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية نصب لانها
اذا وقعت منادى نصب نصبها اذا وقعت تواج
لان حرف التداول لا يباشر ما مثل ما يسمي كالم
ويازيد في المال في الضمفة ويا رجل يا عمر وفي العطف
البياء والياجى والمعطوف بحرف المنع دخول با عليه
مضافا بالاضافة الحقيقية لان اللام يمنع دخولها
على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف
غير ما ذكر اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل وهو منع
دخول با عليه غيره المعطوف الذى لا يمنع دخول با عليه
كله اى حكم كل واحد منها حكم المنادى المنقلب الذى يباشر
حرف التداول وذلك لان البدل هو المقصود بالذكرة
والاول التوطئة لذكوره والمعطوف المخصص هو من
متقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف التداول عليه
فيكون حرف التداول مقدر اية مطلقا الى حال كون كل
واحد منها مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال
اى سواء كانا مفردين او مضامين او مضارعين

عطف على
نوع على
معد على عامل
واحد لان العائد
في صفة المبتدأ
والجواب واحد
بوالابتداء
عصام
عطف على
نوع على
معد على عامل
واحد لان العائد
في صفة المبتدأ
والجواب واحد
بوالابتداء
عصام
عطف على
نوع على
معد على عامل
واحد لان العائد
في صفة المبتدأ
والجواب واحد
بوالابتداء
عصام

والمعطوف يجوز ان يباشر
والمعطوف يجوز ان يباشر
والمعطوف يجوز ان يباشر

والمعطوف يجوز ان يباشر
والمعطوف يجوز ان يباشر
والمعطوف يجوز ان يباشر

او كترين فالبدل مثل يازيد بشر ويازيد اخا عمر ويازيد
طالعا جبلا ويازيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يازيد
وعمر ويازيد واخا عمر ويازيد وطالعا جبلا ويازيد
ورجلا صالحا والعلم اى العلم المبادى المنبهة على الضم
انما كونه منادى فلان الكلام فيه وانما كونه مبنيا على
الضم فلانه منى من اختيار فتحه المنبى عن جواز ضمته
فان جواز الضم لا يكون الا فى المنبهة على الضم المحفوظ
بابين مجرد عن البناء او ملحق بها اى استتبه لا يتقل كالم
بين الابن وموصوف كما هو المتبادر الى الفهم فيجوز
عنه مثل يازيد الطريف ابن عمر ومضافا اى حال كون
ذلك الابن مضافا الى علمه فكل علم يكون كذلك
يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على
رفع ولكن بخيار فتحه بكثرة وقوع المنادى الجماع
لنوع الضمفة والكثرة مناسبة للتحفيف تخفيفه بالفتح
التي هي حركته الاصلية فكونه منعونا به اذا نودي بحرف
باللام اى اذا اريد نداءه قبل مثلا يابو تيمار الرجل
بتوسط اى مع ما والتبني بين حرف النداء والمنادى
المعروف باللام كترت اى اجتماع الية التعرف بلام
ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا هذا الرجل بتوسط
الابن معا والتفويج العرب رفع الرجل مثلا
وان كان صفة وخبرها جوارا الوجهين الرفع والنصب

اي المنادى الذي هو العلم المنبهة
عنا يازيد بن عمر
نحو يازيد بن عمر
اي بلفظ ابن وثلاثة وليس صفة
ابن وانما يثبتها وجوبها في حكم
هذا الكلام لعدم الكثرة
فنداشت ثمرو عصام
اجزاء عن نحو يازيد ابن اخينا و
يا هذا ابنة عمنا
اي اذ قصد نداءه ونظيره تولى
فان امرأت العران مستغيا اى
اروت قراوة
اي اذ نودي بالحق
المعروف على الرجل
بالاسم المسمى يقال في نداءه
ان

كما قرئ في آي الرجل مثلاً بالقصود بالذم أو قال برفعوا
رفعوا ليكون حركة الأعرابية مواجعة للحركة البنائية التي
في علامة المنادى فيبدل على أنه هو القصور بالذم أو
وهذا بمنزلة المنتهية عن قاعدة جواز الوجهين في صفة
المنادى ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم إليهم
عن تلك القاعدة وتوابعها بل جازحط على الرجل أي
والترنوا رفع توابع الرجل مضافه أو مفردة نحو يا توما
الرجل الفظيع ويا وتوما الرجل في المال لأنها توابع
منادى معرب وجواز الوجهين إنما يكون في توابع
المنادى المنية وقالوا بناء على قاعدة جواز اجتماع
صوت الذم مع اللام وهي جميع الأجران أحدهما يكون
اللام عوضاً عن حذف دنانيرها لزمها للكلمة نحو يا
لأن أصل حذف النقرة عوضاً عن اللام عنها ولزم
لكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولام يجمع هذان الآ
في موضع آخر خفض هذا الاسم بذلك الجواز وهذا
قال خاصة وأما مثل التجر والتقصع وإن كانت اللام
لازمة فيه لكن ليست عوضاً عن حذف وأما الناس التي
كانت اللام فيه عوضاً عن النقرة لأن أصل الناس ليس
لازمة للكلمة لأنه يقال باسم سعة الكلام فلا يجوز أن يقال
يا ناس ويا الناس ولعدم جريان بين القاعدة في التي
في قوله من اجك يا التي تمت قلبى

أي يرب وادخل على سوى الرفع
توابع المرب في باب الذم لا تتبع
في قول الجارح أن زوا قايم وغير
فأضطررت إلى حذف ذلك خصوصاً في
لأن أباة لا تتقدم ولا تستند
تبع تعالى من سعة والتشبه وهذا
لهذا في الحديث والله تعالى أعلى
بدي

وهو من باب
الاستاذ
وهو الخليل
وهو فاعل
وهو فعول
وهو مفعول
وهو متعلق
وهو متعلق
وهو متعلق
وهو متعلق

بالوصول عن لانهما ليست عوضاً عن حذف وإن كان
لازمة للكلمة حكموا عليه بالشدور وفي الغلامان في قولهم
ويا الغلامان اللذان فتراً المتفاء الاخرين كليهما
حكموا بما تشد شدوذا وكذا أي وجاز لك في مثل
يا تيم تيم عدتي أي في تركيب تكرر فيه المنادى المفرد
المعروفة صوت وولي الثاني بضم ح و ر وبالضافة
في الأول الضم والنصب وفي الثاني النصب حسب القم
في الأول فلانه منادى مفرد معروفة كما هو الظاهر و
النصب على أنه مضاف إلى عدتي المذكور وتيم الثاني
تأكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف إليه وذلك من باب
سبويه أو مضاف إلى عدتي المحذوف بقية المذكور
وذلك من باب الجر والتسريع في اجاز النقص مقام النصب
على أن يكون في الأصل تيم بالضم تيم عدتي فتقع الأولى
اتباعاً للنصب الثاني كما في بازيد بن عمر و تقي بن البض
في الثاني لأنه إنما يبع مضاف أو تابع مضاف و
تمام البيت يا تيم تيم عدتي لا أبالكم لا يلقى في
سورة عمر والبيت الجوز حين أراد عمر التیمی
أن يجوه فقال جوز خطا يا تيمي تيم لا توكوا عمر
ان يجوه فيلقينكم في سورة أي
في مهابطة أياهم والمنادى المضاف
بوجه أو بغير فتح الياء مثل يا غلامى وسما

تمام البيت أيا كما ان كتاباً

وكذا وهو الخطاب ان يكون للمثنى
وقد يكون لغير مثنى وهناك كذا كذا

تعلق بحذف تعددته أو عمل التثنية
من اجك يا أيها الجبينة التي قلت
قلبي في حبك

والصواب ان يكون
المصداق الراد في محصل الاحمال والضم
بالتقديم نحو عظام

انتم من عبد مناف وتيم
والغناء اضعوا عدتي بنين واخذوا
في مكره ووطبوا الابالك قال الجوزي
سجع مستغن عن الاب وقال الأزهري
انك شتم لا شتم فوره والفة الكسب

باب زئيد وليس كذا اب معتبر وضلع
عصبة

وهو من باب
الاستاذ
وهو الخليل
وهو فاعل
وهو فعول
وهو مفعول
وهو متعلق
وهو متعلق
وهو متعلق

على

اختلف في ماء المتكلم فقال بعضهم اصلها الفتح لان واضع المفردات نقل الالف الى الكسرة حال لو ادوا دون تركيبها كقولهم
عاجون واخوكوا واللفظ وبادوا ولا بد وباد المتكلم اصلها الحركة نقلت بعد ايات من وصل وكنتها الفتح لان الالف
وكنتها وفتحة منعقة لا تخفى الحركة المنعقة من الفتح والكسرة وقال بعضهم همها الكسرة وهو اوله لان الالف
هو الاصل وقولهم الالف ينقل الى الكسرة حال انزاد ما ممنوع والظاهر انه نظر في المفردات لاجل تركيبها ليس في غيرها
مجموعة او مصلية وجرود والاعراب لا يكون ان حاله التركيب

مثل يا غلامي واسقاط الالف والكسرة اذا كان
قبله كسرة اخر ارض مثل قناني مثل يا غلام وقيها
الف مثل يا غلاما واندان الوجهان يعان عالما في
الذات موضع التخفيف لان المقصود في غير المقصود
الفرغ من الالف بسنة ليتلخص منه وتوجه الى المقصود
من الكلام تخفيف يا غلامى بوجهين حذف الالف والياء
الكسرة وليلا عليه وتقلب الالف والياء لان الالف في
اخف من الياء والكسرة وهما اي هذا ان الوجهان
وان كانا وتعين في المنادى المضاف الى يا المتكلم
لكن لا يعان في كل منادى كذلك بل يا غلام عليه الالف
الى يا المتكلم واشهر بلاضافة اليها لتدل الشهرة
على الياء المعتره بالذف او القلب فلا يقال يا غلام و
يا غلام او قد جاء شاذ في المنادى يا غلام بالفتح
الفتحة بالفتح من الالف وهو يكون المنادى المضاف
الى يا المتكلم بالفتحة في هذه الوجوه كلها وفتاى في
حال الوقف تقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلاماه
فترقبين الوقف والوصل قالوا اي العرب في تخفيف
بالفتحة يا ابي وما ان على الوجوه الاربعه كسيرة
ما يذهب الى ياء المتكلم مع وجوه اخرى اتيه عليها
كثرة استعمالها في كلامهم كما اشار اليها بقوله
ويا ابت ويا اتمت حجابي قالوا يا ابت ويا اتمت ايضا

ان الالف في
الان الذاريه

ويا ابت ويا اتمت حجابي
ويا ابت ويا اتمت حجابي
ويا ابت ويا اتمت حجابي
ويا ابت ويا اتمت حجابي
ويا ابت ويا اتمت حجابي
ويا ابت ويا اتمت حجابي
ويا ابت ويا اتمت حجابي
ويا ابت ويا اتمت حجابي
ويا ابت ويا اتمت حجابي
ويا ابت ويا اتمت حجابي

يا ابا

يا ابا اليتيم الى الله فحذف الالف اي حال كون الالف في
على وفق حركة الياء او كسرة لمناسبة الياء ووجاه
الضم نحو يا ابت ويا اتمت اخره مجرى المفرد المعرفه
لم يذكره للقلبه وقالوا يا ابت ويا اتمت الالف بعد الشار
جمع بين العوضين دون الياء فقالوا يا ابت ويا اتمت
اخرا عن الجمع بين العوض والمقوض عنه فانه يجوز
يا ابن امه ويا ابن عمه خاصة بهذا الاختصاص بالنظر الى الام
والنعم اي لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خاله بل يقال يا ابن
امى ويا ابن عمى ويا ابن خاله لا بالنظر الى الابن ايضا فلام
يقولون يا بنت امه ويا بنت عمه على الوجوه الاربعه مثل يا
غلامى فقالوا يا ابن امى ويا ابن عمى فتفتح الياء وسكونها
ويا ابن امه ويا ابن عمه بحذف الياء والافتقار بالكسرة
ويا ابن امة ويا ابن عمه بابدال الياء والافتقار بالفتحة
وجه آخر شذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن امه ويا
ابن عمه بحذف الالف والافتقار بالفتحة ككثرة الاعمال
وطول اللفظ ونقل التضعيف ولما كان من خصائص الالف
الترخيم شذ في بيانه فقال وترجم المنادى جانبا اي وقع
في سعة الكلام من غير ضرورة شعيرة او عن اليه فان ردت
اليه ضرورة في الطريق الاول وهو في غير داي غير المنادى
واقع ضرورة اي ضرورة شعيرة واجبة اليه لانى الكلام
وهو اي ترجم المنادى حذف في اخره اي في المنادى

على ان الالف في المنادى لفظ الالف
مضافا الى لفظ الالف او لفظ الالف
الى ياء المتكلم جاز فيها ما جازت المنادى
المضاف الى ياء المتكلم مع زائد على الوجوه
الذاتية هذه

في الالف التسهيل والتلخيص في كلامهم
اي لئلا يصعب في كلامهم

في الالف التسهيل والتلخيص في كلامهم
اي لئلا يصعب في كلامهم

في الالف التسهيل والتلخيص في كلامهم
اي لئلا يصعب في كلامهم

تحقيقا الى مجرد التخفيف لا العلة اخرى مفضية الى الخلاف
 المستند للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا
 بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقاييس
 ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الفهم المرسوم
 الى الترخيم مطلقا والتخيم المرسوم الى الترخيم المشروط
 ترخيم المنادى على التقدير الاول ويشترط الترخيم اذا
 كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة
 ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما
 فيدخل فيه المشبه بالمضاف او لا يمكن اللفظ من الاول
 لانه ليس افرأه المنادى نظر الى المعنى وليس الترخيم
 لانه ليس افرأه نظر الى اللفظ فان منع الترخيم فيها
 بالكلية وان لا يكون مستغنا لا يجوز ابا للام عدم
 ظهور اثر الترخيم في النسب والبناء فلم يدخل في الترخيم
 الذي هو من خصائص المنادى ولا يفتوحا زيادة الالف
 لان زيادة الالف في اللفظ ولم يذكر المندوب في الالف
 ودخل في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ ولا مندوب
 فكان من تعريف الترخيم اي الكائنين مع ان وجه الترخيم
 عند دخوله في المنادى ظاهر وهو ان الالف فيه زيادة
 الالف في آخرة لفظ الصوت اظهارا لتفخيم فلا يسميه
 الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها
 فلا تغير والشروط الرابع احد من وجودين وهو ان

شبه الترخيم المنادى تحت اربعة علة
 وهي ان لا يكون مضافا ولا مضافا
 ولا مستغنا ولا مضافا ولا يكون جملة
 وانما وجه الترخيم هو في غير تعريف
 الترخيم احد كما ذكرنا على زيادة الالف
 اوف وانما وجه الترخيم هو في غير تعريف

شروط
 يكون

انما وجه الترخيم هو في غير تعريف
 الترخيم احد كما ذكرنا على زيادة الالف
 اوف وانما وجه الترخيم هو في غير تعريف

يكون المنادى اما على زيادة الالف ثلثة اوف لا الالف ثلثة
 ناسب التخفيف بالتخيم كثره نداء العلم مع انه لا يشهد
 يكون فيما البقية من دليل على ما لقي وزيا ونه على الثلثة
 لم يلزم نقص الاسم عن اقل ائنيته المورب بلا حكمة موجبة
 وانما سما لقبه بزيادة الالف وان لم يكن علما ولا
 زيادة على الثلثة لان وضع الترخيم على الزوال فيكفيه
 اذ هو مقتضى السقوط فكيف اذا وقع موقعا كغيره في
 سقوط الحرف الاصل ولم يبالوا ببقاء ثوبية وثباته
 بوجه الترخيم على فبين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم
 بل مع الترخيم ايضا كان ناقصا على ثلثة اوف اذا التواكف
 اخرى بتراسها ولا يترجم بعرفه من منادى لم يتوقف
 الشرط والمذكور الا ما شئت من نحو يا صاح في يا صاحب
 مع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثره استعمال المنادى
 ولما فرغ من بيان شرط الترخيم شرح في بيان ثلثة شروط
 بسببه فقال فان كان في آخرة أي في المنادى زيادا
 كائنتان في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيادا معا
 واخر زب عن ثوبانية ووجانية فان التاء والنون
 فيهما زيادا اولان ثم زببت تاء التانيث فلم يزد فيهما
 الا الاخر كما سماء اذا جعلتها فعلا ومن الوسامة
 الى الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعال جمع اسم على نحو
 مذهب غيره لانه يكون من باب سماء ومردان

تلازم من اخلاصه وحسنه
 ولا الزيادة في الالف
 انما وجه الترخيم هو في غير تعريف
 الترخيم احد كما ذكرنا على زيادة الالف
 اوف وانما وجه الترخيم هو في غير تعريف

انما وجه الترخيم هو في غير تعريف
 الترخيم احد كما ذكرنا على زيادة الالف
 اوف وانما وجه الترخيم هو في غير تعريف

عطف على زيارتنا هتكت

والسئلة القول او سحفا لجن فذاع
القاسوس عمام

او كان في آخرة حرف صحيح صلي لنيادج الذهن لان
الغالب في الحرف الصحيح الاصلية فخرج منه نحو سئلة لان
لا يذف منه الا التاء وهو اخ من ان يكون حقيقة وحلا
فيشمل مثل مرعى ومدعوقان الحرف الاخير منهما في حكم
الصحيح في الاصلية قبله مدة اي الف او ياء او واو او
او كره ما قبلها من جنسها والمادة الزائدة ليستاد
الى الرضن لعلتها وكثرة ما خرج منه نحو فذاع فانه لا يذف
منه الا الحرف الاخير وهو اى والحال ان ما في آخرة حرف
صحيح قبله مدة اكثر من اربعة اوف كضهور وعما وسكن
بئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل اربعة
المعرب وانما لم يؤخذ منه الغد في قوله زيادتان في حكم
الواحدة لان نحو ثوبون وقيلون رخم يذف زيادته
لان بقا الكلمة فيه على حرفين ليس رخم حذفنا الى الحرف
الاخير ان في كلا القسمين اما في الاول فلما كانا في حكم
الواحدة فلما زيدتا معا فاما في الثانية
لما حذف الاخير صحته وصالحه حذف المدة الزائدة
لشبهه بالمثل السائر صلت على السند وبلت عين
التقدم وان كان مركبا وعلم من بيان شبه انما الرخم
انه لا يكون مخفا فالجمله مثل بعلبك وخمسة عشر
علمين حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل و
خمس عشر يا خمسة لتزول منزلة تاء الثاني في كون

عطف على زيارتنا هتكت
توافقها وبين القسمين عموم وخصوص
من وجهه اذ في الثاني حذف المقسم
دون الثاني الاول كمنصور ويا
الثاني دون الاول كمنصور ويا
كسماحان كسماح وروان فكذا

عطف على زيارتنا هتكت
وضعت على قبله مدة وهو
كثرة الرفع اضافة هتكت

وهو ان المذوف في حكم انب
تبقى قبله كما كان على استعمال
اللازمة

كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزر وان كان
غير ذلك المذكور من الاقسام الثلاثة فحرف واحد
اي يذف حرف واحد لوصول الفاعل المقصورة
وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا طار ويا مال في
يا حارث ويا مالك وهو اى المنادى المرتمى في
المنادى الثاني بجميع اجزائه فيصير الحرف الذي صار
آخرة الكلمة بعد الرخم على ما كان عليه قبله على الاستعمال
الاكثر فيقال في يا حارث يا حارث بكه الزاوية على ما كان
عليه قبل الرخم وهي مؤد يا نحو يا ومنتظفة بعد ضمة
وهي كروان يا كود يا ووتيرة بعد فتحة وقد جعل
قد لتقليل اى ويجعل المنادى المرتمى على الاستعمال
الاقل اسما براسه كما لم يذف منه شيء فيكون
لاني بناء واعلاله وتصحيح حكمه للاحكام الاصل
فيقال يا حارث يا حارث كما تسم مفرد مؤنث براسه و
يا حارثي لانه لما جعل مؤنثا اسما براسه صارت الواو طرفا
بعد ضمة فلا جرم قلت الواو ياء وكما قبلها كما دل
في ادلوه ويا كوالا لانه لما جعل مؤنثا اسما براسه ارتفع
مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو او قامت
الواو الفاعل لثبوتها والقباح ما قبلها وقد استعملوا في
العرب ضميمة النداء فيخافضة في المذوب لانه لا
يدخل عليه سواها كما يكونها ضميمة فحركات او

قوله حرف واحد اي في قوله
حرف واحد اي هتكت بالجلد
اللازمة بقية الغدا لكون
هذا المذوف كثيرا
ان قلت كسماحان نحو
وهو مستفاد من الضاح
لامن اللمية قلنا هتكت اذا
نقده لما افراده كما هو
للمبتدأ والحرف واما اذا
نظم ما تقسم الطبيعي
فتنويني والسناسق قد
كسرة نقده لما افراده كما هو
المبتدأ بعد الحرف فيسمى
نظير برزده كسرتين
نظير يا نضم كسرتين
في الاصل
الزائدة المعنى

كل

فيم ان تعلق قوله بوالاختصاص بنفسي مع
 الاشارة وليس صلتها للاختصاص لان البناء
 المقصور عليه من الاختصاص لان البناء
 التقنانا في حيث قال العليم في قوله
 البناء في الاختصاص على المقصور
 ووجه الوردان البناء الاخر على
 المقصور ليس صلتها للاختصاص
 مع
 جمع رورندكون وصيت رورند
 رورند فجمع كذلك فجمع رورند
 في
 في بناء النظم الانبياء ان يتفق
 التبع عليه ووجه اوله بوجهين
 التبع عليه عدما عصبه
 في حقه نقطة المندوب بالندوب
 في قوله وانما في بعض النظم والندوب
 ليس في الندوب والندوب وقد
 في الندوب والمندوب
 فان قلت ان قوله واختص
 بوالاشارة فان قلت لان اختصاصه
 بشرع عدم العموم قوله او لم
 بالعموم وعدم اختصاصه بوجه
 اختصاصه بغير عدم اختصاصه بوجه
 قلت ان المراد بقوله واختص
 الاشارة وعدم المشارة لان
 الاشارة ان الندوب هي حروفها
 بوجه وجه الاشارة وعدم المشارة
 وذلك

في قوله بوالاختصاص بنفسي مع
 الاشارة وليس صلتها للاختصاص لان البناء
 المقصور عليه من الاختصاص لان البناء
 التقنانا في حيث قال العليم في قوله
 البناء في الاختصاص على المقصور
 ووجه الوردان البناء الاخر على
 المقصور ليس صلتها للاختصاص
 مع
 جمع رورندكون وصيت رورند
 رورند فجمع كذلك فجمع رورند
 في
 في بناء النظم الانبياء ان يتفق
 التبع عليه ووجه اوله بوجهين
 التبع عليه عدما عصبه
 في حقه نقطة المندوب بالندوب
 في قوله وانما في بعض النظم والندوب
 ليس في الندوب والندوب وقد
 في الندوب والمندوب
 فان قلت ان قوله واختص
 بوالاشارة فان قلت لان اختصاصه
 بشرع عدم العموم قوله او لم
 بالعموم وعدم اختصاصه بوجه
 اختصاصه بغير عدم اختصاصه بوجه
 قلت ان المراد بقوله واختص
 الاشارة وعدم المشارة لان
 الاشارة ان الندوب هي حروفها
 بوجه وجه الاشارة وعدم المشارة
 وذلك

كما اذا اردت نداء غلام فخطبة قلت واغلامك لان
 غلامك لانه لا يتكلم بنداء غلام فخطب واذا اردت
 نداء غلام فخطبه فخطبتين قلت واغلامكوه اذ الميم
 اصل الضم لا غلامك لانه لا يتكلم بنداء غلام فخطبتين
 اثنين وجازت لك الهاء اي الحاقها بهن المذات
 في حال الوقف لسايتها ولا يتدب من قسم المندوب
 المتبع عليه عما ان الاسم المعروف الذي اشهر
 المندوب به ليعذر النادى بمجرد فترتي نداءه والتبع عليه
 فلا يقال دارجله اذ ما اشهر بهذا اللفظ مندوب
 خاص انتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادى بالندوب
 عليه واقترح الحاق الالف لصنف المندوب بل بحبان
 بلحن بالموصوف مثل وازيداه الطويل لان اتصال
 بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه في
 تمام المضاف وهو كالجزء بخلاف الصفة فانه في
 بعد تمام الموصوف للتخصيص وللتوضيح فلهذا جاز ما
 المومنيناه ولم يجر مثل وازيد الطويلة خلافا للموسى
 فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف
 بالصفة وان كان في اللفظ الفص من الاتصال بين
 المضاف والمضاف اليه الا انه تم منه من جهة المعنى كما
 في قوله فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف
 اليه فانها متغايران وكل من يونس ان رجلا ضاع له
 حماره

في قوله بوالاختصاص بنفسي مع
 الاشارة وليس صلتها للاختصاص لان البناء
 المقصور عليه من الاختصاص لان البناء
 التقنانا في حيث قال العليم في قوله
 البناء في الاختصاص على المقصور
 ووجه الوردان البناء الاخر على
 المقصور ليس صلتها للاختصاص
 مع
 جمع رورندكون وصيت رورند
 رورند فجمع كذلك فجمع رورند
 في
 في بناء النظم الانبياء ان يتفق
 التبع عليه ووجه اوله بوجهين
 التبع عليه عدما عصبه
 في حقه نقطة المندوب بالندوب
 في قوله وانما في بعض النظم والندوب
 ليس في الندوب والندوب وقد
 في الندوب والمندوب
 فان قلت ان قوله واختص
 بوالاشارة فان قلت لان اختصاصه
 بشرع عدم العموم قوله او لم
 بالعموم وعدم اختصاصه بوجه
 اختصاصه بغير عدم اختصاصه بوجه
 قلت ان المراد بقوله واختص
 الاشارة وعدم المشارة لان
 الاشارة ان الندوب هي حروفها
 بوجه وجه الاشارة وعدم المشارة
 وذلك

في قوله بوالاختصاص بنفسي مع
 الاشارة وليس صلتها للاختصاص لان البناء
 المقصور عليه من الاختصاص لان البناء
 التقنانا في حيث قال العليم في قوله
 البناء في الاختصاص على المقصور
 ووجه الوردان البناء الاخر على
 المقصور ليس صلتها للاختصاص
 مع
 جمع رورندكون وصيت رورند
 رورند فجمع كذلك فجمع رورند
 في
 في بناء النظم الانبياء ان يتفق
 التبع عليه ووجه اوله بوجهين
 التبع عليه عدما عصبه
 في حقه نقطة المندوب بالندوب
 في قوله وانما في بعض النظم والندوب
 ليس في الندوب والندوب وقد
 في الندوب والمندوب
 فان قلت ان قوله واختص
 بوالاشارة فان قلت لان اختصاصه
 بشرع عدم العموم قوله او لم
 بالعموم وعدم اختصاصه بوجه
 اختصاصه بغير عدم اختصاصه بوجه
 قلت ان المراد بقوله واختص
 الاشارة وعدم المشارة لان
 الاشارة ان الندوب هي حروفها
 بوجه وجه الاشارة وعدم المشارة
 وذلك

فقال وجميع الشئ يتبيناه وهججه العدم ويجوز لقيام
قرينة حذف حرف النداء او الواو اذا كان مقادرا مع اسم
الجنس ويعني به ما كان نكرة قبل العداء سواء تعترف
بالنداء او كيا رجل او لم يتعرف مثل رجل الان نداء
لم يكن نكرة نداء العلم فلو حذف منه حرف العداء لم يكن
الذم انما ينشأ عن الالفاظ اي والاسم اي والاسم اي
الكشافة لانه كما تلم الجنس في الابعام والصفات والندوة
لان المطلوب فيها الصوت واطول الكلام والحذف ياتيه
فيبقى على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء
العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة اية
فان لا يحذف منه الا مع ابدال الميم في قوله نحو اللاتيم
او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي بل يوسف ولفظة
اي اذا وصف بنى اللام نحو ايتها الرجل اي يا ايها
الرجل او بالوصف بنى اللام نحو ايتها الرجل فيقول
حذف من اي هذا من عن ان تصنف هذا بنى اللام
والمضاف اليه اي معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا
والموصولة نحو من لا يزال محسنا حتى الى اما المضاف
فان نداء نحو يا انت ويا اناك وش حذف حرف
النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اي ضحيا بالليل حرف
حرف النداء من التليل مع انه اسم جنس شذوذ اقامة
امراة امر القيس حين كرهته واني اذ قد محنون اي

الجنس بالضم كقوله سر وقد جوبين
وجاه در سورستان مرشح
١٣٣٣
وغيره وعلی من قال المراد باسم الجنس
دخول اللام علی عصبه
١٣٣٣
وقوله يا ايها الرجل اي يا ايها
الرجل او بالوصف بنى اللام
نحو ايتها الرجل فيقول
حذف من اي هذا من عن ان
تصنف هذا بنى اللام
والمضاف اليه اي معرفة كانت
نحو غلام زيد افعل كذا
والموصولة نحو من لا يزال
محسنا حتى الى اما المضاف
فان نداء نحو يا انت ويا اناك
وش حذف حرف النداء من اسم
الجنس في اصبح ليل اي ضحيا
بالليل حرف النداء من التليل
مع انه اسم جنس شذوذ اقامة
امراة امر القيس حين كرهته
واني اذ قد محنون اي

بالمخنون فانه شخص وقع في الليل على نائم مستلقي في حفة
وقال انه محنون فحذف حرف النداء من المحنون مع انه
اسم جنس شذوذ اي حرف كرمي اي ياكروان
وقوله شذوذ ان حذف حرف النداء من اسم الجنس
وترجم غير العلم قيل هي رقيقة تصيدون بها الكروان
يقولون اطرف كرمي اطرف كرمي ان النعانة في القرمي
فكسب ويطلق حتى بصداء والمعنى ان النعانة الذي
اكبر منك قد تصيد وحمل الى القرمي فذلك اي ايضا وقد عرف
المنادى لقيام قرينه جواز الخوا بالاسجد وابتجفيف
الاعلى انه حرف تنبيه ويأمر نداء اي يا قوم اسجدوا
والقرينة امتناع دخول با على الفعل بخلاف قرادة الاسجد
بشذوذ الالاء ليس من هذا الباب فان ان ح ناصب للفعل
ادعت فونها في لام لا يسجد و افعل مضارع سقط نونه
بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب
حذف ناصب المفعول به فيها ما اي مفعول ضم اي قدز
عاطلة اي التامب له على شرطية التفسير الشرطية بشرط
يغني واحد وجماعتها الى تفسير بيانته اي اضمر عاطلة شذوذ
على شرطه هو تفسيره اي اضمر العاطل الجملة وانما وجب
حذف اخرها اعني اجمع بين المفسر والمفسر وهو اي
ما اضمر عاطلة على شرطية التفسير كل اسم بعده فعل
او شبهه اخره عن نحو زيد ابوك ولا يراد بان

والاسماء والنوع والجنس
رسالة في بيان اسماها
١٣٣٣
وغيره وعلی من قال المراد باسم الجنس
دخول اللام علی عصبه
١٣٣٣
وقوله يا ايها الرجل اي يا ايها
الرجل او بالوصف بنى اللام
نحو ايتها الرجل فيقول
حذف من اي هذا من عن ان
تصنف هذا بنى اللام
والمضاف اليه اي معرفة كانت
نحو غلام زيد افعل كذا
والموصولة نحو من لا يزال
محسنا حتى الى اما المضاف
فان نداء نحو يا انت ويا اناك
وش حذف حرف النداء من اسم
الجنس في اصبح ليل اي ضحيا
بالليل حرف النداء من التليل
مع انه اسم جنس شذوذ اقامة
امراة امر القيس حين كرهته
واني اذ قد محنون اي

بغير ذلك الاسم فاعلم ان
بغير ذلك الاسم فاعلم ان
بغير ذلك الاسم فاعلم ان
بغير ذلك الاسم فاعلم ان

عليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل اجزاه
جزء الكلام الذي يجره نحو زيد اعمر وضربه وزيد انت
ضاربه متعلق ذلك الفعل او شبهه عنه اي عن العمل
في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره او في متعلقه اي
متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصل ان يكون الفعل
او شبهه متصلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه ما عدا
عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب افرجه حيث لو
سقط بجره ووقع ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم
هو اي احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه
اي ما يناسبه بالترادف والفرق من نصيبه اي نصيبه بين
الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر بقصد الاشتغال
بالضمير او متعلقه خرج نحو زيد اضربت وبقيد الفراغ عن العمل
فيه بجره ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع من
عمل ضميره في زيد ليس هو الاشتغال بضميره فان عمل كل احد او
فيه ورفعه اماه ايضا مانع عن ذلك وبقيد النصيب بالمفعولية
خرج جبره كان نحو زيد انا ودهونا صور اربع احدا بال
اشتغال الفعل بالضمير مع تقديره بتسليم بعينه والثانية
اشتغال بالضمير مع تقديره بتسليم ما يناسب الفعل بالترادف
والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقديره بتسليم ما يناسب
الفعل بالترادف والثالثة اشتغال بالمتعلق ولا يتصور
ع الا بتقديره بتسليم الفعل المناسب للترادف

لوسط عليه اي على ذلك الاسم
او الساطع تقدير ذات ولفظي
انما انا ولفظ عليه فلا بد من تقدير
او تأكيد ضمير ساطع ابرز لفظه
بمعنى

بغير ذلك الاسم فاعلم ان

او رد المص اربعة امثلة ثلثة منها المشتغل بالضمير
الثلثة وواحد المشتغل بالمتعلق والاسم في ترتيبها
ح تاخر مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى بوجهه نحو زيد
ضربه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقديره بتسليم
بعينه وزيد امرت مثال الفعل المشتغل بالضمير مع
تقديره ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تقديره
بالباء مرادف بجاورته وزيد اضربت علامة مثال
الفعل المشتغل بالمتعلق وزيد جئت عليه مثال الفعل المشتغل
بالضمير مع تسليم ما يناسبه بالترادف فان جئت على
الشيء يلزمه ملائمة للجيوس عليه بتسليم زيد في هذه
الامثلة بفعل نفسه ما بعد اي ضربت يعني الفعل المفعول
التناسب لزيد في زيد اضربه ضربت المقدر فان الال
فيه ضربت زيد اضربه اضربه ضربت الاول بوجود مفعوله
اي ضربت انا وعلى هذا القياس جاورت فانه مفعول
بما ارادته اي مررت به واهنت فانه مفعول بتسليمه
اي ضربت علامة فان ضرب الغلام بتسليمه اما بتسليمه
ولا بت فانه مفعول بما يتلزمه اي جئت عليه ثم ان
الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير
اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او السوى
فيه المبرهان والى هذه الصور الخمس انشا الية المصطلح
ومختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه

فان الغلام متعلق بضمير عاد الزيد والفعل
متعلق عنه بالغلام شرح

في القاموس ثلثة اشياء موضع يطلق فيه وجوده
والضمان جميعه نقل عنه قدس سره في القاموس
اي موقعه في رادى النظر في قبيل الاضمار
على شريطة التفسير ان يكون في الواقع عصبه

مختار في الاسم المذكور الواقع بالابتداء
مختار في الاسم المذكور الواقع بالابتداء
مختار في الاسم المذكور الواقع بالابتداء
مختار في الاسم المذكور الواقع بالابتداء

مبتداء لان خبره عن العوامل اللفظية يصح رفعه بالابتداء
 ويرجع عند عدم قرينة خلافه اي قرينة يوجب خلاف الرفع
 فيجوز النصب لان قرينتي الضمة فيها متساويتان لان وجود
 ما لا يصلح الهمزة الثقلية قرينة نحو النصب فمن لم يرجع النصب
 قرينة اخرى يوجب الرفع سلامة عن حذف نحو زيد ضربته
 او عدم وجود القرينة المرهونة من الجانبين ولكن يكون الرفع
 المرهونة للرفع اقوى منها اي من القرينة المرهونة للنصب
 كما ان الدخول على ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط
 ان لا يكون الفعل متعلقا بغيره كالامر والنهي والنداء
 نحو لغيت القوم واما زيد فأكرمه فاعطف على الفعلية
 قرينة النصب وكلمة اما قرينة الرفع وهي اقوى لانها لا يرفع
 بعد بل غالبا ان المبتداء بخلاف عطف الهمزة على الفعلية
 فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها تابت بالسلا عن
 الحذف ايضا واما قال مع غير الطلب اخر اذا كانت
 مع الطلب نحو انا زيد فاخره فان الخارج هو النصب
 فان الرفع يقتضيه وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتأويل
 ومثل ما مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور
 فمما جاءه في كونه من اقوى القرينتين مثل ضربته فاذا ارد
 بغيره خبر وفان مختار حميد الرفع فان اذا المفاجاة لا يرفع
 ال على جملة الهمزة غالبا وما وقع في بحث الرفع من ان
 اذا المفاجاة يلزم بعد الهمزة فالمراد بلزوم الهمزة

لان تبيين قد مر في بحث الرفع ان
 اذا اللفظ جازم يلزم بعد الهمزة
 وان اللفظ لا يرفع بها والندوم
 والمراد بالرفع هو الرفع على الرفع
 والندوم اللفظي فلا يرفع
 اللفظي والندوم اللفظي

او عدم وجود اقوى منها اي من قرينة
 فلو لم يكن اللفظي الهمزة الهمزة
 او عدم وجود قرينة الرفع اقوى كالم
 مع غير الطلب نحو لغيت القوم واما زيد
 فاعطف على الفعلية قرينة النصب واما اللفظ
 فترجمت عن اللفظية الهمزة الهمزة
 اما قرينة الرفع لانها تقتضيهما لا يرفع
 اللفظية على الفعلية لانها تقتضيهما لا يرفع
 اللفظية على الفعلية لانها تقتضيهما لا يرفع
 اللفظية على الفعلية لانها تقتضيهما لا يرفع

غلبة

غلبة وقوعها بعد ما فلاننا فصل وختار النصب في الامر
 المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة
 فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين
 جملة المعطوفة وجملة المعطوف عليها في كونها فعليتين
 نحو ضربت فريدا الوثية وبعد حرف النفي في بعد ما ولا
 وان وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في
 المضارع فلا تقيده معمولها الضعف بان في العمل نحو ما زيد
 ضربته ولا زيد اضربه ولا عم اضربه وان زيد اضربه
 ان تأديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيد اضربه واما
 قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في الاسم الاستفهام
 مثل من كرمته ولم قبل بقره الاستفهام ليشمل مثل من
 زيد اضربه فانه يجوز وان استغنى النجاة لا تقتضيا بل
 لفظ الفعل لانه يقتضيه قد في الامر فلا يقتضيه بعد الفعل
 وبعد اذا الشرطية الدالة على الجازم في الزمان
 نحو اذا عبدا لله تلقا فأكرمه وبعد حيث الدالة على
 الجازم في المكان نحو حيث زيد الجدة فأكرمه وفي مثل
 الامر والنهي في موضع وقوع الاسم المذكور قبل
 الامر والنهي مثل زيد اضربه وزيد الا تضربه واما اختيار
 في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا
 الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم
 المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع العمل في الرفع

قوله بعد حرف النفي اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين جملة المعطوفة وجملة المعطوف عليها في كونها فعليتين نحو ضربت فريدا الوثية وبعد حرف النفي في بعد ما ولا وان وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع فلا تقيده معمولها الضعف بان في العمل نحو ما زيد ضربته ولا زيد اضربه ولا عم اضربه وان زيد اضربه ان تأديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيد اضربه واما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في الاسم الاستفهام مثل من كرمته ولم قبل بقره الاستفهام ليشمل مثل من زيد اضربه فانه يجوز وان استغنى النجاة لا تقتضيا بل لفظ الفعل لانه يقتضيه قد في الامر فلا يقتضيه بعد الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على الجازم في الزمان نحو اذا عبدا لله تلقا فأكرمه وبعد حيث الدالة على الجازم في المكان نحو حيث زيد الجدة فأكرمه وفي مثل الامر والنهي في موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيد اضربه وزيد الا تضربه واما اختيار في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع العمل في الرفع

الامر والنهي في موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيد اضربه وزيد الا تضربه واما اختيار في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع العمل في الرفع

وقوع الفعل فيها كذا فالنصب الاسم المذكور وقوعها
 الفعل تقديره اذ ان فلان وكذا كذا بغير النصب في الاسم
 المذكور بغيره فيجب ليس المفسر اي الالتباس ما هو مقتضى
 في حال النصب لكن لا من حيث هو مقتضى في هذه الحالة
 بل من حيث هو مقتضى في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه
 خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقة المعنى
 او صفة له مع مخالفة للمعنى المقصود فالالتباس مما هو بين
 خبرية ذات ما هو مقتضى على تقدير النصب ووصفية
 لا يبينه بوصف النصب وبين الصفة فان الترتيب لا يبين
 مما نزل قوله تعالى انما كل شئ خلقناه بقدر نصب
 كل على الاشارة بشرطية التفسير ولو رفع بالابتداء وحل
 خلقناه خبره لكان موافقا للنصب في اداء المقصود
 لكن خبره بالنصب بالصفة لا احتمال كون قوله بعد خبره
 وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شئ بان
 مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شئ مخلوق لنا بقدر
 فانه لو لم يكن بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله
 كما هو مقتضى المعقولة في الاعمال اختيارية للعباد وليست
 الاثران اي الرفع والنصب فليست كما ان خيار كل واحد
 منهما بل اتفاوت في مثل زيد قام وعم اكرمته اي عمه
 او في داغ ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الضمير
 لعدم الضمير اي بسوى الاثران فيما اذا عطف جملة التي

نصب كل ولو رفع بالابتداء جعل خبره
 خلقناه خبره لكان موافقا للنصب في اداء المقصود
 كون شئ مخلوق لنا بقدر والا وهو خلاف المقصود
 كل شئ مخلوق لنا بقدر والا وهو خلاف المقصود
 حيث يكون قوله خلقناه في المقصود
 كما هو الظاهر في الصفة في قوله الله
 انما كل شئ مخلوق لنا بقدر والا وهو خلاف المقصود
 في قوله خلقناه في المقصود
 في قوله خلقناه في المقصود
 في قوله خلقناه في المقصود

فيها

فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة
 خبرها جملة فعلية فتصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل
 والوجهان مستويان حصول التناوب فيما في الرفع
 تكون اسمية فتعطف على جملة الكبرى وهي اسمية والنصب
 تكون فعلية فتعطف على الضمير وهي فعلية فان ثبت
 الثلاثة من الحذف برتبة الرفع قلنا هي موازنة بقرينة العطف
 عليه فان ثبت الاتفاوت في القرب والبعد بينهما
 الكبرى ايضا قرينة غير مفصلة عنهما قلنا هذا باعتبار
 المنتهى واما باعتبار المبدأ فالضمير اقرب ويجب
 النصب اي نصب اسم المذكور بوجه شرط والمراد
 به ههنا ان ولو فان ابا وان كانت من حروف الشرط
 فكما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار
 مع الطلب وكذا يجب نصبه بتقدير التخصيص وهو ههنا
 والاولو ما ولولا واما وجبت المنتهى بعد ههنا لوجوب
 دخولها على الفعل لفظا او معنى لانه ان شرطه زيد فانه
 ضربك مثال بحرف الشرط والاولو اضربت مثال حرف
 التخصيص وليس مثل ازيد ذهب به منه اي من باب
 الاضمار على سبيل التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم
 المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعين النظر
 ان ليس من فانه وان صدق عليه انه اسم بعد فعل مشغول
 عنه بضمير وكذا ليس حيث لو سطر عليه هو او مناسبه لتعريفه

اسماء الاسمية والنقل الفعلية
 اي الجملة الاولى وهي زيد قام
 فعلية وكبرى وهي زيد قام فزيد مبتدأ او قام
 خبره خبرها وهي اسمية فالرفع على تقدير العطف
 على الاسم اي على الكبرى والنصب على تقدير العطف
 على الفعلية على الجملة الفعلية اي على الصغرى
 مع خبره شرح

ونصفا لانه اذا عطف على الكبرى في
 قرينة غير مفصلة عنهما قلنا هذا باعتبار
 تروا بعد او الا وان يقال ان العطف
 على الضمير اخص النصب ملائمة لمعناه
 او الحرف الذي هو ضمير النصب لا يعارضه
 عدم التناوب الذي قبله في قوله تعالى
 الوردية ويان في الاختيار

اي بعد قوله زيد فانه
 في قوله زيد فانه
 في قوله زيد فانه
 في قوله زيد فانه

كفرنا الطلب

نصب كل ولو رفع بالابتداء جعل خبره
 خلقناه خبره لكان موافقا للنصب في اداء المقصود
 كون شئ مخلوق لنا بقدر والا وهو خلاف المقصود
 كل شئ مخلوق لنا بقدر والا وهو خلاف المقصود
 حيث يكون قوله خلقناه في المقصود
 كما هو الظاهر في الصفة في قوله الله
 انما كل شئ مخلوق لنا بقدر والا وهو خلاف المقصود
 في قوله خلقناه في المقصود
 في قوله خلقناه في المقصود

لما كان ذهب به لا ينصب وكذا انما ينصب عنه اذهب فان
 قلت لا ينصب المناسبات اذهب فليقدر مناسباً في نصبه
 مثل لا يلبس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره
 ازيد ايلاب الذباب به او يلبس احد بالذباب به
 او اذهب احد قلنا المراد بالمناسبات ما يراى في الفعل المذكور
 او يلازمه مع اتحاد ما سنده فالعقد فيما ذكره ينفرد
 واذا كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال
 واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بل يعولية فليس باب
 او ضمارة على شريطة التنبيه فكيف يكون مما يختار فيه
النصب وكذا اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى كل شئ
فعلوه في الزبر اي في صحايف اعمالهم فيليس من باب
الانما على شريطة التنبيه لانه لو جعل منه لصار التقدير
فعلوا كل شئ وفي الزبر قوله في الزبر ان كان متعلقاً
بفعلوا في المعنى لان صحايف اعمالهم ليست محلاً لتعليم
لانهم لم يوقعوا فيها فعل لابل الكرام الكاتبون او قولوا
فيها كتابة افعالهم وان كان صفة شئ مع انه خلاف
الآيات في المعنى المقصود او المقصود ان كل شئ هو مفعول
لهم كاي في الزبر مكتوب فيها ما وقعوا قوله تعالى وكل
صغير كبير مستطر لان كل كاي في صحايف اعمالهم مفعول
لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شئ مبتدأ والحكمة الفعلية
صفة شئ والحكمة والجرور في فعل الرفع على انه خبر المتبدا

والصحة في فعلوه عائد الى اللسان في قوله
 تقع وتنفذ هكذا اشياءكم كذا في نصب
 العلامة

في الزبر اي في صحايف اعمالهم فيليس من باب
 الانما على شريطة التنبيه لانه لو جعل منه لصار التقدير
 فعلوا كل شئ وفي الزبر قوله في الزبر ان كان متعلقاً
 بفعلوا في المعنى لان صحايف اعمالهم ليست محلاً لتعليم

المستطوره اللوح قاضي

الانما يطار والجم
 تقديره

تقديره كل شئ هو مفعول لهم ثابت في الزبر حيث
 لا ينادى بصيغة ولا كبيرة وعلم انه قد سبق ان بعد الام
 المذكور اذا كان الفعل مشغولاً بغيره او متعلقاً بها
 فانما هي في النصب والظاهر ان قوله الزانية والترانيم
 فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت ههنا القاعدة مع ان
 القراء الفقهاء على الرفع الذي رواه شاذة عن
 بعضهم فاضطر النخاعة الى ان يحملوا ان خارج عن هذه
 القاعدة المذكورة لتلازم اتفاق القراء على غير المختار
 فاستلصق الى ان يحملوا ان خارج عنها فعال وانما الزانية
 والترانيم فاجلدوا كل واحد منهما فالقاعدة مرتبطة بعنه
 الشطر عند المبرد تكون الالف واللام في الزانية والترانيم
 مبتدأ وموصولاً فيه معنى الشطر واسم الفاعل الذي صلته
 كالتحريك في المبتدأ كطراء والفاء الذي حمل عليه مرتبطة
 له لانه على سببية الجزاء ومثل هذا القاء لا يعمل ما في حيزه كما
 فاستنع تسليط الفعل المذكور روي على ما قبله فتعين في الرفع
 والاية جملتان مستقلتان عند سببويه اذا ترانيم مرتبة
 مخدوف المضاف والترانيم عطف عليه والخبر مخدوف الحزم
 الترانيم والترانيم فيما يلي عليكم بعد وقوله فاجلدوا
 جملتان لبيان الحكم الموعود والقاعدة عند ايضا للثبوت
 ايمان ثبت زمانها فاجلدوا وقيل زانية او للتنبيه
 وجوه الجمل لا يعمل في جزاء جمل اخرى فيمنع التسليط فلا يرد

انما يطار
 عصام

عطف على قوله كل شئ فعلوه في الزبر في

الالف واللام

والكلام عند سببويه جملتان او قوله
 اذا ترانيم مرتبة والترانيم عطف عليه
 مخدوف اي حكم الترانيم والترانيم فيما يلي عليكم

في الضابطة فتعين الرفع والآي وان لم يكن القاء
 بمعنى شرط ولم يكن الآي جملتين ايضا هي يكون دخلت
 تحت الضابطة فالجملتان فيها نصب واخيرا والنصب
 باطل لان تفاعل القراء على الرفع فلا بد من جعل القاء في
 الرفع او من جعل الآي جملتين لتعين الرفع الرابع
 تلك المواضع التي وجب حذفها صاحب الفعول به فيها
 التخدير انما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن
 ذكره وهو في اللغة نحو لقيته في حين شغى وبعيد عنه
 وفي اطلاق النجاة معمول اي اسم على فية النصب بالفعول
 بتقدير اني تخذير اي خذرك ذلك المعمول تخذير ان يكون
 مفعولا مطلقا او ذكر تخذيرا فيكون مفعولا لما بعده
 اي لما بعده ذلك المعمول او ذكر الخذير منه مكررا على معنى
 الجمل عطفيا على خذرا او ذكر المقدر فان قلت فعله
 هذا لا بد من ضمير المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم
 لكن في موضع في المعطوف المظهر موضع المضمرة او تقدير الكلام
 او معمول بتقدير اني ذكره مكررا الا انه وضع الخذير منه
 موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا بان الخذير منه الخذير
 مثل اناك والاسد واناك وان حذف هذا المثال
 لاول نوعي التخدير ومعناها بعد نفسك من الاسد والاسد
 من نفسك وبقدر نفسك عن حذف الارب وهو ضرب
 بالعصا وبقدر حذف الارب عن نفسك وعلى التقديرين

اصطلاح
 ان تخذير من انواع المفعول
 وكان في الاصل مصدر وانما حذف
 الفعل في التخدير لعدم الكيفية في ذكره
 فان كان المصدر في قوله
 قوله او ذكر الخذير منه مكررا فانه
 وذلك ان ذكر مصدره في قوله
 معمول بتقدير من حيث الخذير او ذكر
 في الاول مضاف اي هو ذكر معمول الخذير
 الخذير منه وفيه نظر ايضا لان
 المعطوف لا ياتي في قوله المضموم بالاول
 الى قوله ان في الثاني كوالثالث
 كما جزمه فاعلمه فلا يصح الرابع وذكره
 كما ذكره او في بعض النسخ او ذكره بنظر
 قاله وليس هو لان اولها متصلة
 في الخذير فتبين ان عليه فعل الخذير
 قبل الثاني نحو خذرا في زيد او غيره
 متصلة جازية الخذير منه ما بعده
 فتقول انما قسم ثم بدو ذلك فتقول
 فتقول انما قسم ثم بدو ذلك فتقول
 في قوله تعالى ولا تطع نبيه انما
 لا يكون الخذير الخذير ولا تطع نبيه انما
 الخذير لانها او في الصراية بمعنى بل فيكون
 الارب من عن الذي عن طاعة الارب

بما لا يجوز
 الشك في
 يفتقر للنقل
 الاول الخذير
 الثاني الخذير منه

المخذير منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد
 والحذف من نفسك تخذيرها منها لا تخذيرها منها و
 الطريق الطريق مثال لنا في نوعيه اي اتقن الطريق لا تخذير
 عليك ان تقدر الوقت في اول النوعين غير صحيح لانه لا
 اتقنت زيدا من الاسد فينبغي ان تقدر فيه مثل تقدر و
 وتقدر بتقدير في مثال النوع الثاني من ان المتعجب
 الاتقاء عن الطريق لا على تبعيد فالصواب ان يقال
 بتقدير بتقدير او اتقن ونحوها فيقدر مثل بتقدير في جميع
 النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك
 فان المعنى بتقدير نفسك مما توذرك كالاسد ونحوه وتقدر
 مثل اتقن في بعضها كالاسد المذکور قبل لفظ الاسد في
 اناك والآخر من النوعين فينبغي ان لا يكون تخذيرا
 وليس كذلك فانه ايضا تخذير واجيب بان ما تبع للخذير
 والتوابع خارجة عن الخذير وابدل لذكرها فيما بعد وتقول
 في قسمي النوع الاول اناك من الاسد كما كنت تقول
 اناك والاسد ومن ان حذف كما كنت تقول اناك
 وان حذف وتقول في المثال الاخير اناك ان حذف
 بتقدير من اي اناك من ان حذف لان حذف حرف
 الجر عن ان وان قياس ولا تقول في المثال الاول اناك
 الاسد لانتفاء تقدير من وشذوذ مع غير ان وان
 فان قلت فيمكن بتقدير الوصف قلنا حذف الوصف اشذ

شذوذ لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان لا
 شاذ كثيرة في غيرهما واما حذف الواو فمشتبه الا
 نادرا المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور
 اقتضا في ضمن الفعل الملقب او المقدر او شبهه كذلك
 او مطابقة اذا كان العامل مصدر او فعل ما فعل فيه فعل
 شامل كسماء الزمان والمكان كلهما فانه لا يلحقه ازمان
 او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي
 فعل فيهما او لا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل
 فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه
 فعل لا حاجة لكلمة الشمس كور لكن بقية مثل شهرت يوم الجمعة
 دخل فيه فان يوم الجمعة يصح عليه ان فعل فيه فعل
 فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة فلو اعتبر في
 التعريفية كشيء اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور
 من حيث انه فعل فيه فعل مذكور يخرج مثل هذا المثال
 منه فان ذكر يوم الجمعة في ليس من حيث انه فعل فيه
 فعل مذكور بل في حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى
 على كانه على تقدير اعتبار قيدية لا حاجة الى قوله
 مذكور الا لزيادة لصورة التعريف وقوله من زمان
 او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى
 قسمي المفعول فيه وتفيد لبيان حكم كل منهما وهو اي المفعول
 فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بهما وما تقدير فيه

المفعول فيه مبتدأ وحذف الخبر اي
 المفعول فيه تقديرية ما سبق او خبر
 المبتدأ اي هو المفعول فيه اي
 خبره ما فعل فيه وهو فعل وعلى الا
 اشتباه وقوله في مفعول المستعمل
 قاله والضمير عائد الى الف واللام
 هو مفعول المستعمل فاعله
 اي المفعول المستعمل
 اي المفعول المستعمل

في وهو منصوب بتقدير ما وهذا خلاف اصطلاح القوم
 فانهم يطلقون المفعول الاعلى المنصوب بتقدير في و
 اما المجرور بها فهو مفعول بواسطه حرف الجر لا المفعول فيه
 وخالفهم المصنف حيث جعل مجرورا ايضا مفعولا في ذلك
 قال شرط نصبه اي شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ
 التفظها بها بوجوب الجر وظروف الزمان كلها بها كان
 الزمان او محذوذا القبول ذلك اي تقدير في لان المبهم
 منها جزو مفهوم الفعل فيصح انصافه بلا واسطه كما مضى
 والمحذوود منها محمول على المبهم كاشتر الكهانة الزمانية
 نحو صبت ديرا واظفرت اليوم وظروف المكان ان كان
 المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حلالا على الزمان المبهم
 لا شتر الكهانة الا بهما نحو جلست خلفك والاي وان
 لم يكن مبهما بل يكون محذوذا فلا يقبل تقدير في اذ لم
 يمكن حلالا على الزمان المبهم لاختلافها واما وصفه نحو جلست
 في المسجد وقت المبهم من المكان بالبهات است وبي
 امام خلف ويمين وشمال فوق وتحت وما في معناه
 فان امام زيد مثلا تبا واليمين واليمين وجهه الى اليمين
 الارض فيكون مبهما ولما لم تبا واليمين واليمين بعض
 الظروف المكانية الجارية نصبها قال وحمل عليه اي على
 المفسر بالجملة عند ولدي وشبهها بخودون وسوى
 لا بهما سماه اي لا بهما عند ولدي ولم يذكر وجهه
 ما المبهم الالهام الفوق والا لا يستعمل المحل عند

تعيين او اعتبار نحو
 المفعول فيه تقديرية ما سبق او خبر
 اي وقت قدوم زيد في كان ظهور
 اي وقت قدوم زيد في كان ظهور
 اي وقت قدوم زيد في كان ظهور
 اي وقت قدوم زيد في كان ظهور

ومحل عليها وما لغناه اذ كان
 موقفا في اذ من المفعول المستعمل
 محلك وقت مفاكك فصدقك مع
 فلان وغير ذلك من زودت المبهم
 اي هذا المجرور

عليه ان حكم حكمهما في بعض النسخ لانهما هما كما في النسخ
 وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان
 معينا نحو جئت مكانا كثيرا في استعمال مثل البيت
 لا لانهما وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا
 نحو دخلت الدار كثيرا في استعمال لا لانهما على الاتح
 اي على المذهب الاتح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول
 به كقولهم اتح في استعماله في اهل استعماله بحرف الجر
 حذف كقوله استعماله وهذا حمل تام لان الفعل يطلب
 المفعول فيه الا بعد تمام معناه بما يطلب المفعول فيه كما
 اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فانظر انه
 مفعول لا مفعول فيه وما يؤيد ذلك ان كل فعل يطلب
 مكانا خاصا هو مفعول فيه فيصح ان ينسب الى مكان شامل
 واخره فانه اذا ضربت زيدا في الدار التي هي في
 البلد فلما يفتح ان يقول ضربت زيدا في الدار كذا يفتح
 ان يقال ضربته في البلد وفعل الدخول النسبة الى الدار
 ليس كذلك فانه اذا قال الدار في البلد دخلت الدار
 لا يفتح ان يقول دخلت البلد فبنت الدخول الى الدار ليست
 كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون
 الدار مفعولا فيه بل يكون مفعول وقيل معناه استعمال
 الاتح فيكون شبهة الى ان استعمال دخلت مع في دخلت
 في الدار فيمكن الاتح استعمال بدون في والفعل كسبوبة

ان استعماله في نداء وينصب الى المفعول فيه بجملة مضمرة
 على شرطية التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال تبه
 سرت لي سرت يوم الجمعة ويعمل مضمرة على شرطية
 التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر
 في المفعول المفعول هو ما فعل لا على اي مقصد يعلم
 او بسبب وجوده وخرج به سائر المقابيل فما فعل مطلقا او
 او في يومه فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة او
 فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدر كما اذا قلت ناديبا
 في جواب من قال لم ضربت زيدا فقولنا مذكور اخر از
 عن مثل اعني ناديب فان قلت كيف يفتح الاحراز به
 عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله فعل مذكور في الجملة
 كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو
 مذكور معه في ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه في
 التركيب الذي هو فيه ويردح نحو اعني ناديب الذي
 ضربته لاجله اللهم الا ان يرد ويذكره معه ابراهمه
 لاجله في مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصده تحصيل فعل
 وهو كقرب فان التاديب انما يحصل بالقراب وتترتب
 عليه وقعت عن كحرب حينئذ مثال فعل بسبب وجوده
 وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقال
 يكون المفعول له مفعولا مستقلا غير دخل في المفعول المطلق
 بخالفه فانما ظاهر اللزاجم فانه اي المفعول المفعول

ان استعماله في نداء وينصب الى المفعول فيه بجملة مضمرة
 على شرطية التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال تبه
 سرت لي سرت يوم الجمعة ويعمل مضمرة على شرطية
 التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر
 في المفعول المفعول هو ما فعل لا على اي مقصد يعلم
 او بسبب وجوده وخرج به سائر المقابيل فما فعل مطلقا او
 او في يومه فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة او
 فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدر كما اذا قلت ناديبا
 في جواب من قال لم ضربت زيدا فقولنا مذكور اخر از
 عن مثل اعني ناديب فان قلت كيف يفتح الاحراز به
 عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله فعل مذكور في الجملة
 كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو
 مذكور معه في ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه في
 التركيب الذي هو فيه ويردح نحو اعني ناديب الذي
 ضربته لاجله اللهم الا ان يرد ويذكره معه ابراهمه
 لاجله في مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصده تحصيل فعل
 وهو كقرب فان التاديب انما يحصل بالقراب وتترتب
 عليه وقعت عن كحرب حينئذ مثال فعل بسبب وجوده
 وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقال
 يكون المفعول له مفعولا مستقلا غير دخل في المفعول المطلق
 بخالفه فانما ظاهر اللزاجم فانه اي المفعول المفعول

المفعول المفعول هو ما فعل لا على اي مقصد يعلم
 او بسبب وجوده وخرج به سائر المقابيل فما فعل مطلقا او
 او في يومه فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة او
 فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدر كما اذا قلت ناديبا
 في جواب من قال لم ضربت زيدا فقولنا مذكور اخر از
 عن مثل اعني ناديب فان قلت كيف يفتح الاحراز به
 عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله فعل مذكور في الجملة
 كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو
 مذكور معه في ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه في
 التركيب الذي هو فيه ويردح نحو اعني ناديب الذي
 ضربته لاجله اللهم الا ان يرد ويذكره معه ابراهمه
 لاجله في مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصده تحصيل فعل
 وهو كقرب فان التاديب انما يحصل بالقراب وتترتب
 عليه وقعت عن كحرب حينئذ مثال فعل بسبب وجوده
 وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقال
 يكون المفعول له مفعولا مستقلا غير دخل في المفعول المطلق
 بخالفه فانما ظاهر اللزاجم فانه اي المفعول المفعول

الغير في قول المفعول الرابع الى الف
واللام في قول المفعول الرابع الى الف
تاسعة واثنتي عشرة من قول المفعول الرابع الى الف
التي هي السابعة والاربعون في قول المفعول الرابع الى الف
انما هي السابعة والاربعون في قول المفعول الرابع الى الف
انما هي السابعة والاربعون في قول المفعول الرابع الى الف
انما هي السابعة والاربعون في قول المفعول الرابع الى الف
انما هي السابعة والاربعون في قول المفعول الرابع الى الف
انما هي السابعة والاربعون في قول المفعول الرابع الى الف

اي عند الرجوع مصدر من غير لفظ فعله فاللفظ عند
المذكورين اذ ثبت بالضرب تاويا وجبت في التعمد
عن كسر جينا او ضربته ضرب تاوي وقعدت فعد
جنان ورد قول الرجوع بان سحوا وامل نوع نوع
في حقيقة اليايري ان سحوا وامل الجان بالنظر من جينا
ان معنى جاد في زيد اكباجاء في زيد وقت الركوب
من غير ان يخرج عن حقيقة ما وشرط ان يشرط ان يشرط
المفعول له لا يشرط كون الاسم مفعولا لانه فاشمن والاكلام
في قولك جنتك للشمس ولا كرامك الزاير عند مفعول
على ما يدل عليه حذف هذا كما قال في المفعول فيه ان يشرط
نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم بعد
اللام لانها اذا ظهرت لزوم الجر وخض اللام بالذرة كذا
الغالب في تعليل الاعمال فلا يفتقر غير ما من بين اليا
او في مع انها من دخول المفعول في قوله تعالى فما سقا
مستعدة عام خشيته انه وقوله تعالى فبظلم من الذين ما
فرقنا وقوله عليه صلوة الام ان امراته دخلت النار
في هرة اى لاجلها ولما كان تقدير اللام جبارا في قولنا
عن اللفظ وبقائها في النية وكان الامل بقائها
في اللفظ والنية فلا حاجة في بقائها في النية لا يشرط
بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال
وانما يجوز حذفها ولم يكتف با رجاء ضمير الفاعل الى تقدير

ولو لم يكن اللام متقدما لكانت
انتي في قول المفعول
تصدع
خشوع
تروني
قولنا في قولنا

الرجوع
في قول المفعول

اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول
له فعلا اخر اذ انما اذا كان عنينا نحو جنتك للشمس
الفعل المعلق اي اتخذ فاعله وقاعل عامله اخر انما
اذا كان فعلا غيره نحو جنتك لجنتك اياي ومقارنا
له اي للفعل المذكور اني اوجود بان نجد زمان وجود
خوضرته تاويا اذ زمان الفرب والتاوي واحدا
اذا تباينة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان
احدهما بعضا من زمان وجود الاخر فوعدت من كسر
جينا فان زمان الفعل اغمى العقود بعض زمان المفعول
لا عنى الجبين وهو شهديت كسر انفا على الضم
فان زمان المفعول اغمى انفا على الضم بعض زمان الفعل
اعني شهديت كسر انفا على الضم انما اذا لم يكن
لذي الوجود نحو كرامتك اليوم لو عدني بذلك امر
وانما استعملت الشرط لانه بهتم به انما ابطت المصداق
فتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف
ما اذا احتل شي منها المفعول معه اي الذي فعل
لمصاحبة بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور
الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه في قوله
مفعول لم يستم قاله استدل به الفعل كما استدل به الخارو
الجدور في المفعول به وفيه دلالة الضمير كسر وراجح
اللام واخذت عن نصبه بما جازت بعض النخاة من استار

من المفعول
الى الفرب والتاوي

انفا على الضم

انفا على الضم

الفعل اللازم النصب وتركه منصوبا محرما على ما هو عليه الاكثر واليه ذهب في قولنا لولا تقطع بيديكم على قراءة النصب وفي بعض المواضع ان هذا الراء شريف جدا وقيل الوجوه ان يجعل من قبيل وقد جعل بين الغير والترؤن فان مفعول ما لم يستعمل في الضمير الراجح الى المصدر اي جعل ليجلولة لان بين للنوم كظرفية فلما يقام مقام الفعل فعله هذا معناه الذي فعل فعل لصاحبه على ان يكون مفعول ما لم يستعمل في ضمير اجها المصدر والضمير المحرور للمفعول هو المذكور بعد الواو احراز عن المذكور بعد غيره كالقائه لصاحبه معمول على اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل صاحبه معمول فعل افادته اياها سواء كان ذلك معمول على اللام نحو سوي الماء والحشة او مفعولا نحو كفاك وزيد ادرهم وسواء كان ذلك لفظا اي لفظيا كالشاهن المذكورين او معنى او معنويا نحو ما كك وزيد اي ما تصنع والمراد بمصاحبة معمول الفعل مشاركة له في ذلك الفعل في زمان واجد نحو سرت وزيد او مكان واحد نحو لونه كس التامة وفصلها لوضعها فلا يتحقق المذكور بعد الواو العاطفة نحو جاد في زيد وحمر وفانها لا يدل ان على المتكأ في فعل الفعل دون كصاحبه وان لم يكن من مذهب الجمهور انما ان العاطفة مفعول مع الفعل او معناه بتوسط الواو

ن يجعل ما يوحى الفاعل فانما مقام الفاعل والفاعل غير متكلف ضمير الراجح الى المصدر واقامة المصدر المؤكد مقام الفاعل مع ان النجاة على انه لا يجوز اصلا عصام

فصل في اشتراك الراجح في رفع النصب في خبره كقولك

لن يفض مع وانا وضيعوا الواو موضع مع لكونها حرفا وهما الواو التي هو العطف التي فيها معنى مجمع فناب معنى المعنى فان كان اي وجد الفعل اي ما يدل على ذلك فيتم الفعل والى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيره لفظا جازا العطف اي لم يجب العطف والرفع فلا يتحقق مثل ضربت زيدا وعم الواو جوب العطف فيه فالوجه ان اي العطف والنصب على المفعولية جازان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيد بالنصب على المفعولية والآي وان لم تجز العطف بل متبع لغيره النصب مثل جئت وزيد فان العطف فيه متبع لعدم القائل لانه كما المتصل بالمنفصل ولا غيره وان كان الفعل معنى اي امر معنويا مستنظما من اللفظ وجازا لم يمنع العطف تعين العطف حيث لا يعمل على عمل العامل بلا حاجة مع جواز وجا في وهو عطف نحو ما لم يزد و والاي وان لم تجز العطف بل متبع لتعين النصب حيث لا وجه سواء نحو ما كك وزيد او ما شاكك وثمر افان منع العطف فيها لان العطف على الضمير المحرور بلا اعادة الجازة على غيره ولم تجز عطف عمرو على الشان اذ السؤال عن شانها لا عن شان احد هما ونحو الامر وانما يمكن معنوية القول في هذه المسئلة لان المعنى ما تصنع وما يملكه معنى ما شاكك وزيد او ما تصنع وزيد او معنى ما كك وزيد ايضا

لا يتحقق جازا بالاقطاف

في النصب مثل ما كك وزيد او ما شاكك وثمر افان منع العطف فيها لان العطف على الضمير المحرور بلا اعادة الجازة على غيره ولم تجز عطف عمرو على الشان اذ السؤال عن شانها لا عن شان احد هما ونحو الامر وانما يمكن معنوية القول في هذه المسئلة لان المعنى ما تصنع وما يملكه معنى ما شاكك وزيد او ما تصنع وزيد او معنى ما كك وزيد ايضا

ما تصنع وزيدا ومعنى ما زيد وعمر وما يصنع زيد وعمر
 الحال لما فرغ من المفعول شرع في الملحقات بها وهي ما بين
 يمينه الفاعل والمفعول به أي من حيث هو فاعل المفعول
 كما هو ظاهر فبذلك كره الحسنة يخرج ما بين الذات كالتميز
 وبإضافتها إلى الفاعل والمفعول يخرج ما بين ههنا
 غير الفاعل والمفعول كصفة المبتدأ وخو زيد العالم فهو ك
 وتفيد كصفة يخرج صفة الفاعل والمفعول فانهما كل
 على ههنا الفاعل والمفعول بطلان من حيث هو فاعل
 والمفعول وهذا الترتيب على سبيل منع الخلوة لا يجمع فلا يخرج
 من مثل ضرب زيد عمر اركبين لفظا ومعنى أي سواء كان
 الفاعل والمفعول الذي وقع الحال عنه لفظا باق يكون
 عاقبة الفاعل والمفعول باعتبار لفظ الكلام والمنطوق
 من غير اعتبار معنى خارج عنه لفهم من نحو الكلام سواء كانا
 ملحوظين حقيقة أو حكما أو معنى أي معنويًا بان يكون
 الفاعل أو مفعولية المفعول باعتبار معنى لفهم من نحو
 الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول
 أي من ان يكون حقيقة أو حكما فبدخل فيه الحال عن المفعول
 مع القوة بمعنى الفاعل والمفعول به وكذا المفعول المطلق
 مثل ضرب زيد عاتق فانه بمعنى اخذت القربى فزيد
 وكذا يدخل في المضاف اليه كما اذا كان المضاف
 فاعلا أو مفعولا ليدخل في قيام المضاف اليه معناه كذا

اعلم ان الحال تنقسم من حيث هي الى
 ثلاثة اقسام اولها ان تكون
 متعلقة بالفاعل او بالمفعول
 او بالمتعلقين معا
 والى ذلك تنقسم الى
 اقسام اخرى
 اولها ان تكون
 متعلقة بالفاعل
 او بالمفعول
 او بالمتعلقين معا
 والى ذلك تنقسم الى
 اقسام اخرى

الفاعل او المفعول نحو قوله ابراهيم خنيا وان ياكل
 لحم اخيه ميتا فانه يقع ان يقول بل يتبع ابراهيم مقام
 بل يتبع مله ابراهيم وان ياكل اخاه مقام ان ياكل لحم
 اخيه ميتا او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء
 المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن
 المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان ابراهيم
 هو ولا مقطوع مصحوبين قوله تعالى ان ابراهيم
 باعتبار ان الدار المضاف اليه فخره فان دار الشئ
 اصله والدار مفعول لم يتم فاعله باعتبار ضميره المستكن
 في المقطوع فكانت حال من مفعول ما لم يتم فاعله ولو توهم
 يتبين على صفة المسمى المعلوم من باب التعليل او يتبين
 على صفة المضاف كقول من باب التعجيل وجعل الجار
 والجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول
 معه او المفعول المطلق من غير حاجة اليه نعم الفاعل المفعول
 الا لاجل ما وقع حال عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا
 قائما مثال اللفظي للمفوض حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم
 ومفعولية زيدا تاما باعتبار لفظه من الكلام ومنطوقه
 من غير اعتبار معنى خارج وبها ملحوظان حقيقة وزيد في
 الدار قائما مثال اللفظي للمفوض حكما فان فاعلية الضمير
 المستكن في الطرف اتماما باعتبار لفظه من الكلام ومنطوقه
 من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملحوظ حكما

قال عن الحال المنطوقه ونحو ذلك ان
 حال من الضمير في الطرف وهو فاعل لفظي
 انما المستكن كاللفظ كقولك زيد فخرج
 ابراهيم والكلام في كون ابراهيم حال
 في

وهذا زيد قائما مثال للمعنوي لان مفعولته زيد ليس
 باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الالف
 او التثنية المفهومين من لفظ هذا ولانك انما ليسا
 بما يقصد المتكلم الا اخبار بهما عن نفس حجة بقدر في نظم
 الكلام اشير او انية ويصير زيد مفعولا لفظيا بل مفعولا
 انما هي باعتبار معنى اشير وانية الخارج عن منطوق الكلام
 المعبر الصريح وقوع القيام حال في معنوية لالفظية وعلما
 اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر فخرت زيدا
 قائما وزيد في الالف قائما ان كان نظرف مقدر الفاعل
 او شبهه وهو ما جعل عمل الفعل وهو من تركيبة كالفعل
 نحو زيد ذهب زاكبا وزيد في الالف قائما ان كان
 مقدر باسم الفاعل كاسم المفعول نحو زيد مهرب وقائما
 والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المنبسط
 من نحو الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة
 والتثنية في نحو هذا زيد قائما كما تم وكالتقدير والتمني
 التبرجي والتثنية في نحو ما زيد قائما ولستك عندنا هاتما
 ولعله في الالف قائما وكالتثنية كما تراه هاتما
 وشروطها اي شرط الحال ان تكون مكرة لان المكرة
 اصل والعرض الذي هو تقدير كحدث المنسوب لهما
 يحصل بهما والتعريف زائد على العرض وان يكون صاحبا
 معرفة لازمة كونه في المعنى فكان الالف في التعريف غالبا

او هو ما خوذ من الالف الفعل
 ووقد الفعل كالت في الالف
 الفعل في فعل

اول قول قائما منصوب على التثنية
 غالب الاحوال او خبر يكون التقدير
 يكون هذا الكلام

اي ليس شرطها يكون صاحبا معرفة في جميع موادها
 بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد
 وقوع الحال على سبيلين احدهما ما يكون ذو الحال فيه
 مكرة موصوفة نحو ما جاءني رجل من بني تميم فارسا او
 مغنية غناء والمعرفة كاستغفارها نحو قوله تعالى فيها نفون
 كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حال من كل
 امر او ذوقه في حيز الاستفهام نحو اناك رجل اركبا او
 بعد الالف نقضا للفعل نحو ما جاءني رجل الاراكبا او مقترنا
 عليه الحال نحو ما جاءني ركبنا رجل فانا بهما ما يكون في الحال
 فيه خبر حدث الا نور وغالب مواد وقوع الحال واكثرها
 هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون
 صاحبا معرفة بقوله غالبا قيد لا شرط كون صاحبا
 معرفة لا لكون صاحبا معرفة حجة يقال ان غالبية كون
 صاحبا معرفة المنبث عن خلفه في بعض المواد تنافي
 الشريطة ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل
 قوله وصاحبا معرفة مبتدأ وخبر معطوف على قوله
 وشروطها ان يكون مكرة وارسلها الواك ولم يرد بها
 ولم يشفق على نقص الالف في البيت للبيد لصف حمار الكوز
 والاشين ويقول ارسل حمار الوحش الاثن وكان
 المراد بالارسل البعث او التحلية بين المرسل
 وما يريه اي ارسلها مكررة متفرقة ولم يرد بها اي لم

ويكون
 تلك
 المكرة
 على

اي يرتفع بعد ان الحال نقضا للفعل
 يقع مقدره في لفظ الحال المكون بعد
 او نقضا عليه فلا اشكال في ان

عطف بما قوله وقعة او عطف
 بملكو

المراد بالارسل البعث او التحلية بين المرسل
 وما يريه اي ارسلها مكررة متفرقة ولم يرد بها اي لم

الاشفاق خوف والبعض بالقياس
 والفتن الفع المنسوبة من نقص الرجل
 نقضا اي لم يرد به

على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجردا
بحرف الجز فغية خلاف في يويه واكثر البصرية بميفو
عليه للعلية المذكورة وهو الختار عند المص وللهذا
على التبع ونقل عن بعضهم يجوز استدلالا بقوله
وما ارسلناك الا كآفة للناس لعل الفرق بين حرف
الجر والاضافة ان حرف الجر متعلق للفعل كالفقرة والتوضيح
فكانه من تمام الفعل وبعض حرفه فاذا قلت ذهبت
بهذا فكانت قلت ذهبت راكبة هذا فاجوز وب
الحقيقة ليس في وراو اجاب بعضهم عن هذا الاستدلال
بجعله كآفة حال عن الكاف والتا والبالغة وبعضهم
بجعلها صفة لمصدر اي رسالة كآفة وبعضهم بجعلها
مصدر ركا كآفة والعافية والكلمة تكلف وتنف
وكل ما دل على صفة اي صفة سواء كان ال ال متبعا
او جامدا حتى ان يقع حالا من غير ان يول اجماعا بان
لان المقصود من الحال بيان صفة وهو حاصل وهذا
رد على الجمهور اي جمهور النخاة حيث شرطوا اشتقاق
الحال وتكلموا في تأويلها بما يشق ومع هذا
فلا شك ان الغلب في الحال اشتقاق مثل بشر
ورطبا في قولهم هذا بشر او هو ما بقي في موضعه طبيب
منه رطبا وهو ما فيه جلاق صرفه فها مع كونها اجاب
حالا دلالتها على صفة البسرة والرطوبة ولا حاجة

والله اعلم
وما ارسلناك الا كآفة للناس لعل الفرق بين حرف
الجر والاضافة ان حرف الجر متعلق للفعل كالفقرة والتوضيح
فكانه من تمام الفعل وبعض حرفه فاذا قلت ذهبت
بهذا فكانت قلت ذهبت راكبة هذا فاجوز وب
الحقيقة ليس في وراو اجاب بعضهم عن هذا الاستدلال
بجعله كآفة حال عن الكاف والتا والبالغة وبعضهم
بجعلها صفة لمصدر اي رسالة كآفة وبعضهم بجعلها
مصدر ركا كآفة والعافية والكلمة تكلف وتنف
وكل ما دل على صفة اي صفة سواء كان ال ال متبعا
او جامدا حتى ان يقع حالا من غير ان يول اجماعا بان
لان المقصود من الحال بيان صفة وهو حاصل وهذا
رد على الجمهور اي جمهور النخاة حيث شرطوا اشتقاق
الحال وتكلموا في تأويلها بما يشق ومع هذا
فلا شك ان الغلب في الحال اشتقاق مثل بشر
ورطبا في قولهم هذا بشر او هو ما بقي في موضعه طبيب
منه رطبا وهو ما فيه جلاق صرفه فها مع كونها اجاب
حالا دلالتها على صفة البسرة والرطوبة ولا حاجة

انما يشق
فلا شك ان الغلب في الحال اشتقاق مثل بشر
ورطبا في قولهم هذا بشر او هو ما بقي في موضعه طبيب
منه رطبا وهو ما فيه جلاق صرفه فها مع كونها اجاب
حالا دلالتها على صفة البسرة والرطوبة ولا حاجة

الى ان ياذل البسر بالبسر والرطب بالمرطب من اسر
النخل اذا صار عليه بسرا وارطبا اذا صار رطبا
والعامل في رطبا وطيب باتفاق النخاة وفي البسر ايضا
عند محققهم وتقدم بشر اعلى اسم التفضيل مع ضعفه
في العمل لانه اذا علق بشي واحد حالان باعتبار
مختلفين يلزم ان يلى كل منهما متعلقه والبسرة
تعلق بالمشار اليه هذا من حيث انه مفضل وهذا
الحقيقة وان لم يكن معتبرة فيه الا بعد اظمار في
كلمة لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر
مقاه وادجوا ان يليه والرطوبة تعلق بمسح
انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجيب ان يليه قال الربي
واما الضمير المستكن في الفعل فانه وان كان مفضلا
كلمة لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ريب
بان يقال وان لم يسع زيد حسن فانما منه فاعلا
وذبح بعضهم الى ان العامل في بشر اسم الانسان
اي بشر اليه حال كونه بشر او هذا اللسان يصح لانه يمكن
ان يكون بشر اليه التمر اللابس فلا يتعقد الاشارة
بحال البسرة ولانه يقع حيث وقع موقع الاسم
اسم لا يقع بحاله فيه نحو عمره غفلى بشر الطبيب منه رطبا
وتكون اي حال جملة دلالتها على الهيئة كالمفرد
فيصح ان وقعت حالا مشابها ولكن يجب ان يكون

ويكون الحال جملة خبرية لان بيان الصفة
كما يكون المفرد يكون بالجملة وقد ياتي
لان الان في موضع لحي في نفسه فقولهم
انما ارسلناك الا كآفة للناس لعل الفرق بين حرف
الجر والاضافة ان حرف الجر متعلق للفعل كالفقرة والتوضيح
فكانه من تمام الفعل وبعض حرفه فاذا قلت ذهبت
بهذا فكانت قلت ذهبت راكبة هذا فاجوز وب
الحقيقة ليس في وراو اجاب بعضهم عن هذا الاستدلال
بجعله كآفة حال عن الكاف والتا والبالغة وبعضهم
بجعلها صفة لمصدر اي رسالة كآفة وبعضهم بجعلها
مصدر ركا كآفة والعافية والكلمة تكلف وتنف
وكل ما دل على صفة اي صفة سواء كان ال ال متبعا
او جامدا حتى ان يقع حالا من غير ان يول اجماعا بان
لان المقصود من الحال بيان صفة وهو حاصل وهذا
رد على الجمهور اي جمهور النخاة حيث شرطوا اشتقاق
الحال وتكلموا في تأويلها بما يشق ومع هذا
فلا شك ان الغلب في الحال اشتقاق مثل بشر
ورطبا في قولهم هذا بشر او هو ما بقي في موضعه طبيب
منه رطبا وهو ما فيه جلاق صرفه فها مع كونها اجاب
حالا دلالتها على صفة البسرة والرطوبة ولا حاجة

احتمالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال
 اجبر عن ذي الحال و اجاز بما عليه قوة الحكم بها عليه
 و الجملة الانشائية لا تقع ان يحكم بها على شيء و لا كانت
 جملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها
 مرتبطة بغيرها فاذا وقعت جملة حال لا تلائمها من رتبة
 ترتبطها الى صاحبها وهي الضمير والواو و الجملة الخبرية اما
 اسمية او فعلية او فعلية و الفعلية اما ان يكون فعلها مضارع
 مثبتا او مضارعا منفيًا او ما ضميا مثبتا او ما ضميا
 منفيًا فمذموم من اجل فالاسمية اي جملة الاسمية الاحتمالية
 متعلقة بالواو والضمير مع القوة الاسمية في استقلالها
 فاسباب ان يكون الربط فيها في غاية القوة نحو جئت
 و انار اكب و جئت و انت راكب و جاءني زيد و هو
 راكب او بالواو و حد بالانها بدل على الربط في قول
 الامر فاقضي بها مثل قوله اعدية الضمير و كنت و ادم
 بين الماء و الطين و هذا اي الربط بالواو و حد بالواو
 او بهما مع الضمير انما يكون في الحال المستقلة و اما في التوكيد
 فلا يجوز الواو و تعقل هو الحق لا شك فيه و ذلك
 لان الواو لا تدخل بين التوكيد و التوكيد لا يدخل
 بينها او بالضمير و حد على ضعف لان الضمير لا يجب
 ان يقع في الابداء فلا يدل على الربط في اول الامر
 نحو كلمة فوه الى في فلما بد من الواو على الضمير و المضارع

اي بالضمير او بالواو و حد و هو
 ان الضمير خارج عن اصل الحال
 لان الاسمية خارجة عن اصل الحال
 و عدم التقيد او بالضمير و حد
 و قوله و لو لا جاز
 نحو كلمة فوه الى في و قوله و لو لا جاز
 القبل على عام اليعقوبية بالضمير
 و عدم الضمير ان الضمير يندى
 و ان كان الربط الابدائي
 ان الجملة حال عن اول الامر

المثبت

المثبت اي جملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا
 مثبتا مثبتة بالضمير و حد المشابهة لفظا و معنى كما
 الفعل المنفرد عن الواو نحو جاءني زيد يسرع و ما يسرع
 اي هو في جملة الاسمية و الفعلية المثبتة على المضارع المثبت
 من الجملة المشتملة على المضارع المنفي او الما المثبت او
 المنفي بالواو و الضمير معا او باحدهما و حد من غير ضعف
 عند الاستثناء بالضمير لعدم قوة استقلالها كما لا يمتنع
 فالمضارع المنفي يخرج في زيد و ما يتكلم غلامه او جاءني
 زيد و ما يتكلم غلامه او جاءني زيد و ما يتكلم عمر و الذي
 المثبت يخرج في زيد و قد خرج غلامه او جاءني زيد
 قد خرج غلامه او جاءني زيد و قد خرج عمر و الما في
 المنفي يخرج في زيد و ما خرج غلامه او جاءني زيد و ما
 خرج غلامه او جاءني زيد و ما خرج عمر و لا بد في الما
 المثبت لا المنفي من دخول لفظه في الموقرة زمان كما
 الى الحال لفظه على الما المثبت كواقع حال لا يدل بها على
 قرب زمانه الى زمان صدق الفعل من ذي الحال او
 على نحو الان كمتبادر من الما المثبت اذا وقع حالا
 ان مضمينه انما هو بالنسبة الى زمان كعامل فلا بد من
 جهة تقوية اليه فيقارن به و هذا بخلاف ذهب الكوفيين
 فانهم لا يوجبون قد ظاهرا و لا مقدره سواء كانت
 ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد راكب غلامه او مقدره

هذه من المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا
 و تقديره يعني التماثل و هو على الحال و منها
 و بين الحالين نسبة و ان كان في الجملة
 مختلفين كما في المنفي عن الواو
 و ان كان في الجملة
 و ان كان في الجملة
 و ان كان في الجملة
 و ان كان في الجملة
 و ان كان في الجملة

اي يكون قد لارته في الما المثبت

منوية خوفها كما جازكم حصرت صدورهم اي قد
 حصرت صدورهم وهذا بخلاف من ذهب بسبويه والمبرد
 فانها لا يجوز ان حذف قد بسبويه يا قول قول قول
 حصرت صدورهم بقول قول قول قول قول قول
 جملة حصرت صفة موصوف محذوف هو الحال والمبرد
 يجعله جملة وعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفى كاستمرار
 النفي بلا قاطع فيشمل ما في الفعل ويجوز حذف العامل
 في الحال لقيام قرينة حاله كقولك للسافر اي الشاع
 في السفر او المتكلم له راشد امهدتا اي سر وشد
 مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة كرا
 او حال بعد حال او مقابلة كقولك راكبا لمن يقول كيف
 جئت ارجئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى
 اعجب الانسان ان ينعم عظامه بله قادرين اي بله
 بمجوعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال
 المتوكة وهي اي الحال المتوكة مطلقا هي التي لا تنقل
 من صاحبها مادام موجودا غالبا يغلب المتقلد
 المتقلة قيد للعامل بخلاف المتوكة مثل زيد ابوك
 عطوف فان العطوفية لا تنقل عن الاب في حال الامر
 اي احقة بفتح الفزة او منها من حقت الامر بفتح حقتة
 وصرت منه على يقين او من احقت الامر بهذا المعنى بعينه
 او بفتح اشبه اي تحققت ابوة لك وصرت منها على يقين

اعلم ان بسبويه لم يذكر حصرت
 حاله وحال الآتي على غير هذا القول
 صفة الموصوف المحذوف اي قوله
 حصرت فتوما موصوب على حال
 صفة محذوف الموصوف ومرت
 الصفة كذا في الفتح في شرح الفتح
 استتبع
 اختلف في حال المتوكة التي بعد
 فك بسبويه العامل بعد جملة
 زيد ابوك احقة عطوف فان قال
 العامل بكونه كذا ما لا ينبغي وقال
 وهو في الحال المتضمنة
 والكامل ضعيف والاولى ما ذهب
 ما كذا وهو ان العامل مع جملة
 في المصدر المتوكة لفسه ولغده كما
 قال يعطف عليك الوضو فانما
 وهو ما وجب ذلك مضافا

او
 في الاصل يعني اشبه

او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بفتح اشبه اي
 تحققت ابوة لك وصرت منها على يقين او اشبه
 لك عطوف فان قال صاحب الفتح اخرج التقديرات
 عندي ان تبتد رخصة عطوف فان شطرها اي شرط
 وجوب حذف عاملها ان تكون متوزعة اي متوكة
 لمضمون جملة اخر زب عما يؤكده بعض قولها كما لعامل
 قوله انا ارسلنا للناس رسولا فان لا يجب حذفه
 اسمية اخر زب عما يؤكده اذا كانت فعلية فانه لا يجب
 حذف عاملها كما قال صاحب كشاف في قوله تعالى
 قائما بالعتق انه حال متوكة من فاعل شهد ولا بد
 بهما من قيد آخر وهو ان يكون مقدر تلك الاسمية من
 اسمين لا يصح للعامل فيهما والا كان عاملا مذكورا
 فكيف يكون حذفه واجبا نحو امة شاهد قائما بالعتق
 وكان المصنف عن هذا القيد بالمثل التيمية ما اي الام
 الذي يرفع الابهام واخر زب عن العبد فان العبد
 منه في حكم التيمية فهو ليس برفع الابهام عن شيء بل هو
 تركبهم وايراد تعين المستقرة اي الثابت الرابع
 في معنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقرة
 وان كما بحسب اللغة هو الثابت مطلقا كقول المطلق من غير
 الى الحال وهو الوضع واخر زب عن نحو رأيت عنيا جارا
 فان قوله جارية برفع الابهام عن قوله عنيا كنه

اي لغوية
 جملة

بفتح اشبه اي
 او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بفتح اشبه اي
 تحققت ابوة لك وصرت منها على يقين او اشبه
 لك عطوف فان قال صاحب الفتح اخرج التقديرات
 عندي ان تبتد رخصة عطوف فان شطرها اي شرط
 وجوب حذف عاملها ان تكون متوزعة اي متوكة
 لمضمون جملة اخر زب عما يؤكده بعض قولها كما لعامل
 قوله انا ارسلنا للناس رسولا فان لا يجب حذفه
 اسمية اخر زب عما يؤكده اذا كانت فعلية فانه لا يجب
 حذف عاملها كما قال صاحب كشاف في قوله تعالى
 قائما بالعتق انه حال متوكة من فاعل شهد ولا بد
 بهما من قيد آخر وهو ان يكون مقدر تلك الاسمية من
 اسمين لا يصح للعامل فيهما والا كان عاملا مذكورا
 فكيف يكون حذفه واجبا نحو امة شاهد قائما بالعتق
 وكان المصنف عن هذا القيد بالمثل التيمية ما اي الام
 الذي يرفع الابهام واخر زب عن العبد فان العبد
 منه في حكم التيمية فهو ليس برفع الابهام عن شيء بل هو
 تركبهم وايراد تعين المستقرة اي الثابت الرابع
 في معنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقرة
 وان كما بحسب اللغة هو الثابت مطلقا كقول المطلق من غير
 الى الحال وهو الوضع واخر زب عن نحو رأيت عنيا جارا
 فان قوله جارية برفع الابهام عن قوله عنيا كنه

في الاصل يعني اشبه

١٥٤
 ان كان رفع الابهام في الارتفاع
 عن تقدير الموضوع له كذا
 على ما جاز به عن تصفة للمهم
 زادت

غير مستقر بحسب الوضع بل يشاء في الاستعمال باعتبار
 تقدير الموضوع له وكذا التبع به الاخر اذ عن اوصاف
 الابهام في هذا الرجل فان هذا امثلا اما موضوعه
 على بشره استعمال في جزئية او لكل جزئي منه ولا يملك
 في هذه المفهوم الكلي ولا في واحد من جزئياته بل لا يملك
 انما اشار من تقدير الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه
 بان يرفع الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع
 له من حيث انه موضوع له وكذا التبع به الاخر اذ عن
 عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر موضوع شخص
 معين لا ابهام فيه لكان عمر شهرا ان كان
 انحصار الواقع في ابي حفص لعدم الاستمرار لا الابهام
 الوضعي عن ذهاب لامن وصف واحتمر به عن كلف
 والحال فانها يرفع الابهام مستقر الواقع في الوصف
 لان في الذات تحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرجل
 مثلا لنصف من فلا شك ان الموضوع له معين
 متميز عما هو اقل من النصف كالتبع وعما هو اكثر منه
 ومتميز ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جزئية
 لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الحبل او غيره
 والا من حيث وصفه فانه لا يعلم بحسب الوضع انه حديد
 او ملكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفى الثابت فيجب
 الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل حديد او اذا

انما يرفع الابهام في الارتفاع
 عن تقدير الموضوع له كذا
 على ما جاز به عن تصفة للمهم
 زادت
 انما يرفع الابهام في الارتفاع
 عن تقدير الموضوع له كذا
 على ما جاز به عن تصفة للمهم
 زادت
 انما يرفع الابهام في الارتفاع
 عن تقدير الموضوع له كذا
 على ما جاز به عن تصفة للمهم
 زادت

اريد رفع الابهام الذي قبله زياتا فترفع الابهام
 المستقر عن الذات لا التبع بخلاف الحقيقة والحال
 فانها يرفع الابهام عن الوصف مذكورة او مذكورة
 صفتان لذات اشياء التبع التميز فالمدكورون
 نحو رطل تبا والمقدح نحو طاب زيد لغضا فانه في قوة
 قولنا طاب شي منسوب اليه ولفظ الابهام
 عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاولى القسم الاول
 من التميز وهو ما يرفع الابهام عن ذواته مذكورة
 برفع عن مفرد يعني ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف
 مفردا بصفة مفرد وهو ما يقدر به كشي اي لوف
 به قدره ويبين غالبا اي في غالب المواد واكثر
 ذلك اي رفع الابهام مطلقا تحقيق في ضمن هذا الرفع الحقيق
 في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر التقدير
 اما تحقيق في ضمن عدد نحو عشرة ودرهما وسبعة
 فذكر تميز العدد وبيانه في باب اجماع العدد واما في
 ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل تبا فان
 الرطل نصف من ونحو منوان سمنا وكما قيل في
 ذرا وكالذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقاس نحو على
 التمرة مثلا ذرا والمراد بالمقادير في هذه الصور
 هو المقدر لان قولك عندى عشرة ودرهما
 ودرطل تبا ودرام ثوبا وعلى التمرة مثلا ذرا المراد

انما يرفع الابهام في الارتفاع
 عن تقدير الموضوع له كذا
 على ما جاز به عن تصفة للمهم
 زادت
 انما يرفع الابهام في الارتفاع
 عن تقدير الموضوع له كذا
 على ما جاز به عن تصفة للمهم
 زادت

انما يرفع الابهام في الارتفاع
 عن تقدير الموضوع له كذا
 على ما جاز به عن تصفة للمهم
 زادت

المعدود والموزون والمزروع والمقيس لا غير
 انما اقتصرت المص على الثلاثة لانه كان مطر نظره
 التثنية على بيان ما يتم به المفرد وهو الثنوين كما في رطل
 زنتا والثنون كما في عنوان سمناء او الاضافة كما في
 على التمرة مثلها زيد وهكذا لم يتوقف قسم المقادير
 وكررت بعضها ومغنى تمام الاسم ان يكون على حالة
 لا يمكن اضافة معها واسم مجمل الاضافة مع الثنوين
 ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا
 مرة ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل
 او اتم بالفعل وصار به كطاماما فيشابه التثنية الانية
 بعد الفعل او قوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول
 حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام
 قبله لمسابهة الفعل التام فاعلم وهذه الاشياء انما
 قامت مقام الفاعل كونها في آخر الاسم كما كان الفاعل
 عقيب الفعل الاتري فان لم يتعرف الازالة على
 الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف بها
 ولا ينصب التثنية عنه فلا يقال عندي الراتود خلا
 فيفرد اي التثنية وان كان الاسم التام معنى او مجموعا
 ان كان التثنية جنسا وهو ما يشابه اجزائه ويقع
 مجزوا عن التثنية على القليل والكثير فلا حاجة الى التثنية
 والجمع كالماء والتمر والزيت والكفر بخلاف رطل

منع المقادير المذكورة او اصبحت
 فيها التثنية اذ كانت بالمفردات ان
 المقادير لان فوك ثدي عشرون
 درهما وزراع ثوبا المراد بالعين
 هو الدرهم لا الجزء العدد ويزرع
 المزروع كما يزرع به وقد اتي في
 ان يكون غايه نظره التثنية
 على بيان المسند

نظروا في قوله وجمع في مفعولين ارجع الى
 في قوله وجمع في مفعولين ارجع الى
 في قوله وجمع في مفعولين ارجع الى
 في قوله وجمع في مفعولين ارجع الى

والثني والجمع
 والثنوي والجمع
 والثنوي والجمع

الاولى
 الثاني
 الثالث
 الرابع
 الخامس
 السادس
 السابع
 الثامن
 التاسع
 العاشر
 الحادي عشر
 الثاني عشر
 الثالث عشر
 الرابع عشر
 الخامس عشر
 السادس عشر
 السابع عشر
 الثامن عشر
 التاسع عشر
 العشرون

وقررنا ان ان يعقد الالوان اي ما فوق النوع هو
 فشملة المشته ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها
 فلا بد من ان يتبعه او يجمع قبيل وفي تخصيص الالوان
 بالاشياء نظرا لانه كما جاز ان يقال طاب زيد طيب
 للنوع جاز ان يقال طاب زيد جسدك للعدد ويمكن
 ان يجامع بان المراد بالالوان خصص للجنس سواء
 كانت بالخصوصية الكلية او الشخصية وجمع اي يورد
 التثنية على ما فوق الواحد جواز حيث لم يقصد الواحد
 في غيره اي غير الجنس في عندي عدل ثوبين او الثوبا
 ثم ان كان اي المفرد المقدار تاما ثنوين او ثون
 التثنية او المعنى ان وجد التثنية ملتبسا بثنون المفرد
 او ثون الية للتثنية فانه لما تم الاسم المفرد بهما
 التثنية جازت الاضافة اي اضافته المفرد المقدار الى
 التثنية اضافة بيانها بقطع الثنوين وثنون التثنية
 جواز اشياء كثيرة للحصول الغرض وهو رفع الابهام
 بترك مع التحريف نحو رطل تيب ومنو آمن والاي
 وان لم يكن ثنوين او ثون التثنية بان يكون
 الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا بقله في ثون
 الجمع نحو عشر ودرهم في عشرون ودرهما اما في الاضافة
 فلا يلزم اضافة المضاف واما في ثون الجمع فلا
 جاز ان يضاف اليه غير التثنية نحو عشر بك وعشري

ان جاز ان يقال طاب زيد جسدك للعدد
 وان يجامع بان المراد بالالوان خصص للجنس سواء
 كانت بالخصوصية الكلية او الشخصية وجمع اي يورد
 التثنية على ما فوق الواحد جواز حيث لم يقصد الواحد
 في غيره اي غير الجنس في عندي عدل ثوبين او الثوبا
 ثم ان كان اي المفرد المقدار تاما ثنوين او ثون
 التثنية او المعنى ان وجد التثنية ملتبسا بثنون المفرد
 او ثون الية للتثنية فانه لما تم الاسم المفرد بهما
 التثنية جازت الاضافة اي اضافته المفرد المقدار الى
 التثنية اضافة بيانها بقطع الثنوين وثنون التثنية
 جواز اشياء كثيرة للحصول الغرض وهو رفع الابهام
 بترك مع التحريف نحو رطل تيب ومنو آمن والاي
 وان لم يكن ثنوين او ثون التثنية بان يكون
 الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا بقله في ثون
 الجمع نحو عشر ودرهم في عشرون ودرهما اما في الاضافة
 فلا يلزم اضافة المضاف واما في ثون الجمع فلا
 جاز ان يضاف اليه غير التثنية نحو عشر بك وعشري

والثني والجمع
 والثنوي والجمع
 والثنوي والجمع

بالاشفاق لكثرة الحاجة اليه فلو صيف الى المميز لزم الابهام
 في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى
 مئتين انه اريد عشرين ام مئتين او اريد المئتين عشرين
 من مئتين فلا يضاف في خصوص الالتهام ايضا الا على
 قلة ليكون الباء اقرب الى الالتهام وعن غير مقدار عطف
 على قوله عن مفرد مقدار اى الاول كما يرفع الابهام
 عن مفرد مقدار كذلك يرفع عن مفرد غير مقدار اى
 ما ليس بعد واما وزن ولا زجاج ولا كيل ولا قياس
 نحو حاتم حديد افاق حاتم مدمم باعتبار الجنس تام بتعريف
 فاقض تميزه او كقضى اى خفض التمييز باضافة غير المقدر
 اليه اكثر استعمال حصول الغرض مع التحفة والقصور غير
 المقدار عن طلب التمييز لان الالتهام المبهما المقادير
 وغيره باليسر هذه المنابة والله اى القسم الذى من التمييز
 وهو ما يرفع الابهام عن ذلك مقدرة برفعه عن نسبة
 كان نظاها ان يقول عن ذلك مقدرة في نسبة في حلة
 لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام
 فيها ورفوعها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة المقدر
 عليها تمييزها على ان مقابلة ما في المقدم للمذكور
 في القسم الاول فما هي مجرد النسبة لا غير في جملة اى
 نسبة كانية في جملة او ما ضاها بما اى ما ضاها عطف
 على جملة وهو اسم الفاعل نحو كوض متلى ماء واسم
 المفعول

فان يرفع الابهام كما لا يرفع الابهام الذي
 ذكره في كتاب زيد بن ثابت ان الابهام
 من اسند الابهام التمييزية است
 قدر ان اسم الفاعل مخرج عن حلة
 لانه لو كان حلة كان مبنيا على حلة
 وكان اعراب حلة لا تعلقا ولم يرفعها
 ولو حلف في التكملة وحطاب التكملة
 لكن الكوازم كلها متعلقة بالاشفاق
 والرفع التمييزية كان عن نسبة
 الفعل وان لم يرفع عنها فليس الذي
 فمد الابهام وهو كشيء باسم الاسم
 في الابهام التمييزية في الابهام
 وقد علمت ان التمييزية في الابهام
 عن ذلك المذكور في الابهام
 عن ذلك المذكور في الابهام
 عن الاول مع في الابهام
 اقسام وذلك لان التمييزية في الابهام
 الابهام عن ذلك المذكور في الابهام
 وذلك الحاشية الى الابهام ان يكون
 في حلة او ما ضاها بما او كما ان يكون
 في اضافة حجة

عوا الارض بنحوه عينا او الصفة المشبهة نحو زيد
 وجها او اسم التفضيل نحو زيد ففضل ابا او المصدر نحو ابي
 طيبه ابا وكذا اكل ما فيه معنى الفعل نحو حبك زيد حلا
 نحو طاب زيد لفظ شامل للجملة والتمييز فيه خاص بالمشعب
 عنه و زيد طيب ابا مثال لما يشبه الجملة والتمييز فيه
 ان يكون لما يقرب عنه والمتعلقة وحيت لا فرق في التمييز
 بين الجملة او ما ضاها بما فانه ان السلان في وقوع اربعة
 امثلة فكانت قال طاب زيد و زيد طيب نفا و ابا نفا
 و ابوة و دارا و علما عطف على نفا و ابا بحسب المعنى
 فهو ناظر الى كل من المثالين كما ذكره بن غير فتميز
 فهو بحسب الحقيقة و رد كل من تسمية العاقل في الجملة او ما
 تحت امثلة فالنفس عين غير اضافي خاص بالمشعب عنه
 والدار عين غير اضافي هو متعلق بالمشعب عنه والابوة
 عين ضاهية في حتمل لها والابوة عرض اضافي والعلم
 عرض غير ضاهية وكل منهما متعلق بالمشعب عنه او
 في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاها بما فمثل
 طيبه نفا و تركه لانه اظهر التمييز ولا خفاء به و ابا
 و ابوة و دارا و علما او رده في امثلة على وفق
 ما سبق و زاد عليه قوله و رده في فارسا اشارة
 لان التمييز قد يكون صفة مشتقة ايضا ولما اورد
 صاحب المنقول مثلا التمييز المفرد على ان يكون التمييز
 صفة

او المصدر جعله اضافة الى
 اجمله ولذا قال لا حاجة الى
 عين المصدر جعله من هذا القسم
 او في اضافة وعلما و اورد بن
 على نسبة فتميز من النسبة
 في الابهام التمييزية

واورد صاحب الفصل في المثال
 التمييزية الف والمصن مثلا التمييزية النسبية
 على اختلاف الوجهين في الابهام
 الابهام فيها كضمير في الابهام
 الابهام وازكا مستقلا عما كان التمييز
 التمييزية كما درت اليه المقدم
 قال ان روح الابهام في الابهام
 اى ما يزيل من الرفع من الابهام
 من الرفع وهو ما كان كذا في الابهام
 والكسار عنه واما نسبة فمثل
 التمييزية لان الابهام في الابهام
 على الابهام في الابهام
 و يثبتون الابهام في الابهام

بهما كغيره رتبة رجلا ويكون فارسا تميزا عنه اذ
 ان يبينه على انه يصلح ان يكون تميزا عن نسبة على ان
 يكون كغيره معنا معلوما والابهام يكون في نسبة الدر
 اليد والدر في الال القين وفيه خير كثير للعرب فاريد
 به الخيرة اي ته خيره فارسا والفارس اسم فاعل
 من الفرس بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بال
 الخيل واما الفرسه بالضم فمن التفرس ثم ان كان
 اي التميز بعد ما لم يكن نصفا في المنصب عنه اسماء الصيغة
 يصح جعله لما انصب عنه والمراد جعله اطلاقا على التميز
 به عن جازان يكون ذلك التميز بان له اي المنصب عنه
 بان يكون تميزا يرفع الابهام عنه وتارة متعلقة
 بان يكون تميزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك
 بحسب القرائن والاحوال مثل ابا طاب زيد ابا فانه
 ليصح ان يجعل عبارة عن زيد جازان يكون تارة تميزا
 عن زيد اذ اريد اسنادا لطيب اليه باعتبار انه ابو زيد
 وجازان يكون تارة تميزا عن متعلقه باعتبار ان طيب
 من ال متعلقه وهو ابوه والاي وان لم يكن تميزا
 بعد ما لم يكن نصفا في المنصب عنه اسماء الصيغة
 عنه فهو متعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوه وعلما وارا
 فان هذا الاسم ليس نصفا في المنصب عنه والاصح
 جعلها له بالتعبير عنه بها في متعلق زيد وهو الذي التقدر

الاسماء المنصب التمييزية على ما
 في عبارات عنه هكذا

وقوله يعني الذي المنسوب اليه زيد
 الذي التقدر الذي هو على المتعلق بانه
 جازان كون التميز متعلقا بالمنصب
 خلافا للتقدير الذي المنسوب اليه
 كونه عاميا على ان تسمى المنسوب اليه
 زيد هو الذي التقدر الذي هو الذي التقدر
 من زيد جازان

الاسماء

اغنى الشئ المنسوب اليه زيد فليطابق التميز فيها
 اي فيما جازان يكون لما انصب عنه سواء كان نصفا
 فيه او متعلقا له والمتعلقه وفيما تعين متعلقه فمقتد
 من وجه التميز والتشبيته وجمعية سواء كانت
 لموافقة ما انصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان
 البوين والزيدون ابا او لغه في نفس مثل قولك
 طاب زيد ابا اذا اردت ابا له فقط وطاب زيد
 البوين اذا اردت ابا وجهه وطاب زيد ابا اذا
 اردت ابا واجداده فعله كل من التقديرين اذا
 قصد وجه التميز او رد منفردا واذا قصد تشبيته
 او رد تشبته واذا قصد جمعية او رد جمعية فان صيغة
 المنفرد لا تصح ان تطلق على المشي وجميع الا اذا كان
 التمييز جنبا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد
 تشبته او جمعية لا يلزم ان تسمى ذلك الجنس او يجمع بكلف
 ان يوتى به منفرد الصيغة اطلاقا على القليل والكثير
 فلا حاجة الى تشبته او جمعه نحو طاب زيد علما والزيدان
 علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز الذي هو
 بجنس الانواع من حيث امتيازاتها النوعية فانه لا يترج
 من تشبته او جمعه نحو طاب الزيدان علميان والزيد
 علما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدان
 او الزيدان نوع اخر من علم فان صيغة المنفرد لا تعيد

اي اذا كان المقصود ان يرد
 بان كان المقصود التميز
 كان المقصود بجمع ثوبه

ان اذا كان قصد التشبته وجميع
 قصد الانواع كان من الحق ان يقصد
 الانواع عند قصد التشبته وجميع
 قال الجنس عند قصد الانواع الجاهل
 قصد لا يطابق وهذا ناقص

انواع
 من
 من
 من

ذلك المعنى وان كان اي التسمية صيغة مشتقة مثل قوله
 ذرع فارسا او ما ذلتم بها نحو كفي زيد رجلا فان
 كاطاني الرجولية كانت صيغة مشتقة اي لما تقيب عنه
 والمتعلقة لان الصفة تدعى موصوفا والمذكور او
 بموصوفية فاذا قيل طالب زيد والدا كان الوالد زيدا
 والاطيل ان يكون والد بخلاف اسم نحو ابا وطبقه
 الوالد بمعنى مع مطابقتها اياه ومطابقتها اياها نحو
 ان يكون بمعنى اسم كفاعل والواو للعطف على خبر
 اي كانت صفة له ومطابقتها اياه والمراد بالمطابقة
 الاتفاق في الازداد والتثنية وجمع والثاني التذكير
 لكونها حاكمة لغيره وتعملت اي الصفة المذكورة التي
 ايضا كاستقامة المعنى على الحال نحو طالب زيد فارسا اي
 مع حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن زياده من
 فيها نحو ته ذرع من فارس وقولهم عز من قائل
 فوية التمييز لان من يراد في التمييز لاني الحال والضمير
 مدح بالفروسية لاحال الفروسية اذ قد يدح حال
 الفروسية بغيرها من الضعفاء ولا يتقدم التمييز على
 اذ كان استمانا بالانفاق فلا يقال عندي درهما
 عنون ولا زبار لطل لان عاطف اسم جامد ضعيف
 العمل بالفعل شابهه ضعيفة كما ذكرناه فلا يتولى
 ان يعمل فيما قبله والاشح اي اشح المذهب ان لا يتقدم

والصحيح
 اي كالتصنيف
 صفة لغيره

والصحيح
 اي كالتصنيف
 صفة لغيره

التمييز

ولا يتقدم التمييز على حاكمة اذا كان عن جامد ضعيف
 الا اذا كان انما اذا كانت عن نبتة فان كان المصدر
 والمفعول والوصول وان كان المصدر قد تقدم
 والمفعول والوصول وان كان المصدر قد تقدم

التمييز على ما هو عاقل فيه من الفعل الصريح او اللفظ الصريح
 لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طالب زيد
 ابا اي طالب ابوه او فاعلا له او جعله لازما نحو
 قوله تعالى ان من عبودنا اي الفوت عبودنا او جعلته
 متعديا نحو امتلاء الاثاء ماء اي ملاءه الماء والفاعل
 لا يتقدم على الفعل فكذلك اما هو بمعنى الفاعل وهو من حيث
 وهو ان الماء في قولهم امتلاء الاثاء ماء من حيث
 فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان
 لما قصد اسناد الامتلاء الى البعض متعلقا بالاثاء ولو
 على سبيل التجوز وقد وقع الابهام فيه لاجرم مثيره
 بقوله ما فهو في معنى امتلاء ما والاثاء فاعلا فاعل
 معنى في ذلك بعينه مثل قولك زرع زيد تجارة فان التجارة
 تمييز برفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة
 فالفعل في تصدك هو التجارة لازيد وان كان اسناد
 الزرع اليه حقيقة واليهما مجازا وهذا يندفع ما يورد على
 قاعدتهم المشهورين وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل
 في المعنى او مفعول والتمييز في هذا المثال والمثال الثاني
 وهو مفعول فلا يطر ذلك القاعدة خلافا للمار في قوله
 فانها تجوز ان تقدم التمييز على فعل الصريح وعلى اسم الفاعل
 والمفعول نظر الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة و
 اسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفه في العمل

تقدمه في مطاوع لانه كان التمييز
 باعتبار التفضيل بالفتح وكره الحال
 في التفضيل لان مطاوع فعل
 عند المصدر

فلما ضمهم أولا عسما
 والنقط فلا يمان
 بانه ليس منهم
 فليوا نسايا كالتصدي
 واخراهما كالتصدي
 فليوا نسايا كالتصدي
 فليوا نسايا كالتصدي
 فليوا نسايا كالتصدي

وتسمى هذه في ذلك التجوز قول الشيخ عنه تجويز بالقرن
 جيبها وما كان نفسا بالقرن تطيب على تقدير ما
 القيمة تطيب فانه يكون في كاد ضمير كاد لانه كبر
 ويعدو ضمير تطيب الى سلم يكون نفسا تيمية عن تطيب
 اليها متقد ما عليه اما على تقدير تيمية القيمة كالتصدي
 ونفسا تيمية من نسبة كاد اليها اي ما كان كجيب نفسا تطيب
 فلانتمك وما قيل فعمل ان يحل البيت على تقدير تيمية
 ايضا على هذا لو جرد بان يكون تانث القيمة الراجح الى كجيب
 باعتبار النفس او الكعبه وما كان نفسا كجيب تطيب
 فتكلف وتصف غير فادع في التمسك المستثنى اي بالقرن
 عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النجاة فتمين ولما كان
 معلومته بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كانه في
 قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد
 منها احكاما خاصة لا يمكن اجراء ما عليه الا بعد موافقة
 فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي
 يخرج واحترز به عن غير المخرج جزئيات المستثنى المنقطع
 من متقد جزئيات نحو ما جاء في احد الازيد او اجراؤه
 مثل شترت العبد الا لصفة كان ذلك المنقطع لفظا
 اي لفظا نحو ما جاء في القوم الازيد او لفظا اي
 نحو ما جاء في الازيد اي ما جاء احد الازيد بالغير لصفة
 واخوانها واحترز به عن نحو ما جاء في القوم الازيد وما جاء

مع البيت اي سلمى عاشقنا
 الطلاق وما كان ذات تطيب سلمى
 نفسا بالقرن شاح

من اللوح المستثنى وانما يدور
 كونه كالتصدي اصطلاحا
 لا يعرف بتعريف واحد وانما يكون تعريفه
 هكذا

والمنتقل بان قبل ليس من التعميم
 الى الازيد او كجيب تطيب ولا تقسم
 اكثر من جزئيات لانها تكون متوافقة
 لا شترتة قبل يمكن ان يكون الاجرة
 باذنه ما هو المستثنى ان يكون
 على وجه عموم الجار وكذا ان يكون
 من باب المدلول على الدال عليه

واخبار الاصح غير وخالوا بعد او
 وسواها وسواها وسواها وسواها

القوم يكن زيدا اجاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعد
 اي بعد الا واولها غير مخرج عن متقد واحترز به عن
 جزئيات المستثنى المتصل والمستثنى الذي لم يكن داخل
 في المتقد وقبل الاستثناء منقطع سواء كان من جيب
 كقولك جاء في القوم الازيد اشيرا بالقوم الى جاز
 خالية عن زيد او لم يكن نحو ما جاء في القوم الا حار او
 الى شترتة مطلقا حيث علم او لا يوجد بقية لغيره كما عرفت
 وانما بما يتفطن له من تعريف تسمية اعني المذكور بعد الا
 واخوانها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرف على
 وجه التصار منصوب وجوبا اذ كان واقعا بعد الا
 لا بعد غير وسوى وغيرهما غير القصة تقديم وان لم يكن
 الواقع بعد الا الى للصفة داخل في المستثنى لعل لا يدور
 عنه في كلام موجب اي ليس في ولا في ولا تفهما مخرجا
 القوم الازيد واحترز به عما اذا وقع في كلام غير
 لانه ليس واجب انصب على سمي ولا حاجة بهنا الى
 قيد اخر وهو ان يكون الكلام للموجب تاما بان يكون
 منه مذكور اذ فيه يخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب
 على طرفته لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا
 مطلقا لانه كونه منصوبا على الاستثناء بربيل قوله
 او كان بعد عد او خلا اللهم الا ان يقال الحاجة الى
 هذا القيد انما هو لافراج مثل قرأت الا يوم كذا فانه يرد

في المستثنى بدون تعيين احد الغائبين
 وقد في الضمير عايد الى المستثنى بانه
 انما من المتصل والمنقطع على وجه عموم
 انما من المتصل وفي الكلام انما المستثنى
 انما من المتصل وفي الكلام انما المستثنى
 انما من المتصل وفي الكلام انما المستثنى
 انما من المتصل وفي الكلام انما المستثنى
 انما من المتصل وفي الكلام انما المستثنى

علم واول

علم

وجوبا لا منصوبا والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا
 على الاستثناء وعند البصرة الفعل المتقدم او معنى الفعل
 يتوسط الالانتهى تعلق بالفعل او معناه فعلقا منصوبا
 اذ له نسبة اليه ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام
 فتا بالمتنوع او مقدا ما عطف على قوله بعد الالانتهى
 منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدا على المستثنى منه
 سواء كان في كلام موجب وغيره نحو جاء في الازيد القوم
 وبجاء الازيد احد لا تناسق قد تم البدل على المبدل
 او منقطع اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا
 بعد الازيد في الازيد احد الاحرار اني لا اكثر اي في اكثر
 اللغات وهي لغات اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرة ون
 او في اكثر من ذهب النخاعة فان اكثرهم وطبوا الالف الحجازية
 فالمنقطع منصوب عندهم اذ لا يصور فيه الابدال الفطرية
 وهو لا يصدر الا بطريق الكسوة والفظة والمستثنى المنقطع
 انما يصدر بطريق البروتية والقطانية واما بتوهم فقد سما
 المنقطع على اثنين احدهما ما يكون قبل اسم يفتح حذوه
 نحو ما جاء القوم الاحرار فهو هنا يجوزون البدل في ما بينهما
 ما لا يكون قبل اسم يفتح حذوه فيهم ههنا يوافقون
 الحجازيين في ايجاب نصبه كقولك لا اعلم اليوم من
 امراته الا من رجم اي من رحمة الله فمن رحمة الله هو المرحوم
 المعصوم فلا يكون دخلا في العام فيكون منقطعا

فعل الامر في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الضالين
 والضمير للامر الوصول نحو جاء في الازيد
 احد

او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا
 او كان بعد عد من عد اي عدوا وعدا اذا جازع كل
 جازع القوم عدازيد او بعد خلا من خلا يخلو خلاه نحو جاء
 القوم خلا زيدا وهو في الامل لازم يتعدى الى المفعول
 بمن نحو خلقت الديار من الانيس وقد يضمن معنى جازع
 ويجذف من ويوصل الفعل يتعدى بنفسه والتميز
 هذه التضمين او الحذف والابصال في باب الاستثناء
 ليكون ما بعد ما منصوبا كما في صورة المستثنى ما لا يتعدى
 هي ام الباء وفاضلها ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المتقدم
 او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه
 والتقدير جاء في القوم عد او خلا جبينهم واما فيهم
 او بعض منهم زيدا او بما في محل النصب على كماله ولم يظهر
 معها قد يكونا اشبه بالانتهى الامل في باب الاستثناء
 في الاكثر اي النصب بهما انما هو في اكثر الاحوال لانها
 ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجز بهما على انها حرف
 قال السيراني لم علم خلا فاني جواز الجز بهما ان النصب
 بهما اكثر او ما خلا وما عدا اي المستثنى منصوب ايضا
 وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيها مصدر
 مختصة بالافعال نحو جاء في القوم ما عدا زيدا او ما خلا
 زيدا فقد بره خلوه زيدا وعد زيدا وبالنصب على طرفه
 يتعدى مضاف اي وقت خلوهم او خلوه جبينهم من زيدا

جاء في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الضالين
 والضمير للامر الوصول نحو جاء في الازيد
 احد

على الفعلة غابا كما سمي في قوله
 وفي الآية قد لا يتفق النصب
 النصب والنصب نحو في اي وقت
 ما خلا جبينهم زيدا وذلك في المجرى اي
 يخرق مع المصدرية

ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحال التي
يجعل مصدر بمعنى اسم الفاعل او مجاوزة الحاليا بعضهم او
مجيئهم من زيد ومجاوزة بعضهم او مجيئهم عمرا وعند ذلك
ان اجاز الجز بينهما على ان ما بينهما زاوية ولعل هذا
لم يثبت عند المنصوب ولم يعتد به ولهذا لم يقل في الاكثر وكذا
المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاز العوم ليس زيدا وبعد
لا يكون نحو ليس في اهلك لا يكون بشر او انما يكون
النصب بعد هما واجبا لانها من الافعال الناقصة
الناقصة للجز ويلزم ضمها في باب الاستثناء و
هو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى
بعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل نصب
على الحالية و علم انه لا يتصل هذه الافعال الا في المستثنى
الم متصل بالغير المقترن ولا يتصرف فيها لانها قائم مقام
الاولى لا يتصرف فيها فجز في اي في المستثنى بالنصب
على الاستثناء و ضمير البدل منه عن المستثنى منه فيما بعد الا
حال من ضمير الجز و راي حال كون المستثنى واقعا في
يكون متاخرا عن الاخر اذ عا اذا كان بعد ساير
ادوات الاستثناء مثل عدا و خلا وغيرهما في كلام غير موجب
اخر اذ عا اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا
كما ترى والحال انه قد ذكر المستثنى منها اخر اذ عا اذا لم يذكر
المستثنى منه فانه يعرب على حسب العوالم في بعض

اي في المستثنى انصب على الاستثناء و اذا كان
الاقنى لانه انما انه من حيث انه يوم
وجها استثناء و هو لا بد ان يكون اللفظ
اعلم ان الاستثناء البدل في المستثنى منه
او ان يكون بعد الا و متصلا و هو
على المستثنى منه المتصل عليه يتقدم او
في او يفتي او يوصل بغير ضمير او
كلام تضمن الاستثناء وان لا يفتي
من المستثنى

لا بد ان يكون
الاستثناء

ذكر

ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب
فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا و لا عدا
على المستثنى منه لان حكمها قد علم فيما سبق فاعتق بذلك
خوفا فعلاه الا ليل بالرفع على البدلية و الا قليلا بالنصب
على الاستثناء نحو ما مررت باحد الا زيدا بالجر على البدلية
و الا زيدا بالنصب على الاستثناء و ما رأيت احدا الا زيدا
بالنصب اما بطريق البدلية و هو مختار او بطريق الاستثناء
و هو جائز غير مختار و اما اختار و البدل في هذه الصور
لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول
لا بالاصالة و لو سلمه الا و عراب البدل بالاصالة و غير
واسطة و يعرب اي المستثنى على حسب العوالم اي بضمه
العامل من الرفع و نصب و الجر اذا كان المستثنى منه غير
و يحقق لك المستثنى باسم المفعول لانه فروع له العامل عن
المستثنى منه فالمراد بالمفعول كما يراى بالمشرك المشرك
فيه و هو اي والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب
و اشترط ذلك لتفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربت الا زيدا
اذ يصح ان لا يعرب المتكلم احدا الا زيدا بخلاف خبرني الا
زيد اذ لا يصح ان يعرب كل احد المتكلم الا زيدا الا ان
يستقيم الغرض بان يكون الحكم مما يقع ان اشبهت على سبيل
خوفا لك كل حيوان يجررك فكذا الاسفل عند الضمير الا
التسليم او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بان

في كلام غير موجب

بغير بعد
بالمفعول
نحو
الكلام
اشترط ذلك
هكذا

كلام غير موجب ان يشبه في العام
كلام غير موجب ان يشبه في العام
انما هو بضمه
الاستثناء
اي عدم و كذا المستثنى منه انما هو
في غير الواجب الا ان يستقيم الغرض
فانما هو بضمه و كذا المستثنى منه
في الاستثناء ايضا

منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعاً مثل قراءات الآ
ليوم كذا أي وقت القراءة كل يوم الا يوم كذا الظهور انه
لا يريد المتكلم جميع أيام الدنيا بل أيام الاسبوع او الشهر
او مثل ذلك والقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير
عموم المستثنى منه في الوجوب في بعض الصغور فترجم الاستقيم
المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الوجوب ايضا نحو ما لا
الازيد فينبغي ان يشترط في غير الوجوب ايضا استقامة المعنى
والصلا لا يقع مثل قراءات الا يوم كذا الا بعد تخصيص
اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في ضرب
الازيد بان يخص المستثنى منه بكل احد من جملة خصوصيات
اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين ما بين الصغور وبين
كون كل واحد منهما جائز مع القرينة وغير جائز به وبها
واجب بان العبرة هو الغالب والغالب في اليجاب عدم
استقامة المعنى على العموم وفي النفي كذا لان استقامة المعنى
افراد الجنس في استقامة الفعل بها ومخالفة واحد اياها
في ذلك مما يكثر ويغلب واما استقامة الفعل في تعلق الفعل
بها ومخالفة واحد اياها فيما يتعلق كما في المثال المذكور
وبان الفرق بين قولك قراءات الا يوم كذا او ضرب
الازيد ليس بالظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى
منه مقطوع دخوله في المقول وعن عدم ظهورها في المثال
فلو قام في النفي ايضا قرينة ظاهرة الدالة على بعض معين

لان استقامة الوجوب لان زال معناه
النفي ونفي النفي انبات تكون المعنى
بدا على جميع الصفات الا على صفه العلم
كل استقيم

بعض معين

كما اذا قيل من ضربك من القوم أي القوم الداخل فيهم زيد
فقلت ضربني الازيد فالظاهر ان ذلك ايضا لا يستقيم
فيه المعنى كقول الغالب عدم وجدان قرينه كذا في الوجوب
فالقائل قد عدم استقامة المعنى ومن ثمة أي ومن اجل ان
المفروض لا يكون في الوجوب الا ان يستقيم المعنى لم يجر مثل
ما زال زيد الا عالما او معنى ما زال ثبت لان نفي النفي انبات
فيكون المعنى كان زيد على جميع الصفات ان على صفه العلم
فلا يستقيم وقال شارح الرضي يمكن ان يحمل الصفا على ما
يمكن ان يكون زيد عليها كما لا ينافي في شئ من جملتها
العلم ويحمل ذلك على المبالغة في نفي صفه العلم كما تك قلت
امكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفه العلم وعلى التقديرين
يترجم فيه في صوت الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه
يمكن بمثل هذا التاويل ارجاع جميع المواد الاجابية
عند الاستثناء الى صوت الاستقامة كما يقال مثلا في قولك
ضربني الازيد المراد كل من يتصور منه الضرب من جملة
المقصود منه المبالغة في غلظ المجتمعين على ضربك وذا
تعدر البدل من حيث حمل على اللفظ اى على لفظ المستثنى
فعل الموضع اى حمل على موضع المستثنى منه لا على لفظ
علما بالاختار بقدر الامكان مثل ما جاء في من احد الازيد
فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لجره وحمول على
اللفظ ومثل لا احد فيها اي في الدار المتأخر وضعه وحمول

اي ومن اجل تقييد الازيد على الضرب
بعدم اليجاب واستقامة المعنى هو الذي
والصفا اجل ان المستثنى المفروض
ان يكون في غير الوجوب ليقيد

مقتضى باكثر زيد في ضربني كذا
بشئ من صفاته وطلانية وزنا و...
شدة

على محل واحد على لفظه ومثل ما زيد شيئا انشئ لا انشئ
 به اي لا يعتقد به شي مرفوع حملا على محل شيئا منصوب
 حملا على لفظه وقوله لا يعباد به ليس كغيره من النسخ على
 ما وقع في بعضها فهو صفة لشيء المستثنى قبل انما و صفة
 به لشيء يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى
 منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشئ او لا و خص
 المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشئية كان ادق و اللطف
 وانما تعذر البدل على اللفظ في الصور الاول لان من
 الاستغرافية لا تزداد اتفان بعد الاثبات اي بعد ما صار
 الكلام مثبتا لا تنقاض النفي بالانها لا تكيد النفي والنفي
 بعد الانقراض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاء في من احد
 الا يزيد بالجور كان في قوة قولنا جاء في من زيد فيلزم
 زياده من في الاثبات وذلك غير جائز في الصورين
 الاخيرين انه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد
 بهما الا عمر بالنصب لان فتحه شبهته باكره الا غير اية
 لانها حصلت بكلمة لا فهي كالتصنيف المحل بالعامل فلا يوجب
 الحقيقة او حملا ليعمل فيه بعد العمل كذا في قوله ما زيد شيئا
 انشئ لو جعل المستثنى على لفظه المستثنى منه لا يوجب من تقدير
 ما كذا كالمعنى وما ولا لا تغذر ان لا حقيقة اذ لم يكن
 البديل الا بتكرير العامل او حملا اذا اكتفى بدخول على المبدل
 منه واعتبر سائر حكمه اليه فانه في قوة التقدير حالها

والمتشبه من انشئ اثبات فهو ابدل من لفظ
 احد لزم زياده من في الاثبات هكذا

اي لا يوجب
 في صورته
 في صورته
 في صورته

عاطلين

عاطلين في المستثنى المحمول على البدل بعده اي بعد انشئ
 يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لا تنقاض النفي بالانها
 اي ما ولا عملتا للنفي وقد انقض النفي بالانها حيث تعذر
 في ما بين الصور بين البدل على اللفظ حملا على المحل فمرفوع
 مرفوع على انه محمول على محل واحد وهو المرفوع بالانها و
 على انه محمول على محل شيئا وهو المرفوع بالجزم فان قلت
 لاحد في هذا المثال حملان من الاخرى محل قريب وهو
 بكلمة لا وحمل بعيد وهو مرفوع بالانها وقيل اجتمعا وحمله
 على محل البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو
 المحل لا في معنى النفي وقد انقض النفي بالانها بخلاف محله البعيد
 فانه لا يدخل محل لانه لا ينفك عن انشئ الا انشئ مع انه
 انقض النفي فيه ايضا بالانها اي ليس قلت للفعلية لا
 للنفي فلما لم ينقض من النفي في عملها لبقاء الامر العاطلية
 اي اي ليس لاجل اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن
 اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا ليس
 جاز ليس به الا قايما باعمال ليس في قايما وان انقض نفيها
 بالانها لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قايما باعمال ما في قايما
 لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انقض النفي بالانها والمستثنى
 محفوض اي مجرور بعد غير وسوى مع كسرتين او ضممتها
 مع القصر وسواء نفتح كسرتين وكسر با مع كذا تكون مضافا
 اليه وبعد جاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالات

اي لا يوجب انشئ لانها اظهرها على ليس ان او
 على او فخر العلة وعلى التقديرين الاخرين
 انشئ او انتفاء المحضه
 انشئ

اقطاع المصدر لا المنقول وذكر ان كان ذلك
 اي لا تنقاض النفي بالانها لبقاء الامر
 تنقض مفهوم قوله لا انشئ
 تنقض النفي هكذا
 هكذا

لك لان من ليس في الهمل كما كان
 جرح علامات الالف على نحو
 اسلمت للدلالة على الزمان التي حكمها
 حكمها وان فيه معنى الكون وهو قد
 تنكح النية ونفي قولها ما زيد الا قايما لبقاء
 مع الكون بعد ان
 غير المعقود

واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعده فاعلموا ان
 تسمية المستثنى مما نسب اليه المستثنى منه ضرب القوم
 حاشا زيدا اي براه انه عن ضرب عمرو واغراب غير
 اي في الاستثناء دون الصفه اذ يوجب باعتبار احوال
 موصوفه كما عرفت المستثنى بالالفه كلفه كذا في
 فكانه لما اجتزبه المستثنى للاضافة انقل اغراب اليه وغير
 اي كونه في الالف صفة لدلالةها على انها مبهمة باعتبار
 قيام معنى المقابلة بها فالالف فيها ان يقع صفة كما تقول
 جاز في رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام
 العرب لكنها حلت على الآه واستعملت مثلها في الاستثناء
 على خلاف الالف وذلك لانك لا تترك كل منهما في مقابلة
 ما بعده لما قبله كما حلت الاعليها اي على كلمة غير في الصفة
 لكن لا يحل الاعليها في الصفة غالبا الا اذا كانت اي الآه
 تابعة لجمع اي واقعة بعد متعده فوجب ان يكون موصوفها
 مذكورا لا متعدها كما قد يكون متعدها في غير مثل ما جاء في
 غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعدها اليه اذ
 حالها صفة حالها اداة الاستثناء اذ لا بد لها في الاستثناء
 من شئ منه متعده فلا تقول في الصفة جاء في رجل الآه
 والمتعده اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تديرا
 كقوم ورهط ان يكون شئ قد دخل فيه نحو ما جاء في رجلان
 الا زيد منثور اي منته لا يعرف باللام حيث يرد بالعدد

اي في الاستثناء دون الصفه اذ يوجب باعتبار احوال موصوفه كما عرفت المستثنى بالالفه كلفه كذا في فكانه لما اجتزبه المستثنى للاضافة انقل اغراب اليه وغير اي كونه في الالف صفة لدلالةها على انها مبهمة باعتبار قيام معنى المقابلة بها فالالف فيها ان يقع صفة كما تقول جاز في رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حلت على الآه واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الالف وذلك لانك لا تترك كل منهما في مقابلة ما بعده لما قبله كما حلت الاعليها اي على كلمة غير في الصفة لكن لا يحل الاعليها في الصفة غالبا الا اذا كانت اي الآه تابعة لجمع اي واقعة بعد متعده فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا متعدها كما قد يكون متعدها في غير مثل ما جاء في غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعدها اليه اذ حالها صفة حالها اداة الاستثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من شئ منه متعده فلا تقول في الصفة جاء في رجل الآه والمتعده اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تديرا كقوم ورهط ان يكون شئ قد دخل فيه نحو ما جاء في رجلان الا زيد منثور اي منته لا يعرف باللام حيث يرد بالعدد

اي كونه في الالف صفة لدلالةها على انها مبهمة باعتبار قيام معنى المقابلة بها فالالف فيها ان يقع صفة كما تقول جاز في رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حلت على الآه واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الالف وذلك لانك لا تترك كل منهما في مقابلة ما بعده لما قبله كما حلت الاعليها اي على كلمة غير في الصفة لكن لا يحل الاعليها في الصفة غالبا الا اذا كانت اي الآه تابعة لجمع اي واقعة بعد متعده فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا متعدها كما قد يكون متعدها في غير مثل ما جاء في غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعدها اليه اذ حالها صفة حالها اداة الاستثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من شئ منه متعده فلا تقول في الصفة جاء في رجل الآه والمتعده اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تديرا كقوم ورهط ان يكون شئ قد دخل فيه نحو ما جاء في رجلان الا زيد منثور اي منته لا يعرف باللام حيث يرد بالعدد

لكن لا يحل الاعليها في الصفة غالبا الا اذا كانت اي الآه تابعة لجمع اي واقعة بعد متعده فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا متعدها كما قد يكون متعدها في غير مثل ما جاء في غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعدها اليه اذ حالها صفة حالها اداة الاستثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من شئ منه متعده فلا تقول في الصفة جاء في رجل الآه والمتعده اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تديرا كقوم ورهط ان يكون شئ قد دخل فيه نحو ما جاء في رجلان الا زيد منثور اي منته لا يعرف باللام حيث يرد بالعدد

من شئ منه متعده فلا تقول في الصفة جاء في رجل الآه والمتعده اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تديرا كقوم ورهط ان يكون شئ قد دخل فيه نحو ما جاء في رجلان الا زيد منثور اي منته لا يعرف باللام حيث يرد بالعدد

احذر ان يظن العرف او
 هذا هو الالف المستثنى
 من شئ منه متعده

او الاستثناء فيعلم التناول قطعاً على تقدير الاستثناء
 وعلى تقدير ان يشار به الى جماعه يكون زيد منهم متعده
 الاستثناء المتصل وعدم التناول قطعاً على تقدير ان
 يشار به الى جماعه لم يكن زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء
 المنقطع غير محصور نوعاً انما ينسب المتعده نحو ما جاء في
 رجل او رجال واما بعض من معلوم العدد فحوله على غير
 وراهم او شرون واما بشرط ان يكون غير محصور لانه
 ان كان محصوراً على احد الوجهين وجب دخول ما بعده الالف
 فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيد اجاء في ولد علي
 عشرة الادرها واما بصار عند وجود هذه الشروط
 الالف الالف على كل غير متعذر الاستثناء عند وجودها
 الالف على غير واما قلنا في صدر الكلام ان الالف على
 الصفة غالبا فتعدينا به قوله غالبا لانه قد يتعذر الالف
 في محصور نحو ما جاء في مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في
 غير محصور نحو ما جاء في رجال الآه واحداً والارجل والاطار
 ولكن لما كان ذلك نادراً لم يلتفت اليه في بيان
 القاعدة فلو كان فيهما اي في الارض وسماء الهمة
 جمع الالف ولادلالة فيها على عدم محصور الآه اي غير
 لفسدنا اي خرجنا عن النظام فالالف في الآه صفة لانه
 تابعة لجمع منثور غير محصور وهي الالف ويتعذر الاستثناء
 لعدم دخول الالف في الالف بتبين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء

غير محصور اي غير متعده فحوله على غير وراهم او شرون واما بشرط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصوراً على احد الوجهين وجب دخول ما بعده الالف فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيد اجاء في ولد علي عشرة الادرها واما بصار عند وجود هذه الشروط الالف الالف على كل غير متعذر الاستثناء عند وجودها الالف على غير واما قلنا في صدر الكلام ان الالف على الصفة غالبا فتعدينا به قوله غالبا لانه قد يتعذر الالف في محصور نحو ما جاء في مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير محصور نحو ما جاء في رجال الآه واحداً والارجل والاطار ولكن لما كان ذلك نادراً لم يلتفت اليه في بيان القاعدة فلو كان فيهما اي في الارض وسماء الهمة جمع الالف ولادلالة فيها على عدم محصور الآه اي غير لفسدنا اي خرجنا عن النظام فالالف في الآه صفة لانه تابعة لجمع منثور غير محصور وهي الالف ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الالف في الالف بتبين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء

ع

وفي الآتي مانع آخر عن حمل الآ على الاستثناء وهو انه لو حملت
 على صيرار المفعول لو كان فيها المنة مستثنى عنها الله وهذا
 لا يثبت وحدانية الله تعالى لولا ان يكون ح فيها المنة
 غير مستثنى الله تعالى عنها بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى
 غير فانه يدل على انه ليس فيها المنة غير الله واذا لم يكن فيها
 المنة غير الله يجب ان لا يتعد الالهة لان التعد والتقدم
 المعايير و ضعف حمل الآ على غير غيره اى في غير جميع متكلم
 غير مخصوص بالاعتناء وهو يجب سبويه جواز وقوع الآ
 صفة مع صحة الاستثناء قال جوزني قولك ما اتانا احد
 الا يزيد ان يكون الا يزيد صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا
 بقوله وكل اخ مغارة اخوه لغير ابيك الا الفرقدان
 فالفرقدان صفة لكل اخ للاشتقاق والواجب ان يكون
 الا الفرقدان بالنصب وحمل المص ذلك على شذوذ
 وقال في البيت شذوذ ان اخوان احدهما وصف كل
 دون كصاف اليه المشهور وصف الصاف اليه اذ هو المقصود
 وكل لا تامة التناول فقط فانهما الفصل بالخير بين الصفة
 والموصوف وهو قليل في اعراب سوى وسواء النصب على
 الطرف اى بناء على نظر فيها لانك اذا قلت جاء القوم
 سوى وسواء زيد فكانت قلت مكان زيد على المذهب
 الاصح وهو ذهب سبويه فيما عنده لازم النظر فيه وعند
 الكوفيين يجوز نحو وجها عن الظرفية والتصرف فيها لفظا

ان في غير المتكلم الكور نحو قول
 اخ مغارة اخوه لغير ابيك الا الفرقدان
 وفي البيت صفان اخوان وصف الصاف
 لكل اخ والاخبار بل الوصف

ان الفرقدان الفرقه والفرقة او الرضيه
 والنم الذي يبنى وما فرقدان و جار
 في الشراشي وهو كذا في انفايس والتكلم
 افصح الفرقدان بخان قريبان من التكلم
 كصام الدين

ونصبا وجوا كغير متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى
 العدوى ونايم كما في النور عم الكفش ان سوا اوله
 عن الظرفية ايضا الصبوه استنكار الرفع فيقولون جاء
 سواك وفي الدار سواك ومثل هذا في استنكار
 الرفع فيما غلب تصببه على الظرفية قوله تعالى لقد قطع بينكم
 بالنصب **خير كان واخوانها** وسواء في قولهم فعل
 ان شارة الله تعالى هو السند بعد دخولها اى دخول كان او
 احد اخواتها والمراد بوجهية السند لدخولها ان يكون اداء
 اليه اسما واقعا بعد دخولها على اسما وخبرها وان كانت
 ان ذلك اما تصور بعد تفر الكسم والخبر فاكسار الرفع
 بين خبرها والخبر المقدم على تعريفه لا يكون بعد دخولها بل يكون
 قبله فلا يتحقق التعريف بمثل كان زيد يفر بابوه ولا مثل
 كان زيد ابوه فاعلم بان يقال يصدق على يفر بوقايم
 في فدين المثالين المعرفين وليس من افراد المعرف ولكن
 ان يقال في جواب هذا النقص ان المراد بدخولها ورودها
 للفعل فيما ورد عليه كما سبق الا ان الية في جرحه
 اخواتها مثل كان زيد قايما والبره اى امر جرح كان واخوانها
 كما جرح المبتدأ اى اقسامه واحكامه وشرايطه على ما سبق في
 بحث المبتدأ والخبر ولكنه يتقدم على اسما حال كونه موقوفة
 حقيقة او حكما كالنكرة المخفضة لاختلاف اسما وخبرها
 في الاعراب فلا يلبس احد بهما بالآخر وذلك اذا كان لا لآخر

ان في غير المتكلم الكور نحو قول
 اخ مغارة اخوه لغير ابيك الا الفرقدان
 وفي البيت صفان اخوان وصف الصاف
 لكل اخ والاخبار بل الوصف

ان الفرقدان الفرقه والفرقة او الرضيه
 والنم الذي يبنى وما فرقدان و جار
 في الشراشي وهو كذا في انفايس والتكلم
 افصح الفرقدان بخان قريبان من التكلم
 كصام الدين

ان في غير المتكلم الكور نحو قول
 اخ مغارة اخوه لغير ابيك الا الفرقدان
 وفي البيت صفان اخوان وصف الصاف
 لكل اخ والاخبار بل الوصف

ان في غير المتكلم الكور نحو قول
 اخ مغارة اخوه لغير ابيك الا الفرقدان
 وفي البيت صفان اخوان وصف الصاف
 لكل اخ والاخبار بل الوصف

فيهما اذ في احد هما لفظيا نحو كان المنطلق زيدا وكان هذا
 زيدا بخلاف المتبادر والخرفان الاعراب فبهما لا يصح للبقية
 لانها قهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبدن كذلك اذ الخرفان
 الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك
 لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفخيم هذا قد حذف عامله اي
 خبره كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا حذف
 من هذه الافعال الا كان وانما اخذت بهذا الخرف كقرنة
 استعمالها في مثل النحاس فيقولون ما عالمهم ان خير اخبر
 وان شرفه ويحوز في مثلها اي مثل هذه المصنوع
 وهي ان يحى بعد ان اسم ثم جاء بعده اسم اربعة اوجه
 نصب الاول ورفع الثاني وهو اقوا ما اخوان خير اخبر
 اي ان كان عمله خيرا او خيرا ولصحبها اخوان خيرا خيرا
 على معنى ان كان عمله خيرا ان كان جزاؤه خيرا او رتعا
 خوان خيرا خيرا اي ان كان في عمله جزاؤه خيرا وعكس
 الاول خوان خيرا خيرا اي ان كان في عمله فكان جزاؤه
 خيرا وقوم هذه الوجوه وضعفها بحسب قول الجاني في ذلك
 ويجب حذف اي حذف عامله يعني كان في مثل ان انت
 مطلقا انطلقت اي لان كنت مطلقا انطلقت قال
 ان انت لان كنت خرف اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان
 احتصارا فانقلب الخبر المتصل مفصلا وزيدت لفظا ما
 بعد ان في موضع كان عوضا عنها واخذت النون في الهم

وقال من هذه الافعال
 الافعال الناقصة
 قال المصنف ان هذا المصنف
 كان دون غيره لانها كانت في استعمال
 كمن

والتحق

والتحق الخبة على حال فصار اما انت مطلقا انطلقت
 وهذا على تقدير فتح الهنزة واما على تقدير كسرها فالتحق
 ان كنت مطلقا انطلقت فعلم ما عمل في الاول من غير
 فرق الا حذف اللام اذ لا لام واقتصر المصنف على
 الاول لانه اشهر **اسم ان واخواتها** وسبق فيها
 في قسم لم فان شاء الله تعالى هو المسند اليه بعد دخولها
 اي بعد دخول ان واحد اي اخواتها مثل ان زيدا قام
 وما عرفت من فتح البعدية او الدخول فيما سبق اذ رفع
 انقضى هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه في ان زيدا
 ابوه قائم **المقصود** بل انني لفي الجنب اي في صفة
 الجنب حكمه وانما لم يقل اسم لانه ليس له ولا اكثره
 من المنصوب فلا يفرج جمل مطلقا من منصوبات لا حقيقة
 ولا جازرا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التسمية
 عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان
 بعضها فان لم يكن كلمة من المنصوبات لكن اكثر منها فاعطى
 للاكثرة الحكم الكلي فقد اكل منها جزوا او لا يوجد ان يعال
 اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا
 كما هو مني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس سماها
 لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها فخرج بمثل ابوه
 في لا غلام رجل ابوه قائم كما عرفت وهذا القول كاف
 في فهم اسمها مطلقا كونه لما اراد احد المنصوب منه زاد

واخبر به عما هو مسند اليه بعد دخول ان
 احدى اخواتها والمراد غير التابع بربيل
 وذكر التوابع بعد فلا يراد بها اخوانك
 زيد الكاك في الدار
 في ان
 يدعي

ولا بد من ان يكون المضاف
 في ان لا يكون المضاف اليه
 في ان لا يكون المضاف اليه
 في ان لا يكون المضاف اليه
 في ان لا يكون المضاف اليه
 في ان لا يكون المضاف اليه

١٧٩
 حال من الضمير الذي هو في قوله لا اي تقع بعد ما
 ابراز الضمير وان كان جاريا على غير ما يورد
 لعدم ان الضمير قد تغير بخلاف الضمير
 الذي

عند قوله يلبثها اي على المسند اليه لفظ لا اي تقع بعد ما
 بل في قوله مضافة او مشبهها اي بالمضاف في قوله
 بشي هو من تمام معناه هذه احوال مرادفة من الضمير
 في اليه او الاولى منه او من الضمير المحرور في دخولها
 وما بقي من الضمير المرفوع في يلبثها ليس لا غلام رجل فيها
 لما يلبثها مضافة وفي بعض النسخ لا غلام رجل طرف
 فيها وقد عرفت في المرفوع ما يحقن قلبه فيها واكثر
 درهماك مثال لما يلبثها مضافة منها بالمضاف وتلك
 كذا على النسخ المشهورة من تامة المتألفين كليهما فان كان
 اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة
 بل كان مفردا بانقضاء شرطه الا غير فقط وهو كونه مضافا
 او مشبهها اي يلبثها مضافة غير مضاف ولا مشبه به ليرتب
 عند قوله هو مبتدئ على ما ينصب به فانه لو كان مفردا
 معرفة او مفعولا لحكمه غير ذلك وقوله على ينصب به اي
 على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول الماعلة وهو الفتح
 في الواحد المفرد الموحده دخول رجل في الدار والكسر في
 جميع الموش السالم بل يتبين نحو الاستساخ في الدار والياء
 المفتوح ما قبلها في المشنة والكسرة ما قبلها في جمع المذكور
 التي لم تحلوا سليمان واسمين كذا ويغني بالمفرد ليس
 بمضما ولا بمضارع له فيدخل فيه المنه والجمع وانما هي المقننة
 يغني من اذ معنى لا رجل في الدار لان رجل فيها لا يجوز

الوجه الاول والمطلق فذكره بالانواع المتقدمة
 وليس الضمير عابدا الى المصنوع بل الى
 المستقيم

وهو كونه مضافا
 او مشبهها اي يلبثها مضافة غير مضاف ولا مشبه به ليرتب
 عند قوله هو مبتدئ على ما ينصب به فانه لو كان مفردا
 معرفة او مفعولا لحكمه غير ذلك وقوله على ينصب به اي
 على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول الماعلة وهو الفتح
 في الواحد المفرد الموحده دخول رجل في الدار والكسر في
 جميع الموش السالم بل يتبين نحو الاستساخ في الدار والياء
 المفتوح ما قبلها في المشنة والكسرة ما قبلها في جمع المذكور
 التي لم تحلوا سليمان واسمين كذا ويغني بالمفرد ليس
 بمضما ولا بمضارع له فيدخل فيه المنه والجمع وانما هي المقننة
 يغني من اذ معنى لا رجل في الدار لان رجل فيها لا يجوز

لما كانت اسئلة انا في المعرفة فلتساع
 عمل لاننا نتمه للجنس فيها وانما هي الموصولة
 فلضعف لان اسئلة من الفصل الذي
 على قوله فان كان
 مفعولا

لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديره حذف
 من تحييفا وانما هي على ما ينصب به ليكون البناء على حركة
 او حرف استحقة التكررة في الاصل قبل البناء ولم يلبثها
 ولا المضارع لان الاضافة ترجع جانب الامة فيضم
 الاسم بها الى المستحقة في الاصل اعني الاعراب وان كان
 المسند اليه بعد دخولها معرفة بانقضاء شرط التكرار
 او مفعولا بينه اي بين ذلك المسند اليه وبين لا بانقضاء
 شرط الاتصال على سبيل منع مخلو سواه كما منع انقضاء
 شرط كونه مضافا او مشبهها به او لا وهي مستصورية نحو
 لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو
 ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل
 ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار
 غلام زيد ولا عمرو وهو واجب في جميع هذه المصغرات الست
 الرفع على الابداء انا في المعرفة فلا تنفيع اثرها الثانية
 للجنس فيها وانما هي المفعول فلضعف لا على الثاني مع
 الفصل والتكرير اي وجب تكرر اسمه لكن مطلقا لا
 بعينه وانما هي المعرفة فليكون كالعوض عما في التكررة في
 معنى نفي الاتحاد وانما في التكررة ليكون مطابقا لما هو جواز
 له من قول السائل اني الدار رجل ام امرأة وهذا
 التعديل جار في المعرفة ايضا ونحو قضية اي هذه قضية
 ولا يلحق بها اي انتم القضية هذا جواب عن سوال

لان الضمير
 الذي هو في قوله
 فلا غلام الا
 في قوله

وهو كونه مضافا
 او مشبهها اي يلبثها مضافة غير مضاف ولا مشبه به ليرتب
 عند قوله هو مبتدئ على ما ينصب به فانه لو كان مفردا
 معرفة او مفعولا لحكمه غير ذلك وقوله على ينصب به اي
 على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول الماعلة وهو الفتح
 في الواحد المفرد الموحده دخول رجل في الدار والكسر في
 جميع الموش السالم بل يتبين نحو الاستساخ في الدار والياء
 المفتوح ما قبلها في المشنة والكسرة ما قبلها في جمع المذكور
 التي لم تحلوا سليمان واسمين كذا ويغني بالمفرد ليس
 بمضما ولا بمضارع له فيدخل فيه المنه والجمع وانما هي المقننة
 يغني من اذ معنى لا رجل في الدار لان رجل فيها لا يجوز

مقدر دخل على قوله وان كان معرفة وجب الرفع و
التكثير فان اسم لاقية معرفة لان ابا حنيفة على ان
توابعه ولا يرفع فيه ولا تكثير بل هو منصوب غير مكرر فليجاء
عنه بان متناول بالثبوت اما بتقدير المثل ولا مثل ارجس
لها فان مثل لتوكل في الابهام لا يتعرف بالاضافة
الى المعرفة او بنا ويليه الفصل بين المثنى والمثل كاستعمال
رضي الله تعالى عنه بهذه الصفة فكانه قيل لا يفصل ليد
ويقوى هذا التأويل اير ارجس بخوف اللام لان الظاهر
ان تنوينه للتكثير وفي مثل لاجول ولا قوة الا بالله
اي فيما كورت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل
منها مكررة بلا فصل يجوز فيه حتم اوجه حسب اللفظ اوجب
التوجيه فانها بحسب التوجيه يزيد عليها الاول فترجمها
اي لاجول ولا قوة الا بالله على ان يكون لاني في كل
لشئ الجنس ولا قوة عطف على لاجول عطف مفرد على مفرد
وخبر ما حذف و اي لاجول ولا قوة موجود الا بالله او
عطف جملة على جملة اي لاجول الا بالله ولا قوة الا بالله
فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثانية
فتح الاول ونصب الثانية اي لاجول ولا قوة الا بالله
اما فتح الاول فلان لا لا لا لشيء الجنس واما نصب الثاني
فلان لا الثانية مرفوعة لتأكيد النفي واما معطوف على
الاول فيكون منصوبا محلا على لفظ المشابهة حركة فم

هذا الكلام في قوله
لا قوة الا بالله
فان قوله لا قوة
الا بالله هو المفعول
الاول في قوله لا
قوة الا بالله
فان قوله لا قوة
الا بالله هو المفعول
الاول في قوله لا
قوة الا بالله

ان خبر الجملة
الاولى هو قوله
لا قوة الا بالله
فان قوله لا قوة
الا بالله هو المفعول
الاول في قوله لا
قوة الا بالله

الاعراب ويجوز ان يقدرا لها خبر واحد وان يقدرا كل منهما
خبر على حد ذاته الثالث فتح الاول وفتح الثاني لاجول
ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا لا لشيء الجنس
واما فتح الثاني فلان لا لا لشيء مرفوع معطوف
على فتح الاول لانه مرفوع بالا ابتداء عطف مفرد على مفرد
بان يقدرا لها خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدرا
كل منهما خبر والرابع رفعها بالا ابتداء لاجول ولا
ان بالله لانه جوب قولهم ايقرا الله حول وقوة فخاد
بانه فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا
والخمس رفع الاول على ان لا يفتح ليس على ضعف فان
عمل لا يفتح ليس قبل وفتح الثاني لاجول ولا قوة الا بالله
على ان يكون لاشئ الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول
بانه يجوز ان يكون رفعه لاشئ على ان لا يفتح ليس على
بعضه ليس لان شرط صحة الغائبا التكثير فقط قد حصل
ههنا ولا دخل فيها لتوافق الامرين بعد ما في الاعراب
فهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة
لاجول الا بالله ولا قوة الا بالله والاي لم يكن ان يكون
قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يمتثل
ان يكون من قبل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على
جملة كما لا يخفى واذا دخلت عليهما النبرة اي على لانه
لشئ الجنس لا يتغير العمل اي عمل لاي تاثير با في مدحها

هذا الكلام في قوله
لا قوة الا بالله
فان قوله لا قوة
الا بالله هو المفعول
الاول في قوله لا
قوة الا بالله

فان قيل كيف يجوز عطف العرب
على المنبسط ان العطف في حكم المعطوف
على ما جوب ان اوجب لاجول
بجدة العرب من حيث ان تارة عارض
تكون عطف موب على موب
اي في القسم العربي
اي الجواب م
اي في حول وقوة
اي كما جاز في الاقسام الاول
لا يكون في
بجدة العرب من حيث ان تارة عارض
تكون عطف موب على موب
اي في القسم العربي
اي الجواب م
اي في حول وقوة
اي كما جاز في الاقسام الاول
لا يكون في

هذا الكلام في قوله
لا قوة الا بالله
فان قوله لا قوة
الا بالله هو المفعول
الاول في قوله لا
قوة الا بالله

ان يكون من قبل
عطف مفرد على مفرد
او عطف جملة على
جملة كما لا يخفى

لان في عطف المفرد على المفرد
بجدة اعداد المسطوحين و
اشتركا في العاقل
لان في عطف المفرد على المفرد
بجدة اعداد المسطوحين و
اشتركا في العاقل

او كون
عالمها في العرض
كالحلها الاووم

اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير على دخول كلمة الاستفهام
ومعناها اي معنى النكرة الدخول على لان معنى اللفظ
الاستفهام حقيقة الارجل استفهاما واما العوض مثل الارجل
عندي ولم يذكر سيبويه ان حال لاني العوض كحال قبل
النكرة بل ذكره التبراني وشيخه كجوزي والمصنوع وذلك
لان اللفظ لا يفسد وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عوضا كانت
من جروف الافعال مثل ان ولو هو حرف التحضيض
انتصا باسم بعد نحو الارجل كونه واما التمنى نحو الادماء
اشترى حيث لا يجرى كما ذكره قول الارجل فاعلم انه خبر
فندم عند تحليل بيت لا الذي دخل عليها حرف الاستفهام
ولكنه حرف موضوع للتحضيض بوايه فكانه قال الارجل
رجلا يعني مثلا تزويج رجلا ولذلك نصب ونون وهي
عند بونس لا التي دخلت عليها نكرة الاستفهام بمعنى التمنى
فكان القياس الارجل وكلمة لغزوت الشعر ونعت
اسم لا المنبني لانعت سبهما المعرب اخر ارض عن نحو الاغلام
رجل ظرف الاول بالرفع صفة للفت اي لاشياء وما بعد
اخر ارض عن مثل لارجل ظرف كرم في الازم مفرد احوال
من ضمير منبني والعامل في منبني اخر ارض عن مثل لارجل
يليه حال بعد حال او صفة مفرد اخر ارض عن المفعول نحو
لا غلام بها ظرف وهذا التقييد يقع عن الاول منبني على النعت
حلا على المنعوت يمكن الاتحاد بينهما والاتصال ولو

على معنى الوجود
الوجود الاغلام اذا كان مصدر
المنعوت

الذي هو اسم لا
طير الملك
قوله في الارجل
في المنبني للعهد الجارح
اي باووم

المنبني اليه اي الى النعت حقيقة والمنبني في قوله ونعت المنبني
اشارة الى المنبني على النعت بالاصالة لا بالاشتقاق فانه المذكور
سابقا فلا يرد انه اذا كرر المنبني في النعت على النعت
لا يجوز بناؤه مثل الادماء كما يبارد اصح انه يصدق عليه انه
نعت المنبني الاول مفرد اليلية فان بارد اني هذا المثال نعت
للتابع لا للتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للتبوع ليس
لما يليه متوسطا للتابع بينهما وموجب لان الادل في التتابع
تبعيتها للتبوع عاتوا في الاعراب دون البناء فحاصلها
على نحو البعيد ونصبها حلا على اللفظ او محل القرب نحو
لا رجل ظرف بالرفع ونظيرها بالرفع ونظيرها بالنصب
والاى وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي حكمه
الاعراب لا يغيره في محل البعيد ونصبها حلا على اللفظ
او محل القرب وقد مررت فتملكت في بيان فوايد القيود
العطف على اسم المنبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكبير
لاني المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو
لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررا في المعطوف حكمه
ما علم في قوله لاجل ولا قوة فيما سبق بان يحمل على اللفظ
اي لفظ اسم لا المنبني ويجعل منصوبا وبان يحمل على المحل
ويجعل مرفوعا جازما ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل ما
بالعطف ولم يجعل في حكم المتصل لظنة الفصل بلا التوكيد
المعطوف على المنبني اذ فيه لاكثر نحو لاجل ولا قوة مثل

على حرف واحد احوال فان
ضعف اذ لم يكن وصي فصل ليس
الوظيفة تقلة اذ هو على حرف واحد وهو
افضل لظن العطف وكان لم يبق الفصل
لحاجة الفصل لظن الفصل كمنبني في البناء

الذي هو اسم لا
طير الملك
قوله في الارجل
في المنبني للعهد الجارح
اي باووم

الذي هو اسم لا
طير الملك
قوله في الارجل
في المنبني للعهد الجارح
اي باووم

على حرف واحد احوال فان
ضعف اذ لم يكن وصي فصل ليس
الوظيفة تقلة اذ هو على حرف واحد وهو
افضل لظن العطف وكان لم يبق الفصل
لحاجة الفصل لظن الفصل كمنبني في البناء

لاب و لا ابنا و لا ابن في قول الشاعر و لا اب و ابنا
مثل مروان و ابنة از هو بالمجد اتي و تا ذرا و ساير
التوايح لا نضع عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها في حكم
المنادي كذا ذكره الاندلسي و مثل لا اباله و لا غلامي
اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي تلي في الجنس لام الالف
و اجري على ذلك الحكم الاضافة من اثبات الالف
في جواب و حذف التنوين من نحو غلامين جازي نفعه ان الالف
في مثل منين التركيبين ان يقال لا اب له و لا غلام له
فيكون اسم لا قبلها مبنيا على ما ينصب به و الجار و المجرور
جزء لهما و جاء على قلة مثل لا اباله و لا غلامي له بربا و
الالف في مثل اب و استساغ التنوين في مثل غلامين كما في
حال الاضافة لتبنيها لاي اسم لا في منين التركيبين
مع ان ليس يضاف بالضاف و اجراء الاحكام المضاف عليه
بأثبات الالف و حذف التنوين فيكون موزنا و كذلك
انما هو لشاركتها اي شاركتها اسم لا حين يضاف لهما
اللام بينه و بين ما يضاف اليه لاي المضاف في مثل مناه
اي معنى المضاف من حيث هو مضاف بغير الاضافة و هو
الاختصاص او المعنى ان مثل لا اباله و لا غلامي له جازي تبنيها
لاي مثل منين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف
اي بتركيب يشتمل على الاضافة لشاركتها اي شاركتها
التركيبين له اي لما يشتمل على الاضافة في مثل مناه اي

قبل المفهوم من كلام الشيخ زرقاني جاز
الشيخ دون وجوب

او اورد الكلام المستند الى ان الالف
عن الاضافة هذا كذا المعنى و ان الالف
التي في مثل جازي و هذا الحكم من السماع
التي ان من الالف و الالف حكمها

قوله ان الالف جازي
او الالف جازي
او الالف جازي

قوله ان الالف جازي
او الالف جازي
او الالف جازي
او الالف جازي

و جبه كذا
او الالف جازي

ما يشتمل على الاضافة و هو الاختصاص الا ان بين
تعلقه تا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي انما
يختم من غيره و من ثمة اي لاجل ان جازي مثل منين التركيبين
انما هو تشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص فان
الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما هو بآية
له و هذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار
فلا يصح اضافة الى الدار فكيف يشبه تركيب لا اباه بتركيب
يضاف فيه الاب الى الدار لشاركتها في مثل مناه و ليس
اي مثل منين التركيبين بمضاف حقيقة لغيره بل هو المراد
المضاف بهما على تقدير الاضافة و هي في ثبوت الجنس الاب
او الغلامين المرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير اخصاص
الى تقدير خبر و هذا المعنى لغيره على تقدير الاضافة لا اباه
و لا غلاميه و هذا لا يتم الا بتقدير جري لا اباه موجود
و لا غلاميه موجودان و اما انما فلان المراد في ثبوت
جنس الاب او الغلامين له لان في الوجود عن الوجود
او غلاميه المعلومين خلافا لسبويه و تحليل و جمهور
النحاة و انما حصل سبويه بهذا الخلاف لان الوجود فيما
بينهم اولان المقصود بيان الخلاف لا تعيين الحقين
فذهب سبويه و تحليل و جمهور النحاة ان مثل هذا التركيب
مضاف حقيقة باعتبار المعنى و انما اللام بين مضاف و
المضاف اليه تأكيد للام مقدر و حكم المعنى لفساده و

لا اباه ايضا
لم يجز لعدم الاختصاص
اي في الدار

او على تقدير كون مضافا لدار او لغيرها
و يجب التفرقة و انما لا يكون مضافا
و يقال ان الالف في المعرفة و الالف في
الاستواء و الاستدراك و الالف في
ان الاستواء على ان استماعه من كل
و الالف ايضا مفعول الالف كان من كل
و الالف ايضا مفعول الالف كان من كل

فلا تسمى الاضافة
على تقدير الاضافة
المفصل في ذلك قال لا يضاف اليه
زاوية تأكيد الاضافة و قيل تأكيد الالف
ولا ادعى لان صوت التنكير الالف
موافقة المعرفة و التثنية في المعنى كما في
و وجه كذا و ادعى و ان الالف في
الرفع و التثنية لشد الالف لكونه

قوله ان الالف جازي
او الالف جازي
او الالف جازي
او الالف جازي

١٨٧
انما يكون في الاعم وجوده كالتفويض والعلية وكيفية
ان يراى في مثل عليك كسب كذا في الخبر عصام الذي

ويجوز ان اسم لاخذ فالكثير في مثل لا عليك اي لا بائ
عليك ولا يذوق الاعم وجوده لانه لئلا يكون الجماد
قوله لا كونيد ان جعلنا الحاف سما جاز ان يكون كونيد
اسما والخبر محذوف كما اي لانه موجود و جاز ان يكون
خبر اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالكس محذوف
اي لا احد كزيد خبر **اولا المشهورين بلين في النفي**
والدخول على الجملة اليمية بلين هو المستبعد دخولها اي بعد
دخول ما ولا وهي اي خبرية خبرها ولا لها وكذا اسمية
لها لغة اهل الحجازية وحض الجزية بالذکر لان اعمالها و
جعل اسمها او خبرها اسما وخبرها انما نظير باعتبار
الخبر جعل الخبر الهمانما هو في لغة اهل الحجازية واما بنو
تميم فثبت لا يذهبون الى اعمالها لا يجعلون الخبر خبر الهمان
ولا اسم اسما لاجل بل يسمونها **وهو على القول لا يجعل**
عليه في لغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى
ما هذا بشرا وما هم ابناهم وازاديت ان مع ما نحو
ما ان زيد قائم قيل انما قصبت ما بانة كذا لا يراى مع لا
في استعمالهم وهي زاوية عند البصريين ونافية مؤكدة
عند الكوفيين او انقضى النفي بالانحو ما زيد الا قائم او
تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عمل
ما كان مع واحد من هذه الامور الثلاثة اما اذا زيد
ان فلان ما عامل ضعيف على الشبه ليس فلان فصل بينه وبين

وقال صاحب السراج ان قوله بلين
فيما بين العلم والنحو مثل ولم يختلف
عصام الذي
فيما بينهم مثلا

الموجبة للذات بعد النفي ونحو ما الذي
ان يكون ما باله وما طالب الحاحا الا
نحو قوله بلين نحو ما او وزان نحو
نحو قوله النفي او نحو المضاف وعلى
نحو قوله مصدر اسمها وجعل الحرب
من باب ما زيد الية

بطل عمل اي عمل اذا كان مع واحد
اي عمل ما لا وفيه ان احد الشبهات
ما فلا تترك عليه كذا ما اللهم ان
يقال المراد عمل ما لا او فصل شيء
بدي

قوله

ومثل كذا في نحو الحسن فاقضيه
انما هو من حيث ان العمل ليس مدخل
وف الخبر بلا وجه في تقديره ان ان
قال الحسن كوجه من باب الاضافة الى
الشيء بالمعول بدليل ان في الخبر
فلو كان من الاضافة الى العمل لزم تعدد
العمل وعلى هذا يمكن تقديره ان
ويعلم ان نحو بين ذلك على ان الاضافة
اللفظية لا يمكن ان تكون في الخبر
بل هي التي ذكره في كتابه اي على
ان الاضافة اللفظية ايضا بسطة مدخل

معمولها لم يعمل اما اذا انقضى النفي بالافلان عملها بغير
النفي فلما انقضى بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير
الترتيب مع منعها في العمل عليها واذا عطف عليه اي
على خبرها بموجب كسرة الجيم اي بطرف بعيد الايجاب
بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد بقابل مسافر وما زيد
لكن فاعدا فالرفع اي حكم المعطوف الرفع لا يرفع لكونه خبرا
انما انقضى النفي **الجزء** هو ما استعمل اي اسم يخرج
حروف الا واخر التي هي محل الاعراب فانه لا يطلق عليها
الرفوعا والمنصوبا والجزء اصطلاحا لانها اقسام
الاسم على علم المضاف اليه اي علامة المضاف اليه من حيث
هو مضاف اليه في خبره سواء بالكتابة او النطق او اللفظ
او تقديره او انما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجزاء ليس
علامة لذات المضاف اليه بل بحسب كونه مضافا اليه والمضاف
اليه وان كان مختصا بما قرره به كمن المشتمل على علامته
انتم منه وقها هو شبه به فيدخل في تعريف الجزاء ومثل كسب
درهم وكفي بانه وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان
لم يكن دخلا في تعريفه والمضاف اليه وهو هنا غير المطلق
لانه نور بينهم وزج في ذلك انه يجب بسببه جذا اطلق
المضاف اليه على النسب اليه خبره فجزء لفظا ايضا كل اسم
حقيقة او حكما المشتمل على الية ايضا فالبها نحو يوم يتفع
المصادق بان صدقهم فانها في حكم المصادق ونسب اليه

والمضاف اليه المطلق ان نور بينهم هو الذي
يكون تعريفه هو في قوله لا يكون ان
جزوا الا بالاضافة وهو المضاف اليه
انما عليه والمعطوفه فيما انقضى النفي
والنقيب والعمل بهما غير متصل
كان كذا وهو حرف

ليس جنس الغلام صادف عليه ولا طرفه فاضافة الغلام
 اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد او اما بمعنى من البيانية في
 جنس كضيف الصديق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون
 المضاف صادفا ايضا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم
 وخصوص من وجه واما بمعنى في طرفه اي في طرف
 المضاف والحال ان المضاف اليه اما مبين للمضاف وحي
 ان كاظرفه فالاضافة بمعنى في والاخرى بمعنى اللام
 واما مسبو وكليث وسيد او اعم مطلقا كما حال اليوم فالاضافة
 على التقديرين مستغنة واما احسن مطلقا كيوم الاحد
 وعلم الفقه وشجر الاراك فاضافة ايضا بمعنى اللام واما
 احسن من وجه فان كان المضاف بالاضافة للمضاف
 فالاضافة بمعنى من والاخرى ايضا بمعنى اللام فاضافة
 حاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى حاتم بمعنى اللام
 كما فضة حاتم خير من فضة حاتمي وعلم انه لا يلزم فيما هو
 بمعنى اللام ان يقع التصريح به بل يكفي عادة الاحتصان
 الذي هو مدلول اللام كونك يوم الاحد وعلم الفقه
 وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وهذا
 الامل يرتفع الكمال عن كثر من كمواة الاضافة اللاحقة
 ولا يحتاج فيه الى التكاليف البعيدة مثل كل رجل وكل
 واحد وهو اي كون الاضافة بمعنى في قبل في استعمالهم
 وردت باكثر النجاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب

فقد كان كسوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك
 ان المضاف الى المضاف ان هذا الاحتصان
 كما في قوله تعالى من فيها حال من فيها
 وقد ان اعم العربية جعلوا لا يستعملون
 كادعاهم اليه وكذا كل رجل في قوله
 يكون الاضافة بمعنى من اي على هو
 رجل هو صرح على كل من
 متقد ولا تستعملون المتقد ورجل
 احسن من وجه فان كان المضاف بالاضافة للمضاف
 فالاضافة بمعنى من والاخرى ايضا بمعنى اللام فاضافة
 حاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى حاتم بمعنى اللام
 كما فضة حاتم خير من فضة حاتمي وعلم انه لا يلزم فيما هو
 بمعنى اللام ان يقع التصريح به بل يكفي عادة الاحتصان
 الذي هو مدلول اللام كونك يوم الاحد وعلم الفقه
 وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وهذا
 الامل يرتفع الكمال عن كثر من كمواة الاضافة اللاحقة
 ولا يحتاج فيه الى التكاليف البعيدة مثل كل رجل وكل
 واحد وهو اي كون الاضافة بمعنى في قبل في استعمالهم
 وردت باكثر النجاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب

اليوم

بمعنى هذه الاضافة باء في قوله تعالى
 لا اخصص بالمرأة هو فاقا والملكه انها شاع في النبي
 لاسبابها في قوله تعالى لا قبله كما هو في النسخة
 المذمومة الموهبة لا سور في اضافتها

اليوم ضرب له اختصاصا باليوم لملازمة الوجود
 فيه فان قلت فعله هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من
 ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص بالواقع
 المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى
 في قبلة او قويا الى الاضافة بمعنى اللام فتتمسك بالاسم
 واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم حال وجودها
 ان يجيل سماعا على جهة نحو قوله زيد مثال للاضافة بمعنى
 اللام اي غلام لزيد وحاتم فضة مثال للاضافة بمعنى
 من اي حاتم من فضة وضرب يوم مثال للاضافة بمعنى
 اي ضرب واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية
 تعريفا اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة
 لان هيئة الكيفية في الاضافة المعنوية موضوعية
 للدلالة على معلومية المضاف لانه نسبة الامر الى
 معقوب تتلزم معلومية المنسوب وهو ودية فان
 ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاء في كلام
 زيد من غير اشارة اليه واحد معين فلا يكون هيئة
 التوكيد الاضافي موضوعية معلومية المضاف قلنا ذلك
 كما ان الموقوف باللام في اصل الوجود للمعقوب ثم قد عمل
 بالاشارة الى معين كما في قوله ولقد امرت على المشركين
 وذلك على خلاف وضعه وليس جرى هذا الحكم في نحو غير
 ومثل فان ضاقتها لا تفيد التعريف وان كانا مضافين

الاضافة باء في قوله تعالى
 لا اخصص بالمرأة هو فاقا والملكه انها شاع في النبي
 لاسبابها في قوله تعالى لا قبله كما هو في النسخة
 المذمومة الموهبة لا سور في اضافتها

اليوم
 ضرب له اختصاصا باليوم لملازمة الوجود
 فيه فان قلت فعله هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من
 ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص بالواقع
 المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى
 في قبلة او قويا الى الاضافة بمعنى اللام فتتمسك بالاسم
 واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم حال وجودها
 ان يجيل سماعا على جهة نحو قوله زيد مثال للاضافة بمعنى
 اللام اي غلام لزيد وحاتم فضة مثال للاضافة بمعنى
 من اي حاتم من فضة وضرب يوم مثال للاضافة بمعنى
 اي ضرب واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية
 تعريفا اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة
 لان هيئة الكيفية في الاضافة المعنوية موضوعية
 للدلالة على معلومية المضاف لانه نسبة الامر الى
 معقوب تتلزم معلومية المنسوب وهو ودية فان
 ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاء في كلام
 زيد من غير اشارة اليه واحد معين فلا يكون هيئة
 التوكيد الاضافي موضوعية معلومية المضاف قلنا ذلك
 كما ان الموقوف باللام في اصل الوجود للمعقوب ثم قد عمل
 بالاشارة الى معين كما في قوله ولقد امرت على المشركين
 وذلك على خلاف وضعه وليس جرى هذا الحكم في نحو غير
 ومثل فان ضاقتها لا تفيد التعريف وان كانا مضافين

كذا ان جرى هذا الحكم في شبهك وشريك
 ونظيرك وسواك وحيك وشركك
 وكنك وكنتك وكنك وكنك
 وقد حكى وقد ركن وكنك سدا
 في اصل الوجود

المعرفة لتوغلها في الابهام الا ان يكون المضاف
 اليه ضمة واحد يعرف بغيره كقولك عليك بالكرة غير
 الشكون وكذلك اذا كان للمضاف مثل شجرة
 مماثلة في شئ من الاشياء كالعلم والشيء فقبل
 له جاء مثلك كان معرفة اذ قصد الذي يات في شئ
 الغلاني في تعريف الاضافة المعنوية تخصيصا لا تخصيص
 المضاف مع المضاف اليه التكررة نحو غلام رجل فان
 التخصيص قبل التكرار ولا شك ان الغلام قبل
 الاضافة الى رجل كان شجرة كايين غلام رجل وغلام
 عند فلان يضاف الى رجل فخرج عنه غلام امرأة وقت
 الشكر كافيته وشروطها اي شرط اضافة المعنوية
 تجريد المضاف اذا كان معرفة من تعريف فان كان
 الاسم حذف لانه وان كان علما تكرر بان يجعل وحده
 من جمل من شئ بتركه كاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة
 الى التجرى بدل لا يمكن اذ المراد بالتجرى بد جرده وحلوه
 من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفس
 من غير تجريد او كان معرفة تجردت عن التعريف وانما
 يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى التكررة كما طبعها
 للاداء وهو التخصيص مع حصول المعاني وهو التعريف ولو
 اضيفت الى المعرفة كان خصيص المصطلح فتصبح الاضافة
 حيث لا تعيد تعريفها ولا تخصيصا فان قيل لا فرق

ان ما لم يكن زيدا في صفة لا يفتق وانما
 وكذا مغايرة فان قيل كل ما في الوجود
 عند العود

فعل الاول يكون التجرى بعينه وعلى ان
 يعني لازمه اعني حلوه قبل تجرده
 ايراد التعريف التكميل ونقل وجهه

بين

بين الاضافة المعرفة وبين جعلها علما في الخبر والتزما
 والصنع وابن عباس في لزوم تعريف الموقوف
 فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل لا يتم ان في
 هذه الامثلة تعريف الموقوف بل فيها زوال تعريف
 وهو التعريف المصطلح باللام او الاضافة وحصول تعريف
 آخر وهو التعريف المصطلح بالعلمية فانها حين صارت
 اعلاما لم يبق فيها الاشياء المعلومتها باللام و
 الاضافة فلا يلزم فيها تعريف الموقوف بل تبديل تعريف
 بتعريف وما اجاب الكوفيون من تركيب الثلاثة الا ب
 وشبهه من كعدو الموقوف باللام المضاف الى كعدو
 نحو خمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا
 واستغلا اما قياسا فلما ذكر من لزوم خصيص المصطلح
 واما استعمال فلما ثبت من الضميمة من ترك اللام قال
 ذوالرثة ثلث الائمة في الدينار البلاغ واما ما جاء
 في الحديث من قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون
 الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون
 المضاف صفة اخر اذ عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد
 مضافة الى موهبا اخر اذ عما اذا كانت مضافة الى
 غير موهبا نحو مصارع العمد وكريم البلد مثل ضارب
 زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه
 من قبيل اضافة التثنية لثبته الى فاعلها ولا تعيد

ان العلم لما كانت وضعا تاما اذ
 متفق الوضع الاول بخلاف الاضافة
 فانها لا يمكن وضعا تاما بل في
 الوضع الاول فلو اضيفت المعرفة الى
 لزم الاجتماع التوحيدي في الازالة
 بعد العود

ان من اضافة المصطلح
 انما هي اضافة المصطلح
 انما هي اضافة المصطلح
 انما هي اضافة المصطلح

انما هي اضافة المصطلح
 انما هي اضافة المصطلح
 انما هي اضافة المصطلح
 انما هي اضافة المصطلح

أول الجوز في اللفظ منصوب في المعنى كالمثل الثاني
الأول أو وقوع كلمة التثنية الثاني
الواقعة

أي الأضافة اللفظية فائدة الأختصاص لا التعريف ولا
تخصيصا كونهما في تقدير الأفضال في اللفظ لا في
المعنى بان يسقط بعض المعنى عن ملاحظة العقل بأراد
ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الأضافة
والتحريف اللفظي أما في اللفظ المضاف فقط بحذف التثنية
حقيقة مثل ضارب زيد أو حكما مثل جراج بيت الله أو
بجذف نون التثنية وإيج مثل ضارب زيد وضاربوا
زيد وأما في اللفظ المضاف إليه فقط بحذف الضمير وتساوي
في الضمة كالقائم الغلام كان هذا القائم غلامه حرف
الضمير من غلامه واستمر في القائم وضمير القائم إليه
للتخفيف في المضاف إليه فقط وأما في المضاف والمضاف
إليه معا نحو زيد قائم الغلام أصل زيد قائم غلامه
فالتخفيف في المضاف بحذف التثنية وفي المضاف
إليه بحذف الضمير واستمرار في الضمة ومن ثم أي
من جهة وجوب أضافة اللفظية التخفيف والتقاء
كل واحد من التعريف والتخصيص بما ذكرته مرتين
حسن الوجه بأضافة ضمة الوجود إليها وجعلها ضمة التثنية
ومن جهة أنها لم تعد تعريفا جازما لهذا التركيب وأصبح
تركيب مرتين بزيادة الوجه فلما فادت تعريفا لم
يجز الأول للثنية ولم يكون معرفة ضمة التثنية ولما جازم
لكون المعرفة أضافة المعرفة والمراد أن كسرها إليه

الوجه في اللفظ
بجذف نون التثنية
بجذف نون التثنية
بجذف نون التثنية

الوجه في اللفظ
بجذف نون التثنية
بجذف نون التثنية
بجذف نون التثنية

أذن بيان
أذن بيان

بتمهة أو مجموع ابوزنينة وجوب أضافة اللفظية
التخفيف والتقاء التعريف والتخصيص يستلزم جواز التركيب
الأول وتمساح التثنية ولا يلزم من ذلك أن يكون لكل
واحد من تلك الأوزاد دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز
أن يكون باعتبار بعضها فلا يرد أنه لا دخل في ذلك
الاستلزام لاستقاء التخصيص ومن جهة أنها توفيه تخفيفا
التركيب الضارب زيد والضارب بوزيد حصول التخفيف
بجذف نون التثنية وإشباع الضارب زيد لعدم تخفيفه لأن
تساوي الضارب إنما يسقط للالف واللام لا للأضافة
ولأنك أنه لا دخل في هذا التفرغ لاستقاء التعريف ولا
لانتقاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى
هذا كان اللفظ تقدم هذا الفرع كونه أكثر كثرة لوجه
خلافا للفرع الآخر فإنه يجوز الضارب زيد أما لا يجرى
دخول لام التعريف إنما هو بعد الأضافة فحصل التخفيف
بجذف التثنية بسبب الأضافة ثم بحذف المصغرة في
شبهه بانه غير مستقيم لأن القول بتأخر اللام المستفيدة
حشا على الأضافة مجردا أذ عاها مخالف للظاهر وأما
لما وقع في شواذ لاشي من قول الوجود المائة الهجرية
وعندهما فان قول وعندهما بالجر معطوف على المائة
فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عندهما فهو ليس باب
الضارب زيد حكما لا يتبع ذلك حيث أنه بعض البلاغ

لأن أضافة التخفيف بدو
انتقاء أضافة التعريف والتخصيص وتقدم
المفرد على المفرد من تقدم التفرغ على
المفرد وتساويهما بعد أن التفرغ على
التيات فارتب الذكر في الاستلزام
سعى فيما فعله المحسن عصام الذي

بإتمامه وآج
المنع هذا الإلهام
الناموس عصام الدين

١٥٧
 العادة على المطالب على الرتبة
 اضرب الاول ان يكون الذي يدل
 على الدليل والثاني الذي يدل
 والثالث ان يكون مقفولاً عليه
 صحة الدليل والثاني الذي يدل
 عليه والثالث الذي يدل عليه
 والثالث الذي يدل عليه

لا يتبع هذا فاجاب المص رحمه الله بقوله وضعف
 اللامه الهجان ويجد ما بينه هذا القول ضعيف لا يتولى
 في الفصاحة بحيث تبدل به لا تعرف من استماع مثل الضارب
 زيد لعدم الفائق في الاضافة ولا يعني ان فيه شوب
 مصادق على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به
 انه ضعيف في استدلال به او لانه في علة الجوفانه
 فيتم نصب حمل على المحل او على انه منقول معه اولاً
 قد يتجمل في المعطوف ما لا يتجمل في المعطوف عليه كما في
 شاة ومثلها حيث جاز هذا التركيب ولم تجزرت
 منخلتها بما داخل رت على منخلتها بدون المعطوف والبيت
 تمامه الوجه المائة بالهجان وعبد ما عجزاً اترجى خلفها
 اطفالها اي ممدوحه وانواب المائة الهجان التي يفر
 من التوفيق في الجمع والواحد والهجاء ضعفه للمائة
 او بدل عنها والتوفيق جمع المتاحه او من قبيل الثلثة
 الاثوب كما هو مذهب الكوفية وعبد ما هي راعيتها
 تشبهها له بالعبد لقياسه بحق خدمتها او عبد ما حقيقة
 باضافته لا في ملاسته نحو ذاب بالذال المجمع جمع
 اي خديتات التناج حال من المائة يترجى بالواو الموجه
 وكجيم على صيغة العلوم المدة كراي بسوق وفعل ضم
 العبد وطفالها منصوب على المنعوتة او على صيغة المبالغة
 التوفيق واطفال مرفوع على انه منقول بالمسم قول

وفي المصاحح العدة المحدثان انتاج
 والاصل في كل واحد ما عجز عن جعل
 ودول وترجي اي ساقي والاطفال
 جمع الكفول والواحد هو المولود
 وولد كل واحد طفول وهو المولد
 مخدوف اي هو الكواكب وهو المصانف
 المانة والجمع ضعفه المانة وعبد
 على المانة ونحو ذاب وترجي حالان من المانة
 على المانة ونحو ذاب واطفالها على ترجي
 خلفها قد ف ترجي واطفالها على المانة
 والاشبهاء وان عطف وعبد ما على المانة
 فكذلك التوفيق الوجه عبد ما ويوشل
 الضارب زيد قوله ضعيف

وتتمة

وحقيقة ان مولد تكشف الابد معرفة حكمة حرف
 الروي من القصدن واما لانه قاسه على الضارب
 الرجل الضارب فكيف جاب المص عنه بقوله وانما جاب
 الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جواز ان تضار
 التحفيف لزوال التسوية باللام كنهه جاز حملا على الوجه
 المتخالف في الحسن الوجه وهو جواز الضافة وفيه وجهان
 افران رطبه على الفاعلية ونفسه على التشبيه بالمفعول
 ووجه الحمل انه كما في كون المضاف ضفة والمضاف
 اليه جنب مغزبان بلان وهذا الاكثر من مفعول وبين
 الضارب زيد والحسن الوجه فقيل في علة قياس مع
 الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع ان
 القياس عدم جواز ان تعرفت وكذا تشبهه وهو الضارب
 والضاربة وغيرهما فيقول اي في قول من قال يعني
 سيويه واتباعه انه اي الضارب في الضاربك مضاف
 دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل
 على المفعولية والتسوية مخدوف لان اتصال الضمير لا ينافيه
 فانه لا يحتاج جواز ان حمل حملا اي لم يوسمه على الضاربك فاذا
 فاعل المفعول له والفعل المعلق به عجز جاز وببيان انهم
 اذ وصلوا اسما الفاعلين والمفعولين مخدوفه عن اللام
 لمفعولاتها وكانت مضمرة متصلة الترموا الاضافة
 ولم ينظروا اليه من التحفيف فقالوا اضاربك وان

انما اترجى في قوله الضارب على الضارب
 تشبه الحمل قبل ان يات في تشبها بالفاعل
 تشبهه

تقع فيه جازة من ان ارجح ضمير واطفال
 الذي ممدوحا على انقل عن سيبويه جواز
 جاز في الضاربك كالمشهور في المصاحف
 انه لا يترجى الا انقلب في المصاحف
 وذلك الممدوح الذي هو قوله المصاحف
 المشهور من بعده وسيد القول المصاحف
 الى الرمال والممدوح في احد قوله جاز انهم
 عبد العبد

الضمير المسمى اي جواز حملا

لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بفصل اتصال الضمير ثم لما لم
يعبروا بالتخفيف في ضمركم وجوزوه بدونه وهو الضمير
عليه لانها من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاما
مضافا الى مضمرة متصلة فذاتا توينيه قبل الاضافة لا
لاضافة ولم يجلوا الضارب زيد عليه لانها ليس من
واحد والدليل على ان سقوط التوين في ضمركم
لا اتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة
لكان ينبغي ان يتصور ذلك او لا على وجه يكون الضمير
منصوبا بالفعولية ثم تضاف وتقال ضمركم كما تفتقد
ضمركم زيد اتم تضاف وتقال ضارب زيد ولن
يتصور ضمركم فعلهما سقطت لا اتصال الكاف لا
لاضافة وتقال ان يقول لم لا يجوز ان يكون ال
ضمركم ضمركم انما يكتسب الفصل التوين ثم لما تضاف
حذف التوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضمركم
وحصل التخفيف هذا ثم حمل الضارب عليه لانها من باب
واحد حيث كان كل واحد منهما اسما فاما مضافا
الى مضمرة متصلة من غير اعتبار حذف توينها قبل الاضافة
لا للاضافة ولم يجلوا الضارب زيد عليه لانها ليس
من باب واحد وانما حملنا قوله وضعف الوهب المائة
المجان وعبدما وقوله والضارب الرجل والقياس
حمل على نظيرهما على الوجه عن اسند لاسم الفراء

هذا هو الضمير الذي هو المضاف اليه
لانها من باب واحد حيث كان كل منهما اسما
فاما مضافا الى مضمرة متصلة فذاتا توينيه
قبل الاضافة لا للاضافة ولم يجلوا الضارب
زيد عليه لانها ليس من واحد والدليل على
ان سقوط التوين في ضمركم لا اتصال الكاف
لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان
ينبغي ان يتصور ذلك او لا على وجه يكون
الضمير منصوبا بالفعولية ثم تضاف وتقال
ضمركم كما تفتقد ضمركم زيد اتم تضاف
وتقال ضارب زيد ولن يتصور ضمركم فعلهما
سقطت لا اتصال الكاف لا للاضافة وتقال
ان يقول لم لا يجوز ان يكون ال ضمركم
ضمركم انما يكتسب الفصل التوين ثم لما
تضاف حذف التوين وصار الضمير المنفصل
متصلا فصار ضمركم وحصل التخفيف هذا
ثم حمل الضارب عليه لانها من باب واحد
حيث كان كل واحد منهما اسما فاما مضافا
الى مضمرة متصلة من غير اعتبار حذف
توينها قبل الاضافة لا للاضافة ولم يجلوا
الضارب زيد عليه لانها ليس من باب واحد
وانما حملنا قوله وضعف الوهب المائة
المجان وعبدما وقوله والضارب الرجل
والقياس حمل على نظيرهما على الوجه عن
اسند لاسم الفراء

على جواز الضارب زيد عن جانب الموصوف على هو اقل
ان رجلا وبك ان يجعل كل واحد منها اسما الى
مسئلة على جوازها منسوبة لكم بامتناع الضارب زيد
فمنه قوله وضعف الوهب المائة المجان وعبدما
از ضعيف عطف المجزوع عن اللام على الجاني المضاف
الاصفة مصدره باللام لانه يتوسط العطف مثل
الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل
بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف كما لا يتحمل في المعطوف
عليه ومع يدفع ما فيه من توهم شايبة المصاير
على المطلوب على التعديل الاول وارجاع كل المصاير
الاخرين الى سطر ظاهر ويضمن الورد على الفراء في
الاسند لانهما ولا يضاف موصوف الى صفة مع بقاء
المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان كل من
التركيب الوصفي والاضافي مع آخر لا يقوم احدهما مقام
الآخر ولذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها
فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجر
قطيعة جرد حلافا للكوفية فان مسجد الجامع عندهم
بمعنى المسجد الجامع وجر قطيعة بمعنى قطيعة جرد
غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله والاضافي
موصوف الى صفة مثل مسجد الجامع وجانب الفروبي
وهو قوله وبقره الحرف فان كل واحد من هذين

قال في شرح المنطوق لا يضاف الموصوف الى
الصفة لان المضاف اليه مقصود بان يثبت اللفظ
والصفة مقصودة في اللفظ لا في اللفظ

يعني ان يكون اللفظ اضافة الموصوف الى الموصوف
لا يضاف الى موصوفه وانما يضاف الى موصوفها
فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجر
قطيعة جرد حلافا للكوفية فان مسجد الجامع عندهم
بمعنى المسجد الجامع وجر قطيعة بمعنى قطيعة جرد
غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله والاضافي
موصوف الى صفة مثل مسجد الجامع وجانب الفروبي
وهو قوله وبقره الحرف فان كل واحد من هذين

الركيب ضيف موصوف الصفة فان الجامع صفة المسجد
 والغري صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحقارة
 صفة البقلة وقد ضيف اليها موصوفاتها واجيب
 بان مثل هذه الركيب متناول مسجد الجامع متناول
 مسجد الوقت جامع وذلك كمثل معينين احداهما ان
 يكون الوقت متقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا
 اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجودين فان
 الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيتها ان يكون
 الوقت محذورا والجامع قائما مقامه منطوقا عليه فيكون
 بمنزلة الصفات الغالبة فنضاف المسجد اليه فيندفع اليراد
 بوجه واحد وان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس
 صلوة الاله وقوله حقارة متناول بصلوة الساعة الاولى
 وقوله الجنة المحب على الاحتمالين المذكورين في هذا
 التناول لا يمتشي في جانب الغري فانه لا تسكن المقصود
 توصيف الجانب بالغرنية لا توصيف مكان هو جانبها
 اللهم الا ان يقال هناك مكانان في كل فاعلم ان
 الذي ضيف اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والكان
 الذي اعبر الجانب بالشبهة اليه الكل فيستقيم المعنى ويرد على
 القاعدة الثانية وهي قوله ولا صفة الى موصوفها
 مثل مجرد قطيعة واخلاق ثياب فان صلواتها قطيعة مجرد
 وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف وضيف اليه

وذلك الوقت هو يوم الجمعة كما في قوله
 جامع للناس سجدة للصلوة فانما صفة
 كذا في صفة جامع

او اول ساعة فرقت فيها
 الصلوة

وفي قوله فينبون كانت الجنة
 في جبل السيل

قال في شرحه في الجانبين وورد في
 اركانها وشرورها

واجيب عنه بان متناول بانهم حذفوا قطيعة من قولهم
 مجرد حتى صار كأنه اسم موصوف فلما قصدوا التخصيص
 كونه صالحا لان يكون قطيعة وغيره بالمثل خاتم في كونه
 صالحا لان يكون قطيعة وغيره ايضا فوجه الجنب الذي
 يتخصص كما اضافوا خاتما الى قطيعة فليس مضافا اليها بان
 حيث ان صفة الجاهل من حيث انه جنس مهم صنف اليها
 ليختص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف
 اسم مماثل اليه بل للمضاف اليه في العموم والخصوص الى
 ذلك المضاف اليه سواء كانا تارة اذ فين كليت واسد
 في الاغنية والجنس والجنس ومنع في المعاني والاجهات
 او غيرهما فين بل متساويين في الصدق كاللسان واللسان
 لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت ريت
 ليش اسد لا يفيد الا ما يفيد رايث لثيابا دون ذكر الاسد
 وضافة اللث الى فيكون ذكر الاسد وضافة اللث
 اليه لغو الفائدة فيه بخلاف منافة العام الى الخاص مثل
 كل الراهم وعين شتى فانه اي المضاف فيها يخص اي
 يصير خاصا بسبب منافة الى المضاف اليه ولا يتبع على عموم
 سواء افاضت الاضافة التعريف او التخصيص والحمية
 العين عن الشئ اذا كان اللام في العهد ظاهرة واما
 اذا كان للجنس فغيرها خفا وتبرز على قولهم لا يضاف اسم
 مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص وقولهم جيد كذا فان

في قوله
 ليش اسد
 في الاغنية
 والجنس
 والجنس
 ومنع في
 المعاني
 والاجهات
 او غيرهما
 فين بل
 متساويين
 في الصدق
 كاللسان
 واللسان

لا يستعمل في الموصوف
 فان الصفة لا بد لها من موصوف كذا
 او مقدار عظام

او اربابا في قول الاطلاق وغيره
 كليت اسد فان ما يطول على كليت
 عليه اللث وبالعكس كقولهم يطول
 لم يطول على اللث وبالعكس كقولهم
 عظام الاله

في قوله
 ليش اسد
 في الاغنية
 والجنس
 والجنس
 ومنع في
 المعاني
 والاجهات
 او غيرهما
 فين بل
 متساويين
 في الصدق
 كاللسان
 واللسان

الموصوف
 انما جاء من جعل في
 في الخارج كما هو النقطة فان شئ في
 ما يقع ان غير منه فمن قال شئ في
 في الخارج عند جملة فالعين انما كالتسمية
 عظام الاله

سعيد وكوز السمان المستوي واحد كليث وسيد مع انه اضعف
 احدهما الى الآخر فاجيب بان متناول محل احدهما على المدلول
 والآخر على اللفظ فكانت اذا قلبت جاء في سعيد كوز
 قلت جاء في مدلول هذا اللفظ ولم يتولد كوز سعيد
 لان تصدم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم
 غالبا واذا اضميف الاسم الضميمة وهو في عرف النحاة ليس
 في آخرة حرف علة او الملحق به وهو ما في آخرة واو او ياء
 قبلها ساكن وانما كان محققا بالضميمة لان حرف العلة
 بعد تكون لا يتقبل عليه الحركة لمعاهدة حقيقة ان يكون قبل
 حركته ولان حرف العلة بعد ان يكون مثلها بعد حركته
 في الوقوع بعد ستره اللسان ولا يتقبل عليها الحركة بعد
 التكون بعضه في الابداء كذا بعد تكون الياء
 المتكلم كآخرة تقناب مثل قبي وداري في الضميمة
 وطبيعي كقولني الملحن بالياء مفتوحة او ساكنة وقد
 اختلف في ان انهما الامل والضميمة انه التفتح اذ الامل في الكلمة
 التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابداء بالين
 حقيقة او حكاية الامل فيما بين على الحركة التفتح وتكون
 انما هو غرض لتخفيف فان كان آخرة اي الاخر الام
 المضاف اليه ياء المتكلم الفاتحة اي الالف في اللغة
 الغضبية لعدم موجب الانقلاب نحو عصاى ورحاى
 وانذيل فهو قبيلة من العرب تقلبها اي الالف حال

على كل واحد من الابداء والضميمة
 في الابداء والضميمة
 في الابداء والضميمة
 في الابداء والضميمة

كونها

كونها لغة التثنية ياء لمشاكله ياء المتكلم ويدخل في الياء
 مثل عيني وورقي ولا تقلب الف التثنية كلفلما في
 لا التباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان
 آخر الاسم المضاف اليه ياء المتكلم ياء او دعت في ياء
 المتكلم لاجتماع المثليين فيها هو كالكلمة الواحدة
 مثل مسلمين فاذا اضميف اليه ياء المتكلم واسقط التثنية
 للاضافة وادغم الياء في الياء صار مسلمي وان كان
 آخرة واو اقلبت كواو ياء لاجتماع الواو والياء
 والاول ساكنة مثل مسلمون فاذا اضميف اليه ياء المتكلم
 تلبت ياءه ياء وادغمت الياء في الياء وكما قبلها
 لانها لما اختلفت ياء ساكنة وبوجب بقاء الفتحمة
 قبلها تغيرت ما تحركت بالحركة المنكسبة لها فتقبل مسلمي
 وان كان قبل الياء او الواو فتحة يفتح قبلها مفتوحا
 كقولك في مسلمين مسلمي وفي مصطفون مصطفون فحة
 الفتحمة وفتح الياء اي ياء المتكلم في الضميمة التثنية
 اي للزوم التقاء التثنيين ان لم يكن واختم الفتحمة
 لفتحمة **واما الاء التثنية** التي قرأنا في بعض
 مضافة اليه غير ياء المتكلم فافني وابل اي فاحمال في
 اخواب منها اذ اضميف اليه ياء المتكلم ان يقال
 اني وابل مثل يدبي ودومي بلا رد المحذوف لجعله
 سببا متبنا واجاز الهمزة فيهما اني وابل يرد لام

كان كوا جيب عند ان لا تقلب واو
 كان كوا جيب وان جيب بان يهل الالف
 قلب الياء لفتحها وانما هو في القلب
 لا يربط القلب عند الجمع فقلت
 لا يربط القلب عند الجمع فقلت
 لا يربط القلب عند الجمع فقلت
 لا يربط القلب عند الجمع فقلت

ونعت لك اثنين فان قلت لرد
 اجتماع ان اثنين بالضميمة فقلت
 ونعت لك اثنين فان قلت لرد
 اجتماع ان اثنين بالضميمة فقلت

في نهاية بعضها الياء المتكلم اني وابل
 وعلى هذا يكون عطف قوله و اجاز
 البر عطفه
 عبد القادر

بعضها في بعض
بعضها في بعض
بعضها في بعض

الفعل فيها وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الساكن
وتسكت في ذلك بقول الشاعر وأبي مالك ذوالخزاز
بدار وحل الالف على الالف لتفارق بها لفظا ومعنى
اجاب المصنف بان ذلك خلاف القياس واستعمال النحاة
مع انه قيل ان يكون المقسم به اي التي جمع اب فاعلم
ابن سقطت السنون بالاضافة فاجتمعت الياء وان
فادت الالف في ان تية فصار ابي وقد جاء جموعا هكذا
في قول الشاعر فلما تبين اجواتنا كلين وقد تبنا
لايتيا اي لا يتبعن وعلمن هو انما هو ان لا يتبعن
اباءنا فداكم وتقول اي امارة قابلة لا تمنع اضافة
الحم الى المذكور جي وهي بلا رد المحذوف عند الالف
الياء المتكلمة وانما فصلها عن ابي والى لانه لم ينقل
عن المبرد وفيها في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور
نقل عنه بعضهم ذلك لخلاف في الاسماء الاربعة
في حال الالف الى ياء المتكلم في بالرد والقب
والادغام في الاكثر اي في اكثر مواضع استعماله وفي
في بعضها البقاء للهم المعوض عن الواو عند قطع الالف
واذ طلعت هذه الاسماء الخمسة عن الالف قيل ان
واب وحده ومن وهم بالجمع كات الثلث ولكن فتح
القادم فصح منها اي من الفم والكسر وجاء حم مثل
فقال هذا حم او حكا ورأيت حم او حكا ومررت

صدر البيت قد اختلف ذو
الجواز وقد اختلف
بعضها في بعض
بعضها في بعض
بعضها في بعض

بعضها في بعض
بعضها في بعض
بعضها في بعض

اصل في قوله قد اختلف
عند اضافة الالف المتكلم
في قوله قد اختلف
عند اضافة الالف المتكلم
في قوله قد اختلف
عند اضافة الالف المتكلم

بعم او حكا ومثل حبا بالضمه فيقال هذا حم وحكا
ورأيت حم او حكا ومررت بم وحكا كن وقيل
ولو بالواو فيقال هذا حم وحكا ورأيت حم او
حكا ومررت بم وحكا ومثل حم او حكا بالالف
يقال هذا حم او حكا ورأيت حم او حكا ومررت
بم وحكا مطلقا اي جوازهم مثل هذه الاسماء الاربعة
مطلقا غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل هي
هذه الوجوه في كل من حالتي الافراد والاضافة
وجاء من مثل مطلقا اي في الافراد والاضافة
يقال هذا من ورأيت هذا ومررت بهذا
ورأيت هذا ومررت بهذا ولا يضاف الى
مضمرة لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس
والضمير ليس باسم جنس وقد ضيف اليه على سبيل الشذوذ
كقول الشاعر انما يعرف ذوالفضل من الناس ذوه
ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس كان اشمل وكان
خص المضمرة بالذم لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم
عند اضافة اليها المتكلم فنقل اضافة المضمرة مطلقا
نفيها عن خاصية حكم باعتبار اضافة اليه ولا يقطع اي
ذو عن الالف لان قوله وصلة الى الوصف الى
اسماء الاجناس ليس الا باضافة اليها **التواضع**
ويجمع تابع منقول عن الوصفية الى الاسمية والفعال

واللام للمركب والجنس عند
بعضها في بعض
بعضها في بعض

الاشي مجع على قول كالكامل على الكواهل والمراد بها
 توابع المرفوعات والمضوبات والمجوزات التي هي قسام
 الاسم فلا ينقص حد ما يخرج نحو ان يضر و
 ضرب لعدم كونها من افراد الحد وكل ما كان اي متاخر
 متى لو خط مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه فدخل فيه
 توابع التكا وان كان فصاعدا مطلقين ما خرج سابقه
 اي جنس ارب سابقه بحيث يكون اربا من جنس ارب
 سابقه ناشئا كلاهما من جهة واحدة شخصية من جنس
 زيد العالم فان العالم اذا اخط مع زيد كان في الرتبة
 الثانية منه وارب من جنس ارب سابقه وهو الرفع
 والرفع في كل منهما ناشئ من جهة واحدة شخصية فاعلم
 زيد العالم لان المني المنسوب اليه زيد في تصد المني
 اليه مع تاليه لانه مطلقا فقول كل ما ان يشمل التوابع
 وخر المبتداء وخبري كان وان واخواتها وانما في
 مفعول طمنت واطيت وقوله باخر ارب بقه يخرج
 الكل الاخر المبتداء وانما في مفعول طمنت واطيت
 وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان لو اهل
 في المبتداء والخبر وان كان هو الابداء اعني الخبر
 عن العوامل اللفظية للسناد لكن هذا المذهب من حيث
 انه يقتضي سندا اليه صار عاملا في المبتداء ومن حيث
 انه يقتضي سندا عاملا في الخبر فليس ارتفاعا من جهة

ان المراد بالاشي المرفوعات
 والمضوبات والمجوزات التي هي قسام
 الاسم فلا ينقص حد ما يخرج نحو ان يضر و
 ضرب لعدم كونها من افراد الحد وكل ما كان اي متاخر
 متى لو خط مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه فدخل فيه
 توابع التكا وان كان فصاعدا مطلقين ما خرج سابقه
 اي جنس ارب سابقه بحيث يكون اربا من جنس ارب
 سابقه ناشئا كلاهما من جهة واحدة شخصية من جنس
 زيد العالم فان العالم اذا اخط مع زيد كان في الرتبة
 الثانية منه وارب من جنس ارب سابقه وهو الرفع
 والرفع في كل منهما ناشئ من جهة واحدة شخصية فاعلم
 زيد العالم لان المني المنسوب اليه زيد في تصد المني
 اليه مع تاليه لانه مطلقا فقول كل ما ان يشمل التوابع
 وخر المبتداء وخبري كان وان واخواتها وانما في
 مفعول طمنت واطيت وقوله باخر ارب بقه يخرج
 الكل الاخر المبتداء وانما في مفعول طمنت واطيت
 وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان لو اهل
 في المبتداء والخبر وان كان هو الابداء اعني الخبر
 عن العوامل اللفظية للسناد لكن هذا المذهب من حيث
 انه يقتضي سندا اليه صار عاملا في المبتداء ومن حيث
 انه يقتضي سندا عاملا في الخبر فليس ارتفاعا من جهة

اي كل متاخر او دفع ما يورد على التبع
 من التبعات فصاعدا فلا يرفع من غير ان
 التبع في المتاخر

واحدة وكذا طمنت من حيث انه يقتضي مضمونا ماضيا
 عمل في مفعوليه فليس ارتفاعا من جهة واحدة وكذلك
 اعطيت من حيث انه يقتضي اخذا وما خوذ اعلم في مفعوليه
 فليس ارتفاعا من جهة واحدة واعلم ان الارب المعبر
 في هذا التعريف بالنسبة الى التكا وان كان بقى اخر من
 ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما
 فلا يرد نحو جارية هو ولد الرجل ويا زيد العاقل
 ولا رجل فلان في ان لفظه كل منها ليست في مفعولها
 لان التعريف انما يكون للجنس لا للافراد و
 بالافراد فالحدود بالحقيقة التابع والحدود حول
 كل وهو ناشئ باخر ارب سابقه من جهة واحدة كقوله لا اهل
 كل عليه افا وصدق الحد ود على كل افراد الحد فيكون
 مانعا والظاهر اخصار الحد ود فيها لعدم ذكر خبرها
 فيكون جامعاً في جميعها ومانع يكون جمعة ومنه
 كما كتبت في **التعريف ملك** جنس مل للتوابع
 كلها وقوله بدل على معنى في متبوعه اي يدل بهيئة
 تكميل مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة
 مطلقة غير مقيدة بجنسيتها مادة من المواتر اخرج من
 التوابع لا يورد عليه البديل في مثل قولك اعجبت زيد على
 في مثل قولك اعجبت زيد وعلمه ولا التاكيد في مثل قولك
 جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم

الاصح ان يقتضيه هذا التابع في
 الاعراب وتعلم بين شاملة التابع
 السادة وتابع حصة اسم لا يقتضي
 للمعاني حملهها ولم يرد بها باحالتها
 في هذا الباب عظام

لا يتوابع بصيغة الجمع
 ولم نقل ان التوابع ليس هو مفعول
 بل هو اوزان المرفوعات والظاهر ان
 هذا اربا للتوابع والمعرف هو الحد
 الذي على ان من التوابع على التوابع
 فان ذكر التوابع اخصا في حد فقل
 المستدرك

الفرق بين التعريف والشمول
 ان التعريف لا يستعمل الا في الملاح
 والشأن في ما فيها من موقوف

فان دلالة التوابع في هذه الاشارة على حصول معنى
 في المتبوع انما هي بخصوصية موادها فلوجودت عن هذه
 المواد كما يقال العجينة زيد غلامه او العجينة زيد وغلامه
 او جاز زيد نفسه لا تحذفها دلالة على معنى في متبوعها
 بخلاف الصفة فان الرينة التركيبية بين الصفة والمتبوع
 تدل على حصول معنى في متبوعها اي في اي مادة كانت
 وفائدة اي فائدة الصفة على ما خصص في الفكرة كقول
 عالم او توضيح في المعرفة كزينة الظرف وقد يكون محذوف
 التناهي من غير قصد تخصيص او توضيح نحو سم آفة الرخيم
 او المحر والذم نحو عود بانه من كيطان الرخيم او المحر
 انما كيد مثل نعمة واحدة اذ الوحدة تعني من التناهي
 نعمة فاكتت بالواحدة ولما كان غالب مواد الصفات
 المتتقات توهم كثير من التوهمين ان الاشتقاق شرط
 في الصفة حتى تؤولوا غير المشتق بالمشتق ولم يكن هذا
 مقبولا للمصنف به بقوله ولا اتصل اي لافرق بين
 ان يكون الصفة مشتقا او غيره في صفة وتوهم معنا
 اذ اكان صفة اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي الغرض
 الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في جميع
 الاحتمالات مثل سمى وذي مال مثل مررت برجل سمى
 وذي مال فان التبعي يدل انما على ان لذات مانته
 له بسببه يتم وذي مال يدل على ان ذاتا صاحب مال

اعلم ان الموصوف لا يوجد الا في شيئا
 الموصوف والموصوف والموصوف والموصوف
 والصفة فلو قلت زيد عالم مثلا فقد
 ووصفت وانت واصف وزيد موصوف
 والعالم موصوف به والعالم الصفة
 بين الصفتي والصفة يقال الصفة يتبع
 فيما يتبع والصفة تتصل فيما يتبع وفيما لا يتبع
 وذلك يقال انها لا تعلق ولا يقال
 ولا يتصل العرب الذي غيرها

والفرق بين التخصيص والتوضيح
 فان في ذات الاول تفصيل التسمية
 وان في رابع الاحتمال المعازف وكما
 لتخصيص او التوضيح بتفادي التعميم
 فغايها بالعلمة ليستفاد من فرق التعليل
 عسما

او خصوصا اي في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض
 المواضع على حصول معنى لذات ما وجنسه لوزان يتبع
 لغناه في بعضها لا يدل على ذلك ووح لا يفتح جعله معنا
 مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فاني رجل
 باعتبار دلالة في مثل هذا التركيب على حال الرجولية
 ان يفتح لغناه في مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا
 المعنى فلا يفتح ان يفتح لغناه مثل مررت بهذا الرجل
 فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة
 وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حال في الذات
 المبهمة فلما اصح ان يفتح الرجل صفة لهذا المعنى في المواضع
 الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يفتح ان يفتح صفة
 وذهب بعضهم الى ان الرجل يدل على اسم الاشياء و
 بعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيدا هذا اي
 بزيدا الملك اليه فهذا في هذا الموضوع يدل على معنى حال
 في ذات زيد فوقع صفة له وفي المواضع الاخر التي لا
 يدل على هذا المعنى لا يفتح ان يفتح صفة وتوصف الفكرة
 لا المعرفة بالجملة الخبرية التي في حكم الفكرة لان الدلالة
 على معنى في متبوعه كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة
 الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة
 الا بتاويل بعيد كما اذ اقلت جاز في رجل اضر به اي عول
 في حقه اضر به اي حتى لان يضره ويضره ويضره اي الضمير

وما كان غالب مواد الصفة هذا حال
 كلام الصفتي في قوله قال الشيخ ان
 يدور النجاه في قوله في الكوصف
 فلذلك تصنف بسبب مررت رجل
 اسدرون جاز زيد اسد حال
 على الفرق وتوضيح بيان الفرق
 على سائر الاحتمال في اهل ما دون
 عسما

لكونها لا فائدة نسبتها لغيرها
 لا فائدة في قول شيخ

على ان في جملة اهل ما دون
 عسما

الراجع اليه تلك التكررة ليربط نحو ما في رجل ابوه قائم
 واذا لم يكن فيها الضمير الرباط يكون اجنبية بالنسبة الى
 الموصوف فلا يصح ان يتبع صفة مثل جاز في رجل زيد
 عالم ويوصف بحال الموصوف اي بحال قائمه به نحو
 مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال
 متعلقه اي متعلق الموصوف بغير صفة اعتبارية متصل
 له بسبب متعلقه مثل مررت برجل حسن فلاما اذ كون الرجل
 حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اي
 التفت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة
 امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاخرى رفعيا
 ونصبيا وجررا او التعريف والتشكيه والافراد والتثنية
 والجمع والتذكير والتانيث ان اذ كانت صفة لشيء
 فيها المذكر والمؤنث كعقول مجنح فاعل نحو رجل صبور
 وامرأة صبور او عيبل ايضا بمعنى مفعول كرجل فرح
 وامرأة فرح او كان صفة مؤنثة بحرف على المذكر
 كعلامة والتانيث اي التفت بحال متعلق الموصوف بغير
 في خمسة الاول هي الرفع والنصب والجر والتعريف
 والتشكيه ويوجد منها في كل تركيب ثمان وفي الباقي من تلك
 الاور عشرة فهي ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع
 التذكير والتانيث كالنعل لشيء به ينفذ اليه فاعله
 فان كان مفردا او منثى او مجموعا مفردا كما في النعل وان كان

لشيء
 ينفذ اليه فاعله
 فان كان مفردا او منثى او مجموعا مفردا كما في النعل وان كان

تارة تعطف على اعتبار الفعل على ان كان
 كذلك اذ لم يكن متعلقا بالفعل وان كان
 كان متعلقا بالفعل فاعله يكون هو انما
 كالموصوف كالصفة التي هي حال الموصوف
 لشيء على الموصوف بغير فعل
 انما كان سندا الى الضمير يكون مؤنثا
 واقول لشيء ان يكون مؤنثا كقولك
 انما كان سندا الى الضمير يكون مؤنثا
 لشيء في الباقي ايضا حيث يكون
 مؤنثا في النعت كالنعل وان كان
 مؤنثا في النعت كالنعل وان كان
 مؤنثا في النعت كالنعل وان كان
 مؤنثا في النعت كالنعل وان كان

فذكر

فذكر او مؤنثا حقيقيا بل ان فصل طابقه وجوبا كما يطابق النعل
 فالنعت التذكير والتانيث وان كان فاعله مؤنثا حقيقيا
 حقيقيا مفصلا لا يذكر او يوثق حوازا لقول مررت برجل
 فاعله غلام مثل بقعة غلامه ورجلين فاعله غلاما هما مثل
 بقعة غلاما هما ورجلين فاعله غلاما مثل بقعة غلاما
 باراة قائم ابو با مثل يقوم ابو با ورجل قائم جاريتيه مثل
 يقوم جاريتيه ورجل ممورا او مموح وان او قائم او
 قائم في الذار جاريتيه مثل يقوم او تقدم في الذار جاريتيه
 فان قلت اذ نظرت حتى النظر وجدت الاول وهو
 بحال الموصوف ايضا في تحت البوق كالنعل لاني فاعله
 الضمير المشكن فيه الراجع الى الموصوف والنعل اذا اسند
 له الضمير لوجه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكور
 والنون في جمع المؤنث ويوثق في الواحد المؤنث وذلك
 تلف برجل ضارب ورجلين ضاربتين ورجال ضاربين
 وباراة ضاربة وباراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات
 كما تقول في الفعل يضرِب ويضربان ويضربون وضرِب
 وضرِبان ويضربن فخصصت التانيث بهذا الحكم قلت
 المقصود الاصل في هذا المقام بيان نسبة الموصوفين الى
 الموصوف بالتثنية وعدمها وان كان الوصف الاول
 يتبعه في الاور العشرة وكان لا يخرج من ثابته للنعل
 في خمسة البوق عن هذه التثنية لما عرفت كقولي فيكم

مثل غير متفرده

عليه بالبعثة بخلاف الوصف الذي فانه لما حكم عليه بالبعثة
 في الحرف الاول لم يكف فيه بالحكم بعدم البعثة فانه لم يثبت
 بل بين ضابطه عدم بعثته كما يكون كالقول بالبعثة
 بعد التسليم حاله عند عدم البعثة ومن ثمة اي ومن اجل
 كون الوصف الثاني في الحرف البواقي كالتعليل حسن فاقم
 رجل قاعد علمانه كما حسن ببعده علمانه وحسن ايضا قاعد
 علمانه لان القائل ثبوت غير حقيقي كما حسن ببعده علمانه
 وضعف قام رجل قاعدون علمانه لانه بمنزلة ببعده
 علمانه والحاق بعلمته المشي والجمع في الفعل المسند اليه
 ظاهرهما ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود
 علمانه وان كان قعودا لضعف ايضا قاعدون لانك
 اذ اكرت الاسم المشابه للفعل فخرج لفظا عن موارة
 الفعل ومناسبة لان الفعل لا يكثر فكمين قعود علمانه
 مثل قعود علمانه الذي اجتمع فيه فاعلا في الظاهر الا
 ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا
 من المضمرة او يجعل الفعل خبرا متقدما على استبداد المضمرة لا
 فانضمرك المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فكلما
 كماله التوضيح كقول علمانهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح
 الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف
 به لانه ليس في المضمرة من الوصفية وهو الدلالة على قيام
 معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها

الاراء المذكورة

من المضمرة او جعل الفعل خبرا متقدما على استبداد المضمرة لا فانضمرك المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فكلما كماله التوضيح كقول علمانهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس في المضمرة من الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها

بعض الالفاظ المشتملة بصفة المضمرة

وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا
 اعتد ذلك راجع الى قول وقال لم يذكر المص ان لا يوصف
 بالضمير لانه يثبت ذلك بقوله والموصوف حقن او ساو
 اي الموصوف المعرفة اشده اختصاصا بالتعريف والموصوف
 من الضمير يعني اعرف منها لانه المقصود الا انما يجب
 ان يكون الكل من الضمير في التعريف او ساو بالمالا
 لو لم يكن الكل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون
 والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرف
 المضمرة ثم الاطلاق ثم اسم الاشارة ثم المعرفة باللام
 والموصوف لا يثبتها مساوات ومن ثمة اي ومن اجل ان
 الموصوف حقن او ساو لم يوصف ذو اللام الا مثلا اي
 ذي اللام الاخر او الموصوف فانه لهما مماثل لذي اللام
 لما عرفت ان بينهما من المساوات في التعريف نحو جاني
 الرجل القائل او الرجل الذي كان عندك مسن بالحق
 الا مثلا اي مثل المعرفة باللام بلا واسطة نحو جاني الرجل
 صاحب الفرس او بوسطة نحو جاني الرجل صاحب الخيل
 الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه
 او نقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف
 ساير المعارف فانها حقن من ذي اللام فلو وقع
 حقن لغنا الضمير اخص فهو محمول على البديل عند صاحب
 هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اي باب

اسم الانسان بنى اللام مثل مرت بند التوجع ان
 القياس لقيته جواز وصفه بنى اللام والموصول و
 المضاف الى احداهما للابهايم الواقع في هذا الباب
 بحسب اصل الوضع المقضي لبيان الجنس فاذا اريد رفع
 لا يتصور بمثله لابهامه ولا يلبق بالمضاف المكتب المتعرف
 من المضاف اليه لانه كما استعان من المتغير والسؤال
 من المتماثل الفقيه فتعين ذو اللام لتعيينه في نفسه وحل
 الموصول عليه لانه مع صلته مثل بنى اللام مثل مسمى مرت
 بهذا الذي كرم م اي الكرم ومن ثمة اي ومن اجل ان
 التزام وصف باب هذا بنى اللام لرفع الابهام لبيان
 الجنس ضعف مرت بهذا الابهام لانه لا يتبين به جنس
 المبهم لان الابهام عام لا يفتق جنس دون جنس ومن
 مرت بهذا العالم لانه لا يتبين به ان المشار اليه انسان
 بل **حل العطف** اي المعطوف بالحرف تابع مقصود
 اي قصد نسبة الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواضحة
 في الكلام فقولنا بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود
 مع متبوعه اي كما يكون هو مقصود ا بتلك النسبة يكون
 ايضا مقصودا بها كجاء في زيد وعمر و فم و تابع
 لانه معطوف على زيد فتصلبه المجرى اليه نسبة المجرى
 الواقع في الكلام وكما ان نسبة المجرى اليه مقصود كذلك
 نسبة ال زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصود لانه قولنا

فانما النسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود
 في الكلام فقولنا بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود
 مع متبوعه اي كما يكون هو مقصود ا بتلك النسبة يكون
 ايضا مقصودا بها كجاء في زيد وعمر و فم و تابع
 لانه معطوف على زيد فتصلبه المجرى اليه نسبة المجرى
 الواقع في الكلام وكما ان نسبة المجرى اليه مقصود كذلك
 نسبة ال زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصود لانه قولنا

مقصود وبالنسبة اختار عن غير البديل من المتبوع لانه
 غير مقصود في المقصود ومتبوعاتها وقولنا مع متبوعه
 اختار عن البديل لان المقصود هو دون متبوعه قبل
 بقولنا مع متبوعه المعطوف بلا بدل ولكن وام واما
 لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع
 لا كلاهما وحيث بان المراد يكون المتبوع مقصودا بالنسبة
 ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع ويكون التابع مقصودا
 بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير تفصيل
 ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف
 مقصودان بالنسبة معا بهذه المعنى ولما تم اخذ ما ذكره
 جمعا ونحوه في زيادة التوضيح بقوله متوسطية
 اي بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف عشرة
 وسباني تقصدها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى
 مثل تام زيد وعمر ولم يكلف معكس تابع متوسط
 بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف
 قد توسطت بين الصنفين كما في زيد العالم والشاعر
 والزيد في الصنفين الدخلة عليها حرف العطف كاشاعر
 والزيد لها جملتها احدهما كونها صنفين لزيد تابع له
 تبعية للمعطوف عليه واخرها كونها معطوفة على الصنفين
 المتقدمة تابع لهما وصدق على هذه الصنفين من جملتها
 الامة انها تابع لانها صنفين لزيد متوسط بينهما وبين زيد

ممكن ان يكون قوله متوسطية
 الملوحة بعد تفرقة بينهما اذا اريد بالتوسط في اللفظ
 وهو المتبادر فيكون بيان لعدم جواز حذف
 الكلام ابدن

متوسطية بين متبوعه احد الحروف العشرة

وفالعطف لان توشتا حرف العطف بين الشيين لا
يلزم ان يكون العطف الثاني على الاول فلو لم يكن
قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الضمة في
جانبها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة
بمعطوفة فلم يبق مانعا وقيل قد جوز ان شئى وتو
الوارى بين الموصوف والصفة لتأكيد التصون في مواضع
عديدة من اكتشاف وحكم المقول في شرح المفضل في
مباحث الاستنثار ان قوله تعالى لها
قوله وما يمكن من قوته لهما ضمة لقربة
فلو اتفق بقوله تابع بوسطه لدخل فيه مثل هذه الضمة
ونقل عن المصنف انه قال في امالي الكافية ان شئى زيد
العالم والعقل تابع بوسطه بينه وبين متبوعه احرف
العشرة وليس عطف على التحقيق وانما هو بيان على ما كان
علمية في الوصفية وانما حسن دخول العطف النوعين
بالمعطوف لما بينهما من التباين فلو كان حد العطف كذلك
لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعض من
نظر لان نحو وف المتوسطة بينهما عاطفة لادالتهما فيها
على ما يدل عليه في غير ما من الجمع والترتيب وغير ذلك
ففي جملها غير عاطفة في الصفات عاطفة في غير ما اراد
او يعيد من غير فروق داعية اليه واذ عطف على المضم
المرفوع لا المنصوب والحرف والمفضل بارز ان كان

وقيل من المعنى الفرق بين هذا الورد والورد
الاول من الورد الاول جعل المعطوف
من وجه الورد جعل صفة للوارد
غير ان يكون معطوفا بوجه عصام

كذلك معلوم
ع

فان قلت قلت بقايد عصام وادع فادرك
بماك راعى التأكيد كيف يعطف على المتصل
قلت بول عن عطف المرفوع على النسب
فلا عطف على متصل فخرت وضرب زيد
كان التأكيد على العطف وانما ان
يتمثل في التأكيد انما هو زيد
بالتالي فقال في شرح المفضل ان يكون
على وجه من وجه وعلاوة على ذلك
يتم اتصال المضم العطف لانه قبل
المضم بالمتصل عصام

المفضل

لا المنفصل لانه منفصل اولاً ثم عطف عليه وذلك
لان المنفصل المرفوع كالجاء فما اتصل به لفظا من حيث
متصل لا يجوز الفضالة ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل
كالجاء من الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كما لو عطف
على ضمير وف الكلمة فالتا او لا بمنفصل لا تتركه كغيره
ذلك المنفصل وان كان كالجاء منفصل من حيث حقيقة
جواز افراده مما اتصل بتأكيد يحصل له نوع استقلال
ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التأكيد لان المعطوف
في حكم المعطوف عليه وكان يلزم ان يكون هذا المعطوف
ايضا بتأكيد او هو بطلان ان كان التمييز منفصلا نحو
الانت وزيد لم يكن كالجاء لفظا وكذا ان كان متصلا
منصوبا نحو ضربت زيد لم يكن كالجاء معنى فلا حاجة
فيهما الى التأكيد بمنفصل متلفظت انما وزيد وزيد
هو وخلاصة الا ان يقع فصل بين المضم المرفوع المتصل
وبين عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التأكيد في
الانواع لانه قد طال الكلام بوجود الفصل في الانواع
بترك التأكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف
فخوضت اليوم وزيد او بعد كقوله تعالى ما شررنا
ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا ريب ان
بعد حرف العطف تأكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه
قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فليكبوا فيها

الوجه

واعلم ان هذا الضمير من تبه على ان التاكيد
خلال التاكيد في الورد الاول والورد الثاني
وتقابل الورد في الورد الثاني والورد الثالث
المعقول من ان الورد الثالث العطف في
التعبير من حيث وزيد

والغاوون وقد لا تكونه والامران متساويان هذا
 وعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاول
 ويجوزون العطف بل التاكيد والفعل على قبح الكويتون
 ويجوزون ملاحقة واذا عطف على الضمير الجور او احد ما في
 حرفا كان او سمالان اتصال الضمير الجور ورجان انه
 من اتصال الفاعل المنفصل بالفعل لان الفاعل ان لم
 يكن ضمير متصل جاز اتصاله والجور لا يفضل من جاز
 فله العطف عليه فيكون العطف على بعض حروف الكلمة
 وليس للمجرور ضمير متصل كما في الضمير حتى تكونه به اولا
 ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المنفصل وفي استعارة
 المرفوع له من ذلك ولا يكتفى بالفضل لان الفصل لا ينافي
 الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار حيث
 لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدم التصور له اثر فكيف يكتفى
 به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مرت بك
 ويزيد والمال نبي وبين زيد والمعطوف هو الجور
 والعامل مكرر وجوه بالاول والثاني كالعدم من غير دليل
 قوله نبي وبيتك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدي
 وقيل في قوله بالثاني كما في الحرف الزايد في كنه بانه وهذا
 الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجواز في حال السعة و
 الاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها انظر ادا
 واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة من كين

والجور لا يفضل من جاز
 حتى ينافي جاز من شرطي
 عظام

بذلك لا يكون العطف على الضمير
 كذا في شرح من يورد ان العطف على الضمير ليس
 ايضا من قبيل اعادة الجواز من غير ضرورة
 كما في العطف على الضمير

بالتاكيد
 بالاشارة

بالاشارة فان قبل كيف جاز تاكيد المرفوع المنفصل
 في نحو جاز في كلمة والابدال منه نحو جازت من
 غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا التاكيد
 الجور في نحو مرت بك فبغيبك والابدال منه نحو
 بك جازت من غير اعادة الجواز ولم يجز العطف في الاول
 الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني اذ مع اعادة الجواز
 فن التاكيد عين الموكدة والبدل في الثاني كما في
 المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل ما درهما لسا
 باجنتين متبوعهما ولا يفضل عن عدم اختلاف فاصل
 بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما
 الى الفصل منسبة زايدة بخلاف العطف فان المعطوف
 بغير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه
 من فصل منسبة بينهما بتاكيد المنفصل بالمنفصل المرفوع
 وباعادة الجواز في الجور ونحو المنفصل المرفوع عن طرفه
 الاتصال وتناسب المعطوف عليه بتاكيد بالمنفصل وقوى
 منسبة الجور وبانضمام الجواز اليه كما في المعطوف عليه
 والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويتبع من الاحوال
 العارضة له نظر الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيه
 مستقيا في المعطوف واما قلنا من الاحوال العارضة
 له نظر الى ما قبله اخر اذ عن الاحوال العارضة له من حيث
 نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتشكيه والافراد

فيه ان لا يكاد يفرق في جاز
 ايضا جاز لوجود الفصل فالاولي التاكيد
 جاز وكلمة زيدا واجبة جازت بغير حاكم

وذلك كما اذا عطف على ضمير
 سالمان يكون خبر اذا عطف على الضمير
 ان يكون صلة واذا عطف على الجاز يكون
 حالا واذا عطف على الجاز يكون جازا
 عطف على جاز يكون جازا
 في الاول

والشبهة والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف
 عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقضيها مستقيا
 في المعطوف اذ ان مثل قولنا يا رجل والجار شلتان
 الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده
 عن اللام فان ما ينفي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام
 ووقف التثنية وهو مفقود في المعطوف وانما حورت
 شاة ومخلتها فبقتدرا لتلك لعدم التعيين اي
 رت شاة ومخلتها او محمول على ان كانت القيمة كرتة جلا
 على شاة واذى رت شاة ومخلتها وكذا المعطوف
 في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة لا بالنظر الى نفسه
 وبغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا وجب
 شاة المعطوف في بازيد وعمر ولان ضم زيد بالنظر الى
 حرف التثنية والكون مفردا معرفة وتمنع نباؤه في بازيد وعمر
 زيد في كونه مفردا معرفة وتمنع نباؤه في بازيد وعمر
 فان عباد الله ليس مثل زيد فان زيد مفرد وعبد الله شاة
 ومن عه اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه
 فيما يجوز ويمنع لم يجز في تركيب ما زيد بقايم او قانما
 ولا ذهب عمر وان الرضع في ذهب لوزن نصف الحوض
 كما معطوف على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو متنع مخلو
 عن الضم الواقع في المعطوف عليه العايد الى اسم ما فتعين
 الرضع على ان يكون خبرا مقدا لما قبله وهو محمور ويكون

انما حورت شاة ومخلتها فبقتدرا لتلك لعدم التعيين اي رت شاة ومخلتها او محمول على ان كانت القيمة كرتة جلا على شاة واذى رت شاة ومخلتها وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة لا بالنظر الى نفسه وبغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا وجب شاة المعطوف في بازيد وعمر ولان ضم زيد بالنظر الى حرف التثنية والكون مفردا معرفة وتمنع نباؤه في بازيد وعمر زيد في كونه مفردا معرفة وتمنع نباؤه في بازيد وعمر فان عباد الله ليس مثل زيد فان زيد مفرد وعبد الله شاة ومن عه اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمنع لم يجز في تركيب ما زيد بقايم او قانما ولا ذهب عمر وان الرضع في ذهب لوزن نصف الحوض كما معطوف على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو متنع مخلو عن الضم الواقع في المعطوف عليه العايد الى اسم ما فتعين الرضع على ان يكون خبرا مقدا لما قبله وهو محمور ويكون

من قبل

من قبل عطف الجملة على جملة ولا مانع منه ولما كان لفظ
 ان يقول هذه القاعدة مستقضة بقولهم الذي يطير
 فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول
 ويغضب المعطوف عليه ليس في ذلك الصغر فاجاب عنه قوله
 وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها
 اي القاء في هذا التركيب فاد كسبية اي فاد لها نسبة
 الى النسبة بان يكون معناها النسبية لا العطف فلذا
 نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها النسبية
 مع العطف لكنها تجعل الجملتين جملة واحدة فكيف
 بالربط في الاو والمعنى الذي يطير فيغضب زيد
 او يغضب منها نسبة الاو للتثنية فالعنى الذي يطير فيغضب
 زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدّر فيه ضمير اي الذي يطير
 فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اي وقع
 العطف بناء على وجود عاملين بان عطف اسما على
 معولها بعاطف واحد وقال بعض شارحي القياس ان
 عندي ان العطف هو مناحول على معناه اللغوي اي مال
 الايمان نحو العاملين بان جعل معولها ما واكثر الشان
 على ان المعنى على معول عاملين وانما قال على معول عاملين
 لان المعول عامل واحد فانه جاز انما قال نحو ضرب زيد
 عمرو او بكر خالد او لا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف
 في اجتماع مختلفين اي غير متحدين بان يكون الشان غير

انما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي القاء في هذا التركيب فاد كسبية اي فاد لها نسبة الى النسبة بان يكون معناها النسبية لا العطف فلذا نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها النسبية مع العطف لكنها تجعل الجملتين جملة واحدة فكيف بالربط في الاو والمعنى الذي يطير فيغضب زيد او يغضب منها نسبة الاو للتثنية فالعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدّر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اي وقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف اسما على معولها بعاطف واحد وقال بعض شارحي القياس ان عندي ان العطف هو مناحول على معناه اللغوي اي مال الايمان نحو العاملين بان جعل معولها ما واكثر الشان على ان المعنى على معول عاملين وانما قال على معول عاملين لان المعول عامل واحد فانه جاز انما قال نحو ضرب زيد عمرو او بكر خالد او لا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في اجتماع مختلفين اي غير متحدين بان يكون الشان غير

الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب
 زيد عمر او بكر خالد من هذا الباب مع انه ليس لعدم
 تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تأكيد
 وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سود او قمره وضما
 شحمة وفي قول الشاعر اكل امرؤ بحسين امرؤ ذاب
 يوقد بالليل نارا فخذ او ان كان يجب الظاهر جازا لكنه
 لم يجر عند الجمهور بحقيقة لان الحرف الواحد لم يتوهم ان
 تقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للقرآن فانه يجوز
 به العطف بحج الحقيقة كما جاز بحسب الصوت ولا يقول
 الاثمة الواردة عليها ولا يقتصر على صوت السماع
 بل يمتد وغيره ما وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الغاء
 جار في جميع الواو عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجر
 عمرو وان في الدار زيد والحجر عمرو اي في صوت
 تقدم الجور وتأخير المرفوع او المنصوب بحسب كلام
 وقهر والواو اذ علمت السماع لان ما خالف التوكيد
 يقتصر على و السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا
 العطف بحج الحقيقة في هذه الصنوع ايضا بل كلها على
 حذف المضاف وانقاء المضاف اليه على اعرابه نحو قوله تعالى
 يريدون عرض الحيوة الدنيا وانه يريد الآخرة بخلاف الآخرة
 كما جاء في بعض القراءة اي عرض الآخرة **التاكيد** تابع
 بقر امر المتبوع اي حاله وشانه عند السماع فيقول

ان ابي ليس وكل اسم ما يضاف
 اليه كقولك ابي زيد او ابي
 بقاء وقمره معطوفه على
 قوله اصله وقد حذف احدى التابين

توكيد منصوب ليس نوع على حذف
 الاول بحسب لانه لا يجوز الاضمار على
 احد منضوجات قلت عند المصنفين
 فقد مضارع انتفاضا حذف احدى
 والتوكيد لازم وتنفذ وهذا لازم لعدم
 جواز حذف التاكيد بحسب

حاله ثابتا مقرا عندنا في النسبة اي في كونه منسوبا
 او منسوبا اليه ثبتت عندنا وتحقق ان المنسوب والمنسوب
 اليه في نفس النسبة هو المتبوع لا غير وذلك كما لا يدفع
 ضرر الفعلة عن السامع او لدفع ضمة بالمتكلم الغلط وذلك
 الدفع يكون تكبير اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب
 ضرب زيد او لدفع ظن السامع به نحو انا في المنسوب
 نحو فوك زيد قبيل قبيل دفعا لتوهم ان مع ان يريد
 بالتفصيل التبريد فيجب مع ايضا تكبير اللفظ
 حتى لا يتوهم شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب
 اليه فانه ربما كان الفعل الى الشيء والمراد نسبة الى
 بعض متعلقاته كما في قطع الاية اللص اي قطع غلام
 فيجب مع تكبير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد
 ضرب هولاء فيقوم مقامه او كبريه مع نحو ضرب
 زيد نفسه او عينه او في الشمول اي التاكيد ما يقرر
 امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في
 شمول المتبوع افراده وفعالظن السامع يجوز الا
 في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا
 ما يرب التعلل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد
 النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كل واحد
 واخره وكلها ما علمتهم واربعهم ونحو ما تقدم هو
 الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذ عرفت هذا فنقول

ان شئ من التاكيد لان التاكيد لفظ يعيد
 تقوية ما بعده لفظا يعيد تقوية ما بعده
 لفظا هو والتاكيد يكون بزيادة
 التقوية المذكور

تاكيد على ان ذكره او اثنان بعد
 في النسبة ليس لفظا ظهورا ان كان المقدم
 كلاما ايضا تقوية ما بعده وفعالظن السامع
 ان النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة
 ان النسبة في النسبة في النسبة في النسبة في النسبة
 عن ذكر الشمول

افرج المص الضفة والعطف والبدل عن هذا التأكيد بقوله
 يقررا من المتبوع اما البدل والعطف فظاهر جزو جملتهما
 واما الضفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها
 وافادتها توضح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع
 واما عطف الياء فهو توضح متبوعه فهو يقررا من المتبوع
 وحقيقه كمن لاني النسبة والشمول هذا احتمال ذكره
 المص في شرحه وهو اي التأكيد لفظي اي ينسب اللفظ
 لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي اي ينسب المعنى
 لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظ منه تكرير اللفظ
 اي مكرر اللفظ الاول ومعاذة حقيقه نحو جاد في
 زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك
 في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ
 الفروق ووجهية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا
 ويجوز اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التأكيد
 الاصطلاحي في الالفاظ كالتاء اسماء او افعالا او
 حروف او جملا او مركبات تعييديه او غير ذلك ولا
 ارجاع القيمة الى التأكيد اللفظي الاصطلاحي في بعض
 الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم
 اختصاصه بالالفاظ محصوره كالتأكيد المعنوي والتأكيد
 المعنوي مختص بالالفاظ محصوره اي محدوده محدود
 وهي نفس وعينه وكلاهما وكله واجمع واتبع واتبع واصبح

وتنظير مختص بالمعارف التي لا يكون
 وكذا المعنوي مختص بالمعارف مطلقا
 عند الذين ونفسه وعينه عند
 عصام

وهي نفس وعينه وقد زعموا ان التأكيد في
 ذلك المص على ترتيب الالفاظ التكريري
 كالتكرير على ترتيب الالفاظ التكريري
 من في ترتيب الالفاظ التكريري

بالصناد

بالصناد والمطلقة وقيل بالصناد المجتمعة قيل لا معنى لهذا الكلام
 اشلت في حال الافراد مثل حسن بن وقيل اشلت في
 من حول تبع اي تامم والبصع بالصناد والمطلقة من يصع
 العرق اي سأل وبالجمعيه من يضع اي زوى واتباع
 من التبوع وهو طول العرق مع شدة مغزبه ويمكن
 استنباط مناسبا حقيقه بين هذه المعاني ومعناها بالانكسار
 بالانامل الصادق فالاولان اي النفس والعين
 يعان اي يعان على الواحد والثنى والمجموع والمذكر
 والمؤنث باختلاف صيغتهما افراد او ثنية وجمعا
 واختلاف صيغتهما العايد الى المتبوع المؤكدة بقول الله
 في الذكر الواحد نفسهما في المؤنث الواحد الغنهما
 باير او صيغة الجمع في ثنية المذكر والمؤنث وهي بعض
 العرب نفساها وعيناها الغنم في جمع المذكر العويل
 الغنم في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والاسماء
 التي النفس والعين اولين تعديا كالغريم سمي الثالث
 ثانيا للثنى كلاهما للمذكر وكلاهما للمؤنث والعاقل تعدي
 الثلثة المذكور لغير المعنى مفردا كان او جمعا بالثنية
 الضمير العايد الى المتبوع المؤكدة في كل نحو قراءت الكتاب
 كقوله قراءت الصبيحة كلها وكلامه نحو استررت
 العبيد كلهم وكلامه نحو طيفت النساء كل من اختلاف
 الضمير في كل ما البواقي وهي اجمع واكتع واتبع و

لاشك ان كل هذا على ضرب من النقصان
 وعلى تمام ما يناسب الصناد المستلزم تمام النسبة
 وانفسها بما باراد صيغة الجمع في
 المذكر والمؤنث وهذا اصل في كل صيغ
 الالف والنون مع الاصل في التثنية
 والمضارع المذكر اضافة افعال التثنية على
 كمال اتصالها لفظا ومعنى يقال نفساها على
 وجه واحد وكلاهما ولا يقال نفساها على
 انفسهما

وكذا اجمع وعائنه
 كذا في ترتيب الالفاظ التكريري
 عصام

المعنى في كل ما البواقي وهي اجمع واكتع واتبع و
 المذكر الذي هو الضمير العايد الى المتبوع
 المذكر الذي هو الضمير العايد الى المتبوع

والتكيد بالفاعل ولما وقع الالف
 في هذه الصور اخرى بقية السب عليه وانما قيد
 الضمير بالرفع لوجاز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور
 والعين بلا تاكيد هما المفضلان في تركب نفسك
 بكن نفسك لعدم التلبس والمنفصل لوجاز تاكيد المرفوع
 المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيد بمنفصل خوانت
 نفسك قائم لعدم التلبس وانما قيد بالنفس والعين
 تاكيد المرفوع المنفصل بكن واجمعين بلا تاكيد لوجاز
 القوم كلهم اجمعون لعدم التلبس التاكيد بالفاعل
 لان كل واحد من اجزاء الالف قبله لاختلاف النعتين
 العين فانها يلبس بها كونه وكنع واخواته يعني اجمع
 البصير اتباع بقية الالف على هو المشهور لاجمع يعني
 هذه الكلمات الثلاث بتبعته لا بالاضافة لكونه اول
 منها على المقصود وهو الوجبة فلا تقدم بغيره واخواته
 عليه اي على اجمع لوجامعت معه وذكرها اي ذكر النعت
 مع اخواته دون اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم
 ظهوره ولا للتبع على الوجبة وللزوم ذكر ما من شأنه
 التبعية بدون الالف **البدل تابع** مقصود وما
 نسبة المتبوع اي بقصد النسبة اليه بنسبة ما في المتبوع
 دون اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة اليه المتبوع
 ابد او بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه لونه و...

وتنوين بعد ذلك تقديم النفس والعين
 على كل واحد من اجزائها كما في قوله تعالى
 وزاد في عدم الالف على اجمعين على ما
 على الاضافة والشمول والذوق على
 في المتبوع اقدم على افعال
 بغيره ايضا تقدم على غيره على كلام
 على الاضافة في جملة افعال اجمعين
 يكونون قدام اجمعين في قوله
 فذلك تقدم على افعال الالف
 في الالف على افعال اجمعين
 تقدم افعال اجمعين افعال اجمعين
 الملكة او قوله اجمعين افعال اجمعين
 في وقت واحد

والتكيد بكن واجمع فائدة مثل كرميت القوم كلهم و
 ونسبت العبد كله فان العبد قد تجزى في الكثرة
 فضع تاكيد بكن ليعيد الشمول بخلاف جاء في زيد كله
 لعدم تجزى افراد اجزائه لاحتمال الحكم في حكم المجرى و
 اذا اكد الضمير المرفوع المنفصل بالرفاعان او مستكنا با
 بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيد بهما اكد ذلك
 الضمير او لا بمفضل ثم بالنفس والعين مثل ضربت نفسك
 فنفسك تاكيد للتقاء الضمير بعد تاكيد بمنفصل هو انت
 اوله لاذك لا لتلبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيد
 المستكن نحو زيد كرمي هو نفس فلولم تؤكد الضمير المستكن
 في كرمي بتول هو وفعال زيد كرمي نفسك لتلبس

نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالف
 في هذه الصور اخرى بقية السب عليه وانما قيد
 الضمير بالرفع لوجاز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور
 والعين بلا تاكيد هما المفضلان في تركب نفسك
 بكن نفسك لعدم التلبس والمنفصل لوجاز تاكيد المرفوع
 المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيد بمنفصل خوانت
 نفسك قائم لعدم التلبس وانما قيد بالنفس والعين
 تاكيد المرفوع المنفصل بكن واجمعين بلا تاكيد لوجاز
 القوم كلهم اجمعون لعدم التلبس التاكيد بالفاعل
 لان كل واحد من اجزاء الالف قبله لاختلاف النعتين
 العين فانها يلبس بها كونه وكنع واخواته يعني اجمع
 البصير اتباع بقية الالف على هو المشهور لاجمع يعني
 هذه الكلمات الثلاث بتبعته لا بالاضافة لكونه اول
 منها على المقصود وهو الوجبة فلا تقدم بغيره واخواته
 عليه اي على اجمع لوجامعت معه وذكرها اي ذكر النعت
 مع اخواته دون اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم
 ظهوره ولا للتبع على الوجبة وللزوم ذكر ما من شأنه
 التبعية بدون الالف **البدل تابع** مقصود وما
 نسبة المتبوع اي بقصد النسبة اليه بنسبة ما في المتبوع
 دون اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة اليه المتبوع
 ابد او بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه لونه و...

وتنوين بعد ذلك تقديم النفس والعين
 على كل واحد من اجزائها كما في قوله تعالى
 وزاد في عدم الالف على اجمعين على ما
 على الاضافة والشمول والذوق على
 في المتبوع اقدم على افعال
 بغيره ايضا تقدم على غيره على كلام
 على الاضافة في جملة افعال اجمعين
 يكونون قدام اجمعين في قوله
 فذلك تقدم على افعال الالف
 في الالف على افعال اجمعين
 تقدم افعال اجمعين افعال اجمعين
 الملكة او قوله اجمعين افعال اجمعين
 في وقت واحد

والتكيد بكن واجمع فائدة مثل كرميت القوم كلهم و
 ونسبت العبد كله فان العبد قد تجزى في الكثرة
 فضع تاكيد بكن ليعيد الشمول بخلاف جاء في زيد كله
 لعدم تجزى افراد اجزائه لاحتمال الحكم في حكم المجرى و
 اذا اكد الضمير المرفوع المنفصل بالرفاعان او مستكنا با
 بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيد بهما اكد ذلك
 الضمير او لا بمفضل ثم بالنفس والعين مثل ضربت نفسك
 فنفسك تاكيد للتقاء الضمير بعد تاكيد بمنفصل هو انت
 اوله لاذك لا لتلبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيد
 المستكن نحو زيد كرمي هو نفس فلولم تؤكد الضمير المستكن
 في كرمي بتول هو وفعال زيد كرمي نفسك لتلبس

وتنوين بعد ذلك تقديم النفس والعين
 على كل واحد من اجزائها كما في قوله تعالى
 وزاد في عدم الالف على اجمعين على ما
 على الاضافة والشمول والذوق على
 في المتبوع اقدم على افعال
 بغيره ايضا تقدم على غيره على كلام
 على الاضافة في جملة افعال اجمعين
 يكونون قدام اجمعين في قوله
 فذلك تقدم على افعال الالف
 في الالف على افعال اجمعين
 تقدم افعال اجمعين افعال اجمعين
 الملكة او قوله اجمعين افعال اجمعين
 في وقت واحد

والتكيد بكن واجمع فائدة مثل كرميت القوم كلهم و
 ونسبت العبد كله فان العبد قد تجزى في الكثرة
 فضع تاكيد بكن ليعيد الشمول بخلاف جاء في زيد كله
 لعدم تجزى افراد اجزائه لاحتمال الحكم في حكم المجرى و
 اذا اكد الضمير المرفوع المنفصل بالرفاعان او مستكنا با
 بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيد بهما اكد ذلك
 الضمير او لا بمفضل ثم بالنفس والعين مثل ضربت نفسك
 فنفسك تاكيد للتقاء الضمير بعد تاكيد بمنفصل هو انت
 اوله لاذك لا لتلبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيد
 المستكن نحو زيد كرمي هو نفس فلولم تؤكد الضمير المستكن
 في كرمي بتول هو وفعال زيد كرمي نفسك لتلبس

النسبة الى التابع سواء كان بالنسبة اليه من هذا او غيره
 مثل جاء في زيد اخوك وفربت زيد اخاك ومررت
 بزيد اخيك واخر زيقول مقصود بانسبة المتبوع
 عن الكسب والتاكيد وعطف البيان لا نهاليت مقصوده
 بالنسبة اليه بل المتبوع مقصود به ويقول دونه اخر
 عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود وبالنسبة اليه
 مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف بل لان
 متبوع مقصودا ابتداء ثم بداله فاعرض عنه وقصد
 المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا
 الحد لا يتناول البديل الذي بعد الاصل ما قام احد الا
 زيد فان زيد ابدل من احد وليس نسبة بالنسبة اليه من
 عدم القيام مقصوده بالنسبة الى زيد بل نسبة المقصوده
 بنسبة ما نسب اليه احد نسبة القيام الى زيد قلنا نسب
 الى المتبوع وهذا القيام فانه نسب اليه فبها ونسبة القيام
 معناه الى التابع مقصوده ولكن انما يصدق على
 زيدا انه تابع مقصود ونسبة بنسبة ما نسب اليه المتبوع فان
 النسبة المأخوذة في الحد اخم من ان يكون بطريق الا
 هو النفي ويمكن ان يقصد بنسبة الاشياء نفيان نسبة الى
 شئ اخر انما يكون الاول نوطنة نعتا وهو اي
 ابدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه
 وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه قالوا ضاقت بها

النسبة الى التابع سواء كان بالنسبة اليه من هذا او غيره
 مثل جاء في زيد اخوك وفربت زيد اخاك ومررت
 بزيد اخيك واخر زيقول مقصود بانسبة المتبوع
 عن الكسب والتاكيد وعطف البيان لا نهاليت مقصوده
 بالنسبة اليه بل المتبوع مقصود به ويقول دونه اخر
 عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود وبالنسبة اليه
 مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف بل لان
 متبوع مقصودا ابتداء ثم بداله فاعرض عنه وقصد
 المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا
 الحد لا يتناول البديل الذي بعد الاصل ما قام احد الا
 زيد فان زيد ابدل من احد وليس نسبة بالنسبة اليه من
 عدم القيام مقصوده بالنسبة الى زيد بل نسبة المقصوده
 بنسبة ما نسب اليه احد نسبة القيام الى زيد قلنا نسب
 الى المتبوع وهذا القيام فانه نسب اليه فبها ونسبة القيام
 معناه الى التابع مقصوده ولكن انما يصدق على
 زيدا انه تابع مقصود ونسبة بنسبة ما نسب اليه المتبوع فان
 النسبة المأخوذة في الحد اخم من ان يكون بطريق الا
 هو النفي ويمكن ان يقصد بنسبة الاشياء نفيان نسبة الى
 شئ اخر انما يكون الاول نوطنة نعتا وهو اي
 ابدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه
 وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه قالوا ضاقت بها

مشهدا

مشهدا في خاتم فقتة وبدل الاستعمال اي بدل سبب غالبا
 عن استعمال الحد المبدلين على الاخر اما استعمال المبدل على
 المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو سلب ثوبك عن
 الشتر الحرام قال فيه وبدل الغلط اي بدل سبب عن
 الغلط فالاضافة في الاخرين من قبيل اضافة المتبوع
 السبب لا في الاولى فالاول اي بدل الكل مدلول
 مدلول الاول يعني تحدينا لاننا لان نحدد مقصودا ما
 مترادفين نحو جاء في زيد اخوك فزيد و اخوك وان
 اختلفا مقصودا فافهما تحدينا ذانا قال الشاعر اترضى
 وانا الى الآن لم نظهر له فرق حلي بين بدل الكل من الكل
 وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل
 وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البديل هو المقصود
 بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان
 والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب
 اننا لان المقصود في بدل الكل هو اشخ فقط ولا في
 سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جواب
 الظاهر لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اهله
 بل ارادوا انه ليس مقصودا اهليا والحاصل ان مثل
 جاء اخوك زيد ان قصدت فيه اهناد الى الاول
 وحيث بانها تتم له توضيحا فالتعريف عطف بيان وان
 قصدت فيه اهناد الى الثاني وحيث بالاول فقتة

بالظاهر اظهرنا المتعارفة بحسب ذلك
 في مثل هذا المقام يوثق

جامعة الرياض
 المكتبة المركزية - قسم المخطوطات

بما لفته في السناد فالتكامل وح يكون التوضيح كالمثل
 بمقتضى و اتباع المقصود ههنا هو السناد والربيع
 التوطئة فالفرق ظاهر والسناد اي بدل البعض فزوه
 اي جزء المبدل منه نحو ضرب زيد ادرته والثالث
 اي بدل الاستمال بينه وبين الاول اي المبدل منه
 ملاية حيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملائمة
 اجمالا نحو عجب زيد علم حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد
 معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته وتضمن نسبة
 العجب الى زيد نسبة الى صفة من صفاته اجمالا ولا
 في سلب زيد ثوبه بخلاف ضرب زيد احماسه وضرب
 زيد اغلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في
 صفتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط
 بغيرهما اي يكون تلك الملاية بغير كون المبدل منه
 منه او جزوه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزوا
 من المبدل ويكون ابدا له منه بناء على هذه الملاية
 نحو نظرت الى القمر فلنكته والمنقشة بان القمر ليس من
 تلكه بل هو مركب منه منقشة في المنال ويمكن ان يورد
 مثلا مثل رايت ذريرة الاسد بوجه فانه لا مجال للغة
 المنقشة فيه فان البرج عبان عن مجموع الدرجات
 فلم يجعل هذا المبدل سماحا مسا ولم يتم بدل الكل
 عن البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه في كلام

وهذا هو
 في قوله فزوه
 ان المقصود
 في المقام
 مدلول الاول
 فكله وانما
 فزوه وليس
 وعطف فزوه
 الظاهر وان
 مختلفين بدونه
 المعنى حيث
 الى سلب اجمالا
 المعنى لا يثبت
 بشار الى خلاف
 ولفظ بغيره
 بدل من قوله
 بدل من الاسد
 واحد من اثني عشر

العرب فان هذه الاشارة مصنوعة والرايع اي المبدل
 الغلط ان يقصد اي يكون بان يقصد انت اليه المبدل
 من غير اعتبار ملاية بينهما بعد ان عطلت بغيره اي بغير المبدل
 وهو المبدل منه ويكونان اي المبدل والمبدل منه معرفتين
 نحو ضرب زيد اخوك وكترتين نحو جاءني رجل غلام
 ومختلفين نحو بالثامنة ناصيته كاذبه وجاء رجل غلام
 زيد واذ كان المبدل نكرة مبدلة من معرفة فالغف
 اي لغت المبدل لتكرره ووجب لفظا يكون المقصود
 انقضى من كل وجه فالتوافيق بصفة تكون كالجوابه
 من نقص النكاح مثل بالثامنة ناصيته كاذبه ويكونان
 ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون
 لقبتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك
 ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهرا من مضمر الا من الغائب
 بدل الكل من الكل لان المضمر المتكلم والمخاطب قوي و
 انحصر لانه من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل
 يلزم ان يكون المقصود انقضى من غير المقصود ومع كون
 مدلولهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشمال والغلط
 فان المانع فيها محقق واذ ليس مدلول لثامتهما مدلول
 الاول فيقال اشترت بك نصفك واشترتني نصفني و
 اشترتني علمك واشترتك علمي واشترتك الحمار واشترتني
 الحمار **عطف البيان** تابع شامل لجميع التوابع غير صفة

نفسه لان التصدي الى البدل قبل الغلط
 وانما ذكره خلف ما قصد بالقياس والنسب
 اسبق انك كما نارد ان يقصد الى البدل
 من غير ان يبدل بغيره ان يقصد في الابد
 بعد ان عطلت بغيره فاقدم ولم يقل عطلت
 بالاول تعضا

قال في انضوي ان هذا المثال كما كيف
 وهو مثل كذا انت وزوجك كذا وكذا
 انما يابى قال انما يقصد من لا يعيد
 فقال لو قصد سواد النعل الى المنفصل
 ودرت المنفصل توطئة فالنقل الى المبدل ولو
 قصد سواد النعل الى المبدل ولو
 بولته كان تاكيدا
 عظام البرق

أخر زب عن الضميمة وضع متبوعه آخر زعين البدل العطف
 بالظروف والتأكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف
 أيضا او وضع من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما
 لم يحصل من احدهما على الاخر او وضع ان يكون الاول
 او وضع من الثاني مثل اقم بانه ابو حفص عمر فان ابو
 حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب وهي انه تعالى
 عنه وعمر عطف بيان له وقصة اذ انى اعرابى الى
 عمر بن الخطاب رضى الله عنه فيقال ان اهل بيعة
 ولان على ناقة ذرية عفا نقباء وسجد فظنه كاذبا
 فلم يجله فقال وايم الله ما لعنت ولا دبرت فانطلق
 الاعرابى فحمل بعينه ثم سقبل البطحاء وجعل يقول وهو
 مثنى خلف بعيره اشم بانه ابو حفص عمر مائة
 من نقيب ولا دبر اغفر اللهم ان كان فجر دمر
 مقبل من اعلى الواد فجعل اذا قال لا اغفر اللهم ان
 كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى النقبيا فاحل
 بيده فقال متبع عن رجليك فاذا القبة بجحفا فحمله
 على بعيره وتروده وكساه وفضل من البدل لفظا
 اى من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل انا ابن
 التارك البكرى بشر فان قولك بشر ان جعل
 عطف بيان للبكرى جاز وان جعل بدلا منه لم يجز
 لان البدل في حكم مكرر العال فيكون التعديل انا ابن

هذا اما قوله وفيه بحث انا اول فلان
 القادى في قوله انا ابن التارك
 وشي اخذه في قوله انما انما فلان
 فلم يبق لفظ فيهما وانما فلان
 من عطف جواز التسمية بطريق التعديل
 عدم جواز بطريق التعديل العاطل
 ورفع العاطل فون ما زيد العاطل
 بواسطة تدوير فانداء مع استماع
 وفوق العاطل فون ما زيد العاطل
 من هذا القبيل

اي علامة حيات

اي فردة

فان ابن التارك اى الذى سرك البكرى
 من باب القاب الرجل فيلزم عطف بيان
 التارك ولا يصح ان يكون بدلا او البدل
 في قولك بغير العال فيكون المعنى التارك
 بشر كقولك من باب القاب زيد
 بكذا

التارك

التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق في القاب
 زيد واخره عليه البطر ترقبه وقوعا وعليه البطر ترقبه
 مقعولا التارك ان جعلناه بمعنى المصير والاندو حال
 وقوله ترقبه حال من البطر ان كان فاعلا عليه وان
 كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في قوله وقوعا
 جمع واقع حال من فاعل ترقبه اى واقع حوله ترقبه
 لانها تارة روجه لان الانسان مادام فيه من فان البطر
 لا يقره واما الفرق المعنوية بينهما فقد تبين فيما سبق
 والمراد بمثل انا ابن التارك البكرى بشر كل ما كان
 عطف بيان للمعروف باللام الذى يسميها والمراد بمثل
 انا ابن التارك البكرى بشر من حيث اليه الضميمة الموقوفة
 باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو
 اعلم من هذا الباب اى كل ما خالف حكمه اذا كان عطف
 بيان حكمه اذا كان بدلا فيسئول صوت النداء ايضا
 فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتسوية مرفوعا
 جملا على اللفظ ومنصوبا جملا على المحل اذ جعلته عطف
 بيان يا غلام زيد بالضم اذ جعلته بدلا والمعنى الاول
 اظهر وانما افيد **المبني** اى الاسم المبني وهذا
 المذ لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق
 ولا يعرف الاسم المبني اذ لو لم يعرفها كان تعريفها
 للمبنى المبني لانه ذكر في هذا المبنى لفظ المبنى فانما باب

اي علامة حيات

اي علامة حيات

فان قيل ان سمي اصل اخص من البنية والتعريف
 اخص تعريف تعريف بالاضف اجب بان
 تعريف في باب العرب ان سمي اصل هو الاثر
 وتعمل الاثر وهو الذى يكون المحل من هذا
 التعريف ان سمي هو الذى تائب المالكى
 وتعمل الاثر وهو الذى يكون هذا ما ذكرتم
 بجم

التارك

اي اسم نائب مبنى الامل وهو الحرف والفعل المشي والنا
 بغير التلام والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعنى
 هو هذه المناسبات وتفضل صاحب المفضل هذه الكتابة
 بانها اما تضمن الاسم معنى المبنى الامل مثل ان فاع
 تضمن معنى نكرة الاستفهام او شبهه كاليه كالمبهمات
 فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الضم
 او غيرهما او وقوعه موقوعه كزال فانه واقع موقوع
 او شكلة للواقع موقوعه كفجار او وقوعه موقوع
 يشبهه كالمند والمضموم فانه واقع موقوع كالمطاب
 المشابه للحرف في نحو ادعوك او اضافة اليه كقول
 من يذهب يومئذ فيمن فراء بانفوخ او وقع غير مرت
 مع غيره على وجه يتحقق منه عارضا فعلى هذا المضاف من
 المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام
 عمر وغلام بكر مبنى والمضاف اليه معرب ولما كان المضاف
 مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب اركان التركيب و
 عدم المشابهة لمبنى الامل كان المبنى ما انتهى فيه
 مجموع هذين الامرين اما بانفاهما معا او بانفاه
 احدهما فقط فكلمة او ههنا المنع المكنون وانما اختلف
 ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريف المعرب
 والمبنى فعدما وناخرا اشارة التقدم ما هو مفهومه
 وجودي لشرفه والقاب اي القاب المبنى من حيث

قبل ان يركب الامل والاسم في مثل ان فاع
 وادوات التي لا ترتب فيها فان قبل
 في اي فاع على نحو ان فاع او على نحو
 وبسبب ان المند والمضموم في الواقع
 التركيب قبل المند والمضموم في الواقع
 باعتبار ان المند والمضموم في الواقع
 لا يخلو عن صوت كقواب هذه

ان حجت نفسا فانه
 لا يقال للمبنى الضم والفتح
 والفتح والمضموم والفتح
 والفتوح والفتوح
 والفتوح والفتوح

حركات او افره وسكونها عند البصرية ضم وفتح وكسر
 لحركات الثلث ووقف لسكون واما الكوفون
 فيذكرون القاب المبنى في العوب وبالعكس والمراد
 ان الحركات والسكنات البنائية لا يغير عنها البصريات
 الا هذا الاقرب لان هذه الاقارب لا يغير بها ان غمها
 والكوفون يغيرون بها عن الحركات البنائية ايضا
 لانهم كثيرا يملقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما في
 صدق القاب حيث قال بالفتحة وفتح والنون بضمة وكسرة
 او على غير ما كما يقال ان في رجل مثلا مفتوحة وكسرة
 مضمومة وحكم اي حكم المبنى وانزه المرتب على بناء ان
 لا يختلف افره اي افر المبنى من المطلق بل اختلف العوب
 او يختلف افره لا اختلف العوب فمن النظر
 ومن مورد ومن زيد وهو اي المبنى ووالثاني باعتبار
 الحكم المضمرات واسماء الاسماء والموصولات
 والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاسماء
 بالرفع عطف على اسما الافعال لا على الافعال كقوله
 بحث الهموت فيما بعد الهموت لا باسماء الهموت
 وبعض الظروف وانما فان بعض الظروف لان جميعها
 ليست بمبنية بل بعضها فلهذا ثمانية ابواب في بيان
 الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من ثمة البناء
 لانه لا يخل في الاسماء الاعراب واذ كان مبنيا على

الحركة فلا بد عند ذلك من عتقين افرين احدهما
 علة البناء على الحركة فان اصل البناء ان يكون و
 الاقوى للحركة المعينة انها لما اخترت دون الباقين
 المضمرة ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم على عن نفسه
 او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب ويحل
 المراد المتكلم تكلم به او مخاطب مخاطب به فان انا
 موضوع لمن تكلم به وان كنت مخاطب به وتخرج
 هذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان اسما الظاهر
 كلها موضوعه للغايب مطلقا او غايب تقدم ذكره
 ويخرج بهذا القيد اسما الظاهرة وان كانت موضوعه
 للغايب وليس تقدم ذكر الغايب شرط فيها لفظا
 او معنى او حكما اراد بالتقدم ان لفظي ما يكون المتقدم
 مافوظا اما متقدما محققا مثل ضرب زيد غلاما او
 تقدير مثل ضرب غلاما زيد وبالترقيم المصنوع ان
 يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ
 وذلك المعنى اما المفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى
 اعدوا واعدوا اقرب للشعوى فان مرجع الخبر للعدل
 المفهوم من قوله تعالى اعدوا فكانه متقدما من حيث
 المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولا يؤوبه لانه
 لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمة مورثا فكانه تقدم
 ذكره معنى واما التقدم الحكمي فما جاء في خبر

فان قيل لفظ المتكلم موضوع للمتكلم
 لانه من حيث هو لفظ المتكلم
 فان قيل لفظ المتكلم موضوع للمتكلم
 لانه من حيث هو لفظ المتكلم
 فان قيل لفظ المتكلم موضوع للمتكلم
 لانه من حيث هو لفظ المتكلم

والقصة لانه انما جي به من غير ان يتقدم ذكره قصد
 لعظيم القصة بذكرها بعبارة يعظم وقولها في الخبر
 ثم تفسيرها فيكون ذلك المبلغ من اذكره او لا فترا
 وصار كأنه في حكم العايد الى الحديث المتقدم المعهود
 بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم وجللا زيد
 ورتبه رجلا وهو اي المضمرة بالنظر الى ما قبله فاما متصل
 ومنفصل فالمنفصل يتصل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى
 قبله يكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان
 مجاورا للعالمة نحو ما انت مطلقا عند الحاجة او غير
 مجاور له نحو ما ضربت الياك والمتصل غير المتصل
 بنفسه المحتاج الى عامل الذي قبله لتصل به ويكون
 منه وهو اي المضمرة باعتبار الاعراب اقيام مرفوع و
 منصوب وجرور لقيام مقام الظاهر وانقسام الظاهر
 اليها لاولان اي المرفوع والمنصوب كلي واحد منهما
 كما منقول لانه الامل والمنفصل مانع من الاتصال
 والناك اي الضمير الجور متصل فقط لانه لا مانع فيه من
 الاتصال الذي هو الامل وسنور المانع من الاتصال
 فذلك اي المضمرة انواع المرفوع المتصل والمنفصل
 والمنصوب المتصل والمنفصل والجرور المتصل النوع
 الاول يعنى المرفوع المتصل ضمير نحو ضربت علي صفة
 المتكلم الواحد المعلوم وضربت علي صيغة المتكلم الواحد
 الماخوذ

المجول المنة من اولها الى اخرها صنفه جمع الغاية
المعلوم اليك واثباتها الى اخرها صنفه جمع الغاية
المجهول اليك وانما بدأ بالمشكك لان ضم المشكك اعرف
المعارف واقدم الغايب لانه دون الكل يكون
التعريف هكذا ضربت ضربا ضربت ضربا ضربت ضربا
ضربا ضربت ضربا ضربت ضربا ضربت ضربا ضربت ضربا
وعلى هذا اقسام المجول والنوع الثاني اي المرفوع
المنفصل انا الى حق انا نحن انت انتما انتما انت
انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في انت
الا انتن هو ان اجامها وحروف الا واخر لواجي
واله على احوال من الافراد والتثنية وجمع والتذكير
والثاني والنوع الثالث اي المنصوب المتصل
وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربتني في ضربتني
ضربتني ضربتني ضربتني ضربتني ضربتني ضربتني
ضربتني ضربتني ضربتني ضربتني ضربتني ضربتني
المتصل بغير الفعل نحو انتي انتا انتك انتما انتن انتك
انتك انتن انتا انتما انتن واللفظ
انواع اي المنصوب المنفصل اباي اباها اباكم
اباها اباكم اباك اباها اباكم اباها اباها اباها
اباها اباها اباها اباها وفي اباي اختلافات كثيرة
والمتخارقات الضمير هو ابا والكلواحي للدلالة على التكلم

والمخاطب

والمخاطب والغيبة والافراد والتثنية وجمع والتذكير
والثاني والنوع الخامس غلام غلام غلام غلام غلام
بالكس ولى مثال المتصل بالحرف غلام غلام غلام
غلامك غلامك غلامك غلامك غلامك غلامك غلامك
غلامه غلامه غلامه غلامه غلامه غلامه غلامه
لن اللفظ وكان التماس ان يكون ضمما لكل من المتكلم
والمخاطب والغايب ستة كقوله وضعت المشكك لفظا
يدل على ستة معان كضربت وضربا وضربا وضربا
بين الواحد المذكور والمؤنث وضربا وضربا بين الاربعة
المنثى المذكور والمؤنث والمجموع المذكور والمجموع المؤنث
وضعت الاربعة خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة و
مشتركة بين المنثى المذكور والمؤنث واعطوا الغايب
حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربا
هو الالف المشتركة بينهما والتاء حرف تانيث
وتثنية الافواع الخمسة جارية بهذا المعنى اعني ان
المتكلم لفظان والمخاطب خمسة والغايب خمسة فصا
الجمع اثني عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان
الكل من الافواع خمسة اثني عشرة كلمة لثمانية عشر معنى
تكون جملة هاتين كلمة لتسعين معنى ويتبين ان تلك
الافعال عظاما وتسايات لا تطول الكلام بذكرها
فالرفوع المتصل خاصة يفي المنصوب والمجور

١٢١

المتصلة بستر لانها فضلة والمرفوع فاعل وهو كقول
 الفعل فخر زود في باب الضماير التي وضعوها بالضم
 استتار الفاعل فاكتموا بلفظ الفعل كما حذف في آخر
 الكلمة المشبهة شي ويكون فيما بقي دليل على ما الفاعل
 على ما هي في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع
 في الفعل كما للغائب الواحد المذكور اذ لم يكن
 منه الا الظاهر نحو زيد ضرب للمفرد والمذكر وللواحد
 المؤنث الغائبة اذ لم يكن منه الا الظاهر نحو زيد
 ضربت فان التعلية الثانية لا الضمير المرفوع والا
 لم يجمع مع الفاعل الظاهر نحو ضربت منه وفي الفعل
 للمتكلم مطلقا سواء كان متني او جموعا او واحدا او
 نون الواحد مذكرا او مؤنثا نحو ضربت ضربت وللواحد
 المحلى المذكور نحو ضربت وا ضربت وللواحد الغائب
 والغائبة اذ لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد ضربت
 وهذا ضرب وفي الضمقة مطلقا سواء كان اسم الفاعل
 او المفعول او الضمقة المشبهة او فعل التفضيل
 وسواء كان مفردا او متني او جموعا مذكرا او مؤنثا اذ
 لم يكن منه الا الظاهر نحو اقام زيد ان كقولك
 زيد ضارب وهذا ضاربه والزيدان ضاربا والزيدان
 ضاربون والزيدان ضاربان والزيدات ضاربات
 وليست اللف في ضاربان والواو في ضاربون

بضمير

بضمير لانها متعلبان بانه في التصب والجر والضم
 لا تتغير عن حالها ان تتغير عاملها والعال عاملها ليس
 عاملا في الضمير وانما هو عامل في الاسم والضمير فاعل
 له والضمير بان على ما كان عليه في الرفع فلو كانت
 ضماير لا تتغير الا ترى ان البناء في ضميرين واليون
 في ضميرين والواو في ضميرين والالف في ضميرين
 لا تتغير فها اي الالف والواو في الضمقة حرف
 التقية والجمع وليست بضميرين ولا يسوغ اي لا
 الضمير المتفضل مرفوعا كان او منصوبا لاجل شي
 الا لتقدير المتصل اي لاجل تقديره لان وضع الضماير
 للانضمار والتصل احسن من كون لا يسوغ الانفصال
 وذلك اي تقدير المتصل بالتقديم اي تقديم الضمير
 على عامله لانه اذ تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل
 به اذ الانفصال انما يكون باخر العامل او بالفصل
 الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل يتاني الفصل
 وتركة بقوت الغرض او بالحذف اي حذف عامله
 لانه اذ حذف عامله لا يوجد في اللفظ ما يتصل
 به او يكون العامل اي عامله معنويا لا متناع اتصال
 اللفظ بالرفع او يكون عامله حرفا والضمير الموصول
 له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالرفع الا بخلق
 تقدم بخلاف المنصوب نحو اني وانك او بغيره اي

والواو وعيها في صفة

كون الضمير مستند اليه اي الي ذلك الضمير صفة جرت
 على غير من هي اي تلك الصفة كانه له فانه لو لم
 يفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض
 الصور كما اذا قلت زيد عمر وضاربه هو فانه لو قيل
 زيد عمر وضاربه التبع على ان مع ان الضارب
 زيد او عمر بل المتبادر انه عمر ولانه اقرب الضمير
 المستعمل في ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل
 الضمير على خلاف الظاهر ان يرجع ما هو خلاف الظاهر
 وهو زيد واللا حاجة اليه واذا وقع الالتباس
 بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس
 فيه لا طراد الباب وانما قال من هي له لا ما هي له
 كما هو الظاهر لكون اسم اقتضاد اعلى ما هو
 مثل اياك ضربت مثال لتقديم الضمير على العاقل وما
 ضربت انا مثال الفصل لوضوح التخصيص هنا
 و اياك والشئ مثال لحذف العاقل اي اتق نفسك
 والشئ وانا زيد مثال للعاقل معنونا وما انت مثال
 مثال كون العاقل حرفا وهذا زيد ضاربه هي مثال
 الضمير الذي استند اليه صفة جرت على غير من هي له
 فانه استند اليه كضاربه الجارية على زيد حيث وقعت
 خبر له وهي صفة لزيد حيث قام الضرب بها وانما يقع
 ذلك اذا كان في فاعلا لا تاكيد او اذا كان دخلا

اللفظي

في صوت

في صوت الفصل لرفع التاكيد وكثرة تاكيد لازم فاعل
 بدليل عن التبدون ضاربهم عن وروى عن الزكري
 كما قال ضاربهم عن وعلى هذا يكون فاعلا كما في اختيار
 بالتمثيل صوت لا لليس فيها لثبت الحكم في صوت
 اللبس بالطريق الاو واذا اجتمع ضميران وليس احدهما
 مرفوعا اخر از عن نحو اكرمك اذا المرفوع كما في
 من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير كما
 ههنا فيجب اتصاله فان كان على تعذيب اجتمعا
 وعدم كون احد هما مرفوعا احد هما اي احد الضميرين
 اعرف على الاخر اخر اذا اتسا وما نحو اعطاهما
 اياه حيث يجيب الانفصال في الشئ للتميز عن تقدم
 احد المتساويين من غير ترجيح وقدمته اي احد الضميرين
 الذي هو اعرف على الاخر اخر اذا كان الالف
 متوقفا نحو عطيتك اياك فيلزم انفصال التقد المنكلم
 في خبر الاثرف ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بباراه
 على خلاف الالف وحكي بسبويه بجوز الانفصال ايضا نحو
 نحو عطيتك اياك فلك كذا في الاختيار في الضمير
 ان شئت او روت متصلا نحو اعطيتك باعتبار عدم
 الاعتداد بالفصل ما هو متصل وان شئت او روت
 متصلا نحو عطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل
 ما هو لفصله فان كان متصلا ونحو ضربت فان

١٢٤

اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا جبر الا والاول بالاضافة
 وانصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير
 المتكلم فلما وصل باعتبار عدم الاعتماد بالفضل
 بالمتصل ولك الفضل نحو ضربت انا بك للاعتداد بالفضل
 والآي وان لم يكن احدهما اعرف او يكون وتسمى
 ما قدمت فهو اي الضمير الثاني على كل من التقديرين
 منفصل لا غير اما على تقدير الاول فتلا بضم الترجيح
 في تقديم احد المتصلين على الاخر فيما هو كالكل الواجب
 بل ترجح واما على تقدير الثاني فكما انهم تقدم الاخص
 الاقوى فيما هو كالكل الواحد نحو اعطيتك اياه قال
 لما لم يكن احدهما اعرف لكونها ضميرين غائبين
 او عطية اناك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو
 ضمير المخاطب وتكون ما قدمت والمختار في خبر باب كان
 اي خبر كان واخوانها اذا كان ضمير الافعال كما تقول
 كان زيد قايما وكنتم اياه لانه كان في الاصل خبر المتبادر
 ويجب ان يكون خبر المتبادر ضمير منفصل لان عامل
 معنوي ويجوز ان يكون ضمير متصل ايضا نحو كان
 زيد قايما وكنتم لانه شبه بالمفعول وضمير المفعول
 في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبه المفعول ان
 لم يكن وجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جازيا لانه
 مكن الاتصال مختارا لان رعاية الاصل اول من رعاية

المتكلم
 في المثال

المتكلم

المتكلم به بالمفعول والاكثر في الاستعمال الفصل
 الضمير بعد لولا لولا يكون ما بعد لولا مبتدأ او محذوف
 الجبر فتقول لولا انت الى آخرة يعني لولا انت لولا
 انما لولا انتم لولا انت لولا انما لولا انتم لولا
 هو لولا لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها
 انما لولا انتم وكان الاول وفق لما سبق ان يقول لولا
 انما لولا انتم لولا انتم لولا انتم لولا انتم لولا انتم
 ليس ورتي وكذلك الاكثر في الاستعمال الفصل
 الضمير المرفوع بعد عسى يكون ما بعد عسى فاعلا
 تقول عسى الى آخرة وجاز في بعض اللغات
 لولاك وعساك الى آخرة كما قد ذهب الاخفش الى ان
 الكاف بعد لولا ضمير مجرور واقع موقع المرفوع فاعلا
 الضمير قد يقع بعضها موضع بعض كما تقول ما انا
 كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع
 موقع مجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام
 حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالأخفش
 تعرف فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك
 فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع
 وسيبويه الى ان عسى محمول على فعل انفار بهما في المعنى
 فنما ايضا الاخفش تعرف في الضمير وسيبويه في الفعل
 وتكون الوقاية مع الباء اي بياو المتكلم لانه في المثال

المتكلم

المتكلم
 في المثال

اذا لم تعد على الياء تبقى آخر الكلام عن الكسر المحيطة بها
اتى به اخت الجرح ولهذا سميت نون الوقاية نحو
وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع كمن يظن
بلحال كونه عربيا عن نون الاعراب اي عن نون
الاعراب نحو يضربه نون آخر المضارع ايضا عن نون
الكسرة بخلاف كسرة نصر بين لانها في الوسط حكما وبغلا
كسرة لم يكن الذين كسرة واو قلى الخ لعروضها
انت مع النون الاعرابية الكائنة بعد اي في المضارع
ومع لدن وان واخوانها يعني ان وكان ولكن و
ليت ولعل خيرة بين الايمان بنون الوقاية للمحافظة
على كسرة التنوين في غير لدن وعلى كسرة نون في لدن
بين تركها يخرجها عن اجتماع النونات ولو حكما كما
في لعل نقرب النون في الخرج وحلا على اخواتها
كما في ليت واختار لظن نون الوقاية في ليت من بين
اخواتها لعدم نافع في ذاتها فاشمل على اخواتها
خلا الال وهي من وعن وقد وحط وها بمعنى
حسب للمحافظة على التسكون اللازم الذي هو الال
في البناء مع قلب الجروف وعكسها اي كسرت ليت لعل
في الاختيار فاختار فيها ترك النون لتلغى الضعيف
وكسرة الجروف وبوسط بين البتداء والجرح قبل العول
مثل زيد هو القائم وبعد ما اي بعد العول نحو قوله تعالى

اي مع نون الاعراب شئت زونها وان كتبت زكت نحو غير اني ولا غيره

وهي شرط من النون ان يكون المحذوف لان لا تسكن فاقبلت فيها في اقله المبتداء والفتحة او يكون نحو لعل في لعل المنفصل المشتمل على تعريف كالاتي في تعريف تعريف

قولها بغير الواو في قوله تعالى انما كان الله ليدينكم الحق انما كان الله ليدينكم الحق انما كان الله ليدينكم الحق

كنت اتا الترتيب صيغة مرفوعة ولم يقبل ضمير مرفوع كان
الاختلاف في كونه ضميرا مفضلا مطابقي للمبتدأ او افراد
وتشبهه وجحا وتذكير او ثانيا وثالثا وكلاما وخطابا وغيره
ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك
المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الجرح فحقا وخبر
فيما يصلح لها ثم الشرح فادخل فيما لا يفسد فيه ذلك
عند اختلاف الاعراب وكون المبتدأ ضميرا وغير ذلك
بما شمل على صوت اللبس بشرطه اي شرط الفصل بذلك
المرفوع ان يكون الجرح معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه
فيما او افضل من كذا الملاحظة بالمعنى لامتناع اللام
مثل كان زيد هو فصل من عمره وادخل على مثال افعل
من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الجرح بل
العوامل ليستغنا عنها عن المثال كغيرها ولا موضع له
اي للفصل من الاعراب عند الجليل لانه عنده صرف
على صيغة الضم وعند بعضهم اسم مني لا يفسد في الاعراب
ولا عمل من الجليل استبدل الفاء الاسم فذهب الى
صرفية وبعض العرب يجعله مبتدأ اي يجعله بحيث يحكم
التحاة بكونه مبتدأ والاقوال العرب لا يعرف المبتدأ
والجرح وما بعده خبره انما مرفوع على انه خبر والجملة
او منصوب عطفا على ثانيا منقول يجعله واما يعرف
من العرب جعله مبتدأ بوضع ما بعده في مثل كنت انت

واجاز بعضهم وقوعه قبل المضارع نحو
او جاز بعضهم وقوعه قبل المضارع نحو
او جاز بعضهم وقوعه قبل المضارع نحو

بموضع عند زيد ان كان في باب وانما انت
بموضع عند زيد ان كان في باب وانما انت
بموضع عند زيد ان كان في باب وانما انت

الرتيب وعلت زيدا هو المنطوق وفي بعض النسخ
 مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو ووجه الرفع متعين
 ويتقدم قبل الجملة وايراد اللفظ قبل التأكيد التقدم
 لان تقدم الضمير على موجه غير معروف ولا يوجد ان
 يقال معنى الكلام ويقع تقدم ما من غير سبق مرجح
 ذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا
 فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس
 من الكلام ضمير غائب لشيء غير النسان اذا كان مخدرا
 رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضم القصة
 اذا كان مؤنثا وكسب تانيته اذا كان العجوة
 فيها مؤنثا يحصل النسبة بغير ذلك الضمير الغائب
 لا بهاء الجملة المذكورة بعده اي هذه الحقة
 من الجنس المذكور والظاهر ان قوله نسبي ضمير النسان
 والقصة معرفة بيان للواقع ليس اخلافي بيان
 القاعدة فانه لا دخل للتبعية في هذا الحكم فانه ثابت
 سواء وقع منه التسمية او لا وايضا يلزم استدرار
 قوله بغير الجملة بعده فعلى هذا الوجه لا يحل التقدم على
 ما ذكرناه من القواعد بقولنا ان هو زيد قائم
 على ان يكون هو مبتدأ ورجاء النسان زيد قائم
 خبر اعنه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم على الجملة
 مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى النسان

بهم كنهها
 وانما هي خبر النسان اي ضمير النسان لان
 وكلا القصة لا يكونان معا في قولنا
 الضمير كناية عن جملة لا يكون اي الذي
 ما شان قلت هو زيد قائم وقيل انما هي كناية
 عنه هو زيد قائم وقيل انما هي كناية
 لان هذا الضمير لا يجوز دخوله في الكلام
 لان عظمه فلا يقال هو زيد قائم الا
 وان يكون توكيد زيد او عطف عليه
 في قولنا الناس فلهذا نسبي ضمير النسان
 كذا في بعض نسخ المفضل

لا يخرج

لا يخرج عن الابهام بالكناية بل انما يرفع جملة زيد قائم
 كما لا يخفى ويكون ضمير النسان او القصة متصلا
 واذا كان متصلا يكون مترا وبارزا على حسب العول
 فان كان عاملا معنويا بان كان مبتدأ كان متصلا
 وان كان لفظيا يصلح للاستتار القير كان مترا والله
 بارز اميل هو زيد قائم مثال المفضل وكان زيد قائم
 مثال المتصل المترا وانه زيد قائم مثال المتصل البارز
 وخوفه عن اللفظ باضمان للنسب انما حال كون
 منصوبا بضعيف اي جائز مع ضعف بخلاف ما اذا
 رفوعا فانه لا يجوز اتصاله بكونه عن اجزائه فلكونه
 على صوت الفضل او ما ضعفه فلا يرفع ضمير او
 بلا دليل عليه لان خبر كلام مستقل مثاله **شعر** ان
 من يدخل الكنية يوما يلق فيها جازرا وطبايا الا
 مع ان المفتوحة او مخففة فانه اي خوفه بغيره
 انما مع كونه منصوبا لازم لقوله شعرا واخوه عويم
 ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان
 وان تعلما بالتشبيه الواقع فيهما وبعد تخفيفهما
 ان المكسورة المحققة عالة في المنفوخ كما قال الله تعالى
 وان كلاما ليوثيهم ولم يجدوا ان المفتوحة المحققة
 في المنفوخ مع ان ان المفتوحة اقوى شبيها بالفعل
 من المكسورة فهي اجده بالعمل واذا لم يجد وما عالة في

قال المصنف ما خبرته تجاسر بالانفاس فاذا
 رفع مبتدأ وجب ان يكون مرفوعا متصلا
 فتكون هو زيد قائم واذا وقع في الفعل
 ان يكون مترا او متصلا كان زيد قائم
 فلا يكون الا مترا او متصلا
 وليس هو مترا او متصلا
 ان يكون بارزا او متصلا
 انه زيد قائم ويجب ان يرفع الجملة
 لكلا تفسيرا لهذا الضمير وهو كناية
 استغنى ذلك بانه عن عايد الله
 بخلافه

او الكنية بعد الضمير الجازر جمع جازر
 وهو ولد تير الكوشية
 كقوله على الكسوة

كقوله على الكسوة

المفوض قدر واعلمها في ضمير الشان تلتزم بد المكسور
عليها عملا مع انه اجدر به ولم يتخوذوا الظاهر ذلك في
تلايقوت التحريف المطلوب هنا كما يدل على حذف
التون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفوض
او حذف **اسماء الاشارة** اي اسماء الاشياء
المعدودة في المبنيات حسب الاصطلاح ما وضع في
اسماء ووضع كل واحد منها مشار اليه اي لغير مشار
الاشياء حصة بالجوارح والاعضاء لان الاشياء
عند هؤلاء حقيقة في الاشياء احسية فلا يراد
الغايب وبقوله فانها لكشاة الى معانيها
وهي احسية ومثل قولك انك انما ليس
اشياء احسية تحول على التجوز وانما يثبت
شبهها بطروف كما سبق وهي اي اسماء
واحوال كونها المذكور الواحد والعامل في الحال
المفهوم من نسبة الجزء الى المبتداء ولسناه فان رفا
وذين نظبا وقرا الى ذان وذين حال كونها
لمشي المذكور قد يكون القم اقرب الى مرجعها
هذا القياس في التركيب الثلاثة الباقية قوله
هي ابتداء وقوله ذامع ما عطف عليه مقيد لكل
منها بحال خبر له وهي في بعض اللغات ذان في
جميع الاحوال الترفع والنصب والبرمه قوله تعالى

بجاء الاشياء
الاشياء التي هي في اللغة معلومة
الاشياء التي هي في اللغة معلومة
الاشياء التي هي في اللغة معلومة
الاشياء التي هي في اللغة معلومة
الاشياء التي هي في اللغة معلومة

ان هذا ان سافر ان على احد الوجود والموت الواحدة
تأمل في الاصل في لغات النون الواحدة في الالف
تتقن منها الذي وذي وقيل في الاصل كقولنا يا ذاه
ذاه كقولنا يا ذاه وقيل بها في الالف
باصالتها قد متنا على سائر الالف عنيها وهي يعقب
الالف يا ذاه وقيل يعقب الالف والياء ما يعقب
وصل الياء بها ولتساه اي منى الموت تمان في
الرفع تمان في النصب والجزء ولا تمان من اخاتة الالف
تاكثرة دورها على الالف وتوقع بعضهم من خلاف
او افرادان وذين وتمان وتبين باختلاف العول
انها معدومة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب
اختلاف العول بل ان ذان وتمان موضوعان لتثنية
المرفوع وذين وتبين لتثنية المنصوب والمجرور
ووقوله على صوت العرب انفا في الاقصاء الاكبر
لوجود علمه النبأ فيها ومجموعها اي جمع المذكر والنون
اولاد ممد او قمر اي ممد وواو مقصودا واولاد
مقصودا يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشياء
يقع يدخل على اولها على سبيل النون والعروض بعد
اعتبار اصلها حرف التثنية وهي كلمة ما هو ليس
في الحقيقة منها وانما هي حرف في التثنية على المشابهة
قبل لفظ كذا في التثنية على النسب الاستوائية كقولك

ان هذا ان سافر ان على احد الوجود والموت الواحدة
تأمل في الاصل في لغات النون الواحدة في الالف
تتقن منها الذي وذي وقيل في الاصل كقولنا يا ذاه
ذاه كقولنا يا ذاه وقيل بها في الالف
باصالتها قد متنا على سائر الالف عنيها وهي يعقب
الالف يا ذاه وقيل يعقب الالف والياء ما يعقب
وصل الياء بها ولتساه اي منى الموت تمان في
الرفع تمان في النصب والجزء ولا تمان من اخاتة الالف
تاكثرة دورها على الالف وتوقع بعضهم من خلاف
او افرادان وذين وتمان وتبين باختلاف العول
انها معدومة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب
اختلاف العول بل ان ذان وتمان موضوعان لتثنية
المرفوع وذين وتبين لتثنية المنصوب والمجرور
ووقوله على صوت العرب انفا في الاقصاء الاكبر
لوجود علمه النبأ فيها ومجموعها اي جمع المذكر والنون
اولاد ممد او قمر اي ممد وواو مقصودا واولاد
مقصودا يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشياء
يقع يدخل على اولها على سبيل النون والعروض بعد
اعتبار اصلها حرف التثنية وهي كلمة ما هو ليس
في الحقيقة منها وانما هي حرف في التثنية على المشابهة
قبل لفظ كذا في التثنية على النسب الاستوائية كقولك

ان هذا ان سافر ان على احد الوجود والموت الواحدة

ما زيد قائم وما انان زيدا قائم وتصل ما اي باو
 اسماء الاشياء حرف الخطاب وهو الكاف يربها
 على حال المخاطبة من الافراد والتنحية وجمع والتذكير
 والتانيث وانما جعلت بين الكاف حرفا لا تتناع في
 الظاهر فوجها ولو كانت سما لم يمنع ذلك من تنوع
 ذلك وهي اي حرف الخطاب سمته والفعال يفتي
 الستة ويشترك خطاب الاثنين فوجهت الى حته
 مفر وقرت في حته من انواع اسماء الاشياء يعني
 المفرد المذكور والمؤنث ومثنىها وجمعها وهي ستة
 راجعة الى خمسة كاستان جمعها وانما قلنا من انواع
 اسماء الاشياء لان افراد المفرد والمؤنث ترفع
 الستة فيكون اي الحال من القرب حته وعشرين
 وهي اي تلك الستة والعشرون ذاك الى وانك
 يعني ذاك اذا اشترت الى مذكوره وخاطبت
 مذكورا وذاك اذا اشترت الى مذكوره وخاطبت مذكورا
 وذاك اذا اشترت الى مذكوره وخاطبت مذكورا على
 هذا القياس فانك وذاتك اذا اشترت الى مذكورا
 وخاطبت مذكورا الى ذاتك وذاتك اذا اشترت
 الى مذكورا وخاطبت الى مؤنثات وكذا النسوة
 يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتيك
 الا تاكن وتيلكن واوتك بالمد واواك بالفتح

كذلك كما كمن وسما واليك
 منه على ما قرأتها منه وذهفني
 من خطبها فخطبها وخطبها
 من خطبها على كل من حته
 وعشرين شالاهي ذكرك ذكرك
 ذكرك ذكرك ذكرك ذكرك ذكرك
 ذكرك ذكرك ذكرك ذكرك ذكرك
 ذكرك ذكرك ذكرك ذكرك ذكرك
 ذكرك ذكرك ذكرك ذكرك ذكرك

وغيره يجمع بينها في انما في التنحية
 تحت الخطاب على النفس ويؤثر في
 الكاف اي كالف الخطاب والاسم اي
 اسم الاشياء مع تعدد الخطاب او
 سواء كان المفرد او الجمع وان
 الجمع كقولك انما افاض ولا يجر
 بين ذك فان ال والهاء يفتوح
 معنى ويكون فتح اي بين الفاعل
 لان البين انما يصل على المفرد وكذا
 الخطاب متعددها ويكون جمع
 حته

الى اولئك واوتك وانما ذكرك فقد اوردوه
 وما لك وفي الصياح لاقبل ذك فانه خطابه
 ذا اللوبي وذلك للبعيد وذلك للمتوسط واخر المتوسط
 لان المتوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما راي
 المتكلم كثرة استعمال كل من هذه الكلمات اشترط
 الاخرين منها لم يتخذ هذا الفرق زهبا واحال الى
 غيره فقال يقال وتلك وتانك وذاتك حال كون
 باين الاخرين سبعة ذين واواك بانتم اي
 هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذك في افاة البعد
 ولا بعد ان يجعل لك اشارة الى كلمة ذك المذكور
 سابقا وانما تاك وذاتك وتانك تحقيقين
 واواك بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط بعد
 حذف حرف الخطاب منه للقرب وانما ذك وهما بضم
 الهاء وتخفيف النون وهما بمعنى الهاء وتشديد النون
 وهو الاكراه كما الهاء ايضا فلما كان ليقضي
 خاصة لا يتعلق بغيره الاجازة على سبيل تيسر وانما ما
 من اسماء الانسان فتدعى في المكان وغيره **الموصول**
 اي الموصول المعهود ومن المبنيات في اصطلاح النحاة
 بالتميز لاي اسم لا يتم من حيث جزئية بغيره لا يكون
 جزءا تاما ان كان جزو تيمينه او لا يصير جزءا تاما
 كان يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء الناقصة

اي للعبد وتعال ذكرك لجمع بين التنية
 والخطابة ذكرك وذاتك وتانك تحقيقيين
 واوتك للمتوسط وبغير اللام
 واوتك للمتوسط وبغير اللام
 واوتك للمتوسط وبغير اللام
 واوتك للمتوسط وبغير اللام
 واوتك للمتوسط وبغير اللام
 واوتك للمتوسط وبغير اللام
 واوتك للمتوسط وبغير اللام
 واوتك للمتوسط وبغير اللام
 واوتك للمتوسط وبغير اللام
 واوتك للمتوسط وبغير اللام

بسم الله الرحمن الرحيم

زمانا مکانه تشبیه اولندی قوه تملکده مشبه به اولان
مکانلک بکیم قسیمی بری متعارف و بری غیر متعارف مشبه
اولان زمانه مشبه به کج حسیق و اولان غیر متعارف
در دیو ادعا اولندی بعد الادعا نمه یا خود متعارفان
ایچون استعاره اولتیق مشبه به موضوع اولان نمه
بناصفتا فقط ذکر اولنوب اندن مشبه اولان زمانه
قصه واراده قلمقله استعاره معصمه اصلیه اولتیق اولندی

طرحه قلم

في كونها في كونها اوليا مجمل اليه المركب اوله
انضمام امر اخر معه كالبنداء والجزء والفاعل والمفعول
وغيرها وانما يكونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان
جميع الموصول والصفة جزءا من المركب يكون الموصول
وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اوليا الا بالصلة
وعايد المراد بالصفة معناها اللغوي لا الاصطلاحي
فان الاصطلاح يجرى عن جملة من كون بعد الموصول
شاملة على عايد اليه فمعناها موقوف على معرفة
الموصول فلوعرف الموصول بما تقوم الدور والقرينة
على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله
وعايد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحى لكان هذا
القول مستلزما لانه لا فراج مثل اذ وحيت ليس
لما صلة اصطلاحية ولقال ان يقول يمكن ان يوقف
الصلة بالاتيوقف معرفة على معرفة الموصول بال
يقا الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزء الا مع هذه
جملة شاملة على عايد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد
بالصلة معناها الاصطلاحى ولا يلزم الدور وذكر
العايد مع انه ما حوز في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصح
بما علمتنا مما لعم في الاخر اذ عن مثل اذ وحيت ولما
كانت الصلة بعينية لا تم بحسب المفهوم من ان يكون خبر
او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعايد

وهو تبارك الموصول اخصها الا الصلة
وذا قال قولا اى جزء الكلام وينزل
اسما كما قال بعض اللغويين ان الصلة
الاقتضات لا تكون لانهما لا يتساوىان
فان قلت كيف يكون اسماء ونداء كاحد
في الاقارة الى الاقارب وهذا كالتصنيف
من قولك كورف قلت بين الحاجة
بها فان حاجة كورف الاصل فانها تارة
في الوضع وحاجة الموصول الى الكلام
عارضة غير رتبة في الوضع وفي الكلام
المصنف في سطر الفضل ان اوله
مجدد

ما هو
النه
كان
اول

بمعنى

ان

ان من ان يكون ضمير او غيره واذا كان ضمير الاعم
من ان يكون للموصول او غيره والواجب ان يكون
ضمير الموصول عنهما قولا وسلطنة اى صلة ما لا
جزء الا بصلته جملة خبرية او في معناها كالمفعول
والعايد ضمير لا غير ضمير له اى للموصول لا غيره وهذا
واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولة في
اللام الخبرية تجعل صلتها ما كانت جملة معنى مفعول
علما بالحقبة والتشبيها وهي اى الموصول الذي
للمذكور والمذكور التي للضم والمؤنث والذات المنفى المذكور
والذات المنفى المؤنث ويكونان بالالف في حاله
والياء في حالتي النسب والمو واللام على وزن الفاعل
المذكور والمؤنث الا انه في جمع المذكور شمر والذات
كالذاتين جمع المذكور والذاتى بالهجرة والياء والياء
بالهجرة المكسوة فقط والذاتى بالياء فقط مكسوة
او ساكنة اجراء للموصول مجرى الوقف جمع المذكور والياء
الا انه في جمع المؤنث شمر والذات والذات جمع المؤنث
وجاء في الذات الثلاث حذف الياء والياء الكسرة
على التاء وفي الذوات حذف التاء والياء معا وما يقع
الذات فيهما لا يقبل غالبا نحو حرف ما عرفة وجاء فيهما
حرف التاء وما بينهما من ايضا بمعناه فحين يقبل
ويستوي فيهما المفرد والجمع والجمع والمذكر والمؤنث

ان يكون
اجنبية
اي عن الموصول
مجملة

فأذا اجترت عن زيد من ضرب زيد المن على لاجر كونه زيدا قلت الذي ضربته زيد ومن ضرب عم وزيدا الذي
عم وزيدا قائما الذي علمه وقائما زيد وعن القائم منه الذي علم عم وزيدا آياه قائم وعن الثالث من علم
عمر أخيرا قاس الذي اعلمه زيد اعلم آياه خيرا الناس وعن المصدر الموصوف من ضربت ضربا شديدا الذي
ضرب شديدا واستحقوا على الفرج وعن الفرجين من سرت يوم الجمعة وجلت مكانك الذي سرت فيه يوم الجمعة
الذي جلت فيه مكانك وعن المفعول بعد في ضربت وزيدا الذي ضربت وآياه زيد وعن خبر كان في كان
قائما الذي كان زيد آياه قائم وعن
المستحق في جاء القوم الا زيد الذي جاء
القوم الا آياه زيد هذا في المفعول
وانما في المرفوعا فتقول في الاخبار عن
الفعال المطرف في طلعت الشمس التي طلعت
الشمس والمضمر في ذهبت الذي ذهب
انا وعن اسم مالم يستعمل في ضربت
الذي ضرب زيد وعن كان في كان
زيد قائما الذي كان قائما زيد وعن
المعطوف من قام زيد وعمرو الذي
قام زيد وهو عمرو وآياه في الجوارح
فتقول عن الجوارح في سرت زيد
الذي سرت به وعن الجوارح بالاضافة
في ضربت عمرا الذي ضربت عمرا
زيد وعن البدل في سرت به جعل
الذي سرت به جعل به اخوك وعلم الجوارح
فيه فيمن لا يجوز الا مع البدل الذي سرت
به جعل اخوك وفيمن يجوز به غيره الذي
سرت به اخوك واذا اجترت في الجملة
الكاسية عن المتداوم من زيد منطلق
الذي هو منطلق زيد وعن خبر من الذي من
زيد هو منطلق وعن اسم ان من ان
اخوك الذي ان اخوك زيد وعين خبر
منه الذي ان زيد اخوك

واي بمعنى الذي نحو ضرب ابيهم في الدار اي ضرب الذي
في الدار وايه بمعنى التي نحو ضرب ابيهم في الدار اي
اضرب التي في الدار وهو والواو اي النسوة التي في
خصاص من حيثها موصولة بفتحهم بمعنى الذي والتي قال
ابن سيبويه وهو في ضربت وذا وطوبت اي التي ضربتها
والتي طوبتها وذا بعد ما الكائنة كفتحها موصولة
اي ما الذي صنعت والالف واللام اي طوبتها بمعنى
الذي والتي او المنة او المجموع والعايد المفعول اي
العايد الذي لا يتم الموصول الآيه اذا كان مفعولا
خلافه اذا لم يمنع مانع لانه فضله لا اذا كان فاعلا
لكونه مفعولا نحو قوله تعالى انه يبسط الرزق لمن يشاء
ويقدر لا اي لمن يشاءه اعلم ان النحاة وضعوا آياه
بالمصدر بالالف واللام اي ما يقوم مقامه وهو
من وضعه تميز من التعلم فيما تعلمه في هذا الفن من المسائل
وتذكيره آياه فاتهم اذا قالوا لا جد خبر عن الاسم
في الجملة الفلانية بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبار
لا بد من تذكيره من مسائل النحو وان تتبع النظر فيها
حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم وضع وفي اي
اسم الصلح وفي اي اسم يمتنع فاما المصنف الا
لانها الباب فقال واذا اجترت اي اذا اردت
ان تجز عن جزء جملة بالذي اي باستعارة الذي او

التي

التي او الالف واللام فان آياه ليست صلة للاخبار
لان الذي مجز عنها لا تجز بها صلة لها اي وقعت
كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية
وجعلت موضع المجز عنه اي في موضع ما هو مجز عنه
بالذي في الجملة الثانية بمعنى في موضعه الذي كان له في
جملة الاو ضمير المصا اي كلمة الذي واخوة اي المجره
عن الضمير الضب على الحال او ضمن اخرته بمعنى جعلته
اي جعلته خبرا متافرا فاذا اجترت متلائم زيد من
جملة ضربت زيد بكلمة الذي او وقعت في صدر الجملة
الثانية وجعلت في موضع ما هو المجز عنه في هذه الجملة
اعني زيدا والمراد بموضعه جملة الذي كان له في الجملة
الاو وهو فعل المفعول من ضربت ضمير اللذي واخوت
المجره بمعنى زيد او جعلته خبرا عن الذي وقت الذي
ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي الالف واللام في جملة
الفعلية خاصة ليضرب بناء اسم الفاعل واسم المفعول
منها فان صلة الالف واللام لا تكون ان اسم الفاعل
واسم المفعول ويكون ان يؤخذ اسم الفاعل من المفعول
والمفعول من المفعول لبيان ان يكون الفعل الذي
تضمينه جملة الفعلية متصرفا او غير المتصرف نحو قولهم
وحيدا وعسى وليس لا يخفى منه اسم الفاعل والاسم
المفعول فلا تجز بالالف واللام عن زيد في المنة

المراد من الثانية هي آياه الذي زيد في المثال الثاني
والضرب لان ضربته جملة او لا

تدبر المصدر العامل لانك لو اجترت
ضرب في ذلك ضرب زيد اقلت الذي هو
زيد اخوك لا اذبت ان الضمير آياه
قد المصدر بالعامل لان الاخبار عن الضمير
العامل جائز كما في الجملة الفرب
ان يقول الذي اعني هو الضرب مجزوا

عن ضربت ان تغذ زاوية لا لوانه
لم يحصل الا بتمام العمل
في قولك هو زيد فلان او تغذ زيدا
فقط الموصول وان تغذ زيدا
ان تغذ زيدا جعل الضمير
او ضربت لا الضمير
وقيل هو انه واحد وهو زيد فاعلم
فاعلم وان زيد فاعلم
فلا يقال في جاني رجل عالم الذي
جاني هو ومنه فلا يقال جاني
رجل عالم الذي جاني رجل عالم

منظفا وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف
لاستفاد من اسم الفاعل والمفعول معا كما لتبين
وسوف وحرف النفي والاكسغهام فلا يخبر باللام من زيد
في جملة سبقوم زيد فانه اذا انبنى اسم الفاعل من سبقوم
يكون قابلا فيغوز مغز اللين فان تغذ را منها او
اي من الامور الثلاثة التي هي تصدير الموصول ووضع
عايد الموصول مقام ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم
تغذ الاخبار ومن ثمة اي ومن اجل انه اذا تغذ را
منها تغذ الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الفاعل
بان يكون ضمير لان مجزاة لا تمنع تصدير جملة الذي
وتأخير المجرى عنه خبر الوجوب تصدبر على الجملة وكذلك
في الموصوف بدون الضمة وفي الضمة بدون الموصوف
فلا يجوز في ضربت زيد العاقل ان يخبر بالذي عن زيد
بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد كقولك
الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما
فيما الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر
الفاعل بدون المفعول فلا يجوز في خرجت من دون العاقل
الكسوة ان يخبر بالذي عن دون القصار بدون التوب
لان في قوله ان يعمل ضمير الذي جعل في موضع دون القصار
عائلا في التوب بخلاف الذي عجت منه دون القصار
وكذلك امتنع في الحال لان الحال تجبان كون
مفعولا

منه الموصولة
بالموصولة
تدبرها

مكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعه
بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المتخى لغير ما اي لغير
كلمة الذي لا تمنع تصدير الذي لاستفاد من ذلك في قوله
الضمير اليها فيض في ذلك لغير بلا ضمير وكذا امتنع في الاسم
المشتمل عليه اي على الضمير المتخى لغير ما نحو قولك زيد ضرب
غلامه فلما فتح الاخبار عن غلامه بان تعال الذي زيد
ضربه غلامه لانك اذا جعلت الضمير عايدا الى الموصول
بمع المبتدأ وبلا عايد وان جعلته عايدا الى المبتدأ او يعني
وكل منهما امتنع وما الكسمية لالطرفية فانها اما كما في قوله
انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيد او ما زيد قائما فهو
خو عرفت ما استبرية واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت
وشطرية نحو ما تصنع صنع وموصوفة انما بغير وخو مرت
بأجاب لك اي شيء يعجبك واما جملة نحو زيدا ككثرة النفوس
من الامور فخرجت كل العقول اي ربت شيء ككثرة النفوس
وتامة يعني منكرة عند الي على والشئ المعرف للشيء بوجه
نحو قوله تعا فعلى اي نعم شيئا او نعم الشيء هي هي
خو ضرب ضربا با اي ضربا با اي ضربا كان ومن كذلك اي
سكون موصول نحو كرم من جادك واستفهامية نحو
غلامك ومن ضربت امرلية نحو من ضرب ضرب وموصوفة
انما بغير نحو قوله وكفى بنا فضلا على من يخبرنا حبه النفي
عند انانما اي شخص يخبرنا او جملة نحو من جادك قد كرمه

منه الموصولة
بالموصولة
تدبرها

منه الموصولة
بالموصولة
تدبرها

منه الموصولة
بالموصولة
تدبرها

منه الموصولة
بالموصولة
تدبرها

الاولى التامة والصفة فان كلمة من لا ياتي تامة ولا صفة
والى المذكور وايه للموت كمن في ثبوت الامور الاخرى
وانشاء التامة والصفة فاي الموصول نحو ضربت بهم
والاستفهامية نحو انتم اخون وانتم القيت والشهنية
نحو قوسه اياما تدعو افلا السماء اجنسه والموصوفة
نحو يا زينا الرجل مثل اي تقع صفة اتفاقا في جعلها
من التي لا تقع صفة اصلا واجيب بان ايا الوتعة
صفة هي في الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اي
رجل عظيم نبال عن حاله لا يعرفه كل احد فقلت عن الا
الى الصفة وهي اي كل من اي وايه ليعبره بالاتفاق
وحد بالاشارة كنه في الارب غير تام الموصولة الا
على الاتفاق في اللذان والذنان وفي زوا الطائفة ولما
اجتبه لانه التزم فيها الاضافة الى المفعول الذي هو
فوق الاسم المتضمن فلا يوجب واذا اذا الا اشارة
كانت موصولة حذف صدر وصلتها نحو قوله من
من كل سبعة ايام اجد علي الرحمن غنما فين قرا
اي انهم هو استه وانما يثبت نحو موصولة حذف صدر
صلتها لتأكيد سببه كحرف من جهة الاستيعاب الى امر
وبنت على الضم تشبها لها بالاضافة لانه حذف منها بعض
ما يوجبها كما حذف من الغابات ما بينها وهو المضاف
اليه ولم يستثن الموصوفة لئلا يشبه اياها الرجل كما

قول من ذلك الذي انما الصفة
على كسر من كسر من كسر في
الاستفهام من كسر من كسر في
من كسر من كسر من كسر في
او شخص من كسر من كسر في
عندك وعن ان على الفاعل اي
بنت تامة ايضا كقولك في كسر
اجرا او ارجع له وقد زكات الى
مررت ونتم زكات من ضاقت
وقر من هو كسر وكسر اي
او رجل كسر من كسر على التامة
نعمى

لانها وان كانت
اسماء الترمضا الاضافة لكون
الاضافة للصفة في الا
الى الجملة لا الرقود التي هي
من صوا اسم التمكن

ولا تستأ
وقول
والا
وقول
وقول

التي حذف صدر وصلتها لانه ذكر في قسم المناوي ان كل
ما يقع مناوي مقفدا معرفة فهو منبني وبناء الموصولة المقفدا
فلا حاجة الى الذكور ما بنا في قولهم ما في صنعت وجرمان
احدهما ان معناه ما الذي عليه ان يكون ذا معنى الذي
فيكون المقفد اي شي الذي صنعت اي صنعتة فاقيد
مخروف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعتة الاكرام
ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة
والوجه الاخر ان معناه اي شي وهما عبارة تان اجوبها
لان ما ذاكما لهما معنى اي شي والثانية ان معناه اي شي
وذا زيادة والظاهر ان مؤنكهما واحد فان معنى
قولهم انها كالمها على اي شي ان ليس كل منهما معنى
بالفعل لكون كلمة زيادة والمفهوم من مجموعهما اي
شيء وجوابه لغير اي منصوب على انه متعول لفعل
مخروف كما اذا قلت الاكرام لكون الجواب مطابقا
للسؤال في كون كل منهما جملة فعليه ويجوز في الاول
لغير جواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني رفعه
على ان يكون خبر مبتدأ مخروف ولم يعبر المصنف بفتحة
المطابقة بين السؤال والجواب **اسماء الافعال ما كان**
اي اسم كان بمعنى الامر او الامر الذي كان
اسم المنبني الاصل فعلة بناها كونها ما تنبني
الاصل فاقبل ان بمعنى الفعلة واوه بمعنى اتوجه الى

وما سلمه حرا او بالعبودية
وجوب جوارحه من مرقع على
ببند

علم ان نظرا الذي يجاب به

اصلة بغير معنى الافعال لانه
لا يغير من الالفاظ بل معاني هي معاني
الافعال كما عصى فصرف الفصل الجار
ذكره في الامتياز

وتجرت وتوحيب غير عنهما بالمضارع لان المعنى على التمام
وهو انساب بان غير عنهما بالمضارع الخالي مثل رويدا
اي هلكه مثال لما هو بمعنى الامر ويهت اذ كان فيج
في الجواز وبكسر ما في بني منيم وبالفهم في لغتهم
اي بعد مثال لما هو بمعنى الماكي وقدم الامر لان
اكثر اسما وان تعال معناه والذي جعله على ان قالوا
ان هذه الكلمات افعال ليست بافعال مع تاء
معاني الافعال امر لفظي وهو ان يصوغا مخالفة
لصنيع الافعال وانها لا تصرف تصرفها لانها صوغ
لصنيع الافعال على ان يكون رويدا مثلا موضعا
كلمة اميل قال الشرح الرضوي وليس قال بعضهم
ان هذه اسما لفظي لفظي التمام الذي هو ال
الفعل فهو على لفظ الفعل لمعناه شي اذ العر
الفتح تاء تقول صيرع انه لم يحط بباله لفظي التمام
والمعنى لم يصير صاعلا ولهذا قال المصنف كان معنى الامر
او الما لم يعال كان معناه الامر والمسمى والمسمى
ان يكون ارباب اوضع فلا ير مثل الصاب من
نقضا على التعريف وفعال اي ما يوزن بفعال
الكامين بمعنى الامر المشتق من التلا في الجرد
اي قياسي كقول في انزل قال سيبويه هو مطرد
في التلا في الجرد ويرد عليه انه لا تعال قوام وقعا
في

وتجرت وتوحيب غير عنهما بالمضارع لان المعنى على التمام
وهو انساب بان غير عنهما بالمضارع الخالي مثل رويدا
اي هلكه مثال لما هو بمعنى الامر ويهت اذ كان فيج
في الجواز وبكسر ما في بني منيم وبالفهم في لغتهم
اي بعد مثال لما هو بمعنى الماكي وقدم الامر لان
اكثر اسما وان تعال معناه والذي جعله على ان قالوا
ان هذه الكلمات افعال ليست بافعال مع تاء
معاني الافعال امر لفظي وهو ان يصوغا مخالفة
لصنيع الافعال وانها لا تصرف تصرفها لانها صوغ
لصنيع الافعال على ان يكون رويدا مثلا موضعا
كلمة اميل قال الشرح الرضوي وليس قال بعضهم
ان هذه اسما لفظي لفظي التمام الذي هو ال
الفعل فهو على لفظ الفعل لمعناه شي اذ العر
الفتح تاء تقول صيرع انه لم يحط بباله لفظي التمام
والمعنى لم يصير صاعلا ولهذا قال المصنف كان معنى الامر
او الما لم يعال كان معناه الامر والمسمى والمسمى
ان يكون ارباب اوضع فلا ير مثل الصاب من
نقضا على التعريف وفعال اي ما يوزن بفعال
الكامين بمعنى الامر المشتق من التلا في الجرد
اي قياسي كقول في انزل قال سيبويه هو مطرد
في التلا في الجرد ويرد عليه انه لا تعال قوام وقعا
في

وتجرت وتوحيب غير عنهما بالمضارع لان المعنى على التمام
وهو انساب بان غير عنهما بالمضارع الخالي مثل رويدا
اي هلكه مثال لما هو بمعنى الامر ويهت اذ كان فيج
في الجواز وبكسر ما في بني منيم وبالفهم في لغتهم
اي بعد مثال لما هو بمعنى الماكي وقدم الامر لان
اكثر اسما وان تعال معناه والذي جعله على ان قالوا
ان هذه الكلمات افعال ليست بافعال مع تاء
معاني الافعال امر لفظي وهو ان يصوغا مخالفة
لصنيع الافعال وانها لا تصرف تصرفها لانها صوغ
لصنيع الافعال على ان يكون رويدا مثلا موضعا
كلمة اميل قال الشرح الرضوي وليس قال بعضهم
ان هذه اسما لفظي لفظي التمام الذي هو ال
الفعل فهو على لفظ الفعل لمعناه شي اذ العر
الفتح تاء تقول صيرع انه لم يحط بباله لفظي التمام
والمعنى لم يصير صاعلا ولهذا قال المصنف كان معنى الامر
او الما لم يعال كان معناه الامر والمسمى والمسمى
ان يكون ارباب اوضع فلا ير مثل الصاب من
نقضا على التعريف وفعال اي ما يوزن بفعال
الكامين بمعنى الامر المشتق من التلا في الجرد
اي قياسي كقول في انزل قال سيبويه هو مطرد
في التلا في الجرد ويرد عليه انه لا تعال قوام وقعا
في

في تم واحد فلهذا اتا اول موضعهم قول سيبويه بانة ارا
بالاطراد الكثرة فكانه قياسي كثرته واما في الرباعي
فاتفقوا على انه لم يات ان نادرا او فعال حال كونه
مصدر معروف كجاء بمعنى الفجر او العجوز قال الشرح الرضوي
هو على ما قبل مصدر تعرف نونث ولم يقر الى الان
وليس فالح على تعريفه ولان ثبته وحال كونه صفة نونث
مثل ما في قوله يا فاسقة مني اي كل واحد من القوم
الاخيرين مني لشاهد له اي تعال بمعنى الامر لا
وزنه اما زنة قطامه واما عدلا فالحا ذهب اليه النحاة
ان تعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمباغنة
وهذه الضيقة للمباغنة في الامر كفعال ونقول للمباغنة
في فاعل قال الشرح الرضوي والذي اري ان يكون
اسما والافعال معدولة عن الفاظ الفعلية ولا دليل
لهم عليه كيف واصل في كل معدول عن شي ان
لا يخرج عن النوع الذي ذاك الشيء منه فكيف فرج
الفعل المعدول من الفعلية الا اسمية واما المباغنة
فهي ثابتة في جميع اسما الافعال وبين وجهها في كلام
فن اراد الاطلاع عليه فليج اليه وفعال حال كونه علما
للإيمان اي لعين من الأيمان واما قال علم يخرج
ببفسان واما قال للإيمان يخرج باب فجار لانه
وان كان علما كما قالوا كونه للمعنى للإيمان وقوله

وتجرت وتوحيب غير عنهما بالمضارع لان المعنى على التمام
وهو انساب بان غير عنهما بالمضارع الخالي مثل رويدا
اي هلكه مثال لما هو بمعنى الامر ويهت اذ كان فيج
في الجواز وبكسر ما في بني منيم وبالفهم في لغتهم
اي بعد مثال لما هو بمعنى الماكي وقدم الامر لان
اكثر اسما وان تعال معناه والذي جعله على ان قالوا
ان هذه الكلمات افعال ليست بافعال مع تاء
معاني الافعال امر لفظي وهو ان يصوغا مخالفة
لصنيع الافعال وانها لا تصرف تصرفها لانها صوغ
لصنيع الافعال على ان يكون رويدا مثلا موضعا
كلمة اميل قال الشرح الرضوي وليس قال بعضهم
ان هذه اسما لفظي لفظي التمام الذي هو ال
الفعل فهو على لفظ الفعل لمعناه شي اذ العر
الفتح تاء تقول صيرع انه لم يحط بباله لفظي التمام
والمعنى لم يصير صاعلا ولهذا قال المصنف كان معنى الامر
او الما لم يعال كان معناه الامر والمسمى والمسمى
ان يكون ارباب اوضع فلا ير مثل الصاب من
نقضا على التعريف وفعال اي ما يوزن بفعال
الكامين بمعنى الامر المشتق من التلا في الجرد
اي قياسي كقول في انزل قال سيبويه هو مطرد
في التلا في الجرد ويرد عليه انه لا تعال قوام وقعا
في

وتجرت وتوحيب غير عنهما بالمضارع لان المعنى على التمام
وهو انساب بان غير عنهما بالمضارع الخالي مثل رويدا
اي هلكه مثال لما هو بمعنى الامر ويهت اذ كان فيج
في الجواز وبكسر ما في بني منيم وبالفهم في لغتهم
اي بعد مثال لما هو بمعنى الماكي وقدم الامر لان
اكثر اسما وان تعال معناه والذي جعله على ان قالوا
ان هذه الكلمات افعال ليست بافعال مع تاء
معاني الافعال امر لفظي وهو ان يصوغا مخالفة
لصنيع الافعال وانها لا تصرف تصرفها لانها صوغ
لصنيع الافعال على ان يكون رويدا مثلا موضعا
كلمة اميل قال الشرح الرضوي وليس قال بعضهم
ان هذه اسما لفظي لفظي التمام الذي هو ال
الفعل فهو على لفظ الفعل لمعناه شي اذ العر
الفتح تاء تقول صيرع انه لم يحط بباله لفظي التمام
والمعنى لم يصير صاعلا ولهذا قال المصنف كان معنى الامر
او الما لم يعال كان معناه الامر والمسمى والمسمى
ان يكون ارباب اوضع فلا ير مثل الصاب من
نقضا على التعريف وفعال اي ما يوزن بفعال
الكامين بمعنى الامر المشتق من التلا في الجرد
اي قياسي كقول في انزل قال سيبويه هو مطرد
في التلا في الجرد ويرد عليه انه لا تعال قوام وقعا
في

في علم الاعيان
وهو علم الاعيان
وهو علم الاعيان
وهو علم الاعيان

ثم نشأ صفة على وذكره للتبني على انه لم يقع الا ذلك
كقطام علم التمثيل وعلمه كذلك بمعنى استعمال
اهل الحجاز مثل بهت فقال بعض الامر عبد لا وانه
في استعمال تخميم الاماني افه اى الاتي فقال علم الاز
يكون في افه واذا فان شي تخميم اختلفوا فيه فاشركم
يوافقون الحجازيين في بناءه واقله لا يوافقون بين
ذات الراء وغيره بل علمون باعرس الكل نحو حضار
علم الكوكب وجه الاز من ان الراء حرف مستقل
كقوة في حرفه كاللغة فاختر فيه البناء لانه اخف اذ
سلوك طريقه ووجه اسهل من سلوك طريقه
الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان
اما المنقولة اليه بالاصوات والذات المصدرية ولم
تصير فعل او لم تلزم المصدرية وصارت اسما
فعل فالاول مثل والالتجيت وحكم المصدر والاسماء
مثل مصدر وحكم اسم الافعال اما غير المنقولة
بل باقية على ما كانت عليه حين كونها هيا اما ساخره ولم
تصير مصدر ولا اسما وافعال وهي انواع منها ما يجر
للانسان عند عرض معنى له كقول المنشد او المعنى
وهي وح لا يقدر ان يحكم عليه شي او به على شي ومنها
ما يجرى على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يصدر من
نفسه ما يشبه صوت شي كما اذا قلت غان فاصدا لانه

فصل في بيان اصوات الانسان
وهي التي يجرى على لفظه
وهي التي يجرى على لفظه
وهي التي يجرى على لفظه

ما يشبه

ما يشبه صوت الغراب عن نفسك وح لا يقدر ان يحكم
عليه اوبه ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما لغيره اورد
او غير ذلك كما اذا قلت تخ لاناخه البعير وح لا يقدر
ان يحكم عليه اوبه وبنوع الاقرب كلها منبتات لا تقاد
التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا
قال زيد عند التعجب وحي او عند اناخه البعير غاو
غان عند صوت الغراب في هذه الحالة ايضا
منبتة لكن لان حيث انها هياوت بل من حيث انها كما
عنها والمرد بالهوات هيا ما كانت باقية على ما
عليه من غير تفرد على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار
ليست باسماء لعدم كونها اذ بالوضع وذكرها
في باب الاسماء لاجل انها جارية واخذها بحكمها
جرها جري ما لا تتركيب فيه من الاسماء فالاصوات
بهذا الاعتبار كل لفظ وانما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم
الوضع فيها كما عرفت حكى صوت اى صدر على لسان
الانسان يشبهها بصوت شي كما عرفت في القسم الثاني
من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم نغمة
مثلا اى لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك
وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذات القوائم
الاربع فلما تناولها هو للتطوير بل لبعضها من
ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل

فصل في بيان اصوات الانسان
وهي التي يجرى على لفظه
وهي التي يجرى على لفظه

يتناول التعريف كلها فالأول كغاق إذا صوتت
 الساكنة تشبها بالزواب والآخر كغمة أو حقة
 عند انما البعير ولم يذكر المص الغم الأول وهو ما
 صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قبل ذلك
 لأنه لما كان هذا الغم مع تعلقها بالغير لم يبق
 بالاسماء المبينة كان كون ذلك الغم كذلك
 لكون صوت الانسان من غير تعلق بغيره **المركبة**
 أي المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم حال
 من تركيب كلمتين حقيقة أو حكما اسمين أو فعلين
 أو حرفين أو مختلفين وجعلها كلمة واحدة ليس بها
 نسبة هلالا في محال ولا قبل التركيب وإنما قلنا
 حقيقة أو حكما للتأخر في كل سبويه فان الجزء الأخير
 منه صوت غير موضوع لغيره فلا يكون كلمة ففهم في حكمه
 حيث جرى الاسماء المبينة وقوله ليس بينهما
 يخرج مثل ما عبادته وتأبط شرا لان بين حرفي
 كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى أنه يخرج بهذا
 القيد مثل خمسة عشر عن محمد مع أنه من أفراد الحمد
 لأن بين حرفيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين
 النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة أصعب من شرط
 القناد والاسن ان يقال المراد بالنسبة
 من ظاهر هيئة تركيب إحدى الكلمتين مع الأخرى ولا

كلمة صوت الغراب وطاق حكما صوت
 الغراب وطاق صوت الغراب وطاق
 الغراب وطاق صوت الغراب وطاق
 صوت الغراب وطاق صوت الغراب

صوت الغراب وطاق
 صوت الغراب وطاق

أما يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبادته النسبة
 الإضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تأبط شرا
 النسبة التعلقية التي تكون بين الفعل والمفعول
 مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب إحدى حرفيه مع الآخر
 لا تدل على نسبة هلالا كان هيئة تركيب أحد شرطيه
 مع الآخر لا تدل عليهما من غير فرق فانطبق كذا في
 طراد وكذا فان تضمن الجزء الثاني حرف عطف
 أو غيره بنيا أي الجزء الأول لوقوع آخره في وسط
 الكلمة الذي ليس محل الأرب والآن لتضمنه الحرف
 تحت عشرة فان أصله خمسة وعشرون حرفا أو
 عشرة مع خمسة وتمثل حادي عشر وأخواتها بغير
 حادي عشر من ثاني عشر إلى التاسع عشر أو نحو ذلك
 من خمسة عشر وحادي عشر وإنما ورد مثالين ليعلم
 القاد بآيات في هذا المركب سواء كان أحد حرفيه
 العدد والزيادة على العشرة أو صيغة الفاعل المشتقة
 منه وقيل فيه نظر لان النسبة لا تضمن الحرف لانه
 لا يرد بها جادى وعشرون بجواربان المراد بصيغة
 الفاعل إذا استحق من أسماء العدد واحد من المشتق
 منه لكن الظاهر بالاعتبار وقوعه بعد العدد كالتالي
 المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثمثة
 الظاهر بالاعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما أخذوا

وإنما جعلت فاعلا معربة بعد العلية لکن
 لاحتجاب النوع الأرب عليها لاختلال
 الحروف الأرب بغير النسبة
 كحرفها قبل النسبة
 بهلا وصف بالأرب والنسبة
 من عوارض الكلام الكلا لانه على
 الجملة قبل النسبة ما يفتقر
 إلى النص باب الكتابة أنها نسبة
 الأصل

فلا يرد ان يقال اورد مثالين احدهما
 لفظ من معنى الحرف في نفس التركيب
 والآخر لتضمنه في اصله
 في التركيب حادي عشر
 في التركيب حادي عشر
 في التركيب حادي عشر
 في التركيب حادي عشر

التركيب الذي
 هو التركيب

منه الضيقة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا اذ
ان ياخوذوا مثل ذلك من الكلمات ولا يشترط ذلك
من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا تشع و
جميعا فاقدموا على احد من اجزائهم اذ في اخذ
بعض حروف من كل جزء من الالباس وجمادوا
الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا
من احد عشر المتضمنين حرف العطف حادي عشر
من احد عشر بشرط وقوعه بعد عشرة فحادي عشر
متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر
المتضمنين حرف العطف لا باعتبار ان مهله حادي عشر
اذ لا يخلو له وعلى هذا القياس الحادي عشر دون ذلك
بينهما الا بذكر الواو الا ابي عشر واشتق عشر فانه
لا يبي فيها الجزان بل يبي التام المتضمنين وبعيد
سبعة يلفظ بسقوط النون والاي وان كان
اشارة فالحرب التي مع منع صرفه وان لم يكن قبل
التركيب بيننا كبعيد وبني الاذل لتوسط الالف
من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الالف اي اعراب
الاشارة مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في الالف
وفيه لغتان افران احدهما اعراب الجزئين معا
وهنا في الاول الى التام ومنع صرف المضاف اليه و
اخرها اعراب الجزئين معا وضافة الاول الى التام

مرف

وهرف اشارة **الكلمات** جمع كناية وهي في اللغة و
المصطلح ان تعبر عن شيئين بلفظ غير صريح في
الدلالة عليه لغرض من الغرض كالابهام على ما
تقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها
انها ما كني به الالف المصدرى ولا كل كني به بعضه
ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم صرحوا في باب الكناية
ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل
بعض الكنايات كما قال بعض الظروف وتعدر لفظ
الا بالصرح يفضل فلذلك اعرض عن تعريفها كناية
وتوض لذكر البعض المعين فقال الكنايات ك
وبناء ما كونهما موضوعا وضع الحرف او تكون الالف
متضمنة لفظ الحرف وحمل الجزية عليهما وكذا وبناء ما
لانها في الالف من سماء الاشياء دخل عليها ك
الشيء فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى ك
على ان شانه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية
عنه وجاءت كناية عن غير العدد ايضا فخرجت يوم
كذلك كناية عن يوم السبت وغيره وكنت في البيت
اي الكناية عن الحدوث والجملة وانما بنا لان كل واحد
منها كناية وتقع موقع الجملة التي هي من حيث الاتصاف
ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يخلو عن
البناء الذي هو الالف في الكلام قبل التركيب والاشارة

كذلك الحرف في كونها موضوعا على
وهذا الكا في الفاشية الحرف وهذا
مشرك بين الجزية ولا تصحرا

كذلك كناية عن يوم السبت وغيره وكنت في البيت
اي الكناية عن الحدوث والجملة وانما بنا لان كل واحد
منها كناية وتقع موقع الجملة التي هي من حيث الاتصاف
ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يخلو عن
البناء الذي هو الالف في الكلام قبل التركيب والاشارة

فقال جاز عليك بضموت ومعد ك
وقال فلان في الكلام والاولى الاول
التي من الالف في قولها فلان في
ورفع الالف في قولها فلان في
وسكون الالف في قولها فلان في
فقدرا ومنه قول الشاعر اول
يا لها ومنه قول الشاعر اول
اي التي مشتقا من الالف في قولها
وموت وقل الباع او منصرفا ان
ياكوب كوزن وبالجملة والوضع
في الالف جاء في قولها فلان في
وموت وقل الباع او منصرفا ان

كاتين وانما هي لان كافي التشبه دخلت على اتي واتي
 كان في اصلها كونه الحكي من الجرمين معناه ما الا
 فصار المجموع كاسم مفرد بمعنى ك الحزبية فصار كانه اسم
 مبنى على التثنية اذ هو نون كانه كافي كافي كافي
 تمكن ولقد اكتب بعد الباء نون مع ان نون التثنية
 هي من الحافى الخط فترتبه في البناء مخطوطة عن اخواتها
 فلذلك لم يذكر المصنف معناه في الاستفهامية المستعملة
 مع الاستفهام فميزها بالذي كوضع الالهام عن جنس
 المسئول عنه منصوب على التثنية مفرد لانها كانت
 للعدد ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة
 وتسعين فميزه مفرد منصوب جعل فميزه كذلك
 لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان ككلام ك الحزبية فميزها
 مجرور بالاضافة مفرد تامه ومجموع اخري بقولكم
 جعل عندي وكم رجال كما تقول مائة توب وثلثة اوب
 وانما جاء مفرد لان العدد والكثرة فميزه كذلك وانما
 جاء جموعا لان العدد والكثرة فميزه ما سمي عن كثرته
 ولما كان هذا ليس في التصريح بالكثرة جعل جمعته
 فميزه كانهما ياتي عن معنى التصريح بها وتدخل من
 اي في فميزي ك الاستفهامية والحزبية بقولكم من كل
 ضرب وكقولكم من كل من فميزه كانهما باقالات
 الرضى هذا في الحزبية فميزه وكلم من كل من فميزه

ط
 والراد من الطرفين احد الطرفين
 وما شقها وسط العدد

وذلك

قوله اخبرني طلع وان كان من الغر حوز ان يكون
 من اسباب الاول والرابع والاسم وان كان
 الغر يكون من اسباب الاول والثاني
 انما كونه من اسباب الاول والثاني

وذلك لوافقة حزب التثنية المضاف اليه كم وانما فميزه كم
 الاستفهامية فلهذا حيزه عليه مجرور بالاسم في نظمه ولا تميزه
 ولادله على جواز كتاب من كتب هذا الفن كمن حوز
 الرخا اتي ان يكون كم في قوله تعالى سبح اسم ربك
 اتيناهم من بينة استغفانية وخبرة ولها اي لكم
 استغفانية كانت او خيرة صدر الكلام لان الاستغفانية
 تضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام يعلم من
 اول الامر انه من اي نوع الكلام والحزبية ايضا تدل
 على انثاء والتكثير وهو ايضا نوع من الكلام فيجب
 التثنية عليه من اول الامر وكلاهما لو قال قلنا هما
 لكان اذ فن ثابث الاستفهامية والحزبية فهو على
 تاويل كلا هذين النوعين وهما ك الاستفهامية والحزبية
 اي كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم
 بين موقع كل واحد منهما بقوله فكل لم اي كل واحد
 من كم الاستفهامية والحزبية يكون بعده فعل او شبه
 فعل فظا او تقدير اخر مستعمل في ضمير او متعلق بضمير
 فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا بعمولا على حسب
 اي على حسب عمل الفعل وعمله لا يكون الا بحسب التثنية
 وذلك انك تقول كم يوافقكم فكم منصوب
 على الظرفية مع اقتضاء الفعل المنقول به المصدر المنقول
 فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعني لاحد المنصوبات

وهو الفعولية
 التثنية كقوله ايضا

انما هو بحسب الميزان لا يستفها مية نحوكم رجلا ضربت
 في المفعول به وكم ضربا ضربت في المفعول المطلق
 وكم يوم ما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل غلام ملكت
 وكم ضربت ضربت وكم يوم سرت واما جعلنا الفعل
 اعلم ان يكون مفعولا او مقدر اليدخل في قاعدة
 النصب مثل قولك كم رجلا ضربت اذا جعلته من قبل
 الضمارة على شرطية النصب وقد رت بعده فعل غير متعلق
 عنه اي كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان ما بعده
 فعل مقدر غير متعلق عنه وادخل في قاعدة النصب ان
 لم تجله من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير متعلق فهو
 من حيثية مرفوع وادخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله
 اي كل واحد من كم الاستفها مية والخبرية وقع قبله حرف
 جر نحوكم ودرهما اشترت او بكم رجل سرت او مضاف
 نحو غلام كم رجلا ضربت وعندكم رجل اشترت في ووروف
 الحية او الاضافة واما جاز تعلم حرف الجزاء والمضاف
 عليها مع انها مصدر الكلام لان تاخير الجاز عن الجرو
 يمنع لضعف علمه غيره نحو ز قد تم اجاز علمها على ان
 يجعل الجاز اسما كان او حرفا مع جرو الكلمة واخذة
 مستحقة للقدر والاي وان لم يكن بعده لالفاظ
 ولا تقدير الفعل وكشبه فعل غير متعلق عنه مثل كم رجلا
 ابوك ولا قبله حرف جر او مضاف كان خبره اعلم

انما هو بحسب الميزان لا يستفها مية نحوكم

انما هو بحسب الميزان لا يستفها مية نحوكم

العوامل

العوامل اللفظية مرفوع اي فهو مرفوع مبتدأ ان
 لم يكن طرفا نحو من ابوك وهذا مبتدأ على نحو
 فانه خبر عنه بمعرفة عن نكرة مضممة استفها ما
 عند خبره بكونه نكرة مضممة استفها ما او نكرة
 ما بعد معرفة وجران كان طرفا نحوكم يوم ابوك
 فكم ههنا مضموم المحل اولاد خلا تحت قاعدة النصب
 باعتبار الكائن فيه وادخل في قاعدة الرفع ثانيا
 لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ وكذلك
 اي مثل كم في تاتي الوجوه الاربعة الاربعة بالشرط
 المذكور في اسما استفهام وشرطه ان يتاخر
 تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لاني كل واحد
 وهي من وما وانى واين وانى ومتى مشتركة بين
 الاستفهام والشرط واذ اخذت بالشرط وكيف وان
 مختصين بالاستفهام فمن وما اذا كانا استفهاميين
 يتاخر فيهما الوجوه الثلاثة الاول نحو من ضربت و
 ما صنعت وبين مررت وعلام من ضربت ومن ضربت
 وما صنعت ولا يتاخر فيهما الرفع على الخبرية لانهما
 ظرفيهما واذ كانا شرطيين فكذلك يتاخر فيهما
 تلك الوجوه الثلاثة نحو من تضرب اضرب وما صنعت
 اصنع وبين مررت امرر وعلام من تضرب اضرب
 ومن يتاخر فهو مكرم وما تقدر مو الالف كم من خبر

انما هو بحسب الميزان لا يستفها مية نحوكم

انما هو بحسب الميزان لا يستفها مية نحوكم

العوامل

تجده عند الله ولا تبتل فيهما بل في جميع السماوات
 الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعد ما الا الفعل والرفع
 الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه حتى
 وابن واما ان وكيف وان واذا ان لم يجز جاز
 من ابن فلان من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم
 ان اذا قد خرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا
 يقوم زيد اذا بعد عمر واي وقت قيام زيد وقت
 يعود عمر وهي مرفوعة بالابتداء وقال الثالث ان
 واما ما اعترضه العبد على ما شهد من كلام العرب وما هو
 لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام مخلص انصابه
 على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ نحو قوله تعالى عرفت
 قبلنا اي متى كايين عهدك به واما اني فتباني فبوجه
 الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا
 على تقدير انصابه على الظرفية نحو اني وقت تحبك اي
 اني وقت كايين تحبك فاني وقت على تقدير انصابه
 بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجه الباقية مثل
 انهم ضربت وياهم مررت وياهم قائم وفي مثل كم عمه
 لك يا جبر وخاله اي فيما احتمل الاستفهام والخبر
 ذكر الميزة وحده ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ
 في بعضها وفي مثل تنبؤكم عمه اي ما هو تميز باعتبار
 بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاربعة

لضم اننا او فتحها اي والرفع في قوله
 يعني ان يطلع
 وقد في قوله في قوله
 كما في قوله في قوله
 او كما في قوله في قوله
 اي كما في قوله في قوله
 مرة وكما في قوله في قوله
 قال في قوله في قوله
 يوما او كما في قوله في قوله
 عدو من قوله في قوله
 انما هم من قوله في قوله
 كما في قوله في قوله
 الا ان

في كم احدا ما رفع بالابتداء والآخرة ان نصبه على الظرفية
 او على المصدرية فانه يشاء فيهما من بقوله منصوبا محمولا
 على سبب الكثرة ووجه النصب ولا يخفى ان ابتداء الرفع
 من بوجه الخبرية كما يحتمل ان يعتبر في تميزها اعني عمته
 فاحد ما الرفع بالابتداء استفهامية كانتا وخبرية والاول
 النصب على تقدير كونها استفهامية والخبر على تقدير كونها
 خبرية ولا يخفى ان ابتداء الوجه مني على اعتبار جواز حذف خبرها
 وهو غير مذكور فيما سبق فكان الالسق تاخير هذا عن قوله
 وقد حذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلذلك
 الا الوجه الاخير والبيت للفرق بجوابه او بتمامه
 فدعاء فطبت على عشاري الفداء معوجة الرفع
 من اليد او الرجل فيكون متقلبة الكف او القدم بمعنى انها
 كفة الخاتمة صارت كذلك او هي حلقه لها ونسبها
 الى سوء الحلقه وانما عذرت حلت بعلى تضمنه مع ثقلت
 اي كنت كادها فبها منسكفا منها فحذمتي على كره
 مني وشار من انواع حذمتها الخب لانه حذمة الكوا جار مجازي
 وهي المبلغ في الذم من حذمة الناس والعشار في جمع
 عشار وهي التي على حيا عشرة اشهر واخبارها
 لانها تاذى من الطلب والطبع بسهولة ففي حياها راية
 شقة وفي ذكر عمته وخاله استبان الى وزايرة
 آية وانه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التتميم
 في قوله

وهو اعتبار الوجه
 المشددة في الرفع
 كما في قوله في قوله
 كما في قوله في قوله
 الفداء على قوله في قوله
 في قوله في قوله
 لان في قوله في قوله
 الكف والذراع والقديم والساق
 لان في قوله في قوله
 الكف والقدم
 الا انقلاب
 والمعنى على طريق التضمن ان كان الالسق
 والمضمون كالا فطبت تقديرا على حذمت
 وهي النسخة التي في ح

فقال عن كنية عبد عثمان وخالته فسأل عنه وكونها خبرية
على تقدير الجرح على سبيل التحقيق أي كنية من عثمانك وخالك
حلبت على عشاري وإذا أخذت الميم أي كم مرة أو كم
حلبت على التتميم أو كم مرة أو كم حلبت على التكمية فالتفاح
تمة على الابتداء **الظروف** توصيف بقوله لك وجنسه
قد حلبت ولم استهامة كانت أو خبرية على تقدير التفاح
تمة في موضع نصب لأن الفعل الواقع بعد ما مستط
عليها تستط الظرفية أو المصدرية وإذا رفعت تمة
رفعت خالته وقد عاء وإذا نصبها نصبتهما وإذا
حفظتهما وحفظتهما وذلك واضح وقد جرد في تميز كاستهامة
كانت أو خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت أي في كل حال
فالت قرنية والآلة على الحذف فاذ استعملت كنية ما
أو أخبر عن كنية نظام كنية على أنه سؤال عن كنية
درهمه أو ذنابه أو أخبار عن كنية نظامه كمن درهمه
أو دينار أو كم درهمه أو دينار مالك في هذا المثال
مرفوع بالابتداء وما لك خبره وإذا استعملت عن ضربك
بعد العلم بوقوعه أو أخبر به نظامه أن السؤال أو الخبر
أخباره بالنية التي ضربت ضربك أي كم مرة أو مرة ضربت
أخباره أو الضرب ما لك أي كم ضربت أو ضربت فكم في هذا
المثال ما منصوب على الظرفية أو المصدرية والفرق
بين المعينين إذا كان المصدر للنوع نظامه وإذا كان
المصدر للمفرد نظامه

فقال كم مرة وكيفية بالتصديق كمن درهمه كمن دينار
ولما كانت فذلك أفعال الأخصيص في بعض
نحو أفعال التام وهو كمن درهمه كمن دينار
مطابق

بعض الأفعال كمن درهمه كمن دينار
بعض الأفعال كمن درهمه كمن دينار
بعض الأفعال كمن درهمه كمن دينار
بعض الأفعال كمن درهمه كمن دينار
بعض الأفعال كمن درهمه كمن دينار

اللفظ

للعقد فاللفظ في الظرفية أو لا التمران الدال عليه
الالفاظ الموضوعه للزمان وفي المصدرية أو لا الحد والارمان
الدال على لفظ المصدر ويحتمل أن يكون المثال **الظروف**
كم رجلاً أو رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوباً
على المنعوتية **الظروف** أي الظروف والمعدودة من
المبتدأ العبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة
إلى ذكر البعض منها أي من تلك الظروف ما أي
ظرف قطع عن الإضافة بخلاف المضاف إليه عن اللفظ
دون النية فان عند نيانه الحرب مع التنوين محو
بعد كان خبر من قبل وتب في الظروف المقطوعة عن
الإضافة غايات لأن غاية الكلام كانت ما هيئت
إليه فلما حذف خبر من غايات بنيت بها الكلام وانما بنيت
لتضمنها معنى كرف الإضافة وشبهها بالحروف في
الاجتناب إلى المضاف إليه والختمية الفهم بجزء نقصان
كفعل وبعد ما شبهها من الظروف المسموع قطعها
عن الإضافة مثل تحت وتوق وقدام وخلف ووراء
ولا تعاس عليها ما بعناها ويجوز في هذه الظروف
على قلة أن يوضع التنوين من المضاف إليه فيعرف
قال الشافعي في الترتيب وكنت قبلها أكاد
بالتاء الفرق فلا فرق بين ما عرّب من هذه الظروف
المقطوعة وبين ما بنى منها وقال بعضهم بل ما عرّب

بعض الأفعال كمن درهمه كمن دينار
بعض الأفعال كمن درهمه كمن دينار
بعض الأفعال كمن درهمه كمن دينار
بعض الأفعال كمن درهمه كمن دينار
بعض الأفعال كمن درهمه كمن دينار

بعض الأفعال كمن درهمه كمن دينار
بعض الأفعال كمن درهمه كمن دينار
بعض الأفعال كمن درهمه كمن دينار

بأنه يشدوذا الاضافة الى المفرد ومنها اي الطرف
المبينة اذا زمانية كانت او مكانية وانما نسبت لما ذكرنا
في حيث دعي اذا كانت زمانية لم تقبل اي الزمان
المستقبل وان كان دخلا على الماضي وذلك لان
في استعمالها ان يكون لزمان من ارضية المستقبل
من بينها وقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد
المتكلم فالسبب في استعمالها في الالف الاكثر في هذا المعنى
هو اذا طلعت الشمس وقولنا ان الشمس كورت لهذا
كثير في الكتاب العزيز استعمال لقطع علام الغيوب
المستوقفة وقد استعمل في الكتاب كافي قوله تعالى حتى اذ بلغ
بين اثنين وحتى اذا سوي بين القدين وحتى اذا
جعلنا نارا وفيها اي في اذ امكنه الشرط وهو ترتيب
جملة على اخرى فتمتت مع حرف شرط فهذا قوله افرى
بسايتها فلذلك ساء يكون مع شرط فيها اخره اي جعل
مختارا بعد الفعل المناسبة الفعل شرط وجوز الاسم
ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تاصلها في الشرط مثل
ان ولو قد تكون اي اذا المفاجاة مجردة عن شرط
بفعل فاجاء ان المفاجاة من قولهم تخيبت فاجاة بالضم
والمة اذا القيت وانت لا تستعرب فيلزم المستدرك غلبة
وقوعه بعد ما قرأ بين اذ اينده وبين الشرطية والمراد
بمردم المستدرك غلبة وقوعه بعد ما فلا ينافي ما سبق من

وليس ذلك على اعتبار الالتماس على الزمان دون
توضيح ذلك وبالاجابة جامع وهو ان الالتماس
تلك ارضية الموقن اذا دخل الالتماس في الالتماس
اسم فمعنى قوله كرسك هذا اذا اذ اذ اذ اذ اذ
سعدا بالتمسك على الضم والالتماس على الالتماس
فيها انه لا اعلم اذا كانت عنى ارضية ويؤيد
عنى الالتماس كرسك في الالتماس في الالتماس
لان في حيث الالتماس الالتماس في الالتماس

لعدم تضمنها معنى الاضافة فمغنى كنت قبلا اي قدما وتاما
الشاي الرضخ والاول هو الحق واجرى مجراه اي
جرى الطرف المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غير
في حذف المضاف للبناء على الضم وان لم يجرى الطرف
شبهه بالغايات تشد الابهام الذي فيه كما فيها
ولا يحذف هذا المضاف اليه الا بعد لا ليس نحو اغفل هذا
لا غير وجاء في زيد ليس غير كقوله استعمال غير بعد ما
كذلك اجري مجرى الطرف حسب شبهتها الغير في كثره الالتماس
الاستعمال وعدم تعريفها بالاضافة ومنها اي من
الظروف الكسبية حيث لمكان فقال الخفش قد يستعمل
للزمان ولا يضاف الا الى جملة اسمية كانت او فعلية
في الاكثر اي في اكثر الاستعمالات وقد جاء في امارة حيث
سبب الالتماس في حيث في مضاف الى المفرد وهو سبيل
منقول من اي امارة مكان سبيل طالعا آفوه
بضم نضبي كانت ساطعا وانما نسبت على الضم كما
لانها غالبية الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في
مضاهي المصدر الذي تضمنه جملة فهي ان كانت في
الظواهر مضافة الى الجملة فاضافة اليها كقوله اضافة
فشاربت الغايات المحذوف ما اشرف اليه فينت
على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعرب بعضها بوزن
عكس البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على

بأنه يشدوذا الاضافة الى المفرد ومنها اي الطرف
المبينة اذا زمانية كانت او مكانية وانما نسبت لما ذكرنا
في حيث دعي اذا كانت زمانية لم تقبل اي الزمان
المستقبل وان كان دخلا على الماضي وذلك لان
في استعمالها ان يكون لزمان من ارضية المستقبل
من بينها وقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد
المتكلم فالسبب في استعمالها في الالف الاكثر في هذا المعنى
هو اذا طلعت الشمس وقولنا ان الشمس كورت لهذا
كثير في الكتاب العزيز استعمال لقطع علام الغيوب
المستوقفة وقد استعمل في الكتاب كافي قوله تعالى حتى اذ بلغ
بين اثنين وحتى اذا سوي بين القدين وحتى اذا
جعلنا نارا وفيها اي في اذ امكنه الشرط وهو ترتيب
جملة على اخرى فتمتت مع حرف شرط فهذا قوله افرى
بسايتها فلذلك ساء يكون مع شرط فيها اخره اي جعل
مختارا بعد الفعل المناسبة الفعل شرط وجوز الاسم
ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تاصلها في الشرط مثل
ان ولو قد تكون اي اذا المفاجاة مجردة عن شرط
بفعل فاجاء ان المفاجاة من قولهم تخيبت فاجاة بالضم
والمة اذا القيت وانت لا تستعرب فيلزم المستدرك غلبة
وقوعه بعد ما قرأ بين اذ اينده وبين الشرطية والمراد
بمردم المستدرك غلبة وقوعه بعد ما فلا ينافي ما سبق من

هذه المضافات الى الالتماس في الالتماس
بجلاء ما اذا كان مضافا الى جملة فان المضاف
يكون اتجاها الى المضاف اليه

عدم اجتماعه وجوب الترفع بعد ما في باب التفرقة على نظرية
التفريق فخرجت فاذا التبع اي فاذا التبع طاقرا و
واتف على حذف الجز والعامل في اذ ائذه معنى الفجاءة
وهو عامل لانظره قد استغنوا عن اطرافه لغوته ما فيه من
الدلالة عليه قاتا القاء فهي السببية فان مجازها التبع
مستببة عن الخروج قبل والاقرب للتحقيق لانها للتعطيل
من جهة المعنى فخرجت فصاحات وحال المعنى فخرجت فصاحات
زمان وقوف التبع كما هو ذهب الرجاء ان اذا ائذه
زمانية او مكان وقوف التبع كما ذهب اليه الجز فانها
عنده مكانية وقول زمان وقوف التبع او مكان
مفعول فيه فصاحات لا تحول والاول من اذ ائذه
بل بصير سمية بل المفعول به محذوف اي فصاحات في زمان
وقوف التبع او مكان اياه اي التبع وقد يكون جزء الزمان
فوا تيك اذا اقم البساي وقت احمر الستر وقد يعمل
اسما مجرودا عن معنى الظرفية في نحو اذ يقوم زيد اذا يعقد
عمره وقد سبق اليه الشارح ومنها اي من الظروف المنبئية
اذ الكائنة للمضى وبتأد بالما ترف في حيث او كقولهم
وضيح كرف وقد جرى للمقبل قولهم صبغ صبغ
اذ الاطلاق في اغنائهم ويقع بعد ما اجتمعت الاسمية و
الفعلية لعدم اجتماعها على معنى الرتبة المقضى اختصاصها
بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم اذ قام زيد وقول

في قولهم اذ قام زيد

وتأد بالما ترف في اذ او يكون وضعها
لوقوف وكما قال في استنباطها بالوجه
الاول في اذ ووقوف وقولهم صبغ صبغ
ورايك اس اس وبيت وقولهم صبغ صبغ
اذ اتم فعله يبينها في غير زمان كقولهم
صبغ صبغ صبغ صبغ صبغ صبغ صبغ صبغ صبغ

بخى

تخى ولفجاءات فخرجت فاذا زيد قائم ولقوله عجزها لم
يذكره المصنف ومنها اين والى فاما لكما استنباطا
وشطرا اي حال كونها لكما استفهام والشرط وبتأد لهما
حرف الاستفهام او شرط نحو اين زيد واين لكن والى
تجلس اجلس الى زيد وقد جاء اني زيد بمعنى كيف والى
القائل بمعنى متى ومنها معنى للزمان فبها اي في الاستفهام
والشرط نحو متى القائل متى فخرج اخرج ومنها ايان
استفهاما مثل متى فوايان يوم الدين والفرق بينهما
ايما تحقق بالامور العظام ويستقبل فلا تعال ايان يوم
قيام زيد ويايان قدوم الحاج بخلاف متى فانه غير متحقق
بها والشهور رفق الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا
ومنها كيف الكائنة للحال اي حال شئ وصفته فالمراد
بالحال صفة الشئ لا زمان كحال كما توقع بعض الشرحين
قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناها
عن الحال فتقول كيف زيد اي على اي حال هو ويستعمل
مع ما على ضعف عند البصر بين نحو كيف ما جلس اجلس اي على
اي هيئة جلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف جلس
اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الترفع بالخبرية عنه
وان كان بعده فعل مثل كيف جلس فهو في محل النصب كالكلمة
اي على اي حال جلس راكبا او ماشيا ومنها اي في ظرف
المبينة مذ ومنها بنا الموافقة ما مذ ومنها حرفين ويكونان
في وشرط

استفهاما
حال
وتأد بالما ترف في اذ او يكون وضعها
لوقوف وكما قال في استنباطها بالوجه
الاول في اذ ووقوف وقولهم صبغ صبغ
ورايك اس اس وبيت وقولهم صبغ صبغ
اذ اتم فعله يبينها في غير زمان كقولهم
صبغ صبغ صبغ صبغ صبغ صبغ صبغ صبغ صبغ

بخى

تارة بمعنى اول المدة اي اول مدة زمان الفعل المتقدم عليها
 نحو ما رأيت هذا ونحو يوم الجمعة اي اول زمان عدم زوني
 يوم الجمعة قبلها اي يقع بعدها اي بعد منذ وهذا المفرد
 اي الاسم المفرد لا الشئ والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم
 او كما نحو ما رأيت هذا اليومان اللذان صاحبنا فيهما القول
 مدة عدم زوني هذا اليومان فادام لا يلاحظ
 هذا اليومان امر واحد الحكيم عليها باول المدة لان
 اول المدة انما يكون امرا واحدا كالتشين وكالتشيار
 فالتشني والمجموع اذا وقع اول المدة يكونان في حكم المفرد
 المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او كما نحو ما رأيت منذ
 يوم يقين في حصول تعيين المقصود ومن كونه معرفة و
 انما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعله في اول
 اول مدة فعل لان اولية وقت الزمان من الفعل
 بالتفريق وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اي جميع
 مدة زمان الفعل قبلها اي منذ ومنه المقصود في الزمان
 الذي قصد بيانه حال كونها ملتصقا بالعدد اي بعده
 المستغرق جميع اجزائه حيث لا يثبت منه شئ نحو ما رأيت
 منذ يومان اي جميع اجزاء مدة زمان عدم زوني يومان
 لا يزيد ولا ينقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت منذ
 ذهابك او الفعل نحو ما خرجت منذ ذهبت او ان اول
 اي ما كتب على هذه الضمة مشقة كانت وخفية نحو ما خرجت

منذ

منذ انك ذهب او ما خرجت فدان ذهبت او الجمل
 نحو ما خرجت منذ زيد ما فر ولم يذكره لقلته فتقدير بعد
 زمان مضاف اليه احد هذه الامور ليصح حمل بعد ما عليها
 فكان التقدير في ما خرجت منذ ما بك اي منذ زمان ذهابك
 وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اي كل واحد من منذ ومنذ
 اسمين مبتدأ وهما معرفتان لكونهما في تاويل الكلام
 لانها اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبرها ما بعده
 اي خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانها عند
 خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون
 المبتدأ في مثل قولك منذ يومان منكرة وخبر معرفة وذلك
 غير جائز وعلم انها اذا كانا مبتدأ وخبر فهما اسمان
 صريحان لا ظرفان فلا يصح عندهما من الظروف المبنيه
 الا ان يراد بظرفيهما كونهما من اسماء الزمان لانها
 يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها اي من الظروف المبنيه
 لدى بالالف المقصور ولان بفتح اللام وضم الدال
 يكون النون وقد جاء لانه بفتح اللام وسكون الدال
 وسكون النون ولان بفتح اللام والدال وسكون النون
 ولان بضم اللام وسكون الدال وسكون النون
 بفتح اللام وسكون الدال ولان بضم اللام وسكون
 الدال ولان بفتح اللام وضم الدال وبنائهما بالوضع بعضها
 وضع كروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والوق

وفيها لا بد من ان يكون
 المبتدأ في مثل قولك
 منذ يومان منكرة
 وخبر معرفة وذلك
 غير جائز وعلم
 انها اذا كانا
 مبتدأ وخبر فهما
 اسمان صريحان
 لا ظرفان فلا
 يصح عندهما من
 الظروف المبنيه
 الا ان يراد
 بظرفيهما كونهما
 من اسماء الزمان
 لانها يقعان
 ظرفا في تراكيبهم
 ومنها اي من
 الظروف المبنيه
 لدى بالالف
 المقصور ولان
 بفتح اللام وضم
 الدال يكون
 النون وقد جاء
 لانه بفتح اللام
 وسكون الدال
 وسكون النون
 ولان بفتح اللام
 والدال وسكون
 النون ولان بضم
 اللام وسكون
 الدال وسكون
 النون بفتح
 اللام وسكون
 الدال ولان بضم
 اللام وسكون
 الدال ولان بفتح
 اللام وضم
 الدال وبنائهما
 بالوضع بعضها
 وضع كروف
 وحمل البقية
 عليه وكلها
 بمعنى عند
 والوق

انه يقال المال عند زيد فيما يخصه وفيما في خراسانه
وان كان غايبا عنه ولا يقال المال لدى زيد اوله
زيد الا فيما يخصه وحكمها ان يحبر بها على الاضافة
نحو المال لدى زيد وقد نصب في بعض لغات العرب
بلد خاصه غدا وفاقا حقه سما عا تشبهها لغتها
بنون النون في مثل رطل تبا ولذلك تحذف عنها
وثبتت وكون غدا اكثر استعمالا من حرة وغيرها
قط مفتوح القاف ومضموم الطاء المشددة وهذا
لغاية وقد تحذف الطاء المضمومة وقد يضم القاف
بضم الطاء المشددة او المحققة وقد جاء قط الذي هو
اسم فعل فنده خمسة لغات كلها كالمفتوح اي رطل
الفعل كالمفتوح او الزمان كالمفتوح فتوقع شي
فيه ليستغرق التفتيح جميع ازمته الماضية نحو ما رايته قط
وبناء المحققة لوضعه وضع الحروف وبنا المشددة لانهما
لاختها المحققة وقيل جعل على اختمها عوض ومنها عوض
العين فضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسر المتقبل
اي لاجل الفعل المتقبل المنفي او الزمان المتقبل في
وقوع شي ليستغرق التفتيح جميع ازمته المتقبل لاجل
عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة
كقيل وبعد بديل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العينين
اي ذم الذين ومنه الدهر والعابض الذي يتبع على

لغة
لغة
لغة
لغة

قط قط قط
قط قط قط

عوض معناه ابد زمان

وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة والجملة اذا انضمت
الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه
ولو بوسطه على الفتح المحققة نحو قوله تعالى يوم يفتح
صدقه وقوله سبحانه من خزي يومئذ فيمن قرأ بالقرآن
اعرابها ايضا لكونها اسما مستحقة للأعراب والاعراب
الكتابات المضافة الى المبنى البناء منه وكذلك اي المضاف
من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير
مذكورين مع ما وان تحققت او مشددة مثل قيامي
مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان يقوم او مثل انك تقوم
مشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذا وحيث
ولهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف ويجوز اعرابها
لكونها مستحقين للأعراب **المعرفة والفترة** اي هذا
باب بيان المعرفة والفترة من اقسام الاسم المعرفة
ما هي اسم وضع بوضع جزئي او كلي الشيء فليكن بعينه
اي بذاته المعينة المعلومة للكلمة والمخاطب المعهودة شيئا
فالشئ مقيد بهذه المعلومية والمعلومية اذا وضع له
اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته
مع قطع النظر عن هذه الجينية فهو الفترة فتقوله يا
شئ شامل للمعرفة والفترة وقوله بعينه يخرج الفترة
وهي اي المعرفة ستة انواع بالاشتراك واثباتها
في الذكر لا ترتبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات

قال الاول
تقوله يا شئ
صدقه وقوله
من خزي يومئذ
فيمن قرأ بالقرآن
اعرابها ايضا
لكونها اسما
مستحقة للأعراب
والاعراب
الكتابات
المضافة الى
المبنى البناء
منه وكذلك
اي المضاف
من الظروف
في جواز البناء
على الفتح
والاعراب
مثل وغير
مذكورين
مع ما وان
تحققت او
مشددة مثل
قيامي مثل
ما قام زيد
وقيامي مثل
ان يقوم او
مثل انك
تقوم
مشابهتهما
الظروف
المضافة الى
الجملة نحو
اذا وحيث
ولهذه
المشابهة
ذكرهما في
بحث
الظروف
ويجوز
اعرابها
لكونها
مستحقين
للأعراب
اي هذا

المعرفة
باب بيان
المعرفة
والفترة
من اقسام
الاسم
المعرفة
ما هي
اسم
وضع
بوضع
جزئي
او كلي
الشيء
فليكن
بعينه
اي
بذاته
المعينة
المعلومة
للكلمة
والمخاطب
المعهودة
شيئا
فالشئ
مقيد
بهذه
المعلومية
والمعلومية
اذا
وضع
له
اسم
فهو
المعرفة
واذا
وضع
له
اسم
باعتبار
ذاته
مع
قطع
النظر
عن
هذه
الجينية
فهو
الفترة
فتقوله
يا
شئ
شامل
للمعرفة
والفترة
وقوله
بعينه
يخرج
الفترة
وهي
اي
المعرفة
ستة
انواع
بالاشتراك
واثباتها
في
الذكر
لا
ترتبها
بحسب
المرتبة
فالاول
المضمرات

مفعول مطلق مجزئ المضاف واحترز به عن المضاف
الى احد هذين الامور اضافة لفظية فانها لا تقيد بغيرها
ولكن سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف
الى احد ما معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغنى
عن التعريف فخص العلم بالتعريف وقال **العلم**
اسما كان اولقبها او نية لانه ان صدر باللام او
اول ابن او البنت فهو كنية والافان قصد به مدح
او ذم فهو اللقب والافان الاسم ما وضع لشيء
بعينه كجوازا وحنيا واحترز عن التكرار والاعلام
الغالبية التي تعينت لغير معين بعلبة استعمال في ذلك
في التعريف لان غلبته استعمال المستعجلين حيث خفي
العلم الغالب لغير معين بمنزلة الوضع من وضع
فكان هو لا المستعجلين ومفعول ذلك غير متناول
اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول
غير ذلك لشيء باستعماله واحترز به عن المعارف كلها
وقوله بوضع واحد اي تناولا بوضع واحد لفظ
الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف
في الاخر فبشرتها في الذكر او التبيين على ترتيب
اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال في اخرها
اي اعرف المعارف يعني اقدرها ليس عند مخاطب من
حيث اصنافها المضمر المتكلم ليعرف وقوع الالتيان

اول غير النسب حال من غير نسبة في وضع
والترفع بغيره وغيره مفعول تناول
قال

هذا هو العلم
العرف هو المبهمات ثم المضمرة العلم
انتم المعارف وبنها كعلمها في
العلم المضمرة العلم ذو القدر

العلم المضمرة العلم ذو القدر

لا من غير الاعمال
العلم المضمرة العلم ذو القدر

تم المضمرة المحاطة فانه يظن فيه ما لا يظن في المتكلم
الا ترى انك اذا قلت انالم ليس بغيره واولت
انت جاز ان ليس بغيره فيقولون ان خطاب لم ليس
بالأخرية الا كون المعرفة بعد من اللبس ثم المضمرة
الغائب ولم يذكره لانه علم من معرفة المتكلم والمحاط
ان ادون منها واقصر على بيان النسبة بين
المضمر فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها
الا المضاف الى احد بان فيه تفاوت باعتبار تفاوت
المضامين ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافها
بعد بيانها من انواع المضاف اليه ومنها في هذا الترتيب
الذي ذكره هو من غير ترتيبه فان فيه اختلافات
كثيرة **والفكرة** ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار
ذاته المتعينة المعروفة المعهودة من حيث هو كذلك
قوله ما وضع لشيء شامل للمعروفة والفكرة وقوله
لا بعينه وجب المعرفة **اسماء العدد** انما افرد ما
بالذكر لان لها احكاما خاصة ليس لغيرها وهي موضع
اي الفاظ وضعت كقيمة اعداد الاشياء منفردة كانت
تلك الاعداد او جمعة فالاشياء هي المعدودات وادواتها
كل واحد منها وقيمة الاعداد ما يجاب به اذا سئل عن
واحد واحد او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات
كم والفاظ الموضوعه باذات تلك الكيفيات بان يكون

بما ان التفاوت بين اصنافها
فيها المضمرة
من غير حافة وضع لواحد من
تتناول اقل على سبيل البدل
بمعنى الاعداد

بمعنى الاعداد

اي من عشرة تحذف عن قول الاربع فتحات مع نقل
 التركيب في احدى عشرة واثناعشرة او خمس فتحات
 في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها
 اللغة الفصيحة لان السكون تحذف من الفتح وتقول عشرون
 واخواتها بكس التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون
 المنصوب محذوف بمفعوليه القول وهي عشرون واربعون
 وخمسون والشعيرين فيهما اي في المذكر والمؤنثين
 غير فرق وهي عشرون ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد
 مع تلك العقود الى عقد آف واحد وعشرون في المذكر
 احدى وعشرون في المؤنث ولما قيل الواحد والواحدة
 بهما بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه
 في قوة التركيب ولم يكن استعمالها بالعطف على صوت
 لفظ ما تقدم بعينه فليكن يد رجبها في قاعدة
 العطف بلفظ ما تقدم لخصها بما عداها يقال تم
 بالعطف اي عطف تلك العقود على الزايد عليها
 كما بنا ذلك الزايد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد
 بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر
 واثنان او اثنان وعشرون في المؤنث وثلاثة و
 عشرون في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث
 هكذا التسعة وتسعين بل التسع وتسعين وتقول
 فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والالف في الواحد مائة

في نسخة الالف في الف في حرم

والفان في التثنية فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير
 فرق بينهما تم تقول فيما زاد على مائة والالف وما يتبعها
 بالعطف اي بعطف الزايد عليهما او عطفها على الزايد
 حال كون الزايد واقعا على صوت ما تقدم من اسماء
 الاعداد من غير تغيير وتبدل فتقول مائة وواحد و
 احدى ومائة واثنان او اثنان ومائة وثلاثة حال
 اثنان ومائة وواحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة
 وواحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة ومائة
 واثنان وعشرون رجلا او اثنان وعشرون امرأة
 وثلاثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امرأة
 الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسعين امرأة
 وكذا الحال في ثنية المائة والالف وتثنية ويجوز ان
 يكسر العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى اخر ما زاد
 والالف في ثنائي عشرون الباء بعد الاعداد
 المركبة على الفتح كثلثم عشر وجاء اسمائها اي كسكن
 الباء وتشاكل المركب بالتركيب كما في معدى كرب وسند
 حذفتها اي حذفت الباء بفتح النون لانها اذا حذفت
 فالوجه بقاء الكسرة كما في فوكك جاء في القاموس اذا
 حذفت الباء والالف الذي يسوغ ذلك فيكونه مركبا
 فروعى زيادة اشتقاقه فجعل موضع الكسرة فتحة قال
 الشارح الرضوي ويجوز كسر باليد على الباء والمخروقة

في نسخة الالف في الف في حرم

كل الفتحه اولى بواجب اخواتها لانها مضمونه ^{في اللفظ}
 الا واخر مرتبه مع العشره ولما فرغ من بيان حال اسماء
 الا حيا وشرع في بيان حال ضميراتها ^{وابدأ من الثلثه}
 لانه لا ضمير للواحد والاثنين كما يفسر به فقال ثمن
الثلثه الى العشره والثلث الى العشره ^{في اللفظ} محمول اي جرد
 مجموع لفظا نحو ثمنه رجال او مضمون نحو ثمنه ربهط اما كون
 محمولا فلان لما كثر استعمال آتروا فيه التميز بالاضافه
 للتخفيف لانها تسقط التوسين والنونين واما كونها
 محمولا ليطابق المعداد والعدد الا في ثلث مائه التي
 مائه استثنى من قولها مجموع لانهم لم يجمعوا طهين
 ميه وابها ثلثا وخواته وكان فيسها ان يجمع فيقال
 مائة او مئين لان للمائه جمعين احدهما في صوت
 جمع المذكور الم وهو مئون والتثني في صوت جمع
 ان لم وهو مائت ولا يجوز اضافة العدد الى الجمع
 ان لم يقل يقال ثمنه مسلمين فليس في الالفاظ كنههم
 كرهوا ان يلى التميز المجموع بالالف والتاء بعد ما
 اللفظ بعد ما هو في صوت الجمع بالواو والنون الع
 عشرين الى تسعين فاقتر على المفرد مع كونه حذر
 احد عشر الى تسعة وتسعين بل التسع وتسعين مضمونا
 مفردا اما الضمير في العقود فليقتدرا الاضافه او لا يفتقر
 ابقاء النون معها اذ هي في صوت نون الجمع ولا خلاف

اوليت

اوليت في الحقيقة نون الجمع واما في ما عدا ذلك فلا يتم ^{بها}
 ان يضمير واملثه اسماء كالكلمه الواحد ولا يرد عليه ^{بها}
 عشره لان المضاف اليه فيه لما كان من غير العدد ولم يرد
 امتزاج ذلك الميم فلم يرد عليه ثلثه مائة وثلثه مائة
 ليطرد بمانه امرأة واما افراده فلانه لما صار مضمونا
 صار فضله فاعجزه وافراده ليكون الفضله قليلا
 ومتمه مائه والالف وميمه متبهما وميمه جمعه اي جمع الالف
 واما لم يقل جمعها كما قال وتشتبهما لان يستعان جمع
 مائه مع ميمه ما في الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مائت
 جل كما يقال ثلثه آلف رجل خلاف التثنيه فاني
 يقال مائتا رجل مثل الف رجل محفوض مرفوض لان المائتا
 مائه والالف من هوال الاعداد كالا جاد او ناسب ان
 يكون ميمه ما على طبق ميمه ما كمنه لما كانت الاحاد
 في جانب القلة من الاعداد والمائه والالف في جانب
 الكثرة منها اخبرني ميمه ما بالجمع الموضوع للكثرة وفي
 ميمه ما المفرد الدال على القلة رعاية للتعاول واذا
 كان المعداد ومونثا واللفظ المعبر عنه فذكره كلفظ شخص
 اذا حذر من المونث او بالعكس بان يكون المعداد
 فذكره او اللفظ مونثا كلفظ النفس اذا عبرت بها
 عن المذكور فوجهان اي في العدد وجهان التذكير
 الثاني فان شئت قلت ثلثه شخص وان تريد النساء

وانما هو في التثنيه امره
 ان يجمع ان يجمع
 اشياء شيئا واحدا

فان قولها جمعها الصريح في ثلثه مائة
 في قولها جمعها الصريح في ثلثه مائة
 في قولها جمعها الصريح في ثلثه مائة

اعتبار باللفظ وهو الأكثر في كلامهم وان شئت قلت
ثلث اشخص وانت تزيد الرجال اعتبارا باللفظ ولا
واحد وواحد ولا اثنين واثنان واثنتان
بمميز فلا يولد الواحد مع غيره فلا يقال واحد رجل
ولا الاثنين معهما كما يقال اثنان رجلين بل يذكرون
ما يصلح ان يكون تميز اللفظ على تقدير ذكر التميز معها
ولم يجرى الواحد والاثنين استغناء بلفظ التميز
اي الضام لان يكون تميزا على تقدير ذكره معها
الان يجوز به على الجنس وبصيغة على الوحدة والاثنية
عنها اي عن الواحد اذا كان التميز مفردا وعن الاثنين
اذا كان ثنينا مثل رجل او رجلان فان من صيغة كل
فيهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان فيهم الجنس والاثنية
فبذلك يميز عن التميز فان قلت قلت ان تميز الواحد
مع غيره لكن لا تميز الاثنين كذلك نعم اذا كان
تميزه ثنينا فبذلك لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنان
رجل قلت لما التزموا الجمعية في تميزها بالاحاد والاثنية
ببعض ان يعتبر فيها لم يتبين الجمعية فيها ما هو اقرب اليها
وهو الاثنية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز
واحد ولا اثنين استغناء بلفظ التميز اي كما هو في
المصنوع بنية خاصة القابلة للوقوف على علامة الاثنية
بمعنى السون او علامة الاثنية اي حرفي التثنية فاذا
حسب علامة الاثنية

لان اللفظ العدد قصد به الدلالة على
العدد والاشياء التي يجمع بغير ذلك فلا تسمى
بشيء واحد ولا اثنين بل تسمى بالعدد
وذلك في غير اللفظ الذي هو اللفظ
فلا يقال واحد رجل ولا اثنين رجلين
بل يقال رجل واحد ورجلان اثنين

قوله في انما في اي افاضة غير
الاشياء وهو مصدر مضاف الى التميز
التي هي اي البيان المقصود وبالعدد
بالمقصد

الاشياء

اعتبر مع علامة الافراد استغناء برعين ذكر الواحد على
واذا اعتبر مع علامة التثنية استغناء برعين ذكر الاثنين
على حد فاختار والوقوف على العلامة التي هي اخف عن ذكرها
ولا شك ان رجلا اخف من اثنا رجل ذلك استغناء
انما يكون لا فائدة اي افاضة لفظ التميز المقصود
اي التخصيص على العدد والتخصيص الذي قصد ذلك
التخصيص والتخصيص بالعدد اي بذكر اسم العدد فافاد
التميز ذلك التخصيص استغناء في افاضة عن ذكر العدد
على حد وتقول في المفرد من المقعد اي في الواحد
من المقعد باعتبار تميزه اي بسبب اعتبار تميزه
المفرد عن الاثنين على الواحد التميز في المذكور
قوله اي مقول القول وذلك القول كما هو ثابتا
تفسير الواحد اثنين بانضمام اليه اثنين وانما ابدوا
الواحد صفة بانضمام اليه اثنين وانما ابدوا
اي اذ ليس قبل الواحد عد حتى يكون الواحد مقدر
واحد والثانية في الموت على هذا القياس وكذا
الى العشرة في المذكور والعشرة في الموت لا غير اي
لا تقول غير ذلك فلا جرى ذلك فيما تحت الاثنين
ولا فيما فوق العشرة اذ فوقها مكمات لا يميز
استغناء اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار
حاله اي مرتبة من المقعد ومن غير اعتبار معنى التفسير

وهو مصدر مضاف الى التميز
وهو التميز المضاف الى المقعد
صحوا ثانيا فلفظ
اي بانضمام الواحد الذي هو في التثنية
انما يعتبر الثاني
الواحد كونه في التثنية لا في

الاشياء
الواحد
الواحد
الواحد

الاول والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية
 في المذكر والاول والثانية في المؤنث كذلك من غير
 اعتبار مع التفسير وانما لم يقل الواحدة والواحدة
 لانه على المرتبة فابدل منها الاول والاول
 عليها وهكذا الى العاشرة والحادية عشر
 في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر
 والثانية عشر الى التاسع عشر والثانية عشر وعلم
 ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصغر
 او لا حكم اسما والفاعل في التذكير والثانية عشر
 في المذكر والثالث والرابع الى العاشرة في
 الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذلك في جميع
 المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة ثوب
 الثوبين في المؤنث كما ذكرهما في المذكر نحو الثالث
 عشر واما ذكر الاسماء لانه اسم واحد فذكر
 في التثنية في مختلف ثلثة عشر جلالة الامة
 وتقول في المعطوف الثالث وعشرون والثانية عشر
 ومن ثمة اي ومن اجل اختلاف الاعتبار في التثنية
 واعتبار حاله اختلف اضافة فلما اختلفت هاتين
 قيل الاول اي في المفرد من المتعد والمقول باعتبار
 ثالث اثنين بالاضافة الى البعض بدرجة اي ضميرها
 اي الاثنين من قولهم ثلثتهما بخفض اي ضمير الاثنين

في المذكر والحادية عشرة في المؤنث
 والثانية عشر وعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصغر او لا حكم اسما والفاعل في التذكير والثانية عشر في المذكر والثالث والرابع الى العاشرة في الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذلك في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة ثوب الثوبين في المؤنث كما ذكرهما في المذكر نحو الثالث عشر واما ذكر الاسماء لانه اسم واحد فذكر في التثنية في مختلف ثلثة عشر جلالة الامة وتقول في المعطوف الثالث وعشرون والثانية عشر ومن ثمة اي ومن اجل اختلاف الاعتبار في التثنية واعتبار حاله اختلف اضافة فلما اختلفت هاتين قيل الاول اي في المفرد من المتعد والمقول باعتبار ثالث اثنين بالاضافة الى البعض بدرجة اي ضميرها اي الاثنين من قولهم ثلثتهما بخفض اي ضمير الاثنين

ثوب

ثلثتهما وقيل في الثاني اي في المفرد من المتعد باعتبار
 حاله ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد
 يساوي عدده او يكون فوقه اي احد ما يكثر
 بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة
 والاول من جوار اذ اذ الواحد الاول من عاشر
 العشرة وذلك متبع جدا وتقول في اضافة ما را
 على حادي عشر اضافة الى المركب الاول
 الى المركب الثاني واحد من احد عشر متساوية
 درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال
 خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت
 وان شئت قلت في اذ اذ هذا المعنى حادي احد عشر
 بخلاف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه
 بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول الى تاسع تسعة
 عشر فيعرب الجزء الاول من المركب الاول لان تقا
 التركيب الموجب للنساء وبني الجزء ان الباقيان لوجود
 موجب للنساء فيهما وهو التركيب **المذكر والمؤنث**
 ذكرهما بعد بالعدد والاختار مباحة الى ذكر التذكير و
 التثنية وقدم المذكر لاصالته وافتقاره لتوليفه لانه
 وتوليف المؤنث وجودي **المؤنث** ما فيه اي اسم كان
 فيه علامة التثنية لفظا اي لفظا كانت تلك العلامة
 حقيقة كمرأة وناقرة وعزفة او حكما كعقرب اذا لطف

الرابع في حكم تارة التانيث وللهذا لا يظهر التانيث في الضمير
 الرابع من الموثقات السماعية او تقدير اي تقدير غير
 ظاهرة في اللفظية كادونا وبار وفعل وقدم وغير ما من
 الموثقات السماعية **والمذكور** بخلافه اي اسم المتكلم في اللفظ
 الموثق اي لم يوجد فيه علامة التانيث لالفاظه ولا تقدير
 وعلامة اي علامة التانيث التاء والالف حال كونها
 مقصود كسليم وحلي او معدودة كصواد وجراد وقزاز
 بعضهم الباء في قولهم ذى ولى وزعم انها التانيث ليس
 ذلك بحجة بل ازان يكون صيغة مفعولة للموثق مثل
 وانت وبيع اي الموثق الحقيقي لفظي فالحقيقي ما اى
 بارائه اي في مقابلته ذكر من جنس الحيوان كإرادة
 في مقابلة رجل ناقة في مقابلة جبل واللفظ بخلافه اي
 ملتبس بخلافه الموثق الحقيقي اي ليس بارائه ذكر من هو
 بل تانيث منسوب الى اللفظ لوجه علامة التانيث فيه
 حقيقة او تقدير او حكم لا تانيث حقيقي في معناه كلفظة
 مثال للتانيث اللفظي حقيقة وعين مثال للتانيث
 اللفظي تقدير فان تارة التانيث تقدير فيها يدل
 لصغير على عينية ولم يورد مثلا للموثق اللفظي
 كعقب لقله وقومه واذا استند الفعل على فصل كما
 هو الحال اليه اي الموثق مطلقا حقيقيا ولفظيا او تقدير
 وضم افعالها اي ذلك الفعل ملتبس بالتاء وجوابا
 كقولهم

وتقال ان يورد التقص عليه مثل
 وسعد فانه ثوبت مع انه ليس فيه
 اللفظ والتقدير او اما تقديره حيث
 لو كانت تقديره لم يثبت في مقصوده
 لم يرجع وجوابه ان يقال ان وجه الحرف
 التانيث في المقام التانيث وعلامة التانيث
 فكان القائم مقام علامة كان علامة التانيث
 في تانيث وسعد لفظا

تانيث الفاعل من اول الالوان اذا كان مسندا الى
 غير حقيقة فانه كالحيار في الحاق التاء وتركه والى
 هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقة بالحيار
 بمنزلة الاستناد من هذه القاعدة فكيف ان تقول
 طلعت الشمس طلعت الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز
 فيه التانيث لكون التانيث فيه لفظيا واستغناء عن
 التاء لما في اللفظ من الاعراب بخلاف مضرة اذ ليس فيه
 تانيث تانيث وجعل بعض النحاة من ضمير اليه واجما التانيث
 الحقيقي او ضمير الموثق اللفظي لقوله وانت في ظاهر
 غير الحقيقة بالحيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة
 الفصل ايضا لتلخيصها الى التقييد بقولنا بل افضل كان
 حسن اتفاق الحكماء جميع الاقسام فمضون الفصل
 كالحيار في الحاق التاء بالفعل في تركه فتقول حضرت
 العائى امرأة و حضرت العائى امرأة و طلعت الشمس
 و طلعت اليوم الشمس الا اذا كانت الموثق الحقيقي منقول لا محال
 في سماء الذكور كزيد اذا تميمت به امرأة فانه مع الفصل
 يجب ان ياتيها وجاءت اليوم زيد لرفع التانيث
 وحكم ظاهر الجمع لاضمة فان الحاق التاء او ضمير الجمع
 واجبا نحو الرجال جاءت او جاءوا غير جمع المذكور التام
 لانه لو كان الجمع المذكور التام لم يجر تانيثه فلا يقال
 زيد ولا يزيدون جاءوا مطلقا اي سوا كان
 زيد ولا زيدون

هذا القول من الص
 الفصل ايضا لتلخيصها الى التقييد بقولنا بل افضل كان
 حسن اتفاق الحكماء جميع الاقسام فمضون الفصل
 كالحيار في الحاق التاء بالفعل في تركه فتقول حضرت
 العائى امرأة و حضرت العائى امرأة و طلعت الشمس
 و طلعت اليوم الشمس الا اذا كانت الموثق الحقيقي منقول لا محال
 في سماء الذكور كزيد اذا تميمت به امرأة فانه مع الفصل
 يجب ان ياتيها وجاءت اليوم زيد لرفع التانيث
 وحكم ظاهر الجمع لاضمة فان الحاق التاء او ضمير الجمع
 واجبا نحو الرجال جاءت او جاءوا غير جمع المذكور التام
 لانه لو كان الجمع المذكور التام لم يجر تانيثه فلا يقال
 زيد ولا يزيدون جاءوا مطلقا اي سوا كان
 زيد ولا زيدون

هذا هو المقام
الذي هو المقام
الذي هو المقام

توشا نحو اذا جازك الموتات او تذكر الخ جازت
الرجال حكم ظاهر غير الموتات الحقيقي فانت بالخيار وان
شئت اقلت انما بدوان شئت تتركتها نحو جازت الرجال
وجاء الرجال وصير جمع المذكور العاقلين من جنس الكسبه
غير جمع المذكورات لم فانهم اذ جمعوا اسما فان ضميرهم
الواو لا غير تعال الزيدون جازوا ولا تعال جازت فعلت
اي ضمير فعلت وهو مستكن في المعروفون بالتاء كنه
تسايت بنا ويل الجماعه نحو الرجال جازت وتعلقوا الي
ضمير فعلوا ايضاً الواو كونهما موضوعاً لهذا النوع من جمع
والنساء والايام اي ضمير النساء وما يماثلها في كون جمع
الموتات وان لم يكن من العقلاء كالحيوان وضمير الايام
وما يماثلها في كون جمع المذكور غير العاقل فعلت فعلن
اي ضمير فعلت مقرون بالتاء التانيث بنا ويل الجماعه وضمير
فعلن اي بالنون التانيث جمع الموتات فظاهر لان هذا
النون موضوعه قوله وانما في جمع المذكور الغير العاقل
كالايام فلهذا لا اقل في التذكير كالرجال فبرأي ضمير
في ظهوره في جمع الموتات وفي التوسعي الهندية موافقاً
الرضح ان النون موضوعه جمع غير العقلاء كالواو وان
جمع العاقلين واستعمالها في النساء لا يعمل على جميع غير العقلاء
اذ الاناث لخصاً نحو ان تجرين جري غير العقلاء التي
ما لم يفرده اي افر مفردة بتقدير المضاف او قد بعد

انما كونه بالنون في جمع الموتات
كسائر والحيوان
ويجمع الموتات والواو كما في العقلاء
اولاً

قوله

عنه كونه جامعاً واردة لعدم صدق
فانه كونه افراده ولا مانعاً لصدق
عصام على الفتح

قوله ونون مكسورة قولنا مع لواحقها والاولا الضدين
التعريف الا على مثل معكم من سلمان ومسلمين كما لا يخفى
ولو اتفق في ظهور المراد لكانت عن هذه الكلفات التي
حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اي مفتوح ورف كان
قبل الياء حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم
يعكس كقوله التثنية وفتح الفتحه ونون عوضاً عن الحركة
او التثنية مكسورة لتلا توالي الفتحات في صوت الرفع
وهي فتحه ما قبل الالف التي في حكم التثنية وفتح النون
ذلك النون او اللام في وجه او مع الملقوق ولا يمان
بما تمال على حقوق النون وعدم دلالة حوقها على ذلك
لان على تقدير تسليمه اذ اول امران من امور ثلثة على معنى
صحيح ان يقال ان هذه الامور الثلاثة ذال على غاية
ما في اللسان ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين
على ان معاً مع مفردة مثله في العدد يعني الواحد
حال ان ذلك التثنية من جنسه اي من جنس مفردة
دخول المنضم تحت جنس المنضم اليه بوضع واحداً من جنسها
ولو اريد بقرينة مثله ما يماثل في الوجود والجنس جميعاً كقوله
عن قوله من جنسه وقوله ليدل اثباته لانه فان حقوق
منه كحروف بالاسم المفرد والانه لا يجوز تثنية الاسم
باعتبار جنسيتين مختلفتين فلا يقال قرآن ويراد به الله
والخصيص بل يراد بها ظاهراً او جوهراً على الضمير

هذا هو المقام
الذي هو المقام
الذي هو المقام

قوله من جنسه
في النون
باعتبار جنسيتين

قوله من جنسه
في النون
باعتبار جنسيتين

لبعضهم فان قلت هذا يشكك بالابوين للاب والام و
 القهرين للشمس والقمر فانه شئ الاب باعتبار معينين
 مختلفين هما الاب والام وكذلك شئ القهر باعتبار
 معينين مختلفين هما القهر والشمس فلنا جاز ان يجعل
 الام سماء باسم الاب ادعاء لقوم اقتناب بها
 ثم يا قول الاسم بمعنى المسمى ليحصل مفهوم تباينها ولها فتناسل
 فتنى باعتبار فيكون على الابوين المسمين بالاب
 وكذا الخاطف الشتم بالنسبة الى القهر فان قلت فليعتبر
 هذا التناول في القرآن ايضا بل احتياج الى ادعاء نسبة
 للظهور والفيض فانه موضوع لكل واحد منها حقيقة وليا
 بالمسمى ليحصل مفهوم تباينها ولها فتنى باعتبار قلنا لا
 في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في حوزة تشبيه بجملة الاشياء
 اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه المصنف اختار عدم
 جواز هذا الاعتبار صرح تشبيه الامام المسمى حقيقة
 او ادعاء وجعلها فخرية مثلا اذا كان علما لكثرة قباول
 بالمسمى ثم يرمي شئى وجمع وكذا اخر اذا كان علما ادعانا
 لابي بكر وعمر يا قول المسمى بغير شئى وجمع ورده بعضهم
 وقال لا بد ان يقال لا اعلام بكثرة استعمالها وكون
 الكثرة مطلوبة فيها كفى تشبيها بجملة الاشياء
 في الاسم بخلاف سماء باعتبار فعلية قول هذا البعض
 ينبغي ان لا يذكر في تعريف التشبيه قول من جنسه ولما كان

آف

آف الاسم المفرد الذي لحقه علامة التشبيه في بعض المواضع
 مما يطرق اليه التغيير المصنف ان يبين حكم ما يطرق
اليه التغيير اراد المصنف ان يبين حكم ما يطرق اليه التغيير
 حكم ما ورأه يعلم من تعريف المشته فقال فالمقصود ان
 الاسم المقصور وهو ما في آفة الف مفرقة لازمة وسبغ
 مقصور الالة فهد المدود اولاته تجبوس من الحركة
والقصر ان كانت الف منقلبة عن واو حقيقة كصواب
 او حكما بان كان مجهول الال ولم عمل كالواو ان في المسمى
 باله وهو لا اى والحال ان ذلك المقصور ملأى اى
 غير ما فيه اربعة ا حروف فصاعدا من الرباعي والثلاثي
 المزدنية قلبت الف واو اعتبار الال حقيقة او حكما
 وخفة الال بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه كان الفعل
 والى وان لم يكن كذلك بان كان الف عن باء حقيقة
 كحيا في حى او حكما بان كان مجهول الال او عدي و
 قد اميل كسيان في متى حيث جاء متى مالا او كان عاوية
 او فصاعدا اصلية كانت الالف كالعلى والمصطفى
 او ايدى قبلى فبالياء اى الف مقلوبة بالياء اعتبارا
 الال فيما هو اليا حقيقة او حكما وخفيفا فما زاد على
 الحرف والاسم المدود ان كانت همزة صلبة اى غير
 زائقة ومنقلبة عن صلبة او زائقة تثبت الهمزة في
 الكسرة لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء وجملة

من الامامة وهي قراءة بين الف
 والكسرة

جامعة الرياص
 المكتبة المركزية - قديم المطبوعات

الغزاة او للمتنك من قراد او اتنك وحكي ابو علي
بعض العرب قلبها واو اخو قراد وان كانت النمر
للتاينث اى منقلبه عن الف التاينث حمراء فان صهلها حمراء
بالعين احدهما للمدنى الضوت والثانية للتاينث فقلت
الثانية نمره لو وقعها طر فابعد الف زاوية قلبت او
فيقال حمراء ان لان النمره حرف تعين من جنس الالف في
ان لا تقع بين الالفين مع انها غير صلتية والواو اقرب
الى النمره من الياء لقلبها ولذا قلبت الواو نمره في كل
اقنت واجوه وربما تحب تعين حمراء ان وحكي المرزوق
المارنى قلبها ياء ونحوه ايان والاعرف قلبها واو
الاى وان لم تكن النمره صلتية ولا للتاينث يان
للملحاق كعلينا فان نمره للملحاق بقول طاس او منقلبه
عن واو او ياء اصلية ككسا ورو او فان صهلها كسا
ورداى فالوجهان المذكوران جائزان احدهما هو
النمره وبقاؤها لان النمره في الضوت الاو منقلبه
عن واو او ياء ملحقة بالالف في الاخرى عن صلتية
فشايتها نمره قراد فثبت في الضوت بين حمراء قراد
وثاينثها قلب النمره واو لان عين النمره في الضوت
ليست صلتية فشايتها نمره قراد فقلبتم لها واو
وفي البرهنة السيرة ان اللازم من هذه الجوانب انه
لا يجوز ان يقال في واو اللاد وان بالنمره ورو او

هذه هي صلتية

هذه هي صلتية

بالواو لكن المشهور ودايان بالياء فكان ينبغي ان قلب
المص والافوجهان بغير لام الحمد ليكون عبارة عن
انبات النمره وروها الى الالف لاشارة الى الوجهان المذكورين
كما هو المتبادر من اللام كذا قد تصفينا كتب الشفاهت كما
كالفضل والمغناح والذباب فما وجدنا فيها اثر الحكم
بشدها من غير ما وقع في شرح الرضوى من انه قد قلب
المبدلة من صهل ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الالف
واو او ياء ويحذف لونه اى لونه التثنية للاضافة
اى لال الاضافة اذ السنون لقياما مقام السنون بوجه
تمام الكلمة والنقطا عنها والاضافة توجب الاتصال بالضم
فتساويا وحذف ياء التاينث اى قياسها ان لا
عن اقر المشي كجوتان ومهران في خصيان والبيان
على خلاف القياس مع جواز انباتها فيها على القياس
اتفاقا ووجه حذفها فيها ان كل واحد من خصيان
والايلين لما اشتد اتصالها بالافرى بحيث لا يمكن
الاتساع بها وبها صادتا بمنزلة مغرد وناى التاينث
لا تقع في حشوه وقبل خصى والى مستحلا وبها لغتان
في خصية واليه وان كانت اقل استعمالا منها ولما كان
حذف السنون قاعدة مستمرة اى في بيانه يفعل
المضارع المفيد للكمثر بخلاف حذف ياء التاينث
اليسل قاعدة بل وقعت على خلاف القياس في مادة

المجموع
التي هي
التي هي

مقصود فلهذا اني في بيانه بالفعل **المجموع** ما
دل اي اسم دل على جملة ايجاد مقصوده اي يتعلق
بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة اي
هي آفة مفردة الذي هو الاسم الدال على واحد
من تلك الاحاد حال كون تلك الحروف ملتبسة بتغيير
الصوت اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات
والسكنات حقيقة او حكما فالجاء في قوله بحروف مفردة
اما متعلقة بقوله مقصوده او بقوله دل او بهما على
سبيل التنزيح وقوله بتغيير ناظر من حال من
ودخل في قوله بتغيير ما جمع السادة لان الواو والنون
في اخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء تغيرت
الكلمة بهذه الزيادة الاصغى افرى وقوله ما دل
على ايجاد جنس يشمل المجموع واسماء الاجناس كثر وتخل
فانها وان لم تدل عليها فقد تدل عليها استعمالا
المجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة
وقوله مقصوده بحروف مفردة فوجت اسماء الاجناس
فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده فيقول مقصوده
واذا قصد بها انفراد استعماله فيقول بحروف مفردة
وكذلك يقول بحروف مفردة فوجت اسماء المجموع
والعدد فجوتم هو الفارق بينه وبين واحدة التاء
وتحوز كسب تمام هو اسم جمع ليس على الراجح بل الراجح

او مفردة زبد وعري على اختيار بعض
التي هي دل على اجناس بعض
في اسطره وفي هذا الافراد جودا

لان دلالة الكلمة على كل واحد منها علم
لاشياء ليست بحروف مفردة اذ
فقط لاسماء الجمع والاختلاف
في اسماء الاجناس التي يفرق
بينها وبينك واحدا على بالاء
او علم

اسم جنس وانما اسم جمع كما جماعة وقد علمت انهما
خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس
يتبع على الواحد والاثنين وضعفا بخلاف اسم الجمع
فان قبل الكلم لا تقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس
قبل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا يخرج في
الترام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الراجح
وهو قول سيبويه لان الجنس قال جميع اسماء المجموع
التي لها معنى احاد من تركيبها كجامل وبارق وركب
جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمره و
انما اسم جنس او جمع لا واحد من لفظ نحو ابل وغنم فقليل
يجمع بالاتفاق ويحذفك مما الجمع والواحدية
بالصوت جمع لصدق الحد علمه فان التغيير الماخوذ
فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فجمعة
فلك اذا كان مفردا صفة تقول اذا كان جمعا صفة
اسد وهو اي الجمع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي
الجمع الصحيح بان يكون المذكور تانح يكون لثبوت
فالجمع الصحيح المذكور ما طرحت آفة اي افر مفردة واول
ما قبلها في حالة الرفع او ياء كسور ما قبلها في حالتي
النصب والجر ونون عوضا عن الحركة او التثنية على
سبيل منع الخلوة منقوثة لتعادل حقة النقة نقل الواو
والفتحة ليدل ذلك للمحوق او اللان فقط مع اللان

التي هي
التي هي

جمع جملة من اجناس هو الجمع
بما فرغ من تركيبه جمع راكب
اسماء جملة من اجناس او لجمع الاسماء
اخترت هذه جمع در نحو وجود
مفردة فيها

وقف في هذا الوضع

على ان معه اي مع مفردة الواحد من حيث مغناه اكثر
ولم يقل من حيث التقاء بما ذكر في التثنية فان قيل اسم
التفضيل يوجب ثبوت فعل الفعل في المفضل عليه
ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت فعل الفعل اما ان يكون
محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من فلان
واعلم من اجاد فان كان آخرة اي افر مفردة بالهوية
كالقاضي او معتد كقاض قبلها كسرة حذف في اليا
مثل قاضون جمع قاض فان فعل قاضون نعت
ضم اليا اليه ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا لخفضه
وحذف اليا والتقاء التكنين وعلى هذا القبيل
حالات التثنية والجر مثل قاضين فان فعل قاضين
حذف كسرة اليا لتقل اجتماع الكسرتين والياءين
فسقط التقاء التكنين وان كان افره اي
افر الاسم الذي اريد جمعه مقصورا الى الفاعل مقصور
حذف الالف والتقاء التكنين وتوعد حذف اليا
اي حرف كان قبل الالف على كان عليه متوجها ولم يغير
ليدل التهمة على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع و
مصطفين في حالة النصب والجر فان صدرها مصطفون
ومصطفين قلبت اليا الفاعل نحوها وانفتح ما قبلها
وحذف الالف والتقاء التكنين وتوعد حذف اليا
الاسم الذي اريد جمعه جمع الصحيح المذكور في شرطه

جمعيه

جمعيه ان كان ذلك الاسم اسما اي اسما مضافا من غير
منه وصفية فيه فذكر علم اي فكونه مذكرا علما يعقل
من حيث استماه لان حيث لفظه وانما اشترط ذلك
لكون هذا الجمع اشرف بجمع لفظي بناء الواحد فيه والمد
العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للذكر
فان قد قيل الكل كالعين او الانسان كالمرة او
نحوه لغيره لم يجمع هذا الجمع وارا بالمد
ما يكون مجردا عن التاء مفعولة او معتد به يخرج عنه
نحو طينة لاجمع بالواو والنون خلافا للكوقيين
وابن كيتا فانهم اجازوا لكون يكون اللام وابن
كيتا بنيتها ويدخل فيهما في قوله سلمى اسمي رجلين فانها
يجمع بالواو والنون اتفاقا لان علم التائيه هو
لا الف فلا يمنع من جمعيه بالواو والنون لان المدونة
تقلب واو التاء صورة على التائيه والمقصود
تحذف وينبغي الفتح قبلها والهاء عليها وشبهه اي شرط
الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكور الصحيح ان كان صفة
من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فذكر يعقل
اي لشرطه فان شرط الاول كونه مذكرا يعقل لما مر
والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائيه صفة
افعل فعلا اي مذكرا غير مستوفى صفة الصفة الكائيه
ذلك الاسم اياها مع التوثيق ان يكون المذكور على يعقل

ان العلم العاقل اشرف من غيره
ان العلم العاقل اشرف من غيره
ان العلم العاقل اشرف من غيره

ط فان المذكر العلم والعقل مقفود
لان المذكر والعلم مقفود

ان العلم العاقل اشرف من غيره

والموت على صيغة فعلا مثل احمرا فانه لا يقال فيه
 لم يرد للفرق بينه وبين فعل النفضيل كما ضلوا
 ولم يعكس لان معنى الصفة في فعل النفضيل كامل لولا انه
 على الزيادة والشروط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم
 فعلا فعلى اي مذكور غير مستوفى تلك الصيغة مع الموت
 بل يكون المذكر على صيغة فعلا والموت على صيغة فعلى
 مثل سكران وسكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق
 بينه وبين فعلا فعلا كند ما تون ولم يعكس لان
 فعلا فعلا اصل في الفرق بين المذكر والموت لان
 فيه التاء وعدهما والشروط الرابع ان لا يكون الاسم
 مذكورا مستويا فيه اي في هذه الصفة تباين الوصف
 مع الموت مثل فخرج وصبور يقال رجل فخرج وصبور
 وامرأة فخرج وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا
 والتاء فانه لما لم يفتقن المذكر ولا بالموت لم يكن
 يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا
 مستويا فيه مثل فخرج وصبر والشروط الخامس ان لا يكون
 الاسم المذكر متلبسا بتاء التانيث مثل علانة كراهة
 اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذف التاء
 لزم اللبس ويجوز نونه اي نون الجمع بالاضافة لما
 في التثنية وقد سجد نحو سجين سكرانين جمع سكران
 بنحوها وارضين بنوح الرأ وقد جاء اسما بها جمع

اي كل مذكور وزن فعلا ان كان
 مؤنثا على وزن فعلى فلا يجمع بهذا
 الجمع وان كان وزن فعلا يجمع

لم يوزن جمعها او فعاله

بكونها

بكونها وانما حكمت ذودها لان نقاء التذكير والعقل
 وعدم كونها علما او صفة وقد ارجح صاحب القوس
 بعض ائمة السماوات تحت قاعدة كلية او جزئية من شذوذ
 منها سنين ومثاله وابقى بعضها على الشذوذ ومنها
 ارضين ومثاله فمن اراد تفضيل ذلك فليرجع اليه
والموت اي الجمع الصحيح الموت ما لم يجمع بل يجمع
 اي في مفردة الف وتاء وشبهه اي شرط جمع الضم
 ان كان مفردة صفة وله اي لذلك المفرد مذكور فان
 يكون مذكورة اي مذكور ذلك المفرد يجمع بالواو والنون
 لنقل بلزمه في الفرع على الاطلاق وان لم يكن له اي مفردة
 مذكور يجمع بالواو والنون فان لا يكون اي في شرط
 صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن التاء التانيث كما ان
 لانه يقال في جمع حايضة حايضات فلو قيل في جمع فاض
 ايضا حايضا لزم الالتباس والاعطف على قوله
 ان كانت صفة اي وان لم يكن الموت صفة
 بل كان اسما يجمع هذا الجمع مطلقا اي من غير شرط
 مثل طلحات وزينات في جمع طلحة وزينب وفي
 شرح الوضحي ان هذا الاطلاق ليس يدلان ان
 الموت بالتاء المقدرة كمنار وشمس ونحوها من الاسماء
 التي تانيثها غير حقيقي لا يطردها فيها الجمع بالالف والتاء
 بل يسموع كالسموات والكائنات وذلك لطفا وهذا

بكونها وانما حكمت ذودها لان نقاء التذكير والعقل
 وعدم كونها علما او صفة وقد ارجح صاحب القوس
 بعض ائمة السماوات تحت قاعدة كلية او جزئية من شذوذ
 منها سنين ومثاله وابقى بعضها على الشذوذ ومنها
 ارضين ومثاله فمن اراد تفضيل ذلك فليرجع اليه

اي التباس الصفة التي لم يفتقن فيها
 المحذور بالصفة التي اعتمدها
 الحدوث ٥١ م

على السماوات

بكونها

انما على التسمية
الاولى صدر التسمية

الثاني لا تليق بحقيقي ولا ظاهر العلامة
جمع التكبير ما تغير اي جمع تغير بناء وجمع
من حيث نفسه والامور الداخلة فيه كما هو المتبادر
فلا يتوقف على كسالة لتغير بناء واحده بل هو
المراد بالخارجة الزائدة به وايضا المتبادر من
تغيره تغير يكون لوصول الجمعية فلا يتوقف ايضا
بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول
الجمعية واما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا
فهو اعم من ان يكون من حيث ذوات الواحد او من
حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما انا
المغيب للعموم في قوله بتغيره ما سواه كان ذلك التغير
حقيقيا كرجال الفرس او اعتباريا كالفلك كما مر
جمع القلة وهو ما يطلق على ثلاثة وعشرة وثمانين
افعل اي جمع يكون على وزن افعل كالفلس جمع فلس
وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كالفرس جمع
فرس وعلى هذا القياس معنى البواني وفعلة كاخفة
جمع غنيم وفعلة لغوية جمع غلام وجمع الصبي فذرا
كان كسلمان او مؤنثا كسمات في شرح الرضوي
ان الظاهر انهما اي جمع السادة لمطلق الجمع من
غير نظر الى القلة والكثرة فصليا لهما واما عند ذلك
المذكور من الالوزن والجمع الصحيح جمع كثره يطلق

جمع قلت جاريا بشد وزان تخين
افعل وافعال وفعلة هم بوزن افعل

على فوق العشرة الى مالا نهائية له وقد استعما
احدهما للافروع وجود ذلك الا في كقول
تلى ثلثة قرويه مع وجود اقراء المصدر
اسم الحدث يعني بالحدث معنى فانيا بتغيره سواء
صدر عنه كالتعب والمشى لم يصدر كالطول
والقصر الجاري على الفعل والمراة بزيادة على الفعل
ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيد المادوية
لنوعه او عوده مثل جلست جلوسا وجلت
وجلست فمثل القادرية والعالمية ومثل وطلا
له ويحذف كما لم يتبق الفعل منه لا يكون مصدر
وان كان الاخير ان مفعولا مطلقا وهو
اي المصدر من التلاوة الخرد سماع اي سماع
غير تقي عده الى اثنين وثلاثين كما بين في
كتب التفسير وفي غيره اي غير التلاوة الخرد
يعني التلاوة المرند فيه والرابع الخرد والمرند
فيه قياس اي قياس كما تقول كل ما كان
ماضيه على فعل فصدره على افعال وكل
ما كان ماضيه على فعل فصدره على تعجيل وكل ما
كان ماضيه على استعقل فصدره على استعقل
مثل افرج افراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك
ما علمت في علم التفسير وتعمل اي المصدر

بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا
نحو اجبتني فرب يد عمر المس وحال كونه غيره
اي غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اجبتني اكرام
عمر وحال اغدا او الان وذلك العمل المناسبة
الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلذلك المشرط
فيه الزمان كاسم الفاعل واسم المفعول اذا
لم يكن مفعولا مطلقا يعنى عمل المصدر على فعله
بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا
مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا
فبي حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر
عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشى فمانى
خيران لا يتقدم عليه فلا يقال اجبتني عمر اضرب
زيد ولا يصح اي معموله فانه
يكون الطرف مفعول لم يسم فاعله لانه لو لم
يقم لا ضمير في المشنوع والجمهور قياس على
الواحد فيلزم اجماع التثنية والجمعين
فقط الى المصدر والفاعل ولما كان
تثنية الفعل وجمع راجعين في الحقيقة
الى الفاعل وكذلك في اسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة

ان انما لا يضار فيه الاستثناء
مقطع كما قال تعالى فاعلم ان
وتعمل ان يكون متصلا او
ايضا ان يكون متصلا او
تثنية من المصدر اي على ما
فانما لم يسم فاعله لانه لو لم
يقم لا ضمير في المشنوع والجمهور
قياس على الواحد فيلزم اجماع
التثنية والجمعين فقط الى
المصدر والفاعل ولما كان
تثنية الفعل وجمع راجعين في
الحقيقة الى الفاعل وكذلك في
اسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة

لا يلزم

لا يلزم فيهاخذ ورجلا في المصدر فان لا في لغة
تثنية وجمعا وكسبه ان الضار في المضمون الاثنية
فانه اذا كان باذر الم يكن مضمونيه بل مضمون المطلق
فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستنار على حيث يخرج من
ضربه زيدا حال ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعله
لاظهار ولا مضمون الخ عجز ضرب زيد الان النسبة الى
فاعل ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهوم
عنه بخلاف الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
ويجوز اضافة الى الفاعل مع ان اعماله مضمونا اولي
لانها اقوى شابهة للفعل لكونه نكرة نحو قولك
ولولا دفع الله الناس وقد يضاف الى المصدر الى
المفعول سواء كان مفعولا او طرفا او مفعولا على
قوله بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجناح وضرب
يوم الجمعة وضرب التاريب واعماله اي اعمال المصدر
ملتبسا باللام اي بلام التعريف قليل لانه عند علم
مقتربان مع الفعل كما لا يدخل لام التعريف على ان
مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به وكن
توز ذلك على قوله فرقا بين شي وبين المقدر به قيل
لم يأت في القرآن شي من المصادر المعروفة باللام
عاطلة فاعل او مفعول صرح بل قد جاء عاطلة بحرف
الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اي المصدر

ان انما لا يضار فيه الاستثناء
مقطع كما قال تعالى فاعلم ان
وتعمل ان يكون متصلا او
ايضا ان يكون متصلا او
تثنية من المصدر اي على ما
فانما لم يسم فاعله لانه لو لم
يقم لا ضمير في المشنوع والجمهور
قياس على الواحد فيلزم اجماع
التثنية والجمعين فقط الى
المصدر والفاعل ولما كان
تثنية الفعل وجمع راجعين في
الحقيقة الى الفاعل وكذلك في
اسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة

ان انما لا يضار فيه الاستثناء
مقطع كما قال تعالى فاعلم ان
وتعمل ان يكون متصلا او
ايضا ان يكون متصلا او
تثنية من المصدر اي على ما
فانما لم يسم فاعله لانه لو لم
يقم لا ضمير في المشنوع والجمهور
قياس على الواحد فيلزم اجماع
التثنية والجمعين فقط الى
المصدر والفاعل ولما كان
تثنية الفعل وجمع راجعين في
الحقيقة الى الفاعل وكذلك في
اسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة

مفعولا مطلقا صر فامس غير اعتبارا بداله من الفعل
 فالعمل للفعل من غير تجوز ان يكون للمصدر اذ
 لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوى سواء
 كان الفعل مذكورا الخوضت ضربا زيدا او مذكورا
 غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر مفعولا
 مطلقا واقعا بدلا منه اي من الفعل وهو ما كان خلاف
 فعلة لازما نحو سقيا وشكرا وحمداله فوجهان
 اي يجوز فيه وجهان عمل الفعل للمسالمة وعمل المصدر
 للثباته وقبل عمل المصدر للمصدرية وعمل للبدلية
 ففي قوله فوجهان وجهان واما تفصيل بن شيبه
 المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياها
 المعترضه لثباته بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر
 في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخذت عن التمييز
 توهم تعقله بالقياس على سواء **اسم الفاعل**
ما اشتق اي اسم مشتق من فعل اي حدث موضوعا
 ذلك الاسم لمن قام اي الفعل به اي لا يتاخر
 بها الفعل والوقال لما قام به الفعل لكان الورد
 ما جهل امره نذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب
 لحدوث يفي بالحدوث مجرد وجوده له وقبائه به
 معتدا باحد الازمنة الثلثة قال المصنف في شرحه
 قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه الحمد ود وغيره من

غير اللاحق
 في قام به جميع ما
 الصفحة الثانية

اسم المفعول والصفة المشبهة لان جميع ليس من قام
 وقوله بمعنى حدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها
 على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل
 داخل في جميع الذي حكم عليه بان لا يكون من قام به
 ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به
 ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به
 تمام الموضوع له من غير زيادة ولقصان فلو ضم اليه
 اصل الفعل مع افروكا لزيادة فيه ووضع له اسم
 على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل من قام
 به الفعل مع الزيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل
 فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على الاصل
 الفعل وخالف اكثر ان رحمن المصدر اسند وان
 اسم التفضيل الى قوله بمعنى حدوث كما اسند وان
 الصفة المشبهة اليه لثباته ان الاشتقاق لمن قام به
 اسم التفضيل ولم يتبينوا ان الاشتقاق تضمن معنى
 كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له
 مع الزيادة ويحتمل ان صنعة المبالغة على هذا التقدير
 تخرج من التعريف ولا يبعد ان يتوهم ذلك ويدل عليه
 صريح اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صنيع المبالغة
 مثل احكام اسم الفاعل في الترجمة المشبهة ما معناه ان
 صنعة اسم الفاعل من الثلاثة المجرى على فاعل كضارب

قوله غير اللاحق
 من اللاحق الذي يتوهم عاقد الكلام
 في عيب التعليل الى اللاحق ودفعة جميع

ان كان بالمعنى

وقال وماشي واكل وكل ما اشتق من مصادر التثنية
 قام به لا على حيث الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل بوصفة
 مشبهة او فعل تفضيل او صيغة المبالغة كمن حسن
 ومضرب وصيغة اي صيغة اسم الفاعل من مجرد التثنية
 على زنة فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه او باخبا
 مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع العلوم بميم
 اي مع ميم مضمومة في موضع حرف المضارعة سواء كان
 حرف المضارعة مضمومة او لا ومع كسر ما قبل الالف
 ان لم يكن فيما قبل حرف المضارعة كسما في يتفعل وتفتعل
 وتفتعل نحو مدخل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة
 المضمومة وتستغفر فيما وضعت موضع حرف المضارعة
 ولو اقيم متفاعلا موضع استغفر كان مثال الكسرة الخبر الواقع
 في آخر المضارع ايضا مذكورا انما يكون لكل من قسم الميم
 مثال يكون لكل من قسم الكسرة ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل
 عمل لازم لا يكون هو ايضا لازما ويعمل فعله اللازم
 وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا
 الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا
 متعديا كذلك وكما ان فعل تعدي الى الفاعلين كمال
 والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر العضلات
 كذلك يتعدي هو اليها بشرط مفعول الحال او الاستقبال
 اي جعل اسم الفاعل حال كونه متعلقا بشرط اي شئ بشرط

فان الالف ان لا يعمل الاسم وانما جعل
 الفاعل كونه متعلقا بفعل المتعدي في
 الحال او الاستقبال فلهذا لم يعمل اذا
 كان مفعول الفاعل

عكس من معنى هو زمان الحال والاستقبال فالاضافة
 بيانتيان وانما اشتراط احداهما لان عمل شبه المضارع
 فيلزم ان لا يخالفة في الزمان نحو زيد ضارب غلامه
 عمر الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال انهم
 ان يكون محققا او حكايه كقولك تعجوا وكلهم باسطة
 ذراعية بالوصيد فان الباسط ههنا وان كان
 كمن المراد حكايه الحال ومعناها ان تعذر المتكلم باسم
 الفاعل العاقل معني المتكلم كانه موجود في ذلك الزمان
 او تعذر ذلك الزمان كان موجودا الآن وبشرط
 الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المصنف
 به وهو المتبدا والموصول وذو الحال يتعوي فيه جهة
 من كونه متبدا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء
 الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء راجعا
 فربما او اعتماد على التهمة الاستفهامية ونحو ما من
 الفاعل الاستفهام او ما التافيه ونحو ما من حروف النفي
 كذا وان لان الاستفهام والنفي بالفعول لو فاذا زاد
 بها شبه بالفعول نحو اقام زيد و اقام الزيدان وما
 اقام زيد وما اقامان الزيدان فان كان اسم الفاعل
 المتعدي كذا اي للزمان المتكلم بالاستقبال او ضمن
 التتمار واريد ذكر مفعوله وجب لاضافة اي اضافة
 اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لنوع

انما شرط الاعتماد لان اسم الفاعل
 يقع الفعل فاشترط فيه الاعتماد ولم يشر
 الى حاله في قوله ضارب زيد تبين على
 انما شرط شبه الفروع عن الالف
 سد عده

شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمر اس
 خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافة
 لانه على عند سواء كان بمعنى الضم او الحال او التقابل
 فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير ضافته
 ليست اضافة معنوية لانها عند من قبيل اضافة
 الكيفية المحولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلهم
 باسط ذراعيه بالصيد وقد مر الجواب عنه فان كان
 اي كاسم الفاعل مفعول افرغ ما ينصف اسم الفاعل اليه
 ضعف مقدرا اي فانصبا به فعمل مقدرا لاسم الفاعل
 نحو زيد مولى عمر و درهما اس قدر بها منصوب على
 المقدرة فانه لما قيل مولى عمر وقيل ما اعطاه فعمل
 درهما اي اعطاه درهما فان دخلت التام الموصولة
 على اسم الفاعل مستوي الجمع اي جميع الازمنة فتعمل
 مررت بالضارب ابو زيد اس كقولك مررت بالضارب
 ابو زيد الان او عند الازمنة فعمل بالحقيقة عدل
 عن صيغة الفعل الصيغة الاسم كذا هم ادخال
 التام عليه وما وضع منه اي من اسم الفاعل بصيغة
 الاخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة في
 المشق منه كضارب وضروب وضمرب بمعنى كثيرة الضرب
 وعليم بمعنى كثر العلم وجزير بمعنى كثر الجزر مثلا اي
 اسم الفاعل في العمل واسمها ما يشترط به عمله كذا

تقدير

تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل
 واما اذا كانت داخلية فيمنع هذه العبارات ان يصح
 اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثلا اي مثل اسم الفاعل
 اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضارب ابو عمر والان
 او عند او مورت بزيد الضارب عمر الان او عند
 او اس ما فيه من معنى المبالغة ناب تمام ما فات من
 المشابهة اللفظية والمنته من اسم الفاعل وما يصح
 منه للمبالغة وكذا كالمجموع منها مصححا كان او مكسرا مثلا
 اي مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل بشرط لعدم
 تطرق حلال الصيغة المفردة من حيث ذاتها بالاجازة
 علائق التثنية والجمع فقول الزيدان ضاربان او الزيد
 ضاربون عمر الان او عند او الزيدان الضاربان
 والزيدون الضاربون عمر الان او عند او اس
 ويجوز حذف النون اي نون المنته والمجموع مع العمل
 في معمول ينصب على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا
 اليه فان حذفها واجب ومع التعريف مخيفا مفعول
 له حذف اي يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين
 مجرد التحفيف لطول الصيغة بها كقراءة من قرأ يقيم
 الصلاة ينصب الصلاة على المفعولية واما على تقدير
 التنكير كقولك لذي القوا الغراب بالنصب في حذفها
 ضعيف لان اسم الفاعل لم يتبع صلة التام والقراءة

مع وجود هذين الشرطين لغرض
 التحفيف لا غير
 اسئلة التحذف اي يجوز حذف النون
 مع وجود هذين الشرطين لغرض
 التحفيف لا غير

نحوه است
نیز به نامش از فعل خبر ازین
نیز مشتق من فعل فاعله لا یستحق
و شامل غیره من المشتقات المذكورین
عند توفیق اسم الفاعل و بقوله لا یستحق
علیه کج عنده غیره

تمام اعتماد علیه **اسم المفعول** هو ما شئت من
فعل ای حدیث موضوعا لمن وقع علیه ای لذات ما
من حیث وقوع الفعل علیه فمضروب موضوع لذات ما
وقع علیه الضرب و اعتمادا فاعله من مقام ترفیع اسم
الفعل فمفعله ما شئت من فعل شامل لجميع الامور
من المصدر و قوله لمن وقع علیه مخرج ما عدا الحدود
کاسم الفاعل و الصفة مشبهة و اسم التفضیل مطلقا
وضع تفضیل الفاعل و تفضیل المفعول فانه مشتق من
فعل لموصوف بزيادة علی غیره في ذلك الفعل و اسم
موضوع لمن وقع علیه الفعل فقط و صیغته من الثلاث
الجزء علی زنة مفعول و من غیره ای غیر الثلاثی المجرى
صیغته اسم الفاعل یعنی ما قبل الاخر لفظ الفتح و ذکره المجرى
کستخرج فیه التواء و موه ای شانه و حاله فی العمل ای
عمل نصب و الاشارة ای اشتراط عمل باجر الزمانین
والاعتماد علی صاحبها او النمرة کاسم الفاعل ای
مثل شانه و حاله و اذا کان متوقفا باللام لعل یعنی
ایضا فهو برفع ما یقوم مقام الفاعل و لو کان هناك
مفعول اوفی بقی علی نصبه نحو زید موعظی علامه درهما
الآن او خدا او المعطی علامه درهما الآن او خدا
او **اسم الصفة المشبهة** باسم الفاعل من جنسها
تجمع و تذکره و توثق ما شئت من فعل لازم اخر

فقدرة ما شئت من فعل خبر ازین
فعل فاعله لا یستحق مشتبه و بقوله
نحوه است
نیز به نامش از فعل خبر ازین
نیز مشتق من فعل فاعله لا یستحق
و شامل غیره من المشتقات المذكورین
عند توفیق اسم الفاعل و بقوله لا یستحق
علیه کج عنده غیره

عن اسم الفاعل اسم المفعول المتعدي لمن ای
لذات من قام به علی معنی البیوت لا یخفی الحدوث
اخر ازین نحو قام و ذهب فاشتیق من فعل لازم لتمام
به معنی الحدوث فانه اسم لصفة مشبهة و اللازم
ایم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاستتواء
کوجه فانه مشتق من رحم بکسر العين بعد نقل الهمزة
بضمها فلا يقال رحم الا لمن رحم بضم الحاء ای صادر
الرحم طبیعه له کلمه بمعنی صادر اکرم طبیعه له والمراد
بکونه بمعنی البیوت ان يكون كذلك بحسب اصل الوضع
فیخرج عنه نحو ضامر و طالق لانها بحسب اصل الوضع
للحدوث عرض لها البیوت بحسب الاستعمال صیغتها
ای صیغته صفة المشبهة مع اختلاف اوضاعها مخالفة لصفة
اسم الفاعل ای صیغته الفاعل التی هو مینر ان اسم الفاعل
من الثلاثی المجرى فلا یحی صیغته من صیغتها علی هذا القول
قطعا علی حسب کتبات ای کائنه علی قدره بحیث لا
تجاوز فاعله منسوب علی انه حال من المستکن
فی مخالفة او صیغته المصدر محذوف ای مخالفة کائنه
علی قدره ما سمع و حص مخالفة الصیغته اسم الفاعل بالبناء
مع انها مخالفة لصفة اسم المفعول ایضا لزيادة اختصاصها
لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به و کونها عملها المشابهة
ایاه فیما ذکر کس و صعب و شدید یعمل عمل فعلها مطلقا

عان فعل تستقسم ان هذه الصفات
انما تحل تحت اسمها اسم الفاعل و اسم
المفعول تحت المفعول لا یعمل فخلطت
هذه الصفات بعضها لانه مشتق من
علا الهمزة و انه غیر جار مجزئ کما
و لا یحیی کمال لوجود معناه کمال
المراد منه ان کماله و التمام ان
حسب اصله مستقر غیر ان الوجود
فی الحال علی ما بین احوالها انما
کماله کس من موجود فی الزمان
کماله یصلح ای حصل شفاؤه
نحوه الزمان و لم یصلح الا
ان یصلح ان یصلح ای یصلح
فی الحال کما قال یصلح ای یصلح
و لیس فی الزمان ان یصلح
ان یصلح ای یصلح ای یصلح
ان یصلح ای یصلح ای یصلح

توجه و فعل علی فعلها شانه زید کرم
حسب فانه یعمل علی کرم و زید
وجه فانه یعمل علی کرم
انذ فاین

اي من غير اشتراط زمان كونهما بخلاف الثبوت فلهذا
الاشتراط فيها واما اشتراط الاعتماد فتعتبر فيها الا
ان الاعتماد على الموصول لا ياتي فيها لان اللام
الذخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم
مسائلها اي جعلها قسما وبيان حكم كل قسم وتسميته
قسم منسوبة لانه ليس عن حكمه وسبب عنه ان يكون
الصفة متبناة باللام او جرد عنها وعلى كل من التوزيع
معها تاما مضافا او متبناة باللام او جرد عنها اي
عن اللام او الاضافة فهذه القسام ستة حاصلها
من ضرب الاثنين في الثلثة والعمول اي عمول الصفة
المتبناة في كل واحد منهما اي من هذه القسام الستة
مرفوع تاني ومنسوب تاني وجرد ورافعي فعلي
هذه اصحاصت اقسام مسائلها ثمانية عشر فما حاصلها
من ضرب القسام الستة التي للعمول من حيث الالام
في القسام الستة حاصلها من قبل فالرفع في العمول على
الفاعلية اي فاعلية الصفة والنصب على التثنية اي
تشبيه عمول الصفة بالمفعول في العمول المعرفة على
التيم اي جعل عمول الصفة تيم اي الموصول المتكلمة هذا
عند كبريتين وقال الكوفيون بل هو على التيم في جميع
لانهم جوزون تعريف التيم وقال بعض النحاة على تشبيه
بالمفعول في جميع وقال الكوفيون رضوي والاول الفصل

وتقسيم مسائلها ستة ان يكون توكيده
سدا او جردا او متبناة او باللام او باللام
غيره او رفع قوله صارت فعليا بين
انفعال ان الصفة والصفة متبناة جردا
عنه وغيره جردا او جردا وقد تقدم
الرفع انما يكون في الصفة او جردا او متبناة
والتي هي جردا او جردا او متبناة
صارت ثمانية عشر تلك القسام
تقديره فانها ثمانية عشر فما حاصلها
في هذه القسام ستة حاصلها
انها فصارت ثمانية عشر
كلها في القسام ثمانية عشر
فانها ان كان ذلك فصارت ثمانية عشر
لان الصفة المذكورة لا يكون باللام
او جردا او متبناة او باللام او باللام
لا يخرج منها ان يكون كذلك فصارت
او جردا او متبناة او باللام او باللام
ستة اقسام الصفة جردا او متبناة
انعم العمول من الالام او باللام او باللام
العمول في كل موضع او منصوبا او جردا
لا يخرج منها ان يكون ثمانية عشر
فصارت ثمانية عشر لان ثمانية عشر
مرفوعة في الثلثة

واجتر في العمول على الاضافة اي اضافة الصفة اليه
وتفصيلها اي تفصيل هذه القسام في ضمن اشكالية فرعية
قولنا حسن وجهه بتوطين الصفة ورفع وجهه بالفتحة
او نصبه على التشبيه بالمفعول وبجذف التوطين وبجرحه
بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اي ثلثة اشكالية من الالام
المقصود وذكرها لتوضيح القسام باعتبار حروفها
معمل الصفة وفعالها ونصبا وجراد كذلك اي على التركيب
في كونه اشكالية ثلثة حسن الوجه بالوجه المذكور وحسن
وجهه عطف على حسن الوجه اي يولفها بالوجه المذكور
اشكالية ثلثة الحسن وجهه باوخال اللام على الصفة ورفع
وجهه بالفتحة او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جرحه
بالاضافة واما غير الاستلوب بترك العاطف اشارة
الى انه شروع في قسم آخر من الصفة المشبهة فان الالام
السابعة كانت للصفة الجردة عن اللام وهذه الصفة
ذات اللام الحسن الوجه بالوجه الثلثة الحسن وجهه ايضا
بهذه الوجهه واما مقدم الصفة الكائنة باللام في اول
تعبير المسائل على الصفة الجردة لان موهوم الاول وجرد
والثاني عداوي وعكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام الصفة
الجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر
الاقسام صحيح بغيرها فاقسام ذات اللام فان قسمين منها
ممنوع كما قال اثنان منها اي من تلك القسام ممنوعان

احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف اليه كقولنا
 بوجهه او غيره واطمة مثل الحسن وجهه والحسن وجهه غلامه
 لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة بنيتها
 انما حذف التنوين او النون كمن وجهه بالاضافة او حذف
 ضم الموصوف من فاعل الصفة او كما ينبغي اليه الفاعل
 واستتار في الصفة مثل حسن الوجه وحسن وجه الغلام
 او حذفها معا ولاخفة فيه بوجه واحد منها وانما بينهما ان يكون
 الصفة باللام مضافة الى معمولها الجوزة عن اللام مثل حسن
 وجه او وجهه فلام لان اضافة الحسن الى وجهه وان
 افادت التحفيف بخلاف الضمير واستتار في الصفة كقوله لم
 يجوز وما لان اضافة المعرفة الى الفكرة وان كانت
 لفظية مفيدة للتحفيف كقوله في الصور نسبة المعهود
 من الاضافة واختلف في صورت كانت الصفة فيها جوزة
 عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف كقولنا
 حسن وجهه وسبويه وجميع البهائم يجوز ومنها على وجه في
 الشعر والكوفون يجوز ومنها بلا في الشعر ووجه اللسان
 انهم انما اركبوا الاضافة لقصه التحفيف فيقضي الحال ان يقع
 الاصل ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على ايهن التحفيين
 ان حذف التنوين ولا يتعرب الاضطرار مع امكانه وهو
 حذف الضمير مع الاستغناء عنه كما يمكن في الصفة والذي
 اجاز ما بلا في النظر الى حصول شئ من التحفيف في الجملة وهو

اي واختلف في قوله صفة واحدة منها اي
 حسن وجهه فقال ان لم يكن الوجه
 الاضافة اي اضافة ان لم يكن الوجه
 الوجه هو الحسن وقال قوم انها تضاف
 استلزاما اضافة الضمير الى النفس
 الحسن ان من الوجه وان كان الحسن
 الوجه واصله الفاعل انما هو جازم كما
 في قولهم وعين شئ جازم

قوله واختلف في حسن وجهه والوجه
 اجازتها منهم وعلو قول انما
 آتت على ابيها جازم اضافة جازم
 الا كما جازمنا مصطلجا جازمنا
 الى المصطلج المضاف الى ضمير جازمنا
 يلزم من قوله ان الوجه اضافة الضمير
 من حيث ان الحسن هو الوجه كما ذهب
 بالساوق خلافه ولو لم يكن الوجه
 من الوجه فهو من باب اضافة الضمير
 التحسين وواضحة ضمير من قوله وسبويه
 باعتبار ان وجهه المقتضى عليه ولا من باب
 اضافة الوجه الى الضمير فكذلك جازمنا
 ظهر ان هو من باب اضافة البعض
 الى الكل

قوله ولا يتعرب مطلق
 على ان يقتصر

حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي
 فوجت منها الاقسام الثلاثة المذكورة وهي عشر
 قسما كما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما
 في الصفة وهو ستة اقسام الحسن الوجه بنصب الموصول
 الوجه جوزه وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه جوزه والحسن
 بنصبه وحسن وجهها وحسن وجهه جوزه واما في الموصول
 مثل حسن وجهه والحسن وجهه برفع فيها وبها ضمير الجمع
 ستة اقسام لان الضمير فيه بعد الحاجة من غير زيادة
 والتقصا وما كان فيه ضمير ان منها احداهما في الصفة و
 الاخرى في الموصول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصب فيها
 وبها قسما حسن شمالا على الضمير المحتاج اليه وغيره
 كشمال على ضمير زايد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها و
 هو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه
 والحسن وجهه برفعها فيها بغير عدم الترابطة بالموصوف
 لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره
 في الموصول اضبح القاعدة بظهورها وجوده وعدمه فقال
 وتي نعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة
 لان معمولها فاعل لها فلو كان ضمير يلزم تعدد الفاعل
 فهي اي تلك الصفة كالنعل فكما ان النعل لا ينبي ولا
 يجمع بنسبة فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة كقوله
 ولا يجمع بنسبة معمولها وجمعه والا اي وان لم ترفع

وانما كانت هذه المسائل
 حصل الربط بين الصفة والموصوف

وانما كانت هذه المسائل
 على الضمير المحتاج اليه في الصفة وبها قسما
 يلزم من موصوفها

معمول الضعفة بهما بل تصبوا بحركة فغير الموصوف
 ليكون فاعلا لها فتوث انت الضعفة تانيث الموصوف
 فتقول به حنة وجه او حنة جهما وتثني اي الضعفة
 اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه حسنا
 وجهها وتجمع اي الضعفة ايضا اذا كان الموصوف جمعا
 مثل الزيدون حسنا وجه حسنون وجهها واسما
 الفاعل والمنعول غير المتعدي بين اي اسم الفاعل الغير
 المتعدي الى منعول واسم المنعول الغير المتعدي ايضا الى
 منعول لا تتقاة من الفعل المتعدي الى منعول وحده
 فاذا بنى اسم المنعول منه اتيم ذلك المنعول تمام الفاعل
 يقع غير المتعدي الى منعول مثل الضعفة المثبتة في ذلك
 اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر في نعت الفاعل
 ومنعول لم يستعمل في علمه ونصبها ونصبها فان اليها تنون
 زيد قائم الاب والمفروب الاب برقع الاب ونصبه جزوه
 واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما
 لتلا يلزم الالتباس بالمنعول فاذا قلنا مثلا زيد
 ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه في المثال
 الاول منعول الضارب او فاعل له نصب تشبهها بالمنعول
 وفي المثال الثاني انه منعول فان معطى او منعول اول
 اتيم تمام الفاعل ونصب تشبهها بالمنعول والمنعول
 التي كحذف وكذلك مثل الضعفة المثبتة المنسوب

وتما قال اسم التفضيل في نعت الفعل
 يتناول جوارحه اعلم ان في المذكور
 في نعت الفعل احكام ثمانية واولها ان
 لا ياتي بمتعلقين من فعل
 قوله ما يستحق من فعل ناسل الغير
 من الفعل وقوله الموصوف يخرج اسما
 والمكان والالة لانها ليست موصوف وقوله
 زيادة على غير يخرج اسم الفاعل والمنعول
 والضعفة المثبتة لانها ليست باسم
 على غير ما

تقول

تقول زيد يمتني الاب مرفوعا ومضوبا ومحروفا
اسم التفضيل ما استحق اي اسم استحق من فعل اي حدث
 لموصوف تمام به الفعل او وقع عليه والنم لقصده
 قسمي اسم التفضيل عن ما جاء للفعل وما جاء للموصوف
 على غير في اصل ذلك الفعل والبناء في قوله زيد اباه اما
 طرف لغو للموصوف اي لذات تنصفت بتلك الزيادة
 او طرف متعلق للموصوف ملتبس بتلك الزيادة قوله
 ما استحق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف
 يخرج اسما الزمان والمكان والالة لان المراد بالموصوف
 ذات بهيمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله زيادة
 على غيره يخرج اسما الفاعل والمنعول والضعفة المثبتة و
 هو اي اسم التفضيل من حيث صيغة الفعل المذكور وفعل
 ثلاث وان كان بحسب الامل فيدخل فيه خبر وشبه كقولنا
 في الامل خبر وشبه فحقيقنا ما حذف لكثرة الاستعمال
 وقد يستعمل على الامل وشبه ان بنى اي اسم التفضيل
 من حدث ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليعلم
 البناء اي بناء الفعل وفعل منه اذا البناء من الرباعي و
 الثلاثي المزيد فيمع المحاقفة على تمام حرزوه متعدي
 من الضعفة لانتع الزيادة على ثلثة احرف ومع تمام
 بعضها يلزم الالتباس فاذا لا يعلم انه مشتق من الرباعي
 او الثلاثي مجرد او المزيد فيه فان كنهه الحروف الثلثة

قلت زيد يمتني الاب مرفوعا ومضوبا ومحروفا
 ان بنى اي اسم التفضيل من فعل اي حدث
 لموصوف تمام به الفعل او وقع عليه والنم لقصده
 قسمي اسم التفضيل عن ما جاء للفعل وما جاء للموصوف
 على غير في اصل ذلك الفعل والبناء في قوله زيد اباه اما
 طرف لغو للموصوف اي لذات تنصفت بتلك الزيادة
 او طرف متعلق للموصوف ملتبس بتلك الزيادة قوله
 ما استحق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف
 يخرج اسما الزمان والمكان والالة لان المراد بالموصوف
 ذات بهيمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله زيادة
 على غيره يخرج اسما الفاعل والمنعول والضعفة المثبتة و
 هو اي اسم التفضيل من حيث صيغة الفعل المذكور وفعل
 ثلاث وان كان بحسب الامل فيدخل فيه خبر وشبه كقولنا
 في الامل خبر وشبه فحقيقنا ما حذف لكثرة الاستعمال
 وقد يستعمل على الامل وشبه ان بنى اي اسم التفضيل
 من حدث ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليعلم
 البناء اي بناء الفعل وفعل منه اذا البناء من الرباعي و
 الثلاثي المزيد فيمع المحاقفة على تمام حرزوه متعدي
 من الضعفة لانتع الزيادة على ثلثة احرف ومع تمام
 بعضها يلزم الالتباس فاذا لا يعلم انه مشتق من الرباعي
 او الثلاثي مجرد او المزيد فيه فان كنهه الحروف الثلثة

طرا انه يشكل مثل افلسي واو او اعطى
 واجدى لانه لسي ملتبا من ثلاثي مجرد
 فاذا ن لوفال وقوله ان بنى من ثلاثي
 مجرد غالبا لكا اصوة
 سوطا

الاء والاء والاء والاء
 ثلاثي مجرد

محتمل ان يكون تام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف
 رباعي مجرد كلها اصول او تكون من حروف المزيدية
 اما من سهولا او من زوايد او من غير جازمها فلا يتبين
 ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس يكون اي من ثلاثي
 مجرد وليس يكون ولا عيب ظاهري لان من غير جازمها
 لغيره اي لغير اسم التفضيل كما هو في العود فلو اتى اسم
 التفضيل ايضا من غير ان التيسر ان المراد ذو حمرة
 وعود او زوايد حمرة والعود وهد التعليل انما يتم
 اذا تبين ان الفعل الصفة مقدم بناؤه على فعل التفضيل
 وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم
 ما يطبع على يد على زيادة على الاخرى في الصفة بل هو
 موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان الالف
 تنشق من ثلاثي ليس يكون ولا عيب وهو التفضيل فان
 غيره اي غير الثلاثي مجرد بان يراوان يدل على ان
 زيادة فيه على غيره فو تفضل اليه اي الي غير الثلاثي مجرد
 بل يشد وكونه مثل شدة منه استحقاقا لثلاثي المزيد
 فيه واكثر ايضا مثال اللون وعلم مثال للعيب و
 قبحنا العيب بالظاهري لا يورد نحو اجمل والممكن
 يرد انه صرح على هذا التقدير استحقاق اجمل على التفضيل
 فانه لا فرق بين اجمل والبلاغة والحق ولكن حكموا ان
 في نحو اجمل من اي بنقته واجمل بيان المراد بالحق ما يرد

اي بانظر من علاته البلاغة في الظاهر
 اي بانظر من علاته البلاغة في الظاهر
 اي بانظر من علاته البلاغة في الظاهر

وهو التفضيل
 وهو التفضيل
 وهو التفضيل

والمراد بالبندي
 والمراد بالبندي

من اثر البلاغة في الظاهر كما حكى عن ابن بنقته من تعليل
 حوزت وعظام وحبوط على عنقه وهو ذو حوزة طويل
 عن ذلك فقال لا عرف بها نفس ولا شئ ولا تقلد
 بلية اخرى بقلادة فلما اصبغ قال يا بني انت انما
 انما فقيت شئ من عنق بن بنقته فانه يقتضي جواز
 استحقاق اجمل من عنق لا يكون بهذا الظاهر قياسا
 وان يكون استحقاق اجمل بالبدل من يكون انما حمله
 وبلاغة ظاهرة على سبيل شذوذ ولا يقول ذلك
 عاقل والشاعر الرضي غدا من من قبيل ابلحيت قال
 وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان
 البالغنة بيني وبينها فعل التفضيل نحو فلان ابلح من فلان
 واجمل منه وقياسه اي قياس الواقع في اسم التفضيل
 استحقاقه للفعل لا للمفعول فانه لو شق كل منهما قياسا
 مطردا اكثر الالتباس فاقترع واعلى الاكثر وقد جاء
 للمفعول على خلاف القياس في موضع قبله نحو اعدت
 لمن هوئت بعد ورية والوم لمن هوئت ملومية
 على هذا القياس وشغل واشهد اعرف ويسئل اي
 اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة
 او من الالمام على سبيل الافصال الحقيقي فلا بد من
 منها لان وضعه لتفضيل شئ على غيره فلا بد فيه من
 الغير الذي هو المفضل اليه وذكره مع من والاضافة

التفضيل
 التفضيل

من هذا القبيل فانه لا يحصل
 من هذا القبيل فانه لا يحصل
 من هذا القبيل فانه لا يحصل

من هذا القبيل فانه لا يحصل
 من هذا القبيل فانه لا يحصل
 من هذا القبيل فانه لا يحصل

والتامع التام فتعني حكم المذكور ظاهر الامة يسار التام
الامعنين بتعيين المفضل عليه من ذكره فلهذا لفظا وحكما
كما اذا امكن فصل افضل من زيد قلت نعم والافضل اي
الشيء الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون
اللام في فعل التفضيل الا للعمد فوجب ان يستعمل ايضا
مخوذا افضل الناس او من نحو زيد افضل من عمر او توفيقا
باللام نحو زيد افضل فلما يجوز الجمع بين الاثنين منها
مخوذا افضل من عمر ووالا يكون ذكر اللام او من نحو
واما قوله لست بالاكتر منهم خصي واما الغرة للكار
فقبل من قبلت تفضيلته بل للتبعيض اي لست من
بينهم بالاكتر خصي ولا يجوز جملته عن الكل ايضا لقول
العرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل انه
اكبر ويجوز ان يقال في مثل ان المزدرف هو المضاف
اليه باعتبار انه يستعمل بالاضافة اي الكبر كل اوانه
من مع جرد اي الكبر من كل شيء فاذا اضيف اي اسم
التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان تعصده
الزيادة اي احدهما زيادة موضوعه المعصودة به
على من اضيف اليه على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار
تحقيقه في من بعضهم والآخر من تفضيل الشيء على نفسه
واما ما كان هذا الاستعمال اكره لان وضع الفعل تفضل
الشيء على غيره فالوجه ذكر التفضيل عليه فيسقط عنه

والمراد من كسري العدد ومناه لبيت
بغير العدد اي تجميع من الناس

او تحقيق المضاف اليه وجوده في من
اخره لا في من غيره حتى يستلزم
ايضا فلهذا تفضل الشيء على نفسه
اي التفاضل الذي هو في نفسه
والتفاضل الذي هو في غيره
والتفاضل الذي هو في نفسه
والتفاضل الذي هو في غيره

بهذا المعنى ان يكون موصوفا لبعضها منهم ووجه
مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم حسب الازالة
لان المقصود من استعمال هذا التفضيل هو تفضيل
في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي افضل
من شريكه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك زيد
احسن نونة طرودهم عنهم اي عن الاخوة باضافة تهم اليه
وانما ان تعصده زيادة لطفة اي تاني عنيبه زيادة
مقصودة مطلقه غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه
وحده ونص اسم التفضيل الى ما اضيف اليه لتوضيح اي
لتوضيح اسم التفضيل تخصيصه كما يضاف ببار التفضلات
فوصار مع حسن التوفيق فالافضل فيه فلا يشترط ان
يعلق المضاف اليه بخير هذا المعنى ان يضيف الى جميعهم
دخول فيهم نحو قولك نبينا مفضل قريش اي افضل الناس
من بين قريش ان تضيفه الى جماعة من جنس ليس
فيهم كقولك يوسف احسن اخوة فان يوسف لا يدخل
في اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة فلان علم
بقوله اي علم مما سواه وهو مختص بغيره لا بما سواه
او كونه ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل
المضاف وهو ما تعصده به الزيادة على من اضيف اليه الا قوله
اي قوله اسم التفضيل ان كان موصوفا شيئا ومجموعا
وكذا التذكير وان كان موصوفا مؤنثا نحو زيد والزيدان

اي التفضيل على جميع افراد النوع
المضاف اليه ويكون اللفظ
في التوضيح والتخصيص

المضاف زيد حسن قريش
فان قلت زيد حسن قريش
فان قلت زيد حسن قريش
فان قلت زيد حسن قريش

فان قلت زيد حسن قريش
فان قلت زيد حسن قريش
فان قلت زيد حسن قريش

فان قلت زيد حسن قريش
فان قلت زيد حسن قريش
فان قلت زيد حسن قريش

فان قلت زيد حسن قريش
فان قلت زيد حسن قريش
فان قلت زيد حسن قريش

او الزيدون او يند او المند ان او الهندت فضل
ويزد ان تشابه جعل من الذي ليس فيه الا الافراد
التذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة الى
سماوية اسم التفضيل افراد او تشبته وجماعة تذكير او ثانيا
لمن هو اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان فضلا ان
والزيدون فضلا عنهم وفضل الناس والهندان فضلا
والهندت فضلا عنهم لتشابه ما فيه الالف واللام
كونه معرفة واما النوع الثاني من نوع اسم التفضيل
وهو الذي يقصد به زيادة مطلقه والقسم المعروف باللام
منه فلا يند فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل
افراد او تشبته وجماعة تذكير واما ثانيا لكونه مطابقة
لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو اقرب من التفضيلية
لفظا او مع عدم ذكر المفضل عليه ليعلم اسم التفضيل
الذي جعل من مفرد مذكورا غير اي غير المفرد المذكور
لحوق اداة التانيث والتثنية والجمع المحضة بالافراد
في حكم الوسط باعتبار افراده من التفضيلية كونه باردة
بينه وبين باجر فكانها تمام الكلمة ولا جعل اسم التفضيل
في اسم منظر الترفع بالفعالية بقرينة الاستثناء وانما
المنظر لانه جعل المفضل بشرط في العمل لان العمل في المفضل
ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج القوة الفعل
وانما حصل بالفعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان

اي لا يعمل الفعل التفضيل في المنظر
او يند ان تشابه جعل من الذي ليس فيه الا الافراد
التذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة الى
سماوية اسم التفضيل افراد او تشبته وجماعة تذكير او ثانيا
لمن هو اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان فضلا ان
والزيدون فضلا عنهم وفضل الناس والهندان فضلا
والهندت فضلا عنهم لتشابه ما فيه الالف واللام
كونه معرفة واما النوع الثاني من نوع اسم التفضيل
وهو الذي يقصد به زيادة مطلقه والقسم المعروف باللام
منه فلا يند فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل
افراد او تشبته وجماعة تذكير واما ثانيا لكونه مطابقة
لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو اقرب من التفضيلية
لفظا او مع عدم ذكر المفضل عليه ليعلم اسم التفضيل
الذي جعل من مفرد مذكورا غير اي غير المفرد المذكور
لحوق اداة التانيث والتثنية والجمع المحضة بالافراد
في حكم الوسط باعتبار افراده من التفضيلية كونه باردة
بينه وبين باجر فكانها تمام الكلمة ولا جعل اسم التفضيل
في اسم منظر الترفع بالفعالية بقرينة الاستثناء وانما
المنظر لانه جعل المفضل بشرط في العمل لان العمل في المفضل
ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج القوة الفعل
وانما حصل بالفعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان

منظرا

افضل ناصلة مقدر وفضل ناصلة

منظرا او مضمر ان وجد بعده ما يوجب ذلك فاعل
وال على الفعل الناصب له قال انه تعالى هو علم
من يفضل عن سبيل اي علم من كل احد يعلم من يفضل
اما الظروف والحال والتمية ففعل فيها ايضا شرط لان
الظروف والحال يقيدها راية الفعل نحو زيد حسن منك
والكبا والتمية منصبة ما علموا عن معنى الفعل ايضا نحو
زيدا واحلم عمل الترفع بالفعالية لان هذا العمل بالاصح
انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه لا يند في
في الزيادة لتعمل على ولا تملك ان فيما هو الالف
استعماله من التانيث والجمع ولا يثبت بعد ثبوت
عن الفاعل فاعلم ان التفضيل ايضا اذا كان اسم التفضيل
صفة اي وصفا سببيا هو في اللفظ التانيث معتد عليه
بان يقع تعال او اخر اعنه او حالا وهو في المعنى صفة
للسبب مشبهة بين ذلك الشيء وبين غيره معصلا
ذلك السبب باعتبار الاول اي باعتبار تعيينه بذلك
الشيء الذي اعتمد او لا على الفاعل اي على نفس ذلك السبب
باعتبار غيره اي باعتبار تعيينه بغيره اي غير ذلك
الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثاني
مفضلا عليه متفيا خبر بغيره كان او حال عن اسم
او صفة لمصدر نحو وف اي تفضيلا متفيا مثل ما رأيت
اجلا حسن في عينه كقول من في عين زيد فرجلا هو الشيء

وهو ان المنك اذا زعم زيادة
حسن عمل عن اول حسن عمل
تزيد يستعمل اسم التفضيل الواضح في
الرجح مبالغة حسن عمل
حسن عمل عين زيد لانه لم يند
ساواة فاذا اراد المفاضلة
قول المتكلم ان عمل من كراه
في التفضيل مبالغة وذلك لكون
ان اول على زيادة حسن عمل
زيد على حسن عمل عين زيد
تزيد زيادة حسن عمل عين زيد
يتميل مساواة لكونه مبالغة فاذا كان
لكن المقصود المبالغة فاذا كان
منه المثال الاول كما في التفضيل
حسن عمل عين زيد يحصل المطلوب
وهو ان يكون اسم التفضيل في المنظر

منظرا

ان التفضيل في اللفظ

منه وهو اليها أقرب قدم مفعول ان عمل
التفضيل توترا كذا في قوله تعالى
في حرام التفضيل وان اياه

و المراد بالظن هو الكل

الذي ثبت له اسم تفضيل في اللفظ والكل مشتق
بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل
مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشتراط ان يكون
اللفظ تاما تاما في المعنى المستبته يحصل ايضا في
عليه وحصل منظر متعلق بذلك الصاحب حتى يشترط
فيه كالصفة المستبته لا لخطا رتبها على نية اسم الفاعل
فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلق الموصوف
او لم يكن مثل زيد صار ب عمر او انما اشتراط ان يكون
ذلك المستبته كما مفضلين وجه مفضل عليه من وجه
بعد اتحادها بالذات لخرج عنه من كل ما رأت
رجلا حسن كل عينه من كل عين زيد فانها مختلفان
بالذات بخلاف الكل المطلقا المقيد تاريخ بهذا
واما ان يذكّر فان واحد بالذات مختلف بالاعتبار
ولذلك يبقى على ما هو الاول في اسم التفضيل هو التفاضل
بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل افراده
عن المعنى التفضيلي بالنسبة كما سبق فائدة وانما اشتراط
ان يكون اسم التفضيل منفيا او عند كونه منفيا يكون
العمل ويجعل عمله وانما قلنا او عند كونه منفيا يكون
الفعل لانه اي حسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا
كل فعل في المراد الا فرغ من فعله هذا العيان في عمل
معنيين احدهما ان يكون حسن مثلا بعد النفي عن

مفعول ان عمل

المتعلق بالظن

الاولى

عبارة التفاضل

لان

ان التفضيل في اللفظ

منه وهو اليها أقرب

لان اول استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قوله
الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس من كل عين رجل
زيدا على كل عين زيد فيقضي ان كل عين رجل
مقبس الى زيد اما بان يساوي او بان يكون دونه
فان المساواة بانها مقام المدح فيرجع المعنى الى الحسن
في عين كل واحد الكل دون حسنة في عين زيد فيكون
حسن مع النفي بمعنى حسن واما انهما ان يجعل احسن
تسلط النفي عليه فجزءا عن الزيادة لان نفي الزيادة
لا يلزم المدح فيحصل الحسن وتوجه النفي الى الحسن
مقبس الى حسن زيدا اما بالمساواة او يكونه دونه
القياس يكونه دونه لانها سبب المقام فرجع المعنى الى
ما رأت رجلا حسن في عينه الكل حسنة في عين زيد فانه
المساواة والزيادة بالطريق الاول لما انضوا للمقام
ولا بعد ان قصد نفي المساواة نفي الزيادة ايضا
لان نفي الزيادة على شئ ما يشا ويجمع زيادة فيقضي
ان يقصد نفي المساواة مطلقا ولو في ضمن
الزيادة فانه الزيادة ايضا فيحصل من جميع ذلك
ان حسن كل عين رجل دون حسن كل عين زيد وذلك
كمال المدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيل
بالنفي فيبقى جواز عمل اسم التفضيل في المظهر فيبقى ان يكون
عمله مثل ما رأت رجلا افضل ابوه من زيد جازا كما جازا

١٧١

لان

في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل
 والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات وال
 في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه في مختلف
 بالذات ففي صوت الاتحاد ضعف المفضل في التفضيل فاما
 زال بالنفي زال الكلوي ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد
 الزوال بخلاف ما رأيت وجلا افضل الصل اوجه من زيد
 فان المفضل والمفضل عليه مختلفان بالذات فلا ضعف
 في معناه التفضيلي فلا قوة ان يعود حكمه بعد الزوال
 وهو عدم جواز علمه في المظهر مع انه لو رفعوا الحسن
 والكل بالابتداء فصاروا بين حسن وبين محموله المفضل
 فيه حسن من حيث انه اسم تفضيل في معنى الفعلية
 المحمول قوله منه في عين زيد باجتنابي وهو الكل اذ كل ليس
 معمول له من هذه الكيفية فهو اجتنابي له من هذه الكيفية
 لا يجوز تحلله بغيره من معمولاته من هذه الكيفية ولا
 يحسن هذه الكيفية ما عرض له من معنى الابداء العامل
 في المنبذ او كجزءه العامل بالتحقق في معنى الابداء
 باسم التفضيل خلاف ما اذا عمل في الكل بالفعالية
 فانه لم يبق اجتنابا فانه من معمولاته من حيث انه
 اسم التفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على كل
 لم يلزم الفصل بين حسن ومحموله من حيث انه اسم تفضيل
 ولكن في معناه تعقيد وكيف وكذا الوصل بهذه العيان

الكل في عين زيد باجتنابي وهو الكل اذ كل ليس معمول له من هذه الكيفية فهو اجتنابي له من هذه الكيفية لا يجوز تحلله بغيره من معمولاته من هذه الكيفية ولا يحسن هذه الكيفية ما عرض له من معنى الابداء العامل في المنبذ او كجزءه العامل بالتحقق في معنى الابداء باسم التفضيل خلاف ما اذا عمل في الكل بالفعالية فانه لم يبق اجتنابا فانه من معمولاته من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على كل لم يلزم الفصل بين حسن ومحموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد وكيف وكذا الوصل بهذه العيان

ما رأيت

ما رأيت رجلا حسن من الكل في عينه المفضل
 زيد لا يخلو عن ذلك وتوقفه ايضا مع انها ليست
 من قبيل العيان المشهورة الواردة في او اد مثل
 هذه المقصود والكلام فيها ولما في سبيل الكل وتبين
 شرايطها وما تجر به عنها على وجه يلحق المقصود ولما
 زيادة ولا نقصان اراد ان يثبت على ان التعبير عنها
 غير مختص فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخرى
 اخص منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينقل هذه الترتيب
 الى ما يشاء في سبويه واستشهد به في اثبات هذه المسئلة
 ونطبق بعض هذه القوت عليه فقال ذلك ان
 ان تقول ما رأيت رجلا حسن في عينه الكل من عيان زيد
 بانفاته من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو
 منه بمقدار ضمير منه وكلمة في ولو وقع الخط العين من
 البين والتعريف من زيد كان اخصر مع ظهور المعنى
 المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ان كان عليه قبل
 هذا التعبير لان كلمة من كل كل عين زيد والمعنى على
 حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبل
 تفضيل شيء على نفسه او متعده والكل في فان قدمت
 على اسم التفضيل ذكر العين التي كانت الكل فيها مفضلا
 عليه قلت ما رأيت كعين زيد حسن فيها الكل كان
 اصلا ما رأيت عينها حسن فيه الكل منه في عين زيد

القول في عين زيد باجتنابي وهو الكل اذ كل ليس معمول له من هذه الكيفية فهو اجتنابي له من هذه الكيفية لا يجوز تحلله بغيره من معمولاته من هذه الكيفية ولا يحسن هذه الكيفية ما عرض له من معنى الابداء العامل في المنبذ او كجزءه العامل بالتحقق في معنى الابداء باسم التفضيل خلاف ما اذا عمل في الكل بالفعالية فانه لم يبق اجتنابا فانه من معمولاته من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على كل لم يلزم الفصل بين حسن ومحموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد وكيف وكذا الوصل بهذه العيان

ما رأيت

هكذا ترتيب البيت
في المتون مشوش

مررت على وادي السباع ولا اري كوادى السباع حين نطلم وادبا اقله ركب انوه رابعة واخوف الاما
وقال الله في السباع
نظمت على اقله ركب انوه رابعة واخوف الاما
نظمت على اقله ركب انوه رابعة واخوف الاما
نظمت على اقله ركب انوه رابعة واخوف الاما

فلما ذكر عين زيد مقدمه عليه استغنى عن ذكره بانها
وتقديره ما رابت عينها ثالثة لعين في اهل الكحل
فيها الكحل من عين زيد او تقول معناه ما رابت عينها
كعين زيد في كونها حسن فيها الكحل منه في غير ما وبلغ
من هذا على البلغ وجه ان الكحل في عين زيد حسن ليس
في عين غيره وانما جازت منه الكحل وان لم يكن فيها
فصل ظاهر لو رفعت فعل بالابتداء لانها فرع الابد
ولان من التفضيلية مع جبرها مقدمتها فيها ايضا
كما ذكرنا مثل ولا اري مثل منصوب على انه صفة مصدر
مخذوف اي قلت ما رابت كعين زيد لم قولها بماثلة
قول ان عمر وانما ترك صدر البيت ليكون مقبلا
المماثلة وترك موصوف حسن في المثال وان كانت
المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في تعاقبه قوله وادبا
وهو المذكور لا تترك في مقام بيان الاحتصار
في المثال المذكور اولاد تمام البيت مع ما عليه ترتيب
على وادي السباع ولا اري كوادى السباع حين
نظمت وادبا اقل به ركب انوه تامة واخوف الة
ما في الله سا ربا كان قوله لا اري وادبا اقل
به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع
واستغنى عن ذكره تامة التركيب اسم بجملته التركيبان
وهو مخصوص برابي الابل والثانية من ابى وادى كالمثل

فان قيل المانع من ارتفاع الكحل بانها
وهو الفصل بالجنبي مشتق في قوله
تنبه على ان يرفع عينه عن السباع
احد كما ان يرفع عينه عن السباع
فكان لا يجوز في الابد لا يجوز في الابد
فان يبين ان الفصل بها مقدمتها
رفع حسن

نظمت على اقله ركب انوه رابعة واخوف الاما
نظمت على اقله ركب انوه رابعة واخوف الاما
نظمت على اقله ركب انوه رابعة واخوف الاما

من صبي اوجي وهو الملك والثاني وساريا من
الشرى وهو السير في القيل فقوله لا اري اما من
روية البصر او من القلب فعلى الاول وادبا مفعوله
وكوادى السباع حال منه قدم عليه وعلى التامة وادبا
مفعوله الاول وكوادى السباع مفعوله الثاني وعلى
حين نطلم طرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو في
ولا اري اما اعترافية او حالية واقل صفة وادبا وادبا
في استغنى ما قبله وبالجر وعلايد الة وادبا وركب فاعل
اقل رجلة انوه صفة له وتامة تميز عن شبيهة اقل الة ركب
او منصوب على المصدرية اي انبان تامة واخوف عطف
على اقل وهو عطف المفعول السند الى ضمير وادبا والمفعول وادبا
اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وما في ما وقي
مصدر تامة وساريا اي ركبها ساريا مفعول مني و
المشتق مفعول اي وادبا اقل واخوف في كل وقت الة
في وقت وقاية الله ساريا بقوله مررت على وادي السباع
الة السباع كثرها فيها واما لا اري مثل وادي السباع
حين احاط به الظلام وادبا يكون توقف التركيب باقل
من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي خوف
من ساريا وادي السباع في كل وقت الة وقاية الله
سجادة ركبها ساريا بالقبيل فيه عن الة فاعلم الحافات
ولو عبرت بالعبارة الة ولفقت ولا اري وادبا اقل

به ركب القوه فيه لو ادى لتباعد ولو عبرت بالوجه
 الثابتة لغلت ولا يرى وادبا اقل به ركب القوه من
 وادى لتباعد ولما قسم المصن الكلمه الى قسمها الثلثه على
 علم من دليل كحرفه كل واحد منها ولم يكلف بذلك القدر
 بل صلاحه مما حث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوب الى حيث
 الفعل سلك تلك الطريقه وصدر بها تعريفه يقال الفعل
 ما دل اي كلمه دللت على معنى كاي في نفسه اي في نفس كل
 معنى الكلمه والمراد يكون المعنى في نفس الكلمه ولا ينهى عنه
 غير حاجه الى ضم كلمه اخرى اليه استقلاله بالمفهوميه وتبين
 ارجاع ضمير نفسه الى المعنى في نفسه استقلاله بالمفهوميه
 لكن المطابقه لما ذكر في وجه الحكم ارجاع الضمير الى ما دل
 كما لا يخفى على من ان الفعل يشمل على ثلثه معان احدها الحرفه
 الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبه
 الى فاعل ولا شك ان النسبه الى فاعل معنى حرفي هو الـ
 بملاحظه طرفيها فلا يتقبل بالمفهوميه والمراد بمعنى في
 ليس تلك النسبه ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران
 تعين ان يكون المراد به الحرفه فالمراد بالمعنى ليس
 المطابق بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني فخرج بهذا
 القيد كحرفه لانه ليس مستقلا بالمفهوميه مقفون وضعفا
 باحد الازمنه الثلثه في القسم عن لفظ الدال عليه فهو
 صفة بعد صفة للمعنى كخرج به الاسم عن حد الفعل وتبيننا

انما المراد من المعنى المطابق للحرفه
 هو المعنى الذي هو معنى المصدر
 والنسبه الى فاعل ما يدل
 دلالاته على المجموع وعلى منتهى حقيقته

لا يكون المعنى
 مستقلا

ليس المراد
 المعنى الذي
 هو المعنى
 المستقل

وضعفا

وضعفا اسما وانفعال لان اسما وانفعال جميعها
 مستقوله عن المصادر وغيرهما كالمسنى ودخل فيه الـ
 المنسوخه عن الزمان نحو عسى وكاد لا اقران معناها
 به بحسب الوضع ويصدق على المضارع اذ اقران
 باحد الازمنه الثلثه لوجود الاحد في الاثنين و
 لانه مقفون بحسب كل وضع بواحد وان عرض كان
 من تعدد الوضع ومن حوته اي حوثن الفعل
 قد لا يبا انما يستعمل لتعريف المسمى الى الحال او لتفصيل
 الفعل وتحقيقه وشئ من ذلك لا يتحقق الا في الفعل
 ودخول اثنين وسوف كدلالة الاول على الثاني
 القريب وانما على الاستقبال البعيد ودخول حوادم
 لانها وضعت اما لتعريف الفعل كهم ولما او لطلب كلام
 الامر والنهي عنه كلاء والنهي او لتعليق الشئ بفعل
 كاد واما الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في
 الفعل ولحق ما انما الثاني عطف على دخول قد وانما
 خص به لكون ما الثاني لانها تدل على ان الثاني
 ولا يلحق ان فيماله فاعل والصفات استغنت عنها
 بالجمعها من التاء المتحركة الدالة على ثابتهما وانما
 فاعلها فلا حرم احقق بالفعل ساكنه حال عن تاء
 الثاني اخر اذن عن المتحركة لا خصاصها بالاسم و
 نحو تاء فعلت اراد نحو تاء فعلت الضمير المستعمله

وضعفا

البارز المتحركة المرفوعة فتدخل فيه تارة فعلت ايضا
وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بالماله فالفاعل والفاعل
انما يكون للفعل وقوعه وحط وقوعه عنه بمنع احد
نوعى الضمير نحو زاعن لزوم تساوى الفاعل مع الالف
وحسن البارز بالمنع لان المسمى اخف وزعم فهو
بالتعريف اليق واجدر المسمى بالماله اي فعل ان اصل
الوضع كانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل
ايضا الذي انت فيه قبلية واثية تكون بعض افراد الزمان
فان تقدم بعض افراد الزمان على بعض انما يكون
بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان
بما تقع له مادل على زمان شامل لجميع الافعال وتكون
قبل زمانك بجزء ما عداه والمراد بالوصول للفعل
فلا يتحقق منع الحد بمثل اس وبالذلة ما هو محب
الوضع فلا يتحقق منه بل يضرب وجمعه بان ضربت
سنتي على الفتح خير مبتداء فحذف اي هو بين الماضي
حين على الفتح لفظا نحو ضرب او تقدير اخو زى اما
البناء على الحركة دون السكون الذي هو الامل
في المبتدأ فلما شبه المضارع في وقوعه موضع الاسم
نحو زيد ضرب في موضع زيد ضارب وشرطا وخراء
تقول ان ضربتني ضربتني في موضع ان ضربتني ان ضربتني
واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع

الماضي
الماضي
الماضي

المتحرك

الماضي
الماضي

المتحرك فانه متبني على السكون نحو ضربتني الا ضربتني امة
اجتماع اربع حركات فيما هو كالكلية الواحدة لشد
انصال الفاعل بفعل وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك
عن مثل ما فانه ايضا متبني على الفتح ومع غير الواو فان
فيمعربا ليجانبها لفظا كضربوا او تقدر ان يكون المضارع
ما شبه اي فعل شبه الاسم بالحدود وفي ثابت اي حال
كونه يلبس باحد وفي آيتين في الواو المرفوع وفي
التي جمعها كلمة ثابت وهذه المشابهة انما يكون لوقوع
اي وقوع ذلك الفعل شتر كما بين زمانى الحال والماضي
على الصحيح كوقوع اسم شتر كما بين المتقدمة
كالعين وتخصيصه بالجو عطف على وقوعه اي وذلك
المشابهة انما تكون لوقوع الفعل شتر كما وتخصيصه
بواحد من زمانى الحال الاستقبال بغير الاستقبال
بالتين فانه للاستقبال الغريب او سوف فانه للاستقبال
البعيد كما قران الاسم بخص بحدى معانته بوسطه
وانما عرفت المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يشتر مضارعا
ان لهذا اذ معنى المضارع في اللغة المشابهة مستتقة
من الفتح كان كل التشبهين ارتضاعا من ضرب وحذف
فما اخوان رضاعا فالهجرة من تلك الحروف الاربعة
للتكلم مفردا فخذت ان كان او ثوبا مثل ضرب والنون
لاى للتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك

انما يكون للفعل وقوعه وحط وقوعه عنه بمنع احد
نوعى الضمير نحو زاعن لزوم تساوى الفاعل مع الالف
وحسن البارز بالمنع لان المسمى اخف وزعم فهو
بالتعريف اليق واجدر المسمى بالماله اي فعل ان اصل
الوضع كانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل
ايضا الذي انت فيه قبلية واثية تكون بعض افراد الزمان
فان تقدم بعض افراد الزمان على بعض انما يكون
بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان
بما تقع له مادل على زمان شامل لجميع الافعال وتكون
قبل زمانك بجزء ما عداه والمراد بالوصول للفعل
فلا يتحقق منع الحد بمثل اس وبالذلة ما هو محب
الوضع فلا يتحقق منه بل يضرب وجمعه بان ضربت
سنتي على الفتح خير مبتداء فحذف اي هو بين الماضي
حين على الفتح لفظا نحو ضرب او تقدير اخو زى اما
البناء على الحركة دون السكون الذي هو الامل
في المبتدأ فلما شبه المضارع في وقوعه موضع الاسم
نحو زيد ضرب في موضع زيد ضارب وشرطا وخراء
تقول ان ضربتني ضربتني في موضع ان ضربتني ان ضربتني
واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع

الماضي

الغير او اكثر مثل نضرب وكانها مأخوذة من انا و
 عن والتا للطلب واحد اكان او مشي او مجموعا
 مذمورا كان او مؤنثا والمؤنث الواحد والمؤنثين
 عينية اي حال كون المؤنث او المؤنثين غايبات
 او ذى عينية والياء للغايب غيرهما اي غير القسمين
 المذكورين وهما واحد المؤنث ومثناه فتعول غيرهما
 اي غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث ومثناه
 بالجو على البدلية من الغايب لانها وان لم يضرها
 معرفة كقمة فخرجت بها عن التكاثر الكثرة فهو في قوة
 الشكوة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاصل والحققة
 السابق وهو في المضارعة مضمومة في الرباعي اذ
 كان ماضية على اربعة احواف هملية كيد فخرج او زادة
 كيدوم ويقال ويقوع ومعتوجة فيما سواه اي فيما
 سوى ماضية على اربعة احواف مثل تد فخرج وبسجج
 ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم
 علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا
 وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذ لم
 يتصل به احد بانون تأكيد فعلة كانت او حقيقه و
 لان جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احد بان يكون
 مستثالا لان فون التاكيد لانه الاتصال بمنزلة خبر
 الكلمة فلو عطل الاعراب قبلها لم يزم دخولها في وسط
 الكلمة

في قوله
 او مشي

في قوله
 او مشي

في قوله
 او مشي

ولو دخل عليهما لزم دخولها على كلمة اخرى حقيقه ولا
 نون جمع المؤنث في المضارع يعنى ان يكون ما قبلها
 سكتا لثبتهما نون جمع المؤنث في الماضي وقولنا
 الاعراب والاعراب رفع ونصب يشارك الاسم فيهما
 وحرم محقق بكما جاز لكسما ليقبح منه وهو عند النحاة
 بالمكن حرف الجر حرف علة المجرى عن ضمير بارز مرفوع
 متصل للثنية مذمورا كان او مؤنثا مثل يضربان
 وتضربان والجمع المذكور مثل يضربون وتضربون والمؤنث
 يضربن وتضربن والمخاطبة المؤنث مثل تضربين فهذه
 اربع صيغ يقرب في الواحد المذكور والتقرب في المؤنثين
 في الواحد الغايب المؤنث والواحد المذكور المخاطب
 واخرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير
 بالفتحة في حال الترفع والفتحة في حال النصب لفظا اي حال
 كون الفتحة والفتحة لفظيتين والتسكون في حال الجر مثل
 يقرب ولين يقرب ولم يقرب والمضارع المتصل
 ذلك اي ذلك الضم البارز المرفوع وذلك في خمس
 مواضع بالنون في حالة الترفع وخواتمها اي حذف
 النون في حالتها لزم والنصب فان النصب فيه تابع للجرم
 كما ان النصب في الاسماء تابع للجرم مثل يضربان وتضربان
 وتضربون وتضربون وتضربين ولم يقربا ولم يقربا
 الاخرهما والمضارع المعتل الآخر بالواو والياء

في قوله بعد
 الاعراب والاعراب

في قوله
 الاعراب والاعراب

بالضمة تقديرها في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء
تقبله تقول يدعو ويرى والفتحة لفظا في حال النصب
لحقه الفتحة نحو لن يدعوه ولن يرى والحذف اي بحذف
الواو والياء في حال الجزم لان الجزم لما لم يحركه اسقط
الحرف المناسب لها نحو لم يعز ولم يرم والمضارع المعتل
انظر بالالف بالضمة والفتحة تقديرها لان الف لا قبل
الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف الف
في حال الجزم تقول يرضى ولن يرضى ويرفع المضارع
اذا جرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سوا
العامل فيه هذا التجرده كما هو المتبادر من جوارته وذلك
مذهب الكوفيين وسواهما كان العامل فيه وقوعه موضع
الاسم كما في زيد يرضى ضاربا ومروا برجل يرضى
ورأت رجلا يرضى وانما ارفع بوقوعه موضع الاسم
لان اذ يكون كالاسم فاعطى ابنى الرفع الاسم واقوا
وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه
يرفع في مواضع لا يقع فيها موضع الاسم كما في الضمة نحو
الذي يرضى وفي سيقوم وسوف يقوم وفي جرد
زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجب عن نحو الذي
يرضى ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول
الذي ضارب وهو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه
وكذا قايان الزيدان وليفتنا وقوعه موضع الاسم

وان كان الارب مع تقديره كما غير الارب
مع تقديره فعلا وعين نحو سيقوم ان سيقوم
واقع موقع الاسم لا يقوم وحين والذين صار كما
اجزاء الكلمة وسوف في حكم اليقين وعين نحو كما وزيد
يقوم ان الالف فيه الاسم وانما عدل عن الالف لما جي
في باب افعال المقاربة ان شاء الله وينصب اي
المضارع بان لم يفتحة ولن قال الف آه صلا لا ابدل
الالف لثونا وقال الخليل اصله ان تقصر كالمش في
اي شيء وقال سيبويه انه حرف برت واذن قبل
اصل اذ ان تحققت وتقبل اصله اذ الظرفية فتون
عن الحذف اليه وكي وبان تعدت بعد حتى نحو سرت حتى
ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لا دخلها وبعد لام
الجود وهي لام الجات الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما
انه بعد بهم لان هذه الثلاثة جوارز فيمتنع دخولها
على الفعل الا جعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد
الفاء نحو زوني فاكركمك وبعد الواو نحو لانك الشك
وشرب اللبن وبعد او نحو لانك او تعطيه حتى
فان الفاء والواو عاطفتان واتعتا بعد الانشاء
وقد امتنع عطفا الخبر على الانشاء فجعل مفرد الكون
عطفا المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون
المعنى اذ في فاكركمك يمكن ريانك فاكركم

من فاعل اصله ان تحققت
وستقبل الالف لانها التثنية مع
النون ان كثرة فصار ن

انظروا ان ان تقديره ايضا بعد الاسم
انني حتى بعد فعل الامر والارادة نحو
واشرت لا عدل ويريد ان لا يجب
رسي

أياك وفي لا تأكل السمكة وشرب اللبن لا يمكن
أكل السمكة وشرب اللبن معاً فإن التي ينصب به
المضارع مثل أريد أن عشرين إلى مثال النصب بالفتح
ومثل أن تصوموا مثال النصب بفتح السين وكلمة
ان التي تقع بعد العلم إذا لم يكن بمعنى الظن هي أن الخفة
من أن المنقلة لأن المحققه للتحقق فتاب العرف
الناصبه فانها للرجاء والطبع فلا يابسه وليت أي كان
الوجه بعد علم هذه أي أن الناصبه نحو علمت ان يستقدم
وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن فيها الوجهان
لأن الظن باعتبار دلالة على غلبة الوقوع بلازم ان
المحققه الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن بلازم
ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجزي في أن التي بعد
الوجهين ولن مثل كون ابرح ومعناها أي منغ من على
فعبارة كذا لا ثوبه أو الألبوم ان يكون في قول
ولن ابرح الأرض حتى ياذن له ليطيقه لأن من يقبض
التأبير حتى ياذن الا نهياً واذن التي ينصب بها
المضارع إذا لم يعتمد ما بعد ما قبلها أي لم يكن
ما بعد ما معمولاً لما قبلها فانه إذا اعتمد ما بعد ما على ما
قبلها لا ينصب لأنها المنعقدة لا يقدر ان تعمل فيها
الاعتماد على ما قبلها فصار كأنه سبقها حكماً وكان عطف
لم يعتمد أي ينصب بها المضارع إذا لم يعتمد ما

على ما قبلها وإذا كان الفعل المذكور بعد ما قبلها
كونهما جوارباً وجواراً وبها لا يمكن ان ان في استقبال
فان فقد احد شرطين نحو انا اذن حسن السك وقوله
لمن عديت اذن اظنك كاذباً وكلاهما كقولك
لمن عديت انا اذن اظنك كاذباً وجب الرفع على
قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثل مثال لكل
ان استقبال قول اذن مبتدأ وقوله اذ انتم
طرف للانصب الملائمة معها كما شرتا اليه وقوله
مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ وتمثيل اذن بهذا المثال
على طريقة تمثيلاً اخواتها الا انه لما كان انصب
المضارع بهذا شرطاً بشرطين اشتراطيهما فيما بين
المبتدأ والخبر واذ وقعت اي اذن بعد الواو والفاء
فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بعطف
كسقف المعطوف لا ترحله وتوقع باعتبار الاعتماد
بالعطف وان ضعف وكى التي ينصب بها المضارع
مثل الملت كد اذ دخل الجنة ومعناها السبية أي سبية
ما قبلها لما بعد كسبية السلام له قول الجنة في المثال
المذكور وحتى التي ينصب بها المضارع بعد ما يتعدى
ان اذا كان اي المضارع مستقبلاً بالنظر الى ما قبلها
وان كان بالنظر الى زمان المتكلم ماضياً وحالاً
او مستقبلاً بمعنى كى اي حال كونها بمعنى كى اي حال

بمعنى كى السببية او الى كى استثناء الغاية مثل اسلمت حتى
 ادخل الجنة مثال حتى بمعنى كى والاستقبال المضارع بالنظر
 الى ما قبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت
 سرى حتى ادخل البلد مثال حتى بمعنى كى او الى والاستقبال
 المضارع بالنظر الى ما قبلها واما بالنظر الى زمان التكلم
 فيقبل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا وكسرى حتى
 تغيب الشمس مثال حتى بمعنى الى والاستقبال بتحقيقا
 اردت بالفعل الذى دخل حتى الحال بمعنى زمان الحال
 تحقيقا اى بطريق التحقيق بان تكون هى زمان التكلم
 بعينه وسعى مثلا او حكاية اى بطريق الحكاية كما تقول
 كنت سرى حتى ادخل البلد فادخل في هذا الموضع
 حكاية الحال الماضية كانت كى فى زمان الدخول
 هيئة هذه العبات وتلكها فى زمان التكلم على ما كنت
 هيئة وكان ما بعد حتى فى هذه العبات مرفوعا
 على ما كان عليه وكنت فى زمان حكاية ايضا يكون مرفوعا
 اذ لا يمكن تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت حتى
 عندئذ الارادة حرف ابتداء او جازع ولا عطف
 ومعنى كونها حرف ابتداء ان يتبداه بها كلام متناف
 لان غير بعد ما مبتداء يكون الفعل خبره ليكون
 حتى والاول على اسم كما توجه بعضهم فيرفع اى ما بعد حتى
 لعدم النسب والجازع ويجب بيته اى كون ما قبلها

او حرف استثناء يكون ما بعد كى
 استثناء لا تعلق لها من حيث الاعراب
 بما قبلها بخلاف ما كانت جازع
 فانها تعلقت بما قبلها
 متعلق الجازع والمجرور

سببا لما بعد ما ليحصل الاتصال المعنوي وان كانت
 الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يروى الا
 مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء في
 زمان التكلم ومن كذا اى ومن اجل هذا نفي الامرين اى
 كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية
 ما قبلها لما بعد ما امتنع نظر الى الامر الاول الرفع
 اى رفع ما بعد حتى فى قولك كان كسرى حتى ادخلها
 فى وقت حصول كان كى فى هذا القول بان جعل
 كان فى ما قصه لا تامة لانها لو كانت حرف ابتداء
 انقطع ما بعد ما عما قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى
 وامتنع الرفع نظر الى الامر الثاني فى قولك اسرى
 حتى دخلها لانها يكون ما بعد ما خبر استئنافا موطوعا
 بوقوعه وما قبلها سبب لما بعد ما وهو مشكوك فيه لوجوب
 حرف الاستفهام قبله لم يوقع المسبب مع الشك
 فى وقوع السبب وهو محال وجازع فى وقت حصول كان
 التامة كان كسرى حتى ادخلها فان معناه تيسرى
 فانما ادخل الان ولا فساد فيه وجازع انهم سار حتى
 بالرفع لان التيسرى فى هذا المقام محقق والشك انما هو
 فى تعيين العاقل فيجوز ان يكون المسبب محققا حصول
 فتقول انهم عطف بتقدير جازع على جازع التامة لا على
 كان كى حتى ادخلها لعدم صلاحية تقديره بقوله فى التامة

كالعطف عليه وفي بعض النسخ هكذا او جاز في كالي
حتى ادخلها في التامة اي جاز الترفع في هذا التركيب في
وقد حصل كان التامة فعلى هذا قوله ايهم ساخط
على كان كسر ولا فساد فيه ولا لام كي التي ينصب المضاف
بعدهما بتقدير ان مثل املت لا اخل الجنة وانما تقدرا
بعدها لانها جازة ولا لام الجوز التي ينصب بها المضاف
بعدها هي لام تأكيد للنفي بعد النفي كما في لفظ مثل وما
كانت له بعد بهم او مع قولهم يكن ليعمل وهي ايضا
جاءت ولهذا التقدير بعد ما ان فان قيل اذا صار
الفعل مع المصدر بان المقدرة فكيف يصح حمل على
حذف مضاف من الاسم اي ما كان صفة الله فقولهم
او من الجزاي ما كان الله اذا تعزيبهم او على تاويل
المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله لغزهم والقاء
التي ينصب المضارع بعد ما بتقدير ان فتقدير
ان بعد ما لا تنصبا المضارع مشروطا بشرط ان
احدهما التبيينية اي سببية ما قبلها لما بعد ما لان
العدول عن الرفع الى النصب للتخصيص على سببية
حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد
التبيينية احتج الى الدلالة عليها والقائ ان يكون
قبلها القاء احد الاشياء الستة ليعبد
بتقديم الانشاء او ما في معناه من النفي المستثنى جوابا

نظرا وان كان تقدير ايضا بعد الترفع
لزايمة التي هي بعد فعل الامر والاراد
توالت لا عدل فيريد ان يذهب
وان في تأكيد النفي من حيث لا
ستعمال كقول المصنف اذا كانت
عاقبة لفظا وما كان الله لغزهم
او معن في الرفع اي الذي في
هذا الكلام في اللفظ اي في
قوله انت فلهذا في قوله اي في
لما وهي تليق بكن مع ما كانت
لفعل ولا يليق به

في انشاء
في انشاء
في انشاء
في انشاء
في انشاء

عن توهم كون ما بعد ما جملة معطوفة على الجملة السابقة
او يجوز في فاعل كرك اي كركت منك زمان فاعل
منه او هي نحو لا تستمني فاعل كرك اي لا يكون منك شتم
فغضب مني فيندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي
فانوز ولا تؤاخذني فاعل كرك او استغفرا نحو هل عليكم
ما في فاعل كرك اي هل يكون منكم ما في فاعل كرك اي
نحو ما تاتينا فخذتنا اي ليس منك تاتيان فخذت منا
ويندرج فيه التخصيص نحو لولا انزل عليك ملك فيكون
معنى كرك استلزام في فعل فيندرج في النفي او معني
تحويلت له مالا فانفق اي ليت له ثبوت مال فانفا
منه ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترفع نحو لعلني ابلغ
الاباء اسماء السموات فاطلع بالنصب على قواوة
حفظ او عوض نحو الا انزل تصيب خير اي الا
يكون منك نزول فاصابة خير من نفي جملة هذه
منع التبيينية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد القاء
في تاويل مصدر معطوف على مصدر آخر مفقود مما قبل
الفاء واما نحو ترك منزله لينة تميم والحق با
بالحجاز فاستجابا دون تقديم احد الاشياء الستة
فحمل على ضرورة الشعر والواو التي تنصب بعد ما
المضارع بتقدير ان مشروطا بشرط ان
اي صاحبه ما قبلها لما بعد ما والا فالواو للرفع وانما

في انشاء
في انشاء

وهو في الا انزل وهو كقول الملك نذرا
مع الرسول يعني في وجود واحد منها
فاذا دل التخصيص على النفي بالانضمام
فندرج في النفي

في انشاء

وثانيتها ان يكون قبلها اي قبل الواو مثل ذلكت
 اي ما يماثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الشيا كسنة
 المذكورة واشتقاقها الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو
 كما تقول مثلا زرنه واكرمك اي يجتمع الزمان والكرم
 ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل
 السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو التي
 ينصب المضارع بعدها بتقدير انما بشرط معنى ال
 او الا ان لا بشرط ان يكون بمعنى ال او الا الذي
 على ان المقدّم بعد ما كان ان ايضا دخل في نحو اولاد
 والا يلزم من تقدير ان بعد ما تكرار نحو لا ترمك
 او تعطيني حتى اي الا ان تعطيني او الا ان تعطيني حتى
 فيسوي بعد ما لا بتقدير مضاف اي لا ترمك
 الا وقت ان تعطيني حتى وغيره بعد ما لا يتناول
 مصدر نحو وراو التي بمعنى ال اي لا ترمك الا
 ان تعطيني ال اعطاك حتى والعاطفة اي حرف العطف
 مطلقا سواء كان من حروف العطف المذكورة او لا
 شتم واذا كانت منها فمن غير شرط ما ذكر من الشرط
 لتقدير ان بعد ما اي ينصب المضارع بها بتقدير
 ان اذا كان المعطوف عليه جارا نحو اعجبني ضربك
 زيد او شتم او شتم او شتم من حروف المذكورة
 وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس كشرط وطالب شرط

ينصب المضارع بان المقدّم
 من غير شرط

المذكور

المذكورين ضمها فقولها والعاطفة اذا كان مرفوعا
 فهو معطوف على اول المعطوف ^{او الواو والفاء} والناصبه بتقدير
 اعجب فقولها حتى اذا كان متقبلا او على اقر يا و
 او بشرط معنى ال ان وقيل هو مجرد معطوف على
 قوله وبان مقدّم بعد حتى فظاهر ان هذا وان
 كان بعد حرف النطق لكن اقرب بحسب المعنى ان
 التقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكرنا يلزم
 ان يذكر في التفضيل ما يمكن في الاجمال وان خصصت
 بيلزم تخصيص الحكم في الواقع مخصوصا به
 من جواربه في تم ايضا وبرد عليه ان كان المناسبات
 فيكون مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفضيل كما
 ما ذكرنا ويجوز اظهار ان مع الهمكي نحو جنك لان
 كونه مني ومع ما لقي بها من اللام الزائدة نحو اوردت
 لان تقوم ومع كروف العاطفة نحو اعجبني قياك و
 ان تدح لانه من التثنية تدخل على اسم مرفوع نحو
 جنك للكرام وبعينه ضرب زيد وعضبه واروت
 لضربك فجاز ان ينظر معهما ما تقلب الفعل الى اسم مرفوع
 وهو ان المصدرية واما لام الجود فلما لم تدخل على الاسم
 المرفوع لا ينظر بعد ما ان وكذا حتى لان الاكثرت فيها
 ان تعمل بمعنى كوفي بهي بهذا المعنى لان اسم مرفوع
 وحصل عليها ان معنى ال لان المعنى الاول اعجبني التي

انما هو في العاطفة
 فان الاجمال قوله العاطفة
 في صيغة اذ اريد به التخصيص
 وانما هو في العاطفة
 وانما هو في العاطفة

في العاطفة
 في العاطفة
 في العاطفة

بعضها المصارع واما الواو والقاء وادواتها لما

بعضها المصارع واما الواو والقاء وادواتها لما
تخصت نصب ما بعد التنوين على معنى التسمية والجمعة
وللانتهاء صارت كقول النصب فلم يظهر ان نصبها
ويجب اي اظهار ان مع لا الة لعله على المصارع
المنسوب بها في صورت دخول اللام بمعنى كعليها اي
ان لا تستكراه اللامين المتواليين لام كي ولام لا
فوقه لعله لئلا يعلم وعلم ان ان التامية تظهر
في غير المواضع المذكورة كغيره من غير عمل لضعفها نحو قولهم
وتسمع بالمعدي خير من ان تراه او مع عمل مع كقولهم
كقولهم الا ان هذا اللامي احضر الوصي في زوايا النصب
ولكن ليس يقاس كمان في تلك المواضع ولذا لم يذكرها
وتجزم المصارع بلم ولما ولام الامور لا المستعلة
في معنى التامية اخر از عمال فعل في معنى النفي وهذه الكلمات
تجزم فعلا واحدا وكلم المجازات اي وتجزم المصارع
بكلم المجازات اي كقولهم لا تجزوا اليه بعضها من
وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والجزم
بها فعلا وهي اي كلم المجازات ان درهما وادواتها
فاذ وحيث تجزبان المصارع مع ما واما بد ونها فلا
واين ومتى وبها تجزبان المصارع مطلقا سواء كانا
مع ما اول او ما ومن واي واتي واما تجزبان المصارع
مع كيفا واذ فساد لم يجز في كلامهم على وجه الايراد

وقامه وان شهد اللذان من

بعض المجازات

اما مع كيفا فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفا
تقرأ اقران كان معناه على اي حال وكيفية تقوايت
اما ايضا اقران عليها ومن المتعدده استواء قرادة قارئ
في جميع الاحوال والكنيفية واما مع اذا فان كالمصارع
الشرط تجزم لتفهمنا معنى ان التي هو موضوعه للابواب
واذا موضوعه للمقطع بوبان مقتضى خطفا
على قوله بلم اي وتجزم المصارع بان مقتضى وسجى
بيانه ان شاء الله تعالى فلم تقلب المصارع ما ضيا ونفية
اي تنفي المصارع ولا يبعد لوجعل الضماير اليه ما هو اقرب
اعني ما ضيا ولما مثلها اي مثل لم في هذا التقلب والنفي
اي لما بالاسم في اي استعراق ارضته المافية من وقت
الاتقاء اليه وقت التكلم بلما تقول ندم فلان ولم يفعه
الندم اي عقيب ندمه ولا يلزم استمرار اتقاء الندم
اليه وقت التكلم بها واذ قلت ندم فلان ولما يفعه
الندم افاد استمراره اليه وقت التكلم بها وجواز
حذف الفعل اي وخص ايضا لما يجوز حذف الفعل
المتنفي بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما
اي ولما ادخلها وخص ايضا بعدم دخول ادوات
الاشارة عليها فلا تقول ان لما يفرح ومن لما يفرح
كما تقول ان لم يفرح ومن لم يفرح وكان ذلك
لكونها فاصلة قوية بين العامل ومحموله وخص ايضا

يستعملها غالباً في المتوقع ان تنفي بها فعل مرتقب
 متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد
 يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم ولما ينفعه الندم
 ولا الامير في اللام المطلوب بها الفعل يدخل فيها
 الدعاء نحو ليغفر الله لنا وهي كسوف وفتحها لغة وقد
 تسكن بعد الواو والقاء وتم نحو والناث طائفة اخرى
 لم تصادوا فليصاوا وتم ليقضوا ولاد النبي هي لا
 المطلوب بها التركي اي ترك الفعل وفي بعض النسخ
 للنهي ضدتها اي لا النبي التي ضد لام الراء وهي التي
 يطلب ترك الفعل وهو يدخل على جميع انواع المضارع
 المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم
 المجازات المنه كونه من قبل يدخل على الفعلين بسبب
 الاول وسببها الفعل الثاني اي جعل الفعل الاول سببا
 والثاني متبعا وفي شرح المصنف وكلم المجازات ما يدخل على
 اثنين لتجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان كل المجازات
 لا تجعل الشيء سببا للشيء فالمراد جعل شيء سببا لشيء
 اعتبره سبباً لشيء بل يكون مية شيء لشيء وجعل
 كل المجازات دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول
 سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنيا بل ينبغي ان يعتبر
 المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يورد بهما في صوغ السبب
 والمستعمل بل اللزوم واللازم كقولك ان تسمى اكرمك

بعد ان ادركت ان سببها
 او ان تصح مقار اوله
 لا يكون سببا لان فعله
 هو في حق المضارع
 ولا اوله انما لا يلابس
 الفعل فوطئ بلا تعلق
 مع قوله ووقها الما
 في

ان سببها

فان شئتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام سببا
 حقيقيا لا ذهنيا ولا خارجا كقول المتكلم اكرمك
 التي بينهما اظهار الكرام ان جعل في اي اثر منها
 يمكن بصيرة الشئ الذي هو سبب الاية عند التمام
 سبب الاكرام عنده ويستبان اي هذا ان الفعل
 اولها شرطان شرط تحقق الثاني والثانيها جزاء
 حيث ينبغي على الاول ابتداء الجزاء على الفعل فان
 كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان ترزني اكرمك
 او الاول فقط مضارع نحو ان ترزني فقد رزيتك
 فالجزء واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان
 او ما تنضمها مع صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا
 فالوجه ان اي فصيحة الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم
 وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق بملولة
 الفاعل والفعل بغير المعول نحو ان امانني زيد آتة او
 آتة واذا كان الجزاء ماضيا بغيره فخطا تفصيل
 للماضي نحو ان فرجت فرجت او معنى نحو ان فرجت لم
 اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقداي لم يقدر بعد
 سواء كان قد مطلقا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق
 اخ له من قبل او معنويا كقوله تعالى ان كان قميصه
 قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم تجز القاء
 في الجزاء لتحقيق تاثير حرف الشرط فيه لقلب معناه

الا الاستقبال واستغفوا فيه عن الرابطة كقولك
ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمتك وانما
قال بغير قيد يخرج منه المماثل المحقق الذي لا يتغير ان
يكون للشيء تأثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم
فقد اكرمتك ليس لوجوب دخول الفاء عليه وان
كان اي الجزاء مضارعا متبعا او متفيا بلا اثر اعراضا
اذا كان متفيا بل فانه مندرج فيما سبق كقوله ما مضى
معنى او عين بحيث يجب فيه الفاء لعدم تأثيره في
فيه معنى فالوجهان الاثنان بالفاء وتزكها لان
الشيء لم يؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فتؤثر
بالفاء واثرت في تغير المعنى حصلت معنى الاستقبال
فكرت الفاء لوجود التأثير من وجه وان لم يكن
توقفا لوجوب ان يكون متبعا لغيره الفاعل او
عاد فينتقم الله منه والاي وان لم يكن الجزاء المماثل
والمضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء
ح اما ماض بعد لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم
فقد اكرمتك ليس او تقدير كما تقول ان اكرمتني اليوم
فاكرمتك ليس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير
لاناثير طرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطه وتلك
الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام
او مضارع منفرد بما اوله وان لم يؤثر ذلك كالتالي و

انما
الاشارة
فقد اكرمتك
مقارن بلفظ
لفظ او معنى
كم

مثال اثنان
الفاصل

الاشارة
بلفظ

انما في لفظ فظا هو اما في معناه فلا
لما كان مقارنا بقدر امتنع ان يراه
الا استقبال ثم

اما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام
او مضارع منفرد بما اوله وان لم يؤثر ذلك كالتالي و
او مضارع منفرد بما اوله وان لم يؤثر ذلك كالتالي و

العرض

والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تأثير طرف الشرط
في الجزاء فاحتاج الى الفاء وهي اذا التفت للمقدمات
مع جملة اسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء لان
معناها قريب من معنى الفاء لا ينفصل عن حدوث
الربيع او غيرها مع الفاء التعسفية ولكن الفاء
الجزء وانما تستر طرية الجملة الجزاءية لا خصوصها بل
لان اذا التفتي من جهة بالفعلة فانتقلت هذه بالياء
فوقها من كقولك تعال وان تصبهم سنية بما قدمت
ايدهم اذ هم يقنطون اي فهم يقنطون وان التي يخرج
بها المضارع طال كونها معدة انما كانت معدة لوجوب
الاول نحو زرع اكرمتك اي ان تزرني اكرمتك والتمني
نحو لا تفعل الشيء يمكن خبرتك اي ان لم تفعل يمكن خبرتك
والاستفهام نحو هل عندكم ماء اسرب لان المعنى ان يكن
عندكم ماء اسرب والتمني نحو ليت لي مال ائفقه لان المعنى
ان يكن لي مال ائفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اي
تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه
الاشياء الحرف صلحا لان يكون سببا لما تقدم وقد
السببية اي سببية ما تقدم له في تقديره ان مع مضارع
لوخذ ما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء
جزءا به وانما حلت تقديره ان لما بعد هذه الاشياء
لا تماثل على الطلب والطلب غالباً يتولى المطلوب

لان غاية الغرض ان يكون
مستغنيا عن الافادة

انما في لفظ فظا هو اما في معناه فلا
لما كان مقارنا بقدر امتنع ان يراه
الا استقبال ثم

الاشارة
بلفظ
الاشارة
بلفظ
الاشارة
بلفظ

العرض

بوتب عليه فانه يكون ذلك المطلوب مما لهادوم
سببية له فاذا كان المضارع في الواقع بعد
الفانق وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك
لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع
بعد ما جروا وينفرد بها نحو اسم تدخل الجنة فان المطلوب
باسم هو السلام وهو مطلوب فاندية دخول الجنة
فبوسببها وقصد ادراك تلك السببية فقدر ان
مع الفعل الماخوذ من اسم وجعل تدخل الجنة جواز له
تقيل ان اسم تدخل الجنة ويجوز لا تكفر تدخل الجنة اي
ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل لا
المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل الجنة عند ظهور
خلافها بلكسائي فانه لا يمنع ذلك عند فاشتماله
عند ظهور لان التقدير على ما عرف ان لا تكفر تدخل
النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي
فلانه يقول معناه حسب العرف ان تكفر تدخل النار
فالعرف في هذه المواضع قرينة السببية المثبت والعرف
قرينة قوته هذا اذا قصد سببية واما اذا لم يقصد
المعنى الماخوذ من اسم جاز ان يرفع اما بالصفة ان كان
صاحبا للوطنية كقوله تعالى فليس من ذلك وليا يري
فمن قراء مر فوعاى وليا وارثا او باخال كذلك
كقوله تعالى فذم في طغيانهم يعمهون اي يعمهون او

لو قال سببية ليعني ان يطلب به الفعل
لكان اصح في عمومها لكل الية النجاة
امرا وذلك لانهم لا يشعرون بالامر على
ان يطلب به الفعل من الفعل بل يطلب به
يخفف حرف المضارعة سواء طلب به
الفعل على سبيل الاستعلاء وهو على
عند الاصولين نحو قوله الضرب على
وهو كصودع من انه تعالى وهو الاستعلاء اولم
انتهى امر او من قوله وهو الاستعلاء
الطلب بل كان اما على الياقة وكذا
ويشعر بها او للتهديد نحو اعملوا كما تشاء
او غير ذلك وانما هي النجاة على جميع
ذلك مر ان استعمال هذه الصيغة
في طلب الفعل على طرف الاستعلاء
وهو الاصح في اغلبها وأكثر رجي
وقال غيره بل يجب ان يكون مثل
تعبا او اتعابا واما قوله في العوض
انما تنزل قسبها اي ان تنزل على
فان كلمة العوض بمنزلة اكاره على
حرف التثنية فتعبد الامتثال وما وجب
الساكن ليس بجيد لوسا عدة فعل

بطلبه صفة فائدة
عنه ان كان الفعل
كان ذلك المطلوب

بطلبه صفة فائدة
بالتبني
بالتبني

بالتبني فانه يكون ذلك المطلوب مما لهادوم
سببية له فاذا كان المضارع في الواقع بعد
الفانق وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك
لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع
بعد ما جروا وينفرد بها نحو اسم تدخل الجنة فان المطلوب
باسم هو السلام وهو مطلوب فاندية دخول الجنة
فبوسببها وقصد ادراك تلك السببية فقدر ان
مع الفعل الماخوذ من اسم وجعل تدخل الجنة جواز له
تقيل ان اسم تدخل الجنة ويجوز لا تكفر تدخل الجنة اي
ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل لا
المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل الجنة عند ظهور
خلافها بلكسائي فانه لا يمنع ذلك عند فاشتماله
عند ظهور لان التقدير على ما عرف ان لا تكفر تدخل
النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي
فلانه يقول معناه حسب العرف ان تكفر تدخل النار
فالعرف في هذه المواضع قرينة السببية المثبت والعرف
قرينة قوته هذا اذا قصد سببية واما اذا لم يقصد
المعنى الماخوذ من اسم جاز ان يرفع اما بالصفة ان كان
صاحبا للوطنية كقوله تعالى فليس من ذلك وليا يري
فمن قراء مر فوعاى وليا وارثا او باخال كذلك
كقوله تعالى فذم في طغيانهم يعمهون اي يعمهون او

بالتبني فانه يكون ذلك المطلوب مما لهادوم
سببية له فاذا كان المضارع في الواقع بعد
الفانق وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك
لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع
بعد ما جروا وينفرد بها نحو اسم تدخل الجنة فان المطلوب
باسم هو السلام وهو مطلوب فاندية دخول الجنة
فبوسببها وقصد ادراك تلك السببية فقدر ان
مع الفعل الماخوذ من اسم وجعل تدخل الجنة جواز له
تقيل ان اسم تدخل الجنة ويجوز لا تكفر تدخل الجنة اي
ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل لا
المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل الجنة عند ظهور
خلافها بلكسائي فانه لا يمنع ذلك عند فاشتماله
عند ظهور لان التقدير على ما عرف ان لا تكفر تدخل
النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي
فلانه يقول معناه حسب العرف ان تكفر تدخل النار
فالعرف في هذه المواضع قرينة السببية المثبت والعرف
قرينة قوته هذا اذا قصد سببية واما اذا لم يقصد
المعنى الماخوذ من اسم جاز ان يرفع اما بالصفة ان كان
صاحبا للوطنية كقوله تعالى فليس من ذلك وليا يري
فمن قراء مر فوعاى وليا وارثا او باخال كذلك
كقوله تعالى فذم في طغيانهم يعمهون اي يعمهون او

بالتبني فانه يكون ذلك المطلوب مما لهادوم
سببية له فاذا كان المضارع في الواقع بعد
الفانق وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك
لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع
بعد ما جروا وينفرد بها نحو اسم تدخل الجنة فان المطلوب
باسم هو السلام وهو مطلوب فاندية دخول الجنة
فبوسببها وقصد ادراك تلك السببية فقدر ان
مع الفعل الماخوذ من اسم وجعل تدخل الجنة جواز له
تقيل ان اسم تدخل الجنة ويجوز لا تكفر تدخل الجنة اي
ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل لا
المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل الجنة عند ظهور
خلافها بلكسائي فانه لا يمنع ذلك عند فاشتماله
عند ظهور لان التقدير على ما عرف ان لا تكفر تدخل
النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي
فلانه يقول معناه حسب العرف ان تكفر تدخل النار
فالعرف في هذه المواضع قرينة السببية المثبت والعرف
قرينة قوته هذا اذا قصد سببية واما اذا لم يقصد
المعنى الماخوذ من اسم جاز ان يرفع اما بالصفة ان كان
صاحبا للوطنية كقوله تعالى فليس من ذلك وليا يري
فمن قراء مر فوعاى وليا وارثا او باخال كذلك
كقوله تعالى فذم في طغيانهم يعمهون اي يعمهون او

بالتبني فانه يكون ذلك المطلوب مما لهادوم
سببية له فاذا كان المضارع في الواقع بعد
الفانق وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك
لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع
بعد ما جروا وينفرد بها نحو اسم تدخل الجنة فان المطلوب
باسم هو السلام وهو مطلوب فاندية دخول الجنة
فبوسببها وقصد ادراك تلك السببية فقدر ان
مع الفعل الماخوذ من اسم وجعل تدخل الجنة جواز له
تقيل ان اسم تدخل الجنة ويجوز لا تكفر تدخل الجنة اي
ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل لا
المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل الجنة عند ظهور
خلافها بلكسائي فانه لا يمنع ذلك عند فاشتماله
عند ظهور لان التقدير على ما عرف ان لا تكفر تدخل
النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي
فلانه يقول معناه حسب العرف ان تكفر تدخل النار
فالعرف في هذه المواضع قرينة السببية المثبت والعرف
قرينة قوته هذا اذا قصد سببية واما اذا لم يقصد
المعنى الماخوذ من اسم جاز ان يرفع اما بالصفة ان كان
صاحبا للوطنية كقوله تعالى فليس من ذلك وليا يري
فمن قراء مر فوعاى وليا وارثا او باخال كذلك
كقوله تعالى فذم في طغيانهم يعمهون اي يعمهون او

لانه لا يشابه ما فيه التام من الجزوم معني اعلم حكمه نقول
 اضرب اضربا اضربوا وحش واخر واوم كما نقول
 لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يحش ولم يوز ولم يرم
 وذهب الكونون الى انه معرب جزوم بلام مقدر
 فان كان بعده اي بعد حرف المضارع او بعد حرفه
 متحرك سكن آخرة وجعل ما بقى امر او قول في تعد
 عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المصن هذا القسم
 لظهوره وان كان بعده حرف ساكن ليس المضارع
 برأعي والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ما ضربه على
 حرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير ذلك
 بتمرة الوصل على ما بقى بعد حذف حرف المضارعة ليس
 بها الى النطق بالسكن حال كون تلك البقرة مضمومة
 ان كانت بعده اي بعد الساكن صمته وفعال لا ساكن
 بالمضارع على تقدير النسخ فانه اذا قيل اقبل اقبل ففتح التاء
 لا يتسب بالواحد المتكلم المجهول في المضارع المعلوم
 من الرباعي اذا قيل اقبل اقبل ففتح التاء ومكسور فيما
 اي سوى ساكن بعده صمته سواء كان بعده كسرة او فتحة
 فانه لو ضم في مثل اضرب التيسر الى الجوهول من الهمزة
 ولو فتح لا يتسب بالامر منه ولو ضم في اعلم لا يتسب
 الجوهول ولو فتح لا يتسب بالخاص الرباعي نحو اقبل مثال
 لما يكون بعد حرف المضارعة صمته و ضرب مثال لما يكون

هذه هي الاوهام

هذه الهمزة

بعده

بعده كسرة وعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان
 رباعيا فتفتحة اي فالهمزة مفتوحة لا نهائية بل
 وفتحة لا ارتفاع موجب حد فها وهو اجتماع الهمزة
 في المتكلم الواحد الهمزة وصل مقطوعة كذا تكهين
 فعل لم يكن فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله
 وهما في الفعل اليه لا في موابته او على حذف مضاف
 اي فاعل فعل الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول
 الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون ههنا الفعل البيانية
 وهو ما حذف فاعله واقدم المفعول مقامه ولم يذكر
 هذا التقيد ههنا الكفاية بذكره فيما سبق فان كان
 الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه
 ما ضربه صمته وفعال ليس ان ضم اوله وكثير قيل
 آخرة مثل ضرب واخرج واو علم واختر له هذا النوع
 من التغيير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب
 لم يوجد في الاوزان المرفوعة الضمة الا الكسرة ووزن
 فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا
 يدل على غرابة المعنى ايضا كمن اخرج من الكسرة الى الضمة
 اقبل فلا ضرر في اختياره بعد حصول المقصود ما حذف
 منه وضم الثالث مع همزة الوصل نحو اطلق وقدر
 واخرج نكلا يتسب في الارجح في الامور في ذلك السبب
 وضم الن مع التاء مثل تعلم وتجهل وتخرج مثلا

٢٧

يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهلت ودرجته خوف
اللتبس هذا على لقولهم ويضم ان لث واثنا عشر
العين اي ما يكون عنده فقط معتلا فلا ير عليه
مثل طوي وروي من التقيف فانه لا يعمل عنه لثلا
ينضى الى اجتماع الاللايين في بروى ويطوي قبل
الاهوب ان يقال معتل العين المنقلبة عنه الفاعل
يرد مثل عور وصيد واما اجتنق معتل العين بالذكو
لزمادة عوض وخطا في المنة للفاعل كما ذكره في اللام
بتعنية ذكر معتل العين في المنة للفعول وان لم
غير ما ذكرنا في قوله قيل وبيع اصلها قول وبيع
الكرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركة صارا
بيع وقول فابدل واو قول ياول كونها وانكسا
ما قبلها فصار قيل وجاء الاسم وهو نضج في نحو قيل
وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاسم ان نحو كسره
فان الفعل هو الضم فيتميل الياء كنه بعد ما خالوا او
قيل اذا هي تابعة لحركة ما قبلها بعد ايراد النجاة والقوة
بالاسم في هذا الموضع وقال بعضهم الاسم هنا كما
حالة الوقف اي ضم الشقين فقط مع كسر الفاء خالصا
وهو خلاف المشهور عند النحويين وقال بعضهم هو
ان تأتي بضمه خالصة بعد ما ياء ساكنة وهذا ايضا غير
مشهور عندهم والعرض من الاسم الا ان بان

من اللام
في اللام

في اللام

مطهر الاسم

الاعلام
الاعلام

الاعلام الضم في اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا
تخفيف فقبل قول وبيع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء
واو السكونها وانضم ما قبلها ومثل اي مثل باب الك
المجرب من معتل العين من الثلاث الجوز باب الك
المجرب من معتل العين في باب الامتعال والافتعال
نحو اختير والتقيف في نحو اللغات الثلث فيه او غير
والفتيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون اختير
وتيمم اذ ليس في كك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف
العلية فهما في الال اذ اصلها استخبر واقوم بالياء و
الواو المكسورين والقياس فيهما اذ اسكن ما قبلها
ان يتقبل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذ اكانت
واو افتعال استخبر واقيم لغة واحدة وان كان اي
الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول
مضارع عاضم اوله وهو حرف المضارعة نحو ضرب
ويكوم وبلتوم وبتخرج وبتفوج وفتح ما قبل اوه
لغة البتية وتقل المضارع بالزيادة ومعتل العين
المنته للمفعول يتقلب العين فيه الفاياء كانت او
واو نحو يقال وبيع وخبار وبقاد وبتجاد ويقام
لغيرهما حقيقة او حكما والفتح ما قبلها المتعدي
وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهم على
متعلق اي امر غير الفاعل متعلق الفعل ويتوقف

المتعلق
المتعلق

٢٧

فهم عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهم هو فاعل
 ففهم كمن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدق
 والقيام والاشياء فتقال هذا الفعل صناد وعين الفاعل
 وقائم به وكذلك ولا يقال في المصطلح انه متعلق
 فان المتعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالمتعلق ان فهم
 الفعل ان كان موقوفاً على فهم غير الفاعل فهو المتعلق
 كقرب فان فهم موقوف على تعقل المفروب لا يمكن
 تعقله الا بعد تعلقه بخلاف الزمان والمكان والغاية
 وهيئة الفاعل به او المفعول فان فهم الفعل وتعلقه
 بدون هيئة الامور ممكن وغير المتعدي بخلاف الى
 بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم غير الفاعل
 كقرب فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان
 والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الفعل عن
 هيئة المتعلق جازم وغير المتعدي يصير متعدياً اما بالانتماء
 نحو اذ حبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرقت زيدا
 او بالف المقتالة نحو ما شئنا اولسين الاستفعال نحو
 استخرجنه او كرفي البر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون
 متعدياً الى واحد كقرب ويهدى في الكلام كثير والاشياء
 ثانياً بما خيرا اول كاحمل والاشياء ثانياً ما عين الاول
 فيما صدق عليه نحو علم والى مقابل ثلثة كعلم وادى بمعنى
 اعلم وبها اصلبيان في هذا القسم فانها كانتا قبل اذ خال

وهو متعلق الفاعل لا يكون
 الذي يتصل به الفاعل هو
 وهو هو الذي يتصل به
 الفاعل هو الذي يتصل به

والمتعدي يصير ايضا لازماً
 نحو انقطع وبناء تفعليل نحو
 تدبير نحو

المنه متعدية الى المفعول لان فلما اذلت عليها المنه
 زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول واما الافعال
 الاخر وهو انباء ونباء واخر وغيره وحذت فليبت
 هملاني النغذية الى ثلثة بل تعدتها اليها انما هي
 تستعملها على معنى العلم وهذه الافعال المتعدية
 الى ثلثة متقابل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت
 في جواز الانصاف عليه كقولك علمت زيدا او انما
 عنه كقولك علمت عمر منطلقا والسا والثالث من
 مفعولها كمفعول علمت في وجوب ذكر واحد بما علمت
 الاخر وجواز ذكرهما معا **افعال القلوب** وهي
 افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالثالث
 الظن والافلاشي في هذه الافعال بمعنى الشك المتعدي
 وتساوي الطرفين وهي طنت وحسبت وخطت وهذه
 الثلثة للظن وزعمت وهي تكون تارة للظن وتارة
 للعلم تدخل اي هذه الافعال على جملة الائمة لسانها
 اي تلك الجملة من حيث الاجراء بهاناشية عنه من الظن
 والعلم كما اذ اقلت علمت زيدا فانما مفعولك علمت
 لسان ان ما نشئت هذه الجملة عنه حين تكلمت او اجرت
 بها عن قيام زيد انما هو العلم واذ كنت طنت زيدا
 فانما مفعولك طنت لسان ان ما نشئت ان اخبار بهذه الجملة
 هو الظن وكذلك بواقي الافعال فتضرب اي هذه الافعال

وهي متعلقة بالفاعل
 وهو الذي يتصل به
 الفاعل هو الذي يتصل به

وهي متعلقة بالفاعل
 وهو الذي يتصل به
 الفاعل هو الذي يتصل به

وهي متعلقة بالفاعل
 وهو الذي يتصل به
 الفاعل هو الذي يتصل به

جزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه
على انها مفعول ^{للمفعول} ومن حصا ليهما هي جمع خصيصه
وهي المختص بشي ولا يوجد في غيره اي ومن حصا ليهن
افعال القلوب انه اذا ذكر احد هما وجب ذكر الا
فلا يتقدم على احد مفعوليهما وسبب ذلك مع كونها في
الاصل مبتدأ وخبر او حذف المبتدأ والخبر فقليل في
المفعولين معا بمنزلة اسم وجملا لان مضمونها معا
هو المفعول في الحقيقة فلو حذف احد هما كان حذف
بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك
مع القرينة على فلة اما حذف المفعول الاول فكما في
قولهم ولا يحسن الذين يجلبون باآتهم انه من
فضله هو خير المسم على قرادة ولا يحسن بالياء المتقطعة
من تحت بتعطين اي لا يحسن هو لا وخدم هو خير
لهم حذف عنهم الذي هو المفعول الاول واما حذف
التي كلف في قول الشاعر لا تحفنا على اخر انك انما
كلاما قد وشي بنا الاعداء اي لا تحفنا جار عين الذي
حذف جار عين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت
فانه يجوز فيه الامتضار على احد هما مطلقا يقال فلان
يعطي الذئب من غير ذكر المعطى ويعطي الفقة او من غير
ذكر المعطى وقد يجوز ان معاكفوك فلان يعطى ويسو
از يستفاد من مثل فانه بدون المفعولين بخلاف باب اعطيت

بعضه ان
تلفظ

علمت

علمت فانه لا يحد فها لسانها من شيا فلا تقول علمت وطلنت
لعدم التناقض اذ من المعلوم ان الانسان لا يرفع عن
علم وطلن واما مع قيام القرينة فقل باس يحد فها نحو من
يسمع جيل اي على مسموحة صديق ومنها اي ^{او مضمونها} من
افعال القلوب جواز الالغاء اي البطلان عليها اذا تطلن
بين مفعوليهما نحو زيد طلنت قائم او ما قرنت عنهما
زيد قائم طلنت واما تجوز الالغاء على التقديرين
كاستقلال الجزئين القائلين لان يكونا مبتدأ وخبر
ومفعولين كلانا تاما على تقدير الالغاء وجعلها مبتدأ
وخبر مع ضعف عملها بالوسط والناظر وقد نقل الالغاء
عند التقديم ايضا نحو طلنت زيد قائم كمن يجوز على انه
لا يجوز وبنها الافعال على تقدير القائلين في معنى النظر
فمعنى زيد قائم طلنت زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء
يشارة الجواز اعمالها ايضا على تقدير الوسط والناظر
وفي بعض النسخ وج ان الاعمال اولى على تقدير الوسط
في بعضها انها متساويان والالغاء اولى على تقدير الناظر
وقد يقع الالغاء فيها اذا تطلن بين الفعل ومرفوعه
نحو ضرب وحبب زيد وبين اسم الفاعل ومفعوله نحو است
بحكم حبب زيد او بين مفعولي ان نحو ان زيد احب
قائم وبين سوف ومضمونها نحو سوف احب بقدم زيد
وبين المعطوف عليه والمعطوف نحو جازني زيد وحبب علي

او مضمونها
لقد قولها

ولاشك ان الفاء بما في هذه الضور واجب فلها
قيدها عن المنى عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا
توسطت بين مفعولها وتأخرت بين مفعولها
وانما هي هذه الافعال الخاصة بالذم مع ان مطلقه
ايضا من خصائصها وقوعه وكثرة وقوعه ومنها
اي من خصائص افعال القلوب انها تعلق وتعلقها
وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى لسبب وقوعها
من الاستفهام بلا وساطة كما في مثال اوله وساطة كما
اذا كان قبل المضارع الي ما فيه معنى الاستفهام نحو
غلام من انت و قبل التثنية الذي دخل على مفعولها و قبل
اللام اي لام الابداء الذي دخل على مفعولها مثل
ازيد عندك ام عمر و مثال التعليل بالاسفهام و ترك
مثال خويرة بالمقابلة فقال انفي نحو علمت ما زيدا في
الذار و مثال اللام نحو علمت لزيد منطلق وانما تعلق
قبل هذه الثلاثة لان هذه الثلاثة تقع في صدر الجملة
وضعا فانقضت بقاء صورت الجملة وهذه الافعال
توجب تغير ما نصب فرينها فوجب التوسل باعتبار
احد اللفظ والآخر معنى فمن حيث اللفظ روي الاستفهام
والتثنية ولام الابداء ومن حيث المعنى ورويت هذه
الافعال والتعليل ما خوذ من قولهم امرأة معلقة اي
مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج

اللفظ الامور

لغفدانه

لغفدانه و لا بزواج ليجوزها وجوده فلا تعلق على الزوج
فالتعليل ممتنع عن العمل لفظا وعامل معنى وتعدية

لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك
عند اتصال الجزئين ومن ثمة جاز عطف الجملة المضمومة
فجاء على الجملة التعليلية نحو علمت لزيد قائم وكما
قاعد او الفرق بين اللفظ والتعليل من حيث
احدهما ان اللفظ جاز لا واجب والتعليل واجب
والشأن ان اللفظ ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليل
ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اي من خصائص
افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل
افعال القلوب ومفعولها ضمير متصلين لشيء واحد
وانما قلنا متصلين لانه اذا كان منفصلا لزم كتحقق جواز
اجتماعها بفعل دون آخر نحو اياك ظلمت قبل علمت بل
وعلمت منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يقال
ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي
وذلك لان مهمل الفاعل ان يكون مؤنثا او مفعولا
بمما اثره او الاصل المؤنث ان يغير المتأثر فان اعتدا
معنى كره اتفاقهما لفظا فقصده مع اتحادهما معنى فاعلم
لفظ بقدر الامكان فمن ثمة قالوا ضربت نفسي ولم يتو
ضربتني فان الفاعل والمفعول به ليسا بمنفادين
بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما

وهو معلق الهم بقيام زيد
من اجل عدم الفرض بين مضمون
ما وهو معلق وبين مضمون غير
المعلق

جامعة الرشيدية
المكتبة المركزية - قبة الخطوط

هذا هو اللفظ الامور
وهو الذي روي في
الاصول وهو الذي
روي في الاصول
وهو الذي روي في
الاصول وهو الذي
روي في الاصول

ضمير متصل بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها
 الى ضمير المتكلم صار كأنها غيره لغلبة مغايرة المضاف
 للمضاف اليه فصار الفاعل المفعول به مغايرين بقدر
 الامكان واما افعال القلوب فان المفعول فيها
 المنصوب الاول في الحقيقة بل يضمون الجملة فخارجا عنها
 لفظا لانها ليس في حقيقة فاعلا ومفعولا وما اقرى
 جرى افعال القلوب قد تسمى وعدها لاني لانها تقيضا
 جدي فخلا على حيلة التقيض على التقيض كذلك اجري
 راي البصرية والحكمة على راي العقلية فتوزع فيهما
 فيمن كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين شي واحد
 كقول الشاعر ولقد ارادني للملاح ذرية من عن عيني
 واما في وكقوله تعالى ان اراد ان يعجزها
 لبعض افعال القلوب ما عدا حسب وقلت وزعت
 معنى آخر من تريب من معانيها الاول وهي اما العلم
 والظن بحيث يمكن ان يتوجه اليه بهذا المعنى ايضا بعد
 الاعمالين واما قيدا بذلك فلا يقال لا وجه
 ببعض لان لكل واحد معنى آخر فان قلت جاء بمعنى ضرب
 ذاخل وحسب بمعنى ضربت ذاحب وزعت بمعنى قلت
 يتعدى به اي بذلك المعنى الاقرب الى المفعول واحد لا
 اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت
 زيدا بمعنى اتهمته اي اخذته مكانا الوهم والوهم نوع

الاول الذي وقع منصوبا ولا في التعمير
 حتى يجري فيه ما يجري في غيرها من
 الافعال من اصاله تغاير المفعول
 والمفعول به
 تارة اخرى حكمة اي ما رآه النوم
 جاز فيها رايه في النوم

وزعت بمعنى كفلت

من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على غير بلدين اي
 بعثهم وعلمت بمعنى عرفت لقول علمت زيدا اي عرفت
 شخصه وهو العلم بنفس شي من غير حكم عليه ورا
 بمعنى ابهرت ومعنى ابهرت تريب من معنى علمت بالمال
 ومنه قوله تعالى فانظروا ماذا اتى ووجدت بمعنى ابهرت
 بقول وجدت الفصالة اي اجتمعا وعلمها بالمال
 ولما كان مراده ان لها معان آخر تريب من العلم
 والظن لم يتوض ليعلم معنى صار مشغوق الشفة ليعلمها
 ولو وجدت جدة ولو وجدت موجدة ووجدت وجد
 اي استفت وغضبت وغضبت لانها ليس بمعنى العلم
 الفطن **الافعال الناقصة** انما تسمى ناقصة لانها
 لا تتم بغير فروعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع اي
 افعال ومعنى تقرير الفاعل على صفة اي العزم فيها
 له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا تسكن
 ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو
 العدة في الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل
 والصفة فكل من طر فيها خارج عنها فخرج عن حد العلم
 التامة لانها موضوع الصفة وتقرير الفاعل عليها كل
 من الصفة والتقرير عن فيما وضعت له لا التقرير وحده
 وانما جعلنا التقرير المذكور عند الموضوع له في الافعال
 الناقصة لانها تشملها على معان زائدة على ذلك

بعض افعال الناقصة

نزلت
 استفتت

٤٠٥٥
 ٤٠٥٦
 ٤٠٥٧

اشقرية كالزمان في الكتل والانتقال والذوام والكل
 في بعضها ولو جعل الموضوع له فرييات ذلك لشق انتقال
 صارت مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال
 اليه في الزمان الكلي وكذلك كل فعل منها فلا شك ان
 كل فري تمام الموضوع له بالنسبة اليه ما هو موضوع له و
 الصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة منها ولا يعيدان
 يجعل الكلام في قوله لتقرير الفاعل للعرض لا صلة الموضوع
 ولا شك ان الغرض من وضع الافعال التامة هو التفرقة
 المذكور لا الصنفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض
 من وضعها مجموعها لا التفرقة بحسب كاعتقت فخرجت عن
 حد ما ظهر بما ذكر ان هذا الحد لا يحتاج اليه قيد زيد خارج
 الافعال التامة هي اي الافعال التامة كانت
 وصار وصبح وصحى ورمى وطل وبات وامن وعاد
 وعاد وراح وما زال وما انفك وما تبي بالثمرة وقيل
 بالبناء وما برح وما دام وليس ولم يذكر سببها منها
 سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحو
 من الفعل ما لا يتبع عن الخبر فالظاهر انها غير مضمونة و
 قد تضمن كثير من الافعال التامة معنى التامة كما تقول
 يتم التسعة بهذا عشرة اي تسعة عشرة تامة وكل زيد عالما
 اي صار زيد عالما كاملا وقد جاء في قوله ما جاء
 حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون

مانافية

مانافية وجات بمعنى كانت وفيها خبر لما تقدم من
 الفوات ونحوها اي لم يكن بهذه على قدر ما يحتاج اليه
 او استفهامية والضمير في ما جاءت يعود اليها واما انت
 باعتبار خبرها كما في من كانت امك معناه آية حاجتها
 حاجتك وجاء ايضا قدمت ناقصة في قولهم ارحف
 شفرت حتى قدمت اي صارت الشفرة كأنها حرة اي
 قصير قال اللاندي لا يتجاوز جاء وقدمت عن الموضوع
 الذي استعملها العرب في خلاف للقرآن تدخل بين الافعال
 وما كان خبر عن جملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر
 وعلا والخبر اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اي معنى
 الافعال يعني اثره المترتب عليه مثل صارت زيد غنيا ففتى
 صارا الانتقال وحكم معناه اي اثره المترتب عليه يكون
 الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعني زيد غني
 وانا ومعناه الذي هو الانتقال واعطى الخبر هو غني
 اثر ذلك الانتقال وهو كون الفتي منتقلا اليه فرفع
 هذه الافعال الجزاء اول لكونه فاعلا ومضرب الجزاء
 التي تشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل كان
 زيد قائما فكان تكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لا
 كسما ثبوتا ماضيا اي كائنا في الزمان الكلي وانما من
 خبر دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق لو كان زيد
 قائما او سقطا نحو كان زيد غنيا فافتقر ويحذف صارا

اشفة بالفتح السكين العظيم

وهو اسبق من خبرها انما استعمل

ان الله عليا جكما وعلما نعال غير مسموع
 بالعدم ونحوه دل على عدم سابق واليحي
 انقطاع يعني لا يسلم على عوض

المثال مثال هذه
 انقطاع والبيون
 اسبق من خبرها انما استعمل
 انقطاع يعني لا يسلم على عوض

عطف على قول ثبوت خبر ما اى كان يكون ناقصة
 كانه بمعنى صدار فهو من قبيل عطف احد القسمين على
 الآخر على ما هو قسم منه كقول الشاعر بينهما فقير
المطبخ كانهما قاطا الحزن وقد كانت فراخا بيوضتها
 ويكون فيها غير الشان هذا ايضا عطف على قول ثبوت
 اى كان يكون ناقصة ليكون فيها غير الشان كما
 لها واجله الواقعة بعد ما خيرا مفسرا للمفهوم كقوله اذا
 تمت كان الناسي مستغفرا شامته و اخر ممن بالذي تبت
اصنع ويكون تامة عطف على قوله يكون ناقصة اى
 كان يكون تامة يتم بالرفع من غير حاجة الى المنصوب
 بمعنى ثبت و وقع كقولهم كانت الكائنة والمقدرة كانت
 كقوله تج كن فيكون و يكون زايبا و مى التي وجود
 وعدنها لا يحل بالمعنى الا على كقوله تج كيف تكلم من كان
 في المهد صبيا اى كيف تكلم من هو في المهد حال كونه
 صبيا فكان زايبا تج لن اللفظ او ليس المعنى على المعنى
 وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء
 لجميع احتمالاتها وصدار للانتقال اما من صفة الى صفة
 خصوصا زيدا عالما او من حقيقة الى حقيقة خصوصا
 الطين حذفا ويكون تامة بمعنى الانتقال في مكان الى
 مكان او من ذات الى ذات ويتعدى باله خصوصاً زيدا
 الى بلد كذا او من بكر الى عمر و يلحق بصار مثل آل ورج

التفكير في ذلك
 بنها في قوله المطبخ كانهما قاطا الحزن
 قد كان في فراخا بيوضتها
 الباء بمعنى
 اسم كان و خبر ما عطف عليه
 قوله فراخا و الجملة حاله و التي
 على ان قوله قد كانت بمعنى صارت

و احتمال

و احتمال و تحول و ارتد قال تج قاربه بصير وقل
الشر عمران العداوة تجمل مودة وقال خباك من
فعمى توكن ابوسا و اصبح و مسى و اصبح لا قران مضمون
 بجزء ما و قاتها المدلول عليها بموادها لا بصورها مثل
 اصبح زيد قائما و امسى زيد مسرا و را و اصبح زيد قريبا
 فالمتن الاول بدل على اقتران مضمون بجملة و هو
 قيام زيد بوقت الصبح و على هذا القياس المثالان
 الاخيران و يكون بمعنى صارت نحو اصبح او امسى او اصبح
 زيد غنيا اى صار وليس المراد انه صار في الصبح او المساء
 او الفصحى على هذا الصفة و تكون تامة بمعنى الدخول في
 هذه الاوقات كقول اصبح زيد اذا دخل في الصبح و ظل
 و بالاقتران مضمون بجملة بوقتها فاذا قلت ظل زيد
 سائر افعاله ثبت له ذلك في جميع نهاره و اذا قلت
 بات زيد سائر افعاله ثبت له ذلك في جميع نهاره
 و اذا قلت بات زيد سائر افعاله ثبت له ذلك في جميع
 ليله و بمعنى صارت نحو ظل زيد غنيا و بات عمر فقيرا اى صار
 و قد يجمع هذان الفعلان تامين ايضا نحو ظلت بكلمة كذا
 او بت مبينا طيبا لكن لما كان مجتهدا تامين في غاية
 جعله في حكم العدم و لذلك لم يذكر هاتامين و فصلهما
 من الافعال الثلاثة السابقة و هي و عدا و عار و راج
 فانه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صارت

في مثل فوكك أض او عاد زيد من سفره اي رجع وغدا
 از اشى في وقت الغد و راح اذا اشى وقت الراح
 وهو ما بعد الزوال الى الليل واستقط المعنى كمر هذه
 الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها
 في مقال الاجمال وكان الوجه في ذلك انها من المحققات
 ولذا لم يذكرها صاحب المنفصل وقال صاحب التيسار
 بها أض وعاد وغدا و راح فاقطعها عن البين
 الى عدم الاعتداد بها لانها من المحققات وما زال من زال
 يزال لان من زال يقول فانه تامة وما يرجع بعناه من
 يرجع اي زال ومنه المبارحة لليلة الماضية وما تسمى اليها
 بعناه وما انفك اي ما انفصل كاستمر خبرها اي خبر
 تلك الافعال لفاعلها قيل تسمى اسما فاعلا بتبنيها
 على ان اسمها ليس يقسم على جرة من المرفوع كما كان
 خبرها قسم على جرة من المنصوبات من قبيل اي قبل فاعلا
 خبرها اي لمن وقت يمكن ان يقبله عادة فمفع ما زال
 زيد امير استمر اذا ما رت من زمان قابلية وصلحجية
 لا مات اما دلالتها على الاستمرار فلان النفي ما هو في
 معاهدة الافعال فاذا دخلت ادوات النفي عليها كانت
 معانيها في النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار
 الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اي هذه
 الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي بجمل

ادوات

ادوات النفي

ادواتها لفظا وادواتها لفظا وادواتها لفظا
 زمانية لفظا وادواتها لفظا وادواتها لفظا
 ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم الاستمرار
 المقصود منها وما دام لتوقيت امر اي تعيينه بمدة ثبوت
 خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة طرف زمان له
 وذلك لان لفظة ما مصدرية فهي مع ما بعد ما تاتي
 المصدر وتقدر الزمان قبل المصدا وكثيرا اذا قدر
 انه زمان قبل فلا بد هناك من حصول كلام بغير فائدة
 تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثم اي ومن اجل
 انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتياج الى
 وجود كلام مستقل بالفائدة لا يخرج مع اسمه وخبره
 ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالفائدة مثل جلس
 ما دام زيد جالسا اي جلس مدة دوام جلوس زيد
 فادام لم تسقع ما دام باجلس ولم يحصل من الجموع كلام
 لا يفيد فائدت تامة بخلاف الافعال المعهدة بخبر
 النفي فانها مع اسما وخبرها كلام مستقل بالفائدة فلا
 بد وجود كلام وادواتها وليس لنفي مضمون بجملة حال
 اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اي الان وهذا هو
 منهج الجمهور وقيل هو لنفي مضمون جملة مطلقا ولذلك تعيد
 تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الان وتارة
 بزمان الحال نحو ليس خلق الله تعالى مثل وتارة بزمان

يعني الراد بالتوقيت تعيين امره امر خارج
 عن الفعل مذكور قبلها
 ذلك الامر

اجل هو الامر الذي اريد تعيينه
 ذنونه مادامه ظرفه

المستقبل قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس هو وقتهم
 وهذا هو صبيبه ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال
 الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها ان تقدم المنصوب
 على المرفوع فيما عدا فعل فان اريد بجواز التقديم المنصوب
 عن جانب وجوده وعنده يقتضي ان يقتيد بمثل قولنا ما لم
 يوضع ما يقتضي تقديمها عليها كقولكم كان مالك او ناجر
 عنها كخضار عدوى صديقي وان اريد به نفي الفروع
 عن جانب الوجود فقط ينبغي ان يقتيد بمثل قولنا اذ لم يمنع
 مانع من التقديم وجوز ان يكون واجبا كالشال
 المذكور وهي اي الافعال الناقصة في تقدمها اي تقدم
 اخبارها عليها اي على تلك الافعال اذ تقع على لغة لها
 قسم يجوز تقدم اخبارها عليها وهو من كان الرفع
 وهو احد عشر فعلا كونه افعالا وجوز تقدم المنصوب
 على المرفوع في الافعال لغويها وقسم لا يجوز تقدم
 اخبارها عليها وهو اي هذا القسم ما اوله كلمة ما نافية
 كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلا تمنع تقدم
 ما في خبر النفي لانه يقتضي التصدير واما اذا كانت مصدرية
 فلا تمنع تقدم معمول المصدر على المصدر ويخالف هذا
 الحكم خلاف ما تابا لابي كيسان بان يكون هذا الخلاف وقعا
 ظاهر بين جانب لامن جانب مجهول كما يقتضيه باب الافعال
 لتقدمه فكانه لا يخالفه منهم وذلك لخلاف منه في غير ما

او حين اريد بالجواز نفي الفروع
 الوجود باعتبار القيد كوراخي عالم
 يمنع مانع

او حين اريد بالجواز نفي الفروع

لان

لان اداة النفي لما دخلت على فعل الذي معناه النفي
 افادت الشوت فصارت بمنزلة كان فلا يلزم تقدم ما في
 خبر النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر في الخلاف
 من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الاعتقال هو ما يخبر
 الاعتقال المقتضى بمشاهدة امرين في اهل الفل صرحا وهو
 اي القسم مختلف فيه كلمة ليس فالجواب واللوثيون
 وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز مراعاة النفي اذ
 يمنع تقدم معمول النفي عليه والبصر لكونه ^{مقتضى} ^{مقتضى} ^{مقتضى}
 اشارة والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل جواز
 تقدم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا
 القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان
 من الواجب على المصنف ان يجعل ما في اوله ما النافية
 من القسم مختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من بين
افعال المقاربة ما وضع اي فعل وضع لدنو خبره
 اي للدلالة على قرب حصول للفعل بوجاه منصوب على
 المصدرية بتقدير مضاف اي دنو بوجاه بان يكون ذلك
 الدنو بوجاه المتكلم وطعمه حصول الخبر له لا بكونه بنفسه
 في قولك عسى ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لو زيد
 بسبب انك تم جودك وتطمع لانك جازم به اذ وضع
 لدنو الخبر وقرب ثبوته للفعل حصوله اي دنو حصوله بان
 يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو كانه ان الخبر على حصوله

بهذه البيان لهادر مني

للفاعل كذا في قولك كاد زيد يخرج يدل على قرب حصول
 الخروج لمزيد بلزومك بقرب حصوله او وضع ليدنو الخبر
 وقرب حصوله للفاعل اخذ اية اي دنا اخذ وشرع في الخبر
 بان يكون ذلك لئلا يسبب جزم المتكلم ببدء
 الفعل في الخبر بالمصدى لما يفضى اليه فظن في قولك
 طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لمزيد بسبب
 جزم المتكلم ببدء وعده فيما يفضى اليه لا الى ما وضع
 ليدنو الخبر رجاء عسى قال بسبب في عسى طمع وانشاق
 فالطمع في المحبوب والانشاق في المكروه وهو عسى
 ان يموت ومع الانشاق الخوف وهو غير متصرف حيث
 لا يخفى منه مضارع وجوهل واخر ونهى الى غير ذلك من
 الاصله وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه معنى انشاء الطمع
 والرجاء كطعل والانشاءات في الاغلب من معان
 الحروف والخروف لا يتصرف فيها تقول على احد ايام
 عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل
 بمصدر بان الاستقبالية تقوية بمعنى التزمي الذي
 هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى و
 ان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج
 بتقدير مضاف انا في جانب الاسم نحو عسى حال زيد
 الخروج او جانب الخبر اي عسى زيد الخروج لوجوب
 صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضاف

مع ان مشتبه بالفعل وليس بخبر لعدم صدقه على
 الاسم وتقدير المضاف ككلف وذلك لان المعنى ^{صلى}
 قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى الانشاء
 الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المعنوية
 في صورت الانشاء فهو مشتبه بالفعل الذي كان في
 صوته الخبر فانصب بشبهه المفعول وعسى على هذا
 تامة وقال الكوفيتون ان يفعل في محل الرفع بدل
 بدل الاستمال لان فيه اجالا تم تضييلا وفي ابهام
 الشيء ثم تعبيره وفع عظيم لذلك الشيء في النفس
 وقال الشارح الرضي والذي ارى ان هذا وجه
 قريب وتقول على الاستعمال الاخر عسى ان يخرج زيد
 بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان مضموبا في الاستعمال
 الاول فاستغنى عن الخبر كاستمال الاسم على المنسوب
 والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيد اقام عن المفعول
 الاخر فاقم مقامه في هذا الاستعمال ناقصة وان
 اقتصر على المرفوع وغير اقامته مقام المرفوع والمنصب
 بمعنى قرب خروج زيد في تامة وهما احتمال اخر و
 هو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي خبر غير ليدنو
 الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى واخر وهو
 ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى وخبر في زيد
 فان عمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبر المفعول

التوقع المكان المرفوع
 وان اشبه

عليه وان اعمل ان كان اسم اسكن فيه من ضمير
 زيد وجبران يخرج زيد في معنى استعمالين ناقصة
 ايضا وقد حذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال
 الاول لشيها لهما كما ان كان زيد يخرج لم يذكر
 فيه كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم عسى
 انتم الذي اسيت فيه يكون وراءه فخرج فتريب
 كان الاول ان يكون وراءه فحذف ان فيه دون
 الاستعمال الثاني لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد
 بقولك كاد زيد يخرج والاشاي ما وضع له نحو كاد زيد
 حصول كاد فعول كاد زيد في ضمير عن نون الجر لكون
 بشره على حصول الفاعل في الحال ففاعل اسم مضمون كما
 هو الحال في جبره فعل مضارع ليدل على قرب حصوله
 من الحال باعتبار احد معنيين من غير ان دلالة على الاستعمال
 الثاني في الحال وقد يدخل على خبر كاد تشبيها لبعس كما يحذف
 ان من خبر عسى تشبيها لبعس كقولهم قد كاد من طول
 السبل ان يمضوا فلما كان كل واحد منهما شايها ليدل
 على كحل منها حكم ان فرس وجه واذا دخل النفي على كاد
 فهو اي كاد كالاتعمال في كسائر الافعال في افاده
 او وية النفي في مضمونها على القول الصحيح ما ضيا كان او
 مستقبلا وقيل نفيه اي نفي كاد يكون للانبات مطلقا
 ما ضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فلكونه نفي وما كاد

بفعلون

على قوله ان يكون
 كسائر الافعال

بفعلون فان المراد اثبات الفعل لانفيه بدليل
 فخرجوا واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي
 الرمة لم يكدر بسبب الهوى من حيث تمت يرح بانة
 يدل على زوال سبب الهوى وتسليمه لتخطئتهم وتغييره
 قوله لم يكدر بقوله لم اجد فلو لا كان نفي كاد ولان
 لما خطاوه ولما غيرت تخطئتهم واجيب عن الاول ان
 قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح
 وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فخرجوا قوتية
 تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه
 ولاناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في
 وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الضمائم مخطئي
 ذي الرمة وذا الرمة في تسليمه خطيئة روى عن
 عبيدة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعرض عليه
 ابن شيرة فغيره قال عبيدة حدثت ابي بذلك فقال
 اخطا ابن شيرة في ان كان عليه واخطا ذو الرمة
 حين غيره انما هو كقولك لم يكدر يا ما وانما هو لم
 يرم وما وقيل يكون اي النفي الذي دخل على كاد وليس منه
 في الاما لاثبات وفي المستقبل كما لافعال اي كسائر الافعال
 في افادة النفي في مضمونها كما في الدعوى الالدي
 بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه
 التمسك وجوبه عن نفي الدعوى الثانية بقوله

اي ذي الرتبة او غير السوي المجنسين لم يكسر سيد الهوى
 من حيث مرتبة يروح حين اراد بالنفي الدخيل على هو
 كباد انتفاء قريب ريس الهوى عن البراح اي الزوال
 فانفي الدخيل على كباد كالتنفي الدخيل على سائر افعال
 وهذا اسم كمن لا يثبت مدعاة بخبر ذلك ما لم يثبت
 دعواه الا وهو قد عرفت وجه القدر فيه وفي عكسه
 عليها والثالث وهو ما وضع له تولد في وقت بؤنة
 لتفعل في وقت اخذ وشرع في التجره طفق بمعنى اخذ
 في الفعل يقال طفق بطقن كعم بعم طفقا وطفوقا
 وجاء طفق بطقن كضرب بيفرب وكركب بفتح الراء
 بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت الغروب و
 جعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال
 الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع
 بغير ان تقول طفق زيدا واخذ او كرب ليفعل وجعل
 تقول قال الله تعالى وطفقا عصفان واوشك بمعنى
 اسرع عطف على طفق وهي اي او شك مثل عسى وكاد
 في الاستعمال فتابع يستعمل استعمال عسى ووجه كواوشك
 زيدا ان يحى واوشك ان يحى زيد وانما يستعمل كواوشك
 كاد بدون ان كواوشك زيد يحى فعل التعجب ما وضع
 لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر
 النسخ فعل التعجب بصيغة التثنية فانفراد الفعل بالنظر

الى ان التعريف للمجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده و
 تشبته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فان تعريف
 للمجنس المقصود في ضمن التثنية وجمع ايضا فهو ما وضع
 اي فعل لان الكلام في قسم الافعال فلا يتحقق التثنية
 نه وبعده عن ذلك اذ امكن ان يكون يتحقق نحو قوله الله من
 شاعروا لا تسئلوا عنه فانه فعل وضع لانشاء التعجب
 وليس محض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست
 موضوعة للتعجب بل امكن لذلك بعد الوضع او المراد
 بالوضع انشاء التعجب بحيث لا يتعمل في غيره وكاد
 من مواد النقص فكثيرا ما يستعمل في الدعاء وله اي فعل
 التعجب او لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احدهما بصيغة
 الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله واخرها بصيغة الفعل
 تضمنه تركيب الفعل بشرط ان يكون ثاني هذين التركيبين
 وهما اي فعلا التعجب غير مترقبين فلا يتغير ان المضارع
 ويجوز ان يثابت وفي بعض النسخ وهي فعل التعجب غير
 غير مترقبه مثل ما حسن زيد او حسن يزيد ولا يثابت
 اي فعلا التعجب الا مما يثبتي منه الفعل التفضيل لثابتها
 لان حيث ان كل منهما للمبالغة والتأكيد وكذا الاثبات
 الا للفعال كالفعل التفضيل وقد ثبت ما اشبه الطعام
 وما اشبه الكذب وتوصل في الفعل الممتنع ببناء صيغتي
 التعجب منه من رباعي او ثلاثي فزيد فيه او ثلاثي مجزوء

وعلى كلا التقديرين
 يقال لمن احاد التي مثلا لا تسئل عنه
 اي اصابع العشرة
 وفي النسخي فاقوله الله من ساعته

ما اشبه

تمامه لون او عيب بمنزل ما تشد استخراج و تشد و باخر
 اي يتوصل بناهما من فعل لا يمنع بنا و بائنه وجعل
 حولا او جردا بالبناء ولا يتصرف بهما اي في
 صيغتي التعجب بتقديم اي تقديم جائز فيما يصح التعجب
 بتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل و ما خبر اي خبر
 جائز فيما هما كما في الفعل منها و اما قيدا التقديم
 و التاخير بما قيدا ليكون عدم التقرف بهما من جوار
 صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام التي
 بهما فلا يقال ما زيد احسن ولا يزيد احسن لانها
 النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يتغير ان
 كما لا يتغير الامثال قيل عدم التقرف بالتقديم لتقدم
 عدم التقرف بالتاخير و بالعكس لان تقديم كشيء لتقدم
 تاخير غيره و كذا اما خبره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى
 باحد ما كلفى واجب بان ذكر التاخير اما هو للتاكيد
 لا للتشبيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن
 الاخر بالوجود و لكنه ينفصل عنه بالقصد كما في العجز
 و لا يتصرف بهما بايقاع فصل بين العاقل و المفعول
 نحو ما حسن في الدار زيد او الكرم اليوم زيد لا جوارها
 مجرى الامثال كما سبق و اجاز الما في الفصل بالانفصال
 لما سمع من العرب قولهم ما حسن بالرجل ان يصدق و
 اجاز الاكثر من الفصل كما كان مثل ما حسن كان زيدا

اي لا افادة من الجدي

بايان

ومعناه

ومعناه انه كان له في الحسن واقع و لم ال انه
 لم يتصل زمان التكلم بل كان دائما قبله و ما ابتداء
 اي مبتداء و على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول
 ابتداء و بتقدير المضار و في بعض النسخ و ما ابتداء و ما
 ظاهر نكرة بمعنى شئ لان التكاثر مناسب للتعجب لا
 فيما هي لبيبة عند سيبويه و ما بعد ما اي بعد ما خبر من
 شتر اتمه و اناب موصولة اي ما موصولة عند الفرس
 و كذا في قوله اي الذي احسن زيدا اي جعله احسن مني
 عظيم و قال الفراء ما استفهامية ما بعد ما خبرها قال
 الشارح الرضي و هو قوي من حيث المعنى لان كان جعل
 سبب حبه فاستفهم عنه و قد استفاد من الاستفهام
 معنى التعجب نحو و ما ادر يك ما يوم الدين و اما احسن زيد
 فاعل صورته امر ومعناه الاما من فعل بمعنى صار و قيل
 كما في اي صار ذالحم و به اي جرد و فاعل لهذا الفعل
 عند سيبويه و البناء لان لا اذا كان التعجب منه
 ان مع صلته نحو احسن ان تقول اي بان تقول على هو
 التباين فلا يميز عند سيبويه في الفعل لان العاقل واحد
 ليس الا و به اي جرد و مفعول عند الافس احسن
 حرة احسن على ان يكون نكرة فعل للصدر و البناء
 للتقدير اي جعل اللازم متعديا فالعجب صيغة احسن و
 البناء و ايتى على ان يكون احسن متعديا بنفسه و يكون

انما حسن للشدة كما صرح فغنية اي في الفعل نعم نعم نعم نعم
 اي حسن انت زيد او زيد اي اجعله نعم نعم نعم نعم
 وقال الفراء وتبعه الزحشي ان حسن امر كل
 بان يجعل زيد حسنا وانما جعله كذلك بان يصنفه بان
 فكما قيل صنفه بالحسن كيف شئت فان فيه من بهات
 الحسن قل ما يمكن ان يكون في شخص واحد افعال المدح
 والذم فغنى الالف المثلثون عند النحاة بهذا اللقب
 ما وضع اي فعل وضع لانها مدح او ذم فممكن مثل
 مدحه وذمته من هذا لان لم يوضع لانها مدح او ذم
 ويشترط بها فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد طرد
 في لغة بني تميم في كل فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه
 حلقيا اربع لغات احد بها فعل مفتوح الفاء وكسر العين
 وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء
 والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء
 اتباعا للعين والاکثر في هذين الفعلين عند بني تميم
 اذا قصدت المدح والذم كسر الفاء وسكان العين
 قال سيويه وعانة العرب اتفقوا على لغة بني تميم نعم نعم
 اي شرط نعم ويشترط ان يكون الفاعل معروفا باللام للعد
 الذم هي وهي لو احد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر
 المخصوص بعده ويكون في الكلام تفضيل بعد الاجمال
 ليكون او نفع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا

معجزة المدح والذم

الى المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم نعم
 الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم
 وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا او يكون مضمرا نحو
 نكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة
 اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيد او
 حسن الوجه انت او نكرة اياها بمعنى نسي منصوب كحل على
 التيمية مثل نعمتاي اي نعم مشيبي وقال الفراء وابو
 علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل نعم ويكون الصلة
 باجتماعها في نعمتاي مخدوفة لان هي مخصوصة اي نعم
 الذي فعله هي اي القصة قال سيويه والكسائي ما
 معرفة تامة بمعنى الشيء فمنع نعمتاي نعم الشيء هي فما
 هو الفاعل كونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد
 ذلك الفاعل المخصوص بالمدح والذم ويجوز انما
 هي بحسب الخالب لانه قد يمدح المخصوص فيقال زيد
 نعم الرجل خرج في المقام وهو اي المخصوص مبتداء
 ما قبله اي الجملة الواقعة قبله غالبها خبره ولم يخرج هذه
 الجملة الواقعة خبر الا ضمير المبتداء لقيام لام تعريف العبد
 مقامه او خبر مبتداء مخدوف وهو هو مثل نعم الرجل
 زيد فزيد في هذا المثال اما مبتداء ونعم الرجل اخذ ما
 عليه خبره واما خبر مبتداء مخدوف على تقدير سؤال فانه
 لما قبل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو

فعل الوجه الاول نعم الرجل زيد جملته واحسن وعلى الوجه
 الثاني جملتان وشروطه اي شرط المخصوص يعني شرط
 صحة وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اي مطابقة الفاعل
 او مطابقة الفاعل بانه في الجنس حقيقة او نانا وبلا وفي الابد
 والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عيانا في
 الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان زيدان
 ونعم الرجال الزيدون وبنت المردة هند وبنت
 المردتان هندان وبنت النساء الهنديات ويجوز
 ان يقال نعم المردة هند وبنت المرأة هند لانها لما
 كانا غير منصرفين اشبهتا الحرف فلم يجب الحاق العلة
 بهما وقوله نعم بنس مثل القوم الذين كذبوا اجواب
 سؤال حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا اجمعا
 مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا يظن
 الفاعل المخصوص متساوون بتقدير مثل الذين كذبوا
 يجعل الذين صنفه للقوم وخالف المخصوص اي بنس
 مثل القوم المكذبين منهم وقد حذف المخصوص اذا علم
 بالقرينة مثل قوله نعم العبد اي انوب بقرينة ان
 ذلك في خصته وقوله نعم كنعن الماهدون اي عن
 وساء مثل بنس في افادة الذم والشرايط والاكلام
 ومنها اي من افعال المدح والذم حيث في جندا و
 اي جندا هم كتب من حيث الشيء او جبت اذا صار جوبا

نعم جند او فاعله
 وهو جند حسب كطرف اي صاحبها
 فاعلم بقرينة وانتم منع لانه
 في نعم وبنس

ومن اذا فاعله اي فاعل هذا الفعل في اول لا يتغير اي
 جندا او فاعل او اذا فاعله عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يبدل
 اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او نونا خارجا يابها جري
 الاشارة التي لا تتغير فيقال جندا الزيدان وجندا
 الزيدون وجندا هند وبعده اي بعد جندا المخصوص
 واعرابه اي اعراب مخصوص جندا كما عراب مخصوص نعم
 على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص
 اي مخصوص جندا وبعده اي بعد مخصوصه تيمية او حال
 على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتانيث
 نحو جندا رجلا زيدا وجندا رجلا وجندا اركبا زيدا
 وجندا زيدا اركبا وجندا رجلاين او اركبين الزيدان
 وجندا الزيدان رجلاين او اركبين وجندا امرأة
 هند وجندا هند امرأة والعالق التيمية او الحال في
 جندا من الفعل وذو الحال هو هذا الزيد لان زيدا
 مخصوص والمخصوص لا يحى الا بعد تمام المدح والذم
 من تمامه فالركب حال من الفاعل لا عن المخصوص
الحرف ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى
 حال في غير ما متعلق بالتثنية اليه اي لا يستقلها
 بالقرينة بحيث يصح لان يحكم عليه او به بل لا بد له في
 ذلك من النضمام امر او اليه ومن ثمة اي لاجل التبدل
 على معنى في غيره احتياج في جزئية للكلام كما كان او

قوله وقد يقع توكيد المخصوص وبعده
 تيمية كجندا زيدا رجلا وجندا رجلا
 فان كان مثنى فهازان يكون حال
 ايضا والعالق حيث هو جندا اركبا
 وجندا اركبا

سبب الحرف
 حرف في اللغة وتسمى الحرف في النون
 في الكلام من الكلام من حيث ان
 سندا او سندا الباء

ركنا اي سندا او سندا اليه
 ركنا اي سندا او سندا اليه

غيره الى اسم يتقبل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة
او فعل كذلك نحو ضرب حرف الجر **حرف الجر** ما
للانضاء ليعمل اي اتصاله فان مع الانضاء الوصول
ولما عدى بالباء جوار معناه الاتصال فاعناه او
مغني الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كالشيء
والفعل والصفة المشبهة والمصدر والنظف والجار
والجزء وغير ذلك الي ما يليه سواء كان اسما جارا
مورث بزبد وانا ما زجر زيد او كان في باويل الكس
كقولك تعاضدت عليه الارض جار مجتباى برزنها
وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها
تضيف الفعل او معناه الي ما يليه وحروف الجزا لانها
تصل الاعمال الي ما يليه او لان اثرها فيما يليه كقولك
اي حروف الجز من والى وحتى وفي ذكر هذه الحروف
على سبيل الكفاية لانه ليس لها اسما حادثة بعينها عنهما
والبناء واللام ذكرهما باسما لوجودهما وكذلك
ذكر الواو والهاء والكاف باسمات حيث وجدت
بغير ما يعي منها ورب ودانما اي الواو التي تغدر
بعد ما رب وفي عقد ما من حروف الجز تساج وواو
القسم وياؤه وتاؤه وعن وعلى والكاف وعدو
منذ وحلا وعدا وحاشا فالعشرة الاو لا يكون
الا حوافر الخمسة التي تليها يكون وفاد اسما والثلثة

بعض حروف الجز
ما صدرت به وانما مع
اي صفة المفعول
مع لعلها ما يجاون
حرفه

الذي

البواتي

البواتي يكون وفاد فعلا فمن لا يتبدد اي لا يتبدد
والنجابة والمراد بالنجابة المساحة المأهولة
على الكل ولا معنى لانتداء النهاية وقيل كثيرة ما يطلع
النجابة ويريدون بها النور والمقصود فالمراد بها
التعقل لانه يخضع الفاعل والمقصود وهذا الانتداء
اما من المكان نحو سرت من البصرة الى الكوفة او من
الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الانتداء
ضحية ايراد اليه او ما يفيد فائدة في مقابلتها نحو سرت
من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
لان معنى اعوذ به النبي اليه والتبيين بالجو عطف على
الانتداء اي يوجب معنى للتبيين ايضا اي لا يظهر
من امر مبهم وعلامة ضحية وضع الموصول في موضعه
مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت
فاجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان كاستقام المعنى ولو عطف
اي وقدمي من التبعيض وعلامة وضع بعض كان
نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وزائد
عطف على قوله للانتداء فانه مرفوع بالجرية وزيادة
لا تكون الا في خبر الكلام الموجب نحو اجادني من احد
وهل جادك من احد خلا فالكوفيين والاعشى قائم
بجوزون زبادة فانها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم
وقد كان من مطروحة شبيهة بما يتوهم فيه زيادة من في

هذا اليمين نيزا ما يطلع به ما ومما
ياضيح الله للناس من حقه ومما زانيا
من اية من السب
تدبر من الذي في الوجوب وادار في الوجوب
وهل جادك من احد والى من احد والى من احد
لان الوجوب قائم اذا قلت اذ اقلت اذ اقلت
فانك اذا قلت جادك من احد جادك من احد
على جميع الناس جادك من احد

كان

الكلام الموجب متناول يكونها للتبعض والتبنيان اي
 قد كان بعض مطر او شي من مطر او هو واراد على الكتابة
 كان قاطلا قال بل كان من مطر فاجاب بانه قد كان
 من مطر والى لانه اشياء اي لانه اشياء الغاية هي هذا المعنى
 متقابل بل من سواء كان في المكان فخر جفت الا الشوق
 او الزمان فخر اتموا الصيام الى التليل او غيرهما فخر بل
 فان الخاطب منتهى اليه باعتبار الشوق والميل بمعنى مع
 كقولك لا تأكلوا اموالكم الى اموالكم اي مع اموالكم
 وحتى كذا اي مثل الذي كونها لانه اشياء الغاية ومعنى
 مع كذا ولم يكلف في كونها بمعنى مع تشبيها بالي كما اتفق
 في كونها لانه اشياء الغاية للتفاوت الواقع بينهما في
 الكثرة ونقص اي حتى بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا
 يقال جناه كما يقال اليه لانها لو دخلت على الضم للتمس
 الضم الجوز والمنصوب لجواز وقوعها بعد ما خلا في اللفظ
 فانه يجوز دخوله على الضم مستلزما بما وقع في بعض
 العرب على سبيل التذرع وهو يجوز ان يكون بانه فلا
 يجوزونه قياسا ومي للظرفية اي للظرفية مدخول
 في حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في
 الصدق ومعنى على قديما كقولك لا تصدقكم في خروج
 النخل اي على جذوع النخل والبناء للصاق اي لافادة
 لصور امر ال مجرد والبناء كما ترى في صورت زيدا فان البناء

فلا والله لا ينبغي ان يشك في ذلك
 يا ايها الذي زيار

البناء

فيه

فيه فييد لصون مرودك بزيد اي بجان يقرب منه
 والاشارة اي لاشارة الفاعل في صدق الفعل عنه
 بجرور نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو كتبت القلم
 مع الفرس في الكثرة او لا يلزم ان يكون التسبيح حال
 الفرس لمصنعه فالاصناف ليلزم المصاحبة من غير
 عكس والمقابلة اي لافادة وقوع جرد في مقابلة شي
 او نحو جرت يد ابيك والتعدية اي جعل الفعل اللازم
 بتضمينه معنى التفسير با دخال البناء على فاعله فان معنى
 زيد صدور الذباب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذهابا
 والتعدية بهذا المعنى مختصة بالبناء واما التعدية لغيره
 من الفعل الى معموله بوجه حرف الجر فالجاء
 كذا فيها سواء لان خصائصها بحرف دون حرف والظرفية
 فوجلت بالسجدة في المسجد ورايت في الجوز في الاستحمام
 بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقاءم فلا يقال زيد بقاءم والظرفية
 بليس نحو ليس زيد بركب وما نحو ما زيد بركب وهي تراو في
 الجوز في هذه الصور قياسا وفي غيره اي غير الجوز الواقع
 في الاستحمام التقي سما عا سواء لم يكن غيرا نحو جيتك زيد
 وكذا في شهدا والظرفية اي شهدا زيد وكذا في الله
 شهدا والظرفية او كان جردا وكن في الاستحمام و
 التقي نحو جيتك زيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال

البناء
 في الاستحمام
 في الاستحمام

في الحروف فبان بيان

الكلمة التي هي معناه

في البناء

في الاستحمام

لرزيد وبلا سكتة نحو جبل للفرس والتفليل اي لشيء عكس شي
 ونحنا نحو ضربت للناديب او خارجا نحو ضربت لما فتك
 ومعنى عن مع القول نحو قلت لرزيد ان لم يفعل شي اي
 قلت عنه ورائد نحو زعمكم اي زعمكم ومعنى الواو في
 القسم كقولك نحو لا يوفى الاجل وانما تفعل في الامور
 العظام فلا يقال له لقد طار الذباب ورت للتفليل
 اي لاشياء التفليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان
 لم وجب لها صدر الكلام لكونها لاشياء التفليل
 بكرة لعدم احتياجها الى الموقوفة موصوفة لتتبع التفليل
 الذي هو مدلول رت لانه اذا وصف الشيء صارت
 واقل مما لم موصوف واستمر ط كونهما موصوف انما هو
 على المذهب الاصح وهذا المذهب ابي علي ومن وافقه
 وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المصنف الوجوب وهذا الذي
 ذكره من التفليل اصلها تم تتعمل في معنى التكنية كالتقنية
 وفي التفليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل
 رت يعني الذي يتعلق به رت فعل ماض لانها تفعليل
 المحقق ولا تصحور ذلك اللان في الماى نحو رت رجل
 لقيته او رت رجل كريم لم افارقه محذوف اي ذلك
 الفعل الماى غالبا اي في غالب الاعمال نحو رت رت
 نحو رت رجل كريم اي لقيته وقد تدخل اي رت على ضمير
 بهم لامرجح لانه نكرة منصوبة على التثنية والضمير مؤنث

لان تعدية رت انما هي نية
 والمعنى يدل على زيادة الاسم
 في نفسه

في قوله رت رجل كريم
 في قوله رت رجل كريم

وان

وان كان التثنية مشي او جموعا مذكرة وان كان كثر
 مؤنثا نحو رت رجلا او رجلا او رجلا او امرأة
 او امرأتين او نساء خلافا للكو فيبين في مطابقة التثنية
 في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث قائم
 بقولك رت رجلا رجلا ورتهم رجلا ورتها امرأة
 ورتها امرأتين ورتهم نساء ورتهمها اي رت
 ما الكافة المانحة عن العمل فتدخل بعد لوق ما على كل
 نحو رت ما يوت والذين كفروا وقد يكون ما رت قد
 الاسم ونحو رت ما يوت رت سيف يفتل وواو ما اي
 واو رت في حكمها تدخل على كثره موصوفة مثل قوله
 ليس بها ليس الا اليعاقبة والا العيس وهذا هو
 للعطف عند سيبويه وليست بجائز فان لم يكن في
 الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كان في اول التقيد
 لمعطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف فصا
 قائمة مقام رت جائز بنفسها لصحة رتها بمعنى رت
 فلا يغيرون لمعطوف فاعل لان ذلك لغتف واو
 القسم انما يكون عند وجود حذف الفعل اي فعل
 فلا يقال قسمت والله وذلك كقوله استغفرت الله
 في اكثر استغفارا من اصلها اعني الباء بغير السؤال يعني
 لا تستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخر في كما
 يقال بالله اخر في خطا للواو وعن درجة الباء المحذوفة

اي في قوله رت رجلا رجلا
 اي في قوله رت رجلا رجلا
 اي في قوله رت رجلا رجلا

يا رت فعله محذوف واو ضمير
 يا رت فعله محذوف واو ضمير

في قوله رت رجلا رجلا

بالظاهر اي بالكسب الظاهر سواء كان الاسم الظاهر
 اسم الله او غيره فلا يقال لا فعلن مثل كبل
 يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاتصاف
 ايضا لا فعلن لا فعلن لا فعلن لا فعلن لا فعلن
 القسمين لا فعلن لا فعلن لا فعلن لا فعلن لا فعلن
 الواو في اشياء اخرى لا فعلن لا فعلن لا فعلن لا فعلن لا فعلن
 باسم الله من الاسماء الظاهرة لا فعلن لا فعلن لا فعلن لا فعلن لا فعلن
 جعلها الذي هو الواو لا فعلن لا فعلن لا فعلن لا فعلن لا فعلن
 ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله والباء لا فعلن لا فعلن لا فعلن لا فعلن لا فعلن
 من الواو والتاء في جميع اي جميع ما ذكر من حذف الفعل
 وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على
 انه خاصة فهي كما يكون عند حذف الفعل يكون عند
 ذكره نحو لا فعلن لا فعلن لا فعلن لا فعلن لا فعلن
 تكون للسؤال ايضا نحو لا فعلن لا فعلن لا فعلن لا فعلن لا فعلن
 تدخل على المظهر تدخل على المضم نحو لا فعلن لا فعلن لا فعلن لا فعلن لا فعلن
 لا فعلن وفي الدخول المظهر لا يقص باسم الله خاصة
 نحو لا فعلن لا فعلن لا فعلن لا فعلن لا فعلن
 الامور كما عرف فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور
 المختصة لا فعلن لا فعلن لا فعلن لا فعلن لا فعلن
 بوجود الاتصاف وبدونه لكان التناهي وتعلق
 اي بجواب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحرف

ايضا لا فعلن لا فعلن لا فعلن لا فعلن لا فعلن
 القسمين لا فعلن لا فعلن لا فعلن لا فعلن لا فعلن
 الواو في اشياء اخرى لا فعلن لا فعلن لا فعلن لا فعلن لا فعلن

١٠٦

النفي

النفي ما ولا فاللام في الموجهة اسمية نحو والله لا فعلن
 او فعلية نحو والله فعلن كذا وان فيها اي في الائمة

النفي ما ولا فاللام في الموجهة اسمية نحو والله لا فعلن
 او فعلية نحو والله فعلن كذا وان فيها اي في الائمة
 نحو والله ان زيد قائم وما ولا في المنفية اسمية كما
 او فعلية نحو والله ما زيد قائم ولا يقوم زيد وقد حذف
 حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى ما تفسونون ذكره
 اي لا تفسونون ذكره وانتم السوال فلا تعلق الا بما فيه
 الطلب نحو والله اجرة والله هل زيد قائم وحذف الواو
 اي جواب القسم اذا اعترض في اي توسط القسم بين افراد
 الجملة التي تدل على جواب القسم او نفيه اي القسم ما يدل
 عليه اي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قام والله
 كاستغناء عن جواب في ما بين الصور بين لوجود ما يدل
 عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى
 كقوله لا فعلن لا فعلن لا فعلن لا فعلن لا فعلن
 فيما عدا جواب القسم وعن المجازة اي المجازة شئ
 وتقدمت عن شئ لا فعلن لا فعلن لا فعلن لا فعلن لا فعلن
 التناهي ووصول الى الثالث نحو لا فعلن لا فعلن لا فعلن لا فعلن لا فعلن
 الى الصبيد او بالوصول وحده نحو اخذت عملة العلم
 او بالزوال وحده نحو اذيت عملة الدين وعلى لا فعلن لا فعلن لا فعلن لا فعلن لا فعلن
 اي استغناء شئ على شئ لا فعلن لا فعلن لا فعلن لا فعلن لا فعلن
 وحده لكونان اي عن وعلى اسمين بعلم ذلك بدخول
 من عليها نحو من عن شئ اي من جانب يمينه ومن عليه

متاع وحل في الفعلية

١٠٦

اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالسد وزيد
 نحو ليس كمثل شي اذا التقدير ليس مثل شي على بعض الوجوه
 وقد يكون اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو يعجزون عن كذا
 المنتم اي عن اسنان مثل البرد الذي يمتد للطفة ويحتمل
 اي الكاف بالظاهر اي باسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال
 كاستغناء عنه مثل ونحوه وقد دخل التسعة على المرفوع
 نحو ما انا كانت حلا فالمراد حانه اجاز ذلك مطلقا نظرا
 الى ما جاء في اشعارهم ومذوقه للزمان المسمى او
 الكافر فيما لا يتبدأ في الزمان الماضي يعني اذا اريد
 بهما الزمان الذي فالمراد ان متبدا او زمان الفعل الممتد
 او المنقطع هو ذلك الزمان الذي اريد بهما الجسمة كما
 اذا قلت سافرت من البلد فلست كذلك اذا رايته فلما
 فليس كذلك بشرط ان يكون منه سنة ماضية لا يكون
 فيها اي في البلد ولا رايته فيها فلما فان معناه ح
 ان متبدا مسافرت او عدم رويته كان منه سنة
 وامتد الى الان والظرفية عطف على الابتداء اي وهما
 للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان كما
 اي الذي اعتبره كحاضر او ان معنى بعضه يعني اذا اريد بهما
 الزمان الذي اعتبره كحاضر فالمراد ان جميع زمان الفعل
 هو ذلك الزمان كحاضر نحو ما رايته من شهرنا ومنذ
 يومنا اي جميع زمان انقضاء رؤيتنا هو هذا الشهر

انوس
 بين زمان كسفاج ذم

نحو
 نحو
 نحو

اسما ظاهرا
 او محسوبا

كذا

اول يوم

او اليوم المحاضر عندنا لانها لم يقضيا بعد ولم يتبدرا
 الفعل الى ما وراءها فكيف يصح اعتبارها متبدا او زما
 الفعل فامثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان
 يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوقف حسب الظاهر بتقديم
 مضاف اي ما رايته منذ دخول شهرنا او حاشا وطلا وعدا
 كاستغناء اي كاستغناء ما بعد ما عما قبلها في احوال
 بهما ما بعد ما يكون حروفا جازية وبهذا الاعتبار ذكر
 بهما نحو جاء في القوم حاشا زيد وعدا زيد وحلا زيد
 واذا نسبت بهما تكون افعال الحروف المشبهة بالفعل
 وبجانبها به انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 والرباعي والخمائي ولبسناها على الفتح مثلا واما معنى فلان
 معانيها معاني الافعال مثل الكدت وشبهت وشبهت
 ورجيت وعينت وكان المناسبات يغير عنها بالان
 المشبهة على صيغة جمع القلة ككونها شنة كمنهم ما عبرا
 عن الحروف الجازية والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة
 بغير السلوب مع شيوع استعمال كل من صيغة جمع القلة
 والكثرة في الافرى على انها اذا الوخطت مع فرد وهما
 بتخفيف نواتها ولفات لعل تبلغ مبلغ الكثرة وهي
 ان وان وكان وكنت وليت ولعل اخرهما ككونهما
 لانها بخلاف الاربعة السابقة لما اي لهذه الحروف
 صدر الكلام وجوب العلم من اول الامر انه من اي قسم

لكن

من المشبهة بالفعل
 نسبة لان الفعل لا يقسم الى
 كما ذكر في موضع الا ان يقال انما اراد
 على حرف حسب الرواية مثلا

الكلام اذ كل منهما يدل على قسم منه كالكلام المتوكد والمثمل
على شيئين والاسد ركن والتنين والتمني والتمني سوى ان المنقوطة
فهي بعكسها اي بعكس باقيا على حذف المضاف بان
تقتضي عدم القصد اذ لا ينافي مع سهمها وخبرها في ثبوت
المفرد فلا يوافق من التعلق بشي اخر حتى يتم كلاما واحد لو
وقعت في القصد سببت بان المكسور في صوتها كقولها
وانما حملت العكس على اقتضا عدم القصد ان لا على عدم تفضا
القصد ان لا في جرد الاستثناء يكفي في ذلك ولحقها اي
بنت الحروف ما الكافة فتكفي اي تعزل هذه الحروف عن
الحمل ما الكافة على الاصح اي على اوضح اللغات مثل انما زيد
قائم وقد فعل على غير الاصح كما وقع في بعض شعارهم و
تدخل هذه الحروف في اي حين يلحقها ما على الافعال لان
ما الكافة اخبرتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها
صالحا للعمل فان المكسور لا يغير نحو الجملة ولا يخرجا
عن كونها جملة فاذا قلت ان زيد قائم اذت ما انت
بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وان المنقوطة
مع جملتها اي مع سهمها وخبرها بما جملة باعتبار ما كانت
عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن ثمة اي من اجل
الفرد المذكور وجب كسر في موضع الحمل اي في موضع
يقضي الحمل ووجب الفتح في موضع المفرد اي في موضع
المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام كونه

موضع

موضع جملة نحو ان زيد قائم وكسرت ايضا بعد القول
ولم يثن منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد
ان عمر قائم وكسرت ايضا بعد اسم الموصول لان الموصول
لا يكون الا جملة نحو جاء في ان اباه قائم وتحت اي ان
حال كونها مع جملتها فاعلمه نحو بلغني ان زيدا عالم لوجود
كون الفاعل مفردا او حال كونها مع جملتها مفعولة نحو كبرت
ان زيدا اشاعر لوجود كون المفعول مفردا او حال كونها
مع جملتها مبتداء نحو عندى انك عالم لوجود كون المبتداء
مفردا او حال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو تجلس اليها
انك عالم فقال لوجود كون المضاف اليه مفردا وقالوا
لولا انك لبلغت المنزلة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد
لولا الامتناعية مبتداء وكون المبتداء مفردا واجب
خولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التخصيصة
لانها مع سهمها وخبرها مفعول للفعل كواجب دخول لولا
التخصيصة على خولا لانه معاذك زعمت اي لولا انك
ان معاذك ولولا انك ضرتني اي لولا صدرك ضرب
منك وكذلك قالوا لولا انك لبلغت المنزلة لانه اي ما بعد
لولا فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا
خولا انك قائم اي لو وقع قبلك فان جاز في موضع
التقدير ان تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامر ان
اي الفتح وكسر في ان الفتح على تقدير جعل ان مع سهمها

وغير ما مفرد او الكسرة على تقدير جعلها معها جملة مثل من
يكرهني فانه اكرهه مما وقع بعد التقاء الجوانبة فان كان
المراد من يكرهني فانما اكرهه وجب الكسرة لانها وقعت في
موضع الجملة وان كان المراد من يكرهني خبرا وانه اني
اكرهه او الكراي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع
المفرد لانها انما ابتدء او خبر مبتداء ومثل قول الشاعر
اذا اذت عبد القفا واللاهزم مما وقعت بعد اذا المفاجأة
فيجوز فيها الكسرة على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعت
بعد اذا المفاجأة والفتح على انها مع مبتداء او مخذوف خبر
اي اذ عيوذت للقفا واللاهزم ثابتة وقام البيت
وكنت اري زيدا كما قيل شيئا اذا اذت عبد القفا واللاهزم
قوله اري على صيغة المجهول بمعنى ظن وزيد مفعول الثاني وشيئا
مفعول الثالث وكما قيل معرفة ومخه كونه عبد القفا واللاهزم
ان لم يسم يخدم قفاه ولهازمه اي همته ان ياكل لعظم قفاه
ولهازمه واللاهزمتان عطفان ثابتان في الجيبين قلت
الاذنين وجمعها بارادة ما فوق الواحد او بارادتها
مع جوبها تغليا وشبهه بالجر عطف على اذا اذت عبد القفا
اي مثل عبد القفا ومثل شبهه وما وجد ذلك في
كثير من النسخ ومن جملة شبهه قولهم اول ما اقول في قوله
فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حال المعنى اول قولها
تعتن الكسرة لان اول المقول اني الحمد لله لا المعنى

فان

فان المعنى المصدرى اعني الحمد قول خاض وليس من جنس
المقولات وان جعلت ما مصدرة كان حال المعنى اول
اقوال تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدرى الذي
هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول و
لذلك اي لاجل ان ان المكسوة لا تغير معنى الجملة كان
اسمها المنصوب في محل الترفع لانها في حكم الموصولة او كما
التأكد فقط جاز العطف على اسم ان المكسوة من جهة
ان في محل الترفع سواء كانت المكسوة مكسوة لفظا
او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم المكسوة كما
اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمر وعلقت
ان زيدا قائم وعمر فان في هذا المثال وان كانت
مفتوحة لفظا فهي مكسوة حكما حيث تكون مع ما علمت
فيه تبادل الجملة فتصح ان يرفع المعطوف على اسم حلا
على محله دون ان المفتوحة فانه لم يجر العطف على محل
اسم بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يفتح فرض غيرها
ويشتهر في العطف على اسم ان المكسوة بالرفع نفي الخبر
اي ذكر خبر ما قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمر
او تقدير مثل ان زيدا وعمر وقاعدة اي ان زيدا قائم
وعمر وقاعدة لانه لو لم يفيض قبله لالفاظ ولا تقدير الرفع
اجتماع علمين على اجواب واحد مثل ان زيدا وعمر قائم
فانه لانك ان زهدبان خبر عن كل من المعطوف والموصوف

فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان
 ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل في
 رفعه ابتداءً فيلزم اجتماع عاملين اعني ان والابتداء
 على رفعه وهو باطل خلافاً للكونيين فانهم ليسوا
 في صفة العطف مضمي الخبر فان ان عندهم لا العمل ان
 الاسم والخبر فروع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه
 فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا ان يكون
 اي يكون اسم ان سبباً في عدم جواز العطف على كل اسم
 ان قبل مضمي عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد
 كما انه لا يجوز ان زيد او عمر وذهبان فان المذمور والمذكور
 مشترك بينهما خلافاً للمرد والكرسي فانها يجوز ان
 في مثل انك وزيد ذهبان العطف على كل اسم ان
 بل مضمي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه بوجهه بنانه
 فكانت مالم تعمل فيه فلا يلزم المذمور والمذكور ولكن في جواز
 العطف على كل اسم كذلك اي مثل ان لانه لا يغير معنى
 جملة عما كانت عليه قبل دخول ان معناه المتدرج
 وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافي التأكيد فحوز
 اعتبار كل اسم وعطف مضمي عليه بالرفع مثل ان المكسوت
 كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمر واخراج بكر ولا يجوز في
 سائر الحروف كسبته بالعطف على كل اسمها لعدم
 بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر كل اسمها وايضا لذلك

اي لاجل ان ان المكسوت لا تغير معنى الجملة والمنفوخة
 تغيره دخلت اللام التي تأكيد معنى الجملة مع المكسوت
 التي هي ايضاً كذلك التأكيد دونها اي دون المنفوخة
 لكونها بمعنى المفرد فلا يجمع معها ما هو تأكيد معنى الجملة على
 الخبر متعلقين بدخول اي دخلت اللام مع المكسوت على الخبر
 اي على خبرها خوفاً من زيد القايماً او دخلت على الاسم اي
 على اسمها اذ فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين
 ان خوفاً من الدار لزيد او دخلت على ما وقع بينهما
 اي بين اسمها وخبرها خوفاً من زيد الطعامة اكل وانما
 خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم تولد
 حرفي التأكيد والابتداء اعني ان المكسوت واللام
 وهم كرهوا ذلك واختاروا التعمير دون اللام
 ترجيحاً للعامل على ليس العامل ودخول اللام في كل اسمها
 او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة
 الا انه لا يوافق اللام مثل ان في معناه الذي هو التأكيد
 وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر وكنتي من جنها العجيد
 وتخففان المكسوت لتقل التسديد وكثرة الانفعال فيلزمها
 بعد تخفيف اللام ومع يجوز الفاو بما اي ابطال عليها وهو
 الغالب لغواة بعض وجوه مشابهاً كفتح الافر وكونها
 على لغة اوف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يرد
 صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها انما في الاعاء

العمدة المرفوع الذي بعد
 بيتي بكذا عليه

فللفرق بين المحققة والتأنيبية في مثل ان زيد قائم وان
زيد لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان كثر امن
الاسماء لانظير فيها اعراب لفظي تكون اعرابه قد يرتاب
او يكون مبدئا وهذا خلاف من ذهب بسبويه وبسبب النحاة
فانهم قالوا اخذوا الاعمال لا يلبسها اللام حصول الفرق بالعمل
ويجوز دخولها اي دخول المحققة على عمل من افعال المبتداء
اي من الافعال التي هي من دخول المبتداء والحيز لا يدخل
كان وطن واخواتها لان الهمل دخولها عليها فاذا
قات ذلك استرط ان لا يكون دخولها على اليعقبي المبتداء
والحيز رعاية للاهل حسب الامكان كقولك سبحا وان كانت
كبيرة وان نطقك لمن الكاذبين خلافا لكونه في
التعريف اي تعريف الدخول وعدم تخصيصه بدخول المبتداء والحيز
لان في الهمل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فان الكوفيين
خالقوا البصرين في جوبه دخولها على غير دخولها فيمكن
يقول الشاعر بانه رتبك ان قتلت مسلما وجبت عليك
عقوبة المعتز وهو في عهد البصرين وخفف المعقولة
كالسوس فتعمل التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير
مقتد وسبب في تدبره ان شابهت المعقولة بالفعل
كثير من سببه المسوس في كاسبي واعمال المسوس
بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقولك سبحا وان كلاما
ليوفينهم واعمال المعقولة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام

مبتدأ تخفيف ان المعقولة

يلزم

ويلزم منه بحسب النظام ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك
غير جائز فقد رواه غير ان تحت يكون اسما للمعقولة
بعد تخفيفها والجملة المعقولة لغيره لان خبرها فيكون عملا
في المبتداء والجملة كما كانت في الاصل فهي لا تزال عملة بخلاف
بخلاف المسوس فانها قد تكون عملة وقد لا تكون والعمل
في النظام وان كان اقوى من العمل في المقدار لكن دوام
العمل في المقدار يقاوم العمل في النظام في وقت دون وقت
فلما يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فقد دخل اي المعقولة على
العمل الصالحة لان يكون معقولة لغيره لان مطلقا
كانت اسمية او فعلية او دخلا فعلها على المبتداء والحيز
او غير داخل في اشتغالها اي اعمال المعقولة المحققة في
غيره اي في غير ضمير الشان وكنته قد حكى بعض اهل اللغة
في المضمرة في سعة قوله انك قائم وحيث ان
ذهب وهدى رواية شاذة غير معروفة واما في الفرق
فجاء في المضمرة فقط قال الشاعر فلو انك في يوم الوقاء
س لتني فراقك لم اخل وانت صدق ويلوفا اي
المعقولة المحققة حال كونها معروفة مع الفعل اي الفعل
المصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا الله
وان عسى ان يكون قد اقرب اجلم الثين نحو علم ان
سيكون شكهم مرضي او سوف كقولك انك عمرو علم فكلم
المرايفة ان سوف باق كل ما قدر او قد نحو يعلم

وحيث اصل است
بمعنى ادركت

وانما اشتراط ان يكون مع فعلها
هذه الحروف فلا يلبس بالثانية

ان قد بلغوا رسالتهم ولزوم هذه الالف الثقلة
 للفرق بين الحقيقة وبين ان المصدرية التامة ويكون
 كالمعوض من التوزن المحذوف او حروف النفي نحو افلارون
 ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حروف النفي الا ليكون كالمعوض
 من التوزن المحذوف كما في الاصل بجزء الفرق بين الحقيقة و
 المصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفرق بينهما انما هي
 حيث المعنى فلانه ان عني به الاستقبال فهي الحقيقة والاضم
 المصدرية وانما من حيث اللفظ فلانه ان كان الفعل
 المنفي منصوبا فهي المصدرية والاضم هي الحقيقة وكان التشبيه
 اي لانشاءه وهي حروف برأسه على الصحيح جملا على اخواتها
 ولان الالف عدم التركيب ومنهجه للكيل انها مركبة من الكاف
 وان المكسوتة وحلل كان زيد الاسد ان زيد اكا لا
 قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر فثبت
 الهمزة لان الكاف هي الاصل جات وان خرجت عن حكم
 الجات والجات انما تدخل على المفرد فراجعوا القصور
 وفتح الهمزة وان كان المعنى على الكسرة وتخفف اي
 كان قلبي عن العمل على استعمال الاصل فزوجهما عن
 المشابهة لغوات فحة الالف كقول الشاعر وفي مثنوي
 اللون كان ثدياه حقان وان اعلمتا قلت ثدييه
 كنه على استعمال الالف لما عرفت وان لم تعلم اللفظ
 ففيها ضمير شان معدر عندهم كما في ان الحقيقة ويجوز ان

الواو بمعنى زبت

يكون

يكون غير معدر بعد ما الضم لعدم اليقين كما كان في
 الحقيقة ولكن وهي عند البعض من مؤدو وقال الكوفي
 هي مركبة من لا وان المكسوتة المعقدة بالكاف الزاوية
 وهما لا كانت فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف فخذت الهمزة
 فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس مما قبلها بل هو مخالف لغيا
 وانباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها كما استدران
 ومعنى الاستدران رفع توهم من الكلام المتقدم فاذا
 قلت جارني زيد فكانت توهم ان عمر ايضا جاءك لما بينهما
 من الالف فرفع ذلك الوهم لئلا يكون كمن عمر المسمى
 يتوسط اي كمن بين كلامين متغايرين لغيا وانباتا
 معنى اي تغاير معنويا والفرق بين المعنوي واللفظي
 عليه اللفظي قد يكون نحو جارني زيد كمن عمر المسمى وقد
 لا يكون نحو زيد حاضر كمن عمر غايب وتخفف اي كمن يملغي
 عن العمل فزوجهما عن المشابهة وشبهت المعاطفة لفظا
 فاجرت مجربا بخلاف ان وان المحققين فانه ليس لها
 ما اجرتا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكذا في بعض
 اليا جاء عن بولس والافس من ان يجوز اعمالها قيسا
 على اخواتها الحقيقة وقال الشارح الرضوي ولا يعرف له
 شهادا يجوز معهما مشددة وخففة الواو وهي ما لطف
 بحلها على الجمل واما اعتراضه وجعل الشارح الرضوي لا يفرق
 اظهر وليت التمني اي لانشاءه فدخل على المكسوتة نحو ليت زيد

قوله توهم نزل صلاحية التوهم
 نيزلة وجوده فلا ياتي في قوله
 فكانت توهم محض

فانهم وعلى المستحيل تحولت السباب ليعود يوما واجاز الفخر
 ليت زيدا قايما بنصب المعلومين بنا وعلى ان ليت للتمني فكانه
 قيل القتي زيدا قايما اي امتناه كانا على صفة القيام فاجاز ان
 منصوبان على المعنوية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب
 الجوز الثاني بتقدير كان وتمسكها قول الشاعر باليت
 ايام القضي او واجا فالقرا يقول معناه القتي ايام القضي
 او واجا والكسائي يقول اي ليت ايام القضي كانت رويها
 والمحققون على ان رويها منصوب على ان حال من القضي
 المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام القضي لما كانت
 حال كونها راجحة ولعل للزحرفي اي لانشاء لا تدخل على
 المستحيل ومعناه توقع الوجود وخوف كونه تعالى
 لعلمك بغيره ولعل الشاعر قريب والغالب هو الاول
 وشك الجوز بها اي بجملة لعل كما جاء في اللغة العقبية و
 التبر في ذلك وواع دعاهم بن محبب الي الذي
 فليس يجيب عند ذاك محبب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت
 وعوكة لعل الى المعوار منك قريب واجيب عند ما يستعمل
 ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المصنف شرحه يعني ان رفع
 جرد اني موضع آخر فالشاعر حكاة على ما كان عليه وكان
 اشهر ذلك الرجل بابي المعوار بالياء فيجب ان يحكى في
 الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المصنف ما ذكره من ان
 ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة المشبهة

هذا منزلة ان يدل
 لعدم دخولها على
 المستحيل

والا

والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجود الجزئيات
 بشذوذه **حروف العاطفة** المعطوف في اللغة الامة
 ولما كانت هذه الحروف قبل المعطوف الى المعطوف عليه
 عاطفة وهي الواو والقاف و ثم وحتى واو واما بكتبة
 وام ولا وبل ولكن وعقد بعضهم اي الفقرة منها وعند
 الاكثريين ان ما بعد ما عطفت بيان لما قبلها نحو وجب بعض
 آخر الى ان بل التي بعد ما مفرد نحو جاء في زيد بل عمرو
 باجاء زيد بل عمرو وليست منها لان ما بعد ما يدل غلظتها
 قبلها وبدل الغلظ بدونها غير نصيح وانما هوها فخصيص مطرد
 في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذه الغلظت فالأول
 الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب و مراد
 النجاة بالجمع هنا ان لا يكون لاحد اثنين او اكثر
 كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف
 في الفعل في زمان او مكان فتوكل جاء في زيد وعمرو او
 عمرو او عمرو او حتى عمرو اي حصل الفعل من كلدهما
 احد بهما دون الآخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها
 فتوكل لا ترتيب فيها بيان لا طلاقا اي لا ترتيب فيها
 بين المعطوف والمعطوف عليه معني انه لا يفهم هذا الترتيب
 منها وجود او عدا ما والقاف للترتيب اي للجمع مع الترتيب
 بغير ملة وتم منها اي مثل القاف في مطلق الترتيب مقرونة
 بملة وحتى منها اي مثل تم في الترتيب بملة غير ان الملة

حروف العاطفة

فان قلت جاء وعمرو اي حصل الفعل من
 كليهما او من كليهما في زمان واحد وان
 ان يكون حصل زيد او لا من غير ترتيب
 كون حصل زيد او لا من غير ترتيب
 انما هي ثقله لا ترتيبه والواو على
 من غير ترتيبه وكونه ثقله في بعض
 من غير ترتيبه عن القاف والكسائي
 انما هما الترتيب عن القاف والكسائي

اعلم ان القاف ينفرد بالترتيب
 في عطف اولها فان عطفه في
 فخرتها منها ان يلبسها بالمعطوف
 في العطف اليه واللامه لا يجر
 في العطف اليه واللامه لا يجر
 في العطف اليه واللامه لا يجر
 في العطف اليه واللامه لا يجر

قوله يدل على قوة المعطوف او ضعفه
الذلة على قوة المعطوف او ضعفه
فلا بد من ان يكون معطوفا قويا و
ضعيفا ليكون ذلك المعطوف قويا
او ضعيفا
فانه لا يبعد ان يقال قد يكون المعطوف
لان معطوف حال بواقى مدركا على

المشاة جمع ماش
كالقضاة جمع قاض

في قتي اقل منها في تم فهي متوسطة بين القوة التي لا مهلة فيها
وبين تم المقيدة للمهلة ومعطوفها اي معطوف حتى يجب
اقصاء وضعها جزء قوتي او ضعيف من حيث انه قوتي او
ضعيف من متبوعه اي متبوع معطوفها ليعيد اي المعطف بها
قوة في المعطوف او ضعفها اي ليعيد عليهما حتى يتميز الجزء
بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره فاضل لان جعل
غاية وانتهى للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل
على قبول جميع اجزاء الكل فومات النسب حتى الانسباء وقدم
الحاج حتى المشاة والنون بين تم وحتى بعد انتهاء الترتيب
مع المهلة من وجهين احدهما انه اذا كون المعطوف
بجتي جزء من متبوعه والشرط ذلك في تم وانها ان
المهلة العبرة في تم انها هي حسب الخارج فوجاهة في زيد تم عمر
وفي حتى حسب الذين فان المناسب حسب الذين ان جعلت
الموت او لا يغير الانسباء ويتعلق بعد المتعلق بهم بالانسباء
وان كان موت الانسباء بحسب الخارج في انشاء كالموت
وهكذا المناسب في الذين تقدم قدوم ركبان الحاج على
وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا
يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة وعلم ان الانسباء
الجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل بجميع اجزاء
الشيء كذلك الانسباء بالملا في الجزء الاخير ليعيد ذلك
العموم كقولك نمت البارحة حتى الضباب فانه يفيد حصول

قوله يدل على قوة المعطوف او ضعفه
الذلة على قوة المعطوف او ضعفه
فلا بد من ان يكون معطوفا قويا و
ضعيفا ليكون ذلك المعطوف قويا
او ضعيفا
فانه لا يبعد ان يقال قد يكون المعطوف
لان معطوف حال بواقى مدركا على

المشاة جمع ماش
كالقضاة جمع قاض

هذا المعطوف
للاشارة
الكسرة واكت
الين

اي الاستسقاء
انفوم
كان الالف في النون وان كان من باب
الالف في النون اي في النون
قوله في

ويكون ذلك ان شاء الله تعالى
كما ان شاء الله تعالى او لا تعف اي

القوم بجميع اجزاء التسليل ولذلك استعملت حتى اجات في
المعنيين جميعا الا انه لم يأت في العاطفة ما يلائم الجزء
الاخير فان اصل حتى ان يكون جاتا كقوة استعمالها فيكون
العاطفة محمولة عندهم على اجات واذا كانت محمولة عليها
لم يستعملوا ما في معنيها جميعا ليلقى اللام على الفع فرتة وانما
استعملوا ما في نظير معنيها وهو كون مدخولها جزء لان اجات
الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل والكر في الوجود من اجات
المتجاورين هكذا في بعض شروع ومن هذا اظهر وجه
اختصاص معطوفها بكونه جزء من متبوعه وعدم الحاجة
لان يقال الجزء وان تم من ان يكون حقيقة وحكما شاملا
المجاور ايضا كما وقع في بعض الجوانب وادواتها واما
كل من هذه الحروف الثلاثة لا احد الاخرين اي للدلالة
على احد الاخرين او الامور حال كون ذلك الاحدهما
اي غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل قوله
ولا قطع منهم انما وكفوا الكل من الاخرين لانها مستغلة
لا احد الاخرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع
الاحد المبهم في سياق الذي لا من كلمة او واما المتصلة
لازمة للمرة الكسرة اي غير مستغلة بدونها ليعلم اي
بعد ما يلائم احدهما المستويين والمستوي الاخر على المرة
اي المرة الكسرة بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين
عند المتكلم لطلب التعيين من المطلب ومن ثم اي الاصل

او يبعد لانه ترتيب جملة او انما في العموم
اي

قوله ولا يتوهم حتى ان يكون دخالا
تقرن بورد على المعطوف في نفس اوله
الامر من مع انه جار مجازي من الامر
ايضا ويحتمل ان يكون دخالا لفظا
ان ادنى هذه الالف في المعطوف
في معناه المتبوع له وانما هو الاصل في
كالتسوية على هو الاصل في
اي

وقوله في معنى ان العاطفة حتى ان
يكون ما بعد بورد انما دخلها في
قوله في معنى ان العاطفة حتى ان
يكون ما بعد بورد انما دخلها في
قوله في معنى ان العاطفة حتى ان
يكون ما بعد بورد انما دخلها في

والمنع على القلب للمرة الكسرة
لام المتصلة او يكون اللازمة بمنه
المقدوم كما الواقع بمعنى الموقوف
اي

ان ام المتصلة بليها احد المستويين والآخر النمرة بعد
 ثبوت احدهما لطلب التبيين لم يجز تركيب ارباب زيد
 ام عمر اذ ان المستويين فيه زيد وعمر واحد هما وان
 ولي ام كمن الا قول بل النمرة هذا اما اختراع المصنف المتقول
 عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح واذا اردت ام
 عمر احسن وافصح وح يكون تركيب ارباب زيد ام عمر
 حسنا فصيحيا وان لم يكن حسن وافصح وفي الترجمة الشريفة
 انه وجد في بعض نسخ الكافية المقررة على المصنف عليه
 خط هكذا اي بليها احد المتساويين والآخر النمرة على
 ومن ثم ضعف ارباب زيد ام عمر ولا يخفى ان الحكم
 بضعف لترتبه من مرتبة الالفية الى الفصيحة غير مناسب
 لان ما كان حسنا فصيحيا لا بعد فصيحيا ضعيفا وبالجملة كلام
 المصنف هنا لا يخفى عن شرط ارباب والحق ما نقل عن سيبويه
 وايضا من ثمة اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها
 اي جواب المتصلة بالتعيين اي تعيين احد الطرفين
 لان السؤال عنه دون نعم اولان هما لا يخفى ان التعيين
 بخلاف او واما مع النمرة كما اذ قلت اجاؤك زيد او
 عمر واوجاؤك اما زيد واما عمر فانه يعبر جوابها بلا نعم
 ان المصنف وبالسؤال ان احدهما لا على التعيين اجاؤك
 او لا و قد يجاب بنفي كليهما لا تقال الخطا في اعتقاد المتكلم
 بوجود احدهما فالشك اليه شبهة في الموضوعين البر واحد
 كونه

وهل زيد وضع في بعض النسخ الكافية
 عما نقل على الفصح ووضع في موضع
 من ثم ولم يزد من ثم ضعف صحيح
 لما كان المتقول عن سيبويه هذا
 بهذا التركيب حسنا فصيحيا في قول
 ولكن لا يقال عليه انه كيف لم يرد
 ان يكون حسنا في نفس الامر
 كونه اما كما قال سيبويه وغيره من الامة
 فذكر ما في الترجمة جوابا لهذا الجواب

ان المتصلة
 بليها احد المستويين
 والآخر النمرة
 بعد ارباب
 طلب التبيين
 مست

لما كان

لما كان متصلا على شرطين لصحة وقوع المتصلة فترج عليه
 باعتبار كل واحد منها حكما آخر وجعلها اثبات في كل موضع
 لا شرط آخر لا يخفى عن سماحة ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم
 يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين
 على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على اللف والنشر كان
 اخضر وحسن كما لا يخفى و ام المنقطعة كمثل في الاضرب
 الاول ومثل النمرة للشك في اللف والواقع بعد ما انما
 مثل فلو كانت لابل ام شاء اي ان القطيعة التي ارادها
 لابل هي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعترضت عن
 هذا الاخبار ثم شككت في انها شاء او شي آخر فاستفهمت
 عنها فتقول كما شاء اي بل اي شاء واما استفهام كما تقول
 ازيد عندك ام عمر و اي بل ام عمر وجين يقصد الازراب على الامام
 الاول بالاستفهام اما و اما قبل المعطوف عليه لا يرتفع اما
 اي غير مستعملة ان مع ما يعنى اذ عطف شي على آخر باما يلزم
 ان يصير المعطوف عليه اولا باما تم عطف عليه المعطوف
 باما خوجاؤني اما زيد واما عمر وليعلم من اول الامران
 الكلام مني على الشك جابته مع او يعنى اذ عطف شي على
 آخر باو يجوز ان يصير المعطوف عليه باما خوجاؤني اما زيد
 او عمر ولكن لا يجب خوجاؤني زيد او عمر و ذهب بعض النحاة
 الى ان انما ليست من الحروف العاطفة وان لم تقع قبل المعطوف
 عليه وايضا يدخل عليها الواو والواو لطفه فلو كانت هي ايضا

وتما عاينت دورا واثبات لانه اذا
 ثبتت الالف وتغير هذا اللفظ صحيح

لا يخفى على من تأمل ان فرق بين هذا
 التقسيم وبين التقسيم الذي هو
 التقسيم فان المعنى هنا ان اللزوم
 سهل الابعاد لانه كما هو في التقسيم
 بخلاف ما في فان المعنى هنا ان
 غير متعلقين باللفظ والذين
 اللزوم في تعيين

للعطف يلزم ايراد عاطفتين معا ويكون احد هما لغوا او
 الجواب عن الاول ان اما السابقة على عطوف عليه ليست للعطف
 بل للتبني على الشك في اذل الكلام كما عرفت وعن الثاني
 ان لو اورد اللاحقة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما
 الثانية لعطفها بعد ما على ما بعد اما اللاحقة فكلها فاف
 اخرى فلا لغو ولا ابل ولكن هذه البروف الثلثة لاحدهما
 معينا اي نسبة الحكم الى احد من المرين المعطوف والمعطوف
 عليه على التقديرين فكلمة لا تنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه من
 المعطوف فانكلم بهما للمعطوف عليه للمعطوف نحو جاءني
 زيد لا عمر ونحو الحكم الجاهل لزيد لا عمر وكلمة بل بعد الاثبات
 لصف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد
 بل عمر واي بل جاءني عمر ونحو الحكم الجاهل للمعطوف دون المعطوف
 عليه على كس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانت حكم
 عليه في الابل الجاهل ولا بعدهم والاحزاب الذي وقع تقدم
 بطريق القصد ولهذا صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد في
 نحو ما جاءني زيد بل عمر ونفية خلاف فذهب بعضهم الى ان
 كلمة بل لصف حكم المنفي من المعطوف عليه الى المعطوف الى بل
 ما جاءني عمر والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم
 الى انها تنبئ الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف
 عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد
 بل عمر وبل جاءني زيد وعمر واما في حكم المسكوت عنه الجاهل

ووجه تامل اول نظره فانه العطف
 اما الثانية على اما الاولى بالاشتراك
 المقصود كما نظره في برهنة فانها
 لا يابا زيد يا عمر ولا فانها في قولنا
 احد يا زيد يا عمر وسند اني التقينا
 اذ لم نظره في قولنا العطف في قولنا
 العلم كما تصور واما تصديق امين

منفي عنه

منفي عنه ولكن لازمة للنفى اي غير مستعملة بدونه فان كان
 لعطف المفرد على المفرد مني تعنيته لا تكون لا يجاب ما اني
 عن الاول فتكون لازمة للنفى الحكم عن الاول نحو ما قام زيد
 لكن عمر واي قام عمر ووان كانت لعطف الجملة على الجملة في
 نظرية بل في مجيها بعد النفي والاثبات فنحو النفي لاثبات ما بعد
 وبعد الاثبات لنفي ما بعد ما نحو جاءني زيد لكن عمر ولم ياتي
 ما جاءني زيد ولكن عمر وقد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون
النفي ووف التنبئ الا واما ما يصدر بها الجمل
 كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء فاليق المتكلم اليه ولهذا
 سميت ووف التنبئ نحو الازيد قائم واما زيد قائم وما
 زيد قائم وتدخل ما خافته من المفردات على اسماء الاشياء
 حتى لا يغفل المخاطب عن الاشياء التي لا يتعين معانيها
 الا بها نحو هذا واما وهدان وهايمان وهو لا و
ووف النداء يا ايتها استعمال لانها تستعمل عند الجواب
 والبعيد وايا وها للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون
 والهمزة للقريب وكاثة اراد بالقريب ما بعد البعيد فيدخل
 فيه المتوسط ايضا فان القريب يقم الى قريب متصف
 بل القرب من غير زيادة وله كلمة اي والاقرب متصف
 بزيادة القرب والهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له
 مرتبان فالقريب بالمعنى المتقابل للاقرب هو المتوسط بين
 كمال البعد وكمال القرب **ووف الاجاب** نعم وبل في

كانه اراد بالعكس الخراف والنداء
 انه ان اراد الحكم في قولنا العطف
 دون العطف على وانيق قوله و
 العطف في حكم المعطوف عليه وان
 فمع العكس وان المراد انما هي بفتح
 العكس وان كان لا يخلو عن تصانيف
 احد

٢٨

بمعنى النعمة وسكون البياض واجل وجبر وان تكلم النعم
 وفتح الكون المشددة ومن بيان معاني تلك الحروف
 يتبين وجه تسميتها بحروف الالجاب فنعم مقدر لما
 سبقها الى حقيقة المفهوم استغناء ما كان او غير فني
 في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الميعم زيد
 بمعنى لم يعم ويلي في جواب الميعم زيد بمعنى قام زيد فني
 على في جواب الست بزكمت انت زينا ولو قيل في موضع
 على معنا نعم كان كذا فان معنا مع الست زينا ويلي
 يجوز استعمال نعم هنا يجعلها تصديقا للابيات المتشابهة
 من انكار النفي وقد استشهد هذا في العرف فلو قال احد
 يا زيد اليس عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون
 اقوارا ويقوم مقام على لتقرير الابيات بعد النفي ويلي
 مختصه بايجاب النفي يعني تنقضي النفي المقدم ويجوز ان
 سواد كان ذلك النفي مجردا عن الاستغناء نحو على في جواب
 من قال قام زيد اي قد قام زيد او مقرونا به فني
 اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستغناء كقولنا
 الست بزكمت قالوا بلي اي بلي انت زينا وقد جاء على سبيل
 التذود والتصديق الالجاب كما تقول في جواب اقام
 زيد على قام زيد واي ابيات بعد الاستغناء لا تثبت
 في غلبة استعمالها سبقه بالاستغناء وذكر بعضهم انها
 تجي التصديق لغير ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى

قوله وقد استشهد اي في العرف
 مقدم على النفي باعتبار احكام الالجاب
 كذا في بعض النسخة شرح ٢

نعم

نعم وهذا مخالف لما ذكره المصنف ويلزمها القسم اي لا
 فتسعمل الالمع لفم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اي
 اقسمت وربى ولا يكون المقسم به الا الرب وانته
 ولعمري تقول اي والله واي وربى واي ولعمري
 واجل وجبر بانكسر والفتح وان تصديق للجزء وفي بعض
 النسخ تصديق للجزء كقولك اجل وجبر وان للجزء قد انما
 زيد او لم ياتك اي قد اني او لم يات وجاء ان
 لتصديق الدعاء ايضا فقول ابن الزبير لمن قال ان
 الله فاق حلتني اليك ان وراكبها اي لعن الله تلك
 الفاقة وراكبها وجاء بعد الاستغناء ايضا في قول
 ان عمر ليت شعري هل لي من ثمنها من جوابه
 ان اللقاء اي نعم اللقاء ثمنها للبحث في ثمنها في حين
 الموضوعين خلاف ما ذكره المصنف من كونها تصديقا للجزء
حرف الزيادة وانما تسمى هذه الحروف زوايد
 لانها قد تقع زائدا لانها لا توقع الا زائدا ومع كونها
 زائدا ان اصل المعنى جودها لا يحتمل لانها لا تاتي
 لها صلا فان لها قوايد في كلام العرب اما معنوية واما
 تعظيية فالمعنوية تأكيد المعنى كما في من استغفرت
 والباء في خبره وليس واما الفاعل اللغظية فهي
 اللفظ وكونه زوايدا منها فصيح او كون الكثرة او الكلام
 بسببها زوايدا لاستقامه وزن الكثرة او اللفظ

قوله ان وان تختصين اي
 او استدان وان الى حرف الزيادة
 حاله بها مختصين فقد حال عن
 خبره الذي هو في المعنى المفعول
 على سبيل المثال المستعمل في
 الاستغناء

قوله اي حاشية او زوايد
 وهي على النظرية او على المصدرية

٢٠٨

او غير ذلك ولا يجوز خادوا من التخاذل بين معاوان
لعدت عينا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحى وكثيرا
في كلام الباري سبحانه ان وان محققين وماد لا وكن
والبناء واللام فان بكسر الهمزة وسكون الهمزة تزداد
مع ما ان التانيه كثر التانيه نحو ما ان وايت زيدي
ما ريت زيدي او قلت اي زيادة ان مع ما المصدرية
نحو انتظر في ان جلس العجاى مدة جلوس وقلت
زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد تمت وان فتح
الهمزة وسكون الهمزة تزداد مع لما كثر نحو فلما ان
جاء بشيرة وتزداد بين لو والقسم المقدم عليه نحو والله
ان لو قام زيد تمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو
كان طيبة لقطوا الى ناظر التسم على تقدير رواية طيبة
بالجزء وما تزداد مع اذا نحو اذا ما كثر نحو افرج معني اذا
تخرج الفرج ومع معني نحو متى ما ذهب اذهب ومع اي نحو
ايا ما تزداد نحو افلا الكسبا الحسنى ومع اين نحو اينما جلس
اجلس ومع ان نحو اما من من كثر احد احوال كون
تلك المذكورات مع ما شرطها اي ادوات شرط ومع بعض
ووف البرية نحو فبارحة من انطلقت لهم وقام خطيباتهم
اغرقوا واما قليل وزيد صيدني كما ان عمرا في وقلت
زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وايا الـ
قضيت وقيل ما فيها كثره والجزء وبعد ما بول منها

ولا اي كلمة لا تزداد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا
نحو ما جاء زيد ولا عمر واو مع نحو غير المقصود عليهم السلام
وتزداد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد
اذ فركت ان تسجد وقلت زيادة لا قبل قسم نحو قسم
بيوم القيمة ولا قسم بهذا البلد والسر في زيادتها التانيه
على الاقضية بحيث تستغنى عن القسم فبذلك في صورت
تلقى القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله في بئر لا خير
سرى وما شئنا اي في بئر حور والورد الملكة جمع حائره
اي ما لك من حار اي حلك ومن والبار واللام عدم
ذكر ما شئنا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى
حرف التانيه اي في كل تقدر كل بهم من المفرد نحو جاءني
زيد اي ابو عبد الله وجملة كما تقول قطع زر قد اي
وان وصح اي ان تحققت بما في معنى القول اي يفعل متفرقا
في معنى القول فم المظروف في الظرف غير منعك عنه
فلا يقع بعد فتح القول لا بعد ما ليس في معنى القول اي
لافتة في الاكثر الا مفعولا مقدر اللفظ غير صريح القول
نحو معناه نحو قوله تعالى ناد بناه ان يا ابراهيم قوله
ان يا ابراهيم تعبه لمفعول ما دينا المقدر اي ناد بناه
بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك فوكك كتبت اليه
ان انت اي كتبت اليه شيئا هو انت فان حرف وال
على ان انت تعبه للمفعول المقدر لكتبت وقوله تعالى

ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقولوا ان
 اعبدوا الله تغية للتفسير في بدو امرتني فقولوا
 ليس تغية الما في قوله ما امرتني لانه لا مفعول
 القول وقد نفي بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى
 انما امرت ما يوحى ان اذ فيه فقولوا ان تغية لما يوحى
 الذي هو المفعول الظاهر لا وحينا **وف المصدر**
 ما وان المفتوحة المحققة وان المفتوحة المشددة فالله
 اي ما وان المفتوحة المحققة للفعلية اي للجملة الفعلية اي
 تدخلان على جملة الفعلية فتجملانها في تاويل المصدر
 نحو قوله تعالى وضاق عليهم الظن بارحمتي اي برحمتي
 بضم الراء وهو السعة ونحو قوله تعالى ان فرجت لى
 فرجك وخصاص بالمصدر رتبة بالفعلية انما هو عند
 سبويه وخو غير بعد بالاسمية قال السارح الرضوي
 وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة بقول
 في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للآلية
 اي للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما يجوز بعدها الآلية
 والفعلية ومع كونها للاسمية انما تعمل في جزئها وتعملها
 في تاويل المفرد الذي هو مصدر رخر با نحو انجبتني انك
 قائم اي قيايتك او ما في معناه نحو انجبتني ان زيدا اخوك
 اي اخوة زيد فان تعذر قدرت ان يكون نحو انجبتني ان
 هذا زيدا اي كونه زيدا **وف** التخصيص بملا وال

في هذا الكلام
 الصلابة
 في التبليغ

مشد زبين

مشد زبين
 عند طلب الفعل

مشد زبين ولولا لولا المصدر الكلام لدلالة على احد
 انواع الكلام فيصدر ليدل من اول الامر على ان الكلام من
 ذلك النوع ويظهرها الفعل وفي بعض النسخ وتلزم الفعل
 لفظا نحو يملأ ضربت زيدا او يملأ ضرب زيدا او يملأ ضرب
 يملأ زيدا ضربته ويملأ زيدا ضربته فمعناها اذا دخلت على
 الشئ والقوم على ترك الفعل ومعناه في المضارع
 الحرف على الفعل والطلب لرفعي في المضارع بمعنى الامر
 ولا يكون التخصيص في الما الذي قد فات واما
 مستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الما شيئا يمكن
 تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتخصيص على ما
 مثل ما فات **وف** التوقع والتعريب قد سميت
 بهما لاجتماعهما لما فات هذه الحروف اذا دخلت على الما
 او المضارع فلا بد فيها من التخصيص ثم يضاف اليها
 المعنى التعريب من حال الما مع التوقع اي يكون
 متوقفا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن توقع
 ركوب الاية قد ركباي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه
 ومنه قول الموزن قد قامت الصلوة فيها اذن ثلثة
 ساعات مجتمعة التحقيق والتوقع والتعريب وقد يكون
 مع التحقيق التعريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد
 لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع الجرد من باب
 وجازم وحرف تسوية للتفصيل اي يضاف اليه التحقيق

١٠٨

في الغلب التقليل فوان الكذب قد يصدق وقد
تسهل التحقيق مجردة عن معنى التقليل نحو قد نرى قلبك
وجهدك ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد
وانه استوت وقد تعمرى بيتا ساجرا **وفا** **الاستغناء**
التمتزة وهل لها مصدر الكلام لا يتقدمها ما في خبرها
لولا لالتها على احد انواع الكلام كما تر وتدخلان على الكلام
والفعلية تقول في الائمة ازيد قائم وفي الفعلية اقام
زيد وكذلك هل تقول فيها هل زيد قائم وهل قائم
الا ان التمرة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها
اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل
نحو زيد قام الاعلى شذوذ ذلك لان ههنا ان يكون
بمعنى قد كما جازت على الالف في قوله تعالى هل انى على الانسان
اي قد انى فلما كان اصلا قد وهي من لوازم الاعمال
فان رأت فعلا في خبر ما تكثر عنود اباحي وحنت
الا الالف المألوف وعالقة وان لم تره في خبرها
تسكت عنه ذابطة والتمتزة اعم تقر فاقى التصرف
فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالها اكثر من
التصرف في هل تقول زيدا ضربت باذخال التمرة حكما
مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول
الضرب زيد او هو خوك باستعمال التمرة لاشياء كالتصنيف
عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم

وحسنه

عنه

عنه في مثل هذا الموضوع مخدوف بالحقبة لان ههنا ترى
بضربك زيدا او هو غير حسن منك وهل تعينه في الاستغناء
فلا يخدف فعلها بخلاف التمرة فانها قوية فيه وتقول ازيد
عندك ام عمر وتجعل التمرة معادلة لام المتصلة فانه مستفهم
الاستغناء عن احد الامرين فقد المستفهم عنه في استعمال التمرة فانها
التي هي الالف في باب الاستغناء والاقوى فيه ان يشب ويصح
وتقع هل مع المنقطحة لان المستفهم عنه في صوت ام
المنقطحة لم يتقد لانها لا تضرب عن السؤال الاول و
استيفان سؤال آخر بام المقدم بالتمتزة فان قولك
هل زيد ام عمر وفي تقدير هل عندك عمر وتقول ام اذا
ما وقع وان كان واو من كان باذخال التمرة على ام
والغاد وكواو من الجوف العاطفة بخلاف هل كونهما فرع
التمتزة فلا تنصرف بغيرها **وفا** **الشرطان**
ولو دام لها مصدر الكلام لما عرفت ان الاستقبال وان دخل
على التماس ولو عكسه يعني التماس وان دخل على المستقبل
وفي بعض النسخ فان الاستقبال ولو للمضى فمعناه ان
للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان يكونى
اكرمتك وان اكرمتك فمعنى المثال التماس بعينه مع المثال
الاول يعني ان دفع منك كرامى في الاستقبال وقع معنى
ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للمضى على انها دخلت نحو لو
ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحداى لو وقع ضربى

اكرمتنى

منك في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد استعمل
 كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولا توفونهم خبر من مشركه
 ولو اوجبتم وعلم ان المشهور ان لو لا تفاء انك لا تفاء
 الاول وهذا لازم معناها فانها موضوعه لتعريف حصول
 ان في الماضي يحصل امر آخر مقدم فيه وما كان حصوله مقورا
 في الماضي كان متغيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفاء انتفاء ما
 عليك ايضا فاذا قلت مثلا لو جيتي لاكر منك فقد قلت
 حصول الاكرام في الماضي يحصل في مقدمه فيلزم انتفاء
 معا وكون الانتفاء الاكرام مستبنا لانتفاء الجي في ارض
 المتكلم واستعمال لوبهذا المعنى هو الكثرة المتعارف وتشتغل
 على قصد لزوم انتفاء الاول مع انتفاء اللازم ليستدل به
 على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله
 لقد تافان لو هدهنا تدل على لزوم التمسك بعبادة الله
 على ان الفساد منتفيععلم من ذلك انتفاء التمسك بعبادة
 الاستعمال بوجه المص ان لو لا تفاء الاول لا تفاء انتفاء
 وخطا عكس المشهور ولم يدان ما ذكره في تعبير
 اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم لمعلوم على انتفاء
 الملزوم وهو ان المعنى المشهور بيان بسببية الانتفاء
 معلومين للاخر بحسب الواقع فلا يصحور هناك هتدلال
 فانك اذا قلت لو جيتي لاكر منك لم تقصد ان تعلم الخاطب
 ان انتفاء الجي من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفاءين

اي كدلالة على كون ذلك معقفا
 لا يجعل معقفا كما يتوهم ابي ج

هذا المعنى مستعمل في اللغة كما اذا
 قلت بل فلان في البلد فتقول لو كان في البلد
 في البلد ازانما المقصود الاستدلال

معلوم له

وهذا المعنى مستعمل في اللغة كما اذا
 قلت بل فلان في البلد فتقول لو كان في البلد
 ازانما المقصود الاستدلال

معلوم له وان انتفاء الاول هو سبب لانتفاء الثاني
 بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء
 الجي ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان سببية
 فربط ذلك الشيء بما بعد التقيضين عنه كقولك لو ايامي
 لا كرمه لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم
 الالباب الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام و
 يلزم ان اي ان ولو الفعل لفظا كما قرين الاثنية او ثالثة
 نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجاركم فلو اتهم
 فلكون اي وان استجاركم احد ولو تملكون انتم فاحد
 وانتم حر فوعان بانها فاعلا لتعدين عند فبين يقتر بها
 الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضمرا مستترا
 متصلا فلما حذف الفعل صارا منفصلا بارزا او لربط الكيد
 تعال الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل
 بعد من حذف الفعل وحده ومن ثمة اي ومن اجل
 لزوم الفعل بعد ما قيل بعد لو المحذوف فعملها انك
 بالفتح لا بالكس لانه اي ان مع مموليه فاعل للفعل
 بعد لو والصاحف للفاعلية هو ان المعنوية لا المكسوت
 وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق اي
 في موضع يلحق ان يقع فيه منطلق لان الاصل خبر ان
 هو الاخر او ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل
 كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت و

ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل
المقدر لا يبدل من مفسر وان لكونها اذ على معنى تحقيق
والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر منها فهو عوض عنه
من حيث المعنى والفعل الواقع خبر اعراض عنه من حيث اللفظ
فليس شيئا منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض
وهذا اذا كان الخبر متصفا يمكن اشتقاق الفعل من مصدر
وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع
ذلك الاسم الجاهل خبر المقدر اي تقدير وقوع الفعل
في موضع الخبر كقوله تعالى ولوان ما في الارض من شجرة
اقلام فان الاقلام ليس متصفا بوضع فعله في موضعه واذا
تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام
فيصح ترتيبه فيكون طرف زمان واحتمل به عن كون شرط
القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقديم لزم المعنى
اي لزم القسم ان يكون شرط الواقع بعده ما ضيا للفظ
او معنى ليكون على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق في
الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب
وكان الجواب للقسم فقط انظرا للقسم والشرط جميعا
لانهم يلزم ان يكون خبر وما وغير خبر وم هو غير صحيح واذا
معنى فهو جوب للقسم لكون اليمين عليه والشرط ايضا
كقوله شرط ما بالشرط مثل الله ان ايتته مثال للمعنى
لفظ اول ما تاتي مثال للمعنى لا كمرتكب وان توسط

اي القسم بين اجزاء الكلام بتقدم الشرط عليه او غيره
اي تقدم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم وبلغ الشرط وان
بلغ القسم ويعتبر الشرط ويعتدل ان يكون المعنى جاز ان
يعتبر الشرط وبلغ القسم وان بلغ الشرط ويعتبر القسم
كقولك اما والله ان تاتي انك فعل المعنى الاول هذا
مثال لتقديم غير الشرط وجواز الفاء القسم فيكون باعتبار
التقديم وجواز كلدها شرعا على غير ترتيب اللفظ والمعنى
الساكن مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط
فيكون الشرط باعتبار التقديم على غير ترتيب اللفظ وباعتبار
الشرط على ترتيبه وان ايتته والله لانك وانما اور
في هذا المثال الشرط بصيغة الضم على خلاف المثال الاول
انما ان الشرط المعنى في الشرط في هو من اعتبار القسم
على تقدير توسطه كالشرط على تقدير التقديم فعلى المعنى
الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم
باعتبارهما معا شرعا على ترتيب اللفظ وعلى المعنى
اي مثال لتقديم الشرط وجواز الفاء فالشرط بالالف
الاول على ترتيب اللفظ وباعتبار اللفظ على غير ترتيبه
معنى كل من المثالين يقع من حيث المعنى اي اختلاف بين
اعتباريه بخلاف المعنى الاول فاعمل عليه اولي وعلى تقدير
احتمالية وان كان رعاية كون الشرط على ترتيب اللفظ
باعتباريه تقدم المثال الثاني على الاول كقوله اراد اتصال

الشرط على ترتيبه وان ايتته والله لانك وانما اور

انما بالمثل له بقدر الامكان على تقدير تقدم اللغتين
 على شراهما من حيث مثالها وتقدیر القسم كاللفظ اي
 كاللفظ اذ مقتضى كلفوظ في صدر الكلام فلو لم يشر
 الذي بعده للفني وكان جواب القسم هو قوله تعالى
 اخرجوا الذين اخرجون اي وانه لئن اخرجوا فالشرط ماض
 ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جوازا لشرط كان
 الجزم حذف النون اول بر اي لا يخرجوا وكذا قوله
 وان طعموهم انكم مشركون اي وانه ان طعموهم انكم
 مشركون فالشرط ماض وانكم مشركون جواب القسم
 فانه لو كان جوازا لشرط يلزم الاتيان بالفاء لان
 الجملة الاسمية الواقعة جوازا يجب فيها الفاء والتمتص
 اي لتفضيل ما اجمل المتكلم في الذكر هو قولك جادني اخوتك
 انا زيد فاكرمه واما عمر او فاهنته واما بشر فاخرجت
 عنه او اجمل في الذهن ويكون معلوما باللفظ بواسطة
 التقرين وقد جاءت للكشاف من غير ان يفسرهما
 نحو انا الواقعة في اهل الكعبه وهي كانت لتفضيل الجمل
 وجب تكرارها وقد كتفي بذكر قسم واحد حيث يكون
 المذكور ضد الغير المذكور دلالة احد الفدين على الآخر
 كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشاء
 فان ما يتقابل اما المذكورين هما غير مذكور كقوله فقد رجع
 واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون الحكما وبردون

اليه

اليه المتشابهات وحكم بان كلمة انا للشرط للزوم الفاء
 في جوابها وسببية الاول للشرط والتزم حذف تعالما الذي
 هو شرط وحوض بينهما اي بين انا وفاضلها الوتحة في
 جوابها فوافي خبرها اي خبر فاضلها او خبر انا لان خبر كفا
 ايضا خبرها سواء كان ذلك الجزم مبتدأ او انا زيد فخطبو
 واما معمول الما وقع بعد الفاء نحو انا يوم الجمعة فزيد منطلق
 مطلقا اي تعويضا مطلقا غير متعدي بحال غير تقدم ذلك
 الجزم على الفاء وعدم تجوزها وهذا من سبب الفعل
 سبويه لانا خاصية جواز التقدم لما يمنع تقدمه مطلقا
 وقيل والقائل الجزم وهو اي ما وقع بينها وبين فاضلها
 معمول للشرط المحذوف عملا مطلقا اي معمولية مطلقة
 غير متعدي بحال تجوز التقدم وعدمه مثل انا يوم الجمعة فزيد
 منطلق فان تقديره على ما يجب الاول مما يمكن من شئ
 فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يمكن
 من شئ واقسم انا مقارنه اي هما ووسط يوم الجمعة بين
 انا وفاضلها مثلا يلزم توالي حذف في الشرط والجزم اخصار
 انا يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني
 فتقديره مما يمكن من شئ يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم
 الجمعة معمول للفعل شرط فلما حذف فعل الشرط صار انا
 يوم الجمعة فزيد منطلق فعلا القائل الجمل لانا خاصية جواز
 التقدم ههنا وقيل والقائل الما زني ان كان لا يجوز شرط

بين اما فانها جازية التقديم على القاء مع قطع النظر عن
 كالتقال المذكور فن قيل الاول وهو ان يكون المتوسط
 جزاء كبر او قوم على القاء والاشي وان لم يكن جازية التقديم
 مع قطع النظر عن القاء بل انظم اليها مانع آخر مثل اما يوم
 الجمعة فان زيد منطلق فان مانع خيرا ان لا يعمل ما قبلها
 فن قيل نعم الله وهو ان يكون المتوسط معمول للشرط
 المحذوف وهذا القائل يميز بين ان لا يكون وراء القاء
 مانع آخر وبين ان يكون فجعل لا اذ قوة رفع حكم الكلام
 عن الاول وان اشبه هذا بغير الكلام اذا كان ما بعد
 اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد منطلق
 فتقديره على المذهب الاول مما يمكن من شي فزيد منطلق
 اقيم اما مقام مهابا وخوف فعل الشرط ووسط زيد بين
 والقاء لما ذكره فصار اما زيد منطلق فان ارتفاع زيد
 بالابتداء كما كان اولاد على المذهب الثاني مما يمكن زيد
 منطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهابا وخوف فعل
 فصار اما زيد منطلق فزيد فاعل فعل المحذوف واما تقديره
 على تقدير الرفع مهابا زيد فهو منطلق بصيغة الفعل
 الغائب مجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل فعل
 المحذوف وتقديره على تقدير نصب مهابا مذكرة يوم الجمعة
 بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا
 بانه مفعول للفعل المحذوف فوجهه غير ظاهر مع انه يوم

جواز اما زيد منطلق بالنصب بتقدير تذكير على
 المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع
 اليوم بتقدير تذكير على صيغة المجهول الغائب مع عدم
 جوازها بلا خلاف وانما مثل المصن لا يكون الواسطة
 بين اما وفانها منصوبة لظهور مثلها كونها مرفوعة
 كمنه **فرف الرفع** كقوله الرفع هو الرفع والمنع
 تقول محض فلان يفضك فيقول كقوله وعالك
 اي ليس الامر كما تقول وقد عني بعد الطلب لشي اجابة
 الطالب كقولك لمن قال لك فاعل كذا كقوله اي لا
 تجاب اليك وقد جاء اي كقوله بجمع حقا والمقصود
 منه تحقيق مضمون الجملة كقوله سبحانه كقوله ان الانسان
 ليطغى وان كان بجمع حقا جاز ان يقال انه اسم
 بني يكون لفظه كلفظ كقوله الذي هو حرف دلالة
 معناه لغناه لانك ترفع **المخاطب** عما عوله
 تحقيقا لصدقه كقوله النخاعة حكوا بقرنية اذا كان بمعنى
 حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود بتحقيق مضمون
 الجملة كالمقصود بان فلم يخرج ذلك عن القرنية تا
التأنيث التا كقوله لان الحركة لانها متحركة بالاسم
 تلحق الفعل كما تكون من اول الامر علامة لتأنيث
 المسند اليه فاعلا كان او مفعول لم يتم فاعله وانما
 جعلت هذه التاء كقوله بخلاف تاء الاسم التي

وقد يكون رزعا للطلب كقوله حيا رب
 ولا يعمل صلاها فبما است كل واحد يكون كقوله
 على المتكلم لانها مرفوعة وكقوله اذا اشرف من غير
 حكاية كقوله حيا رب وكقوله حيا رب وكقوله حيا رب
 واخذوا من دون الرفع كقوله حيا رب وكقوله حيا رب
 وقد يكون بجمع حقا جاز ان يقال بجمع حقا
 الانسان ليطغى نحو جاز ان يقال بجمع حقا
 كما في الآية وان لا يجاب بقرنية
 تحت العاطفة وكقوله اذا اشرف من غير
 برفع اولاد على المذهب الثاني مما يمكن زيد
 المنصوب كقوله حيا رب وكقوله حيا رب
 كان لا تأنيثا او اذا كانت مهابا وخوف
 الرفع كقوله حيا رب وكقوله حيا رب
 وكقوله حيا رب وكقوله حيا رب
 وكقوله حيا رب وكقوله حيا رب
 كانت بمعنى حقا جاز ان يقال انها اسم
 سببية كقوله حيا رب وكقوله حيا رب

أصل الاسم الأعراب أصل الفعل البناء فثبت من أول
 الأعراب كون هذه على بناء ما طققة وحركة تنك على
 أعرب ما وليته لأنها كما طرف الآخر كما لحقته فان
 كان أي السنة اليه سما ظاهر غير حقيقي مخير أي فانك
 مخير بين الطاق تاء التانيث وبين عدمه أو فهو أي
 الطاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف والإبدال و
 من المسئلة قد تعذمت إلا انها ذكرت فيما تقدم
 من حيث انها من أحكام الموت واهنا من حيث انها
 من أحكام تاء التانيث وأما الطاق علامته التثنية والجمع
 أي جمع المذكر والموت في مثل قاما الزيدان وقاموا
 الزيدون ومن التثنية فضعف لعدم احتياجها
 إلى هذه العلامات مثل احتياج المسئلة إلى علامته
 التانيث لأن تانيثه قد يكون معنوياً أو سماعياً
 وعلامته التثنية والجمع غالباً ظاهرة غاية الظهور وإذا
 انطقت على ضعفها فليست بضمائر لتدل بزم الإتمام بل
 المذكور من غير فائدة بل هي حروف في بابها للدلالة
 من أول الأمر على أحوال الفاعل كبناء التانيث وهي
 شح الرضى هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه
 الحروف ضمائر وإبدال الظاهر منها والفائدة في مثل
 هذا الإبدال ما ترى في بدل الكل من الكل أو يكون الجملة
 خبر المبتدأ الموقوف والغرض كون الخبرين **الثوبين**

فو قاما أحس وقاموا أخوك ومن البناء
 فكون الألف والواو والثوب مثل التاء
 و فاقسمة من أول الأعراب الفاعل
 أو جوهراً وقد يكون كسماً أيضاً وقد
 الفعل على نحو ذلك من غير فائدة كما
 في فم رطل و ربه بعدا و في باب التثنية
 وكونها جوهراً أو كونه الأختة وقيل
 غير العقل وهو الأصل في موضع العقل
 ذلك لأن الأصل في الرجال كونه
 وطرا أيضا استعمال النون في الرجال كقول
 يعصم التسليم أقارب وجود أن يرب
 بالاقارب كثرة

في الأصل

في الأصل مصدر نونته أي أدخلته نونا فثبت ما به نون
 التي اعني النون تونينا أشعار الجدة ونه وعروضه
 لما في المصدر من معنى الحوث ولهذا سمي سيبويه المصدر
 حدثا وهي في الاصطلاح نون سكتة أي بذاتها فلا
 تصرفها الحركة العارضة مثل عادا الألف وهي شلة
 نون من ولدن ولم يكن وإنما لها خارجة فأخرجها
 بعقله تتبع حركة الألف أي أفر الكلمة فان هذه أو
 تلك الكلمة لا توابع فركات أو أعرابا وإنما قال تتبع
 حركة الألف ولم يقل تتبع الألف لأن المتبادر من شارة
 الألف لو تها من غير تحلل شيء وهذا الحركة متحللة
 بين أفر الكلمة والتثنية فان قلت فافر الكلمة هي
 فلا حاجة إلى ذكر الحركة قلت المتبادر من الألف هو
 الألف ولم يقل أفر الاسم لشم نون التثنية في الفعل
 لأن التأكيد للفعل يخرج نون التأكيد الحقيقية ولا ينعض
 التعريف بالنون في نحو ما رجل أطلق فان المراد منها
 حركة الألف تطلقها لها في الوجود وتطلق العارض
 المعروض وليس نون تطلق تاجا الحركة لام الرجل هذا
 المعنى وهو أي التثنية لتتمكن وهو ما يدل على أنه
 الكلمة أي كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعبرين
 في منع الصرف وح لا يصور معناه في غير المنصرف والتثنية
 وهو العارق بين المعرفة والتثنية فهو الدال على أن

نون لا تسمى الفعل فخرج نون التثنية الحقيقية
 وإنما جعل التثنية في أفعالها صوت لأن التثنية
 سنية على الوقف والتثنية يسقط في الوقف
 رفعا وهو أفاد كذا في حاله النص الفاعل لا
 قلب الفاعلها وقد ذكرنا في التثنية
 في نون

كمن هو اسم الموصوف لثنية في الهمزة
 هو الاسم الموصوف والمثنى يسمي
 تمكن

مد قوله غير معين نحو صبه اي اكلت سكونا في وقت ما
 واما صبه بغير تنوين فمعناه اكلت الشكوة الا ان واما
 التنوين في خواجه وبرايم فليس للتشكيل بل هو للممكن
 قال الشارح الرضي وانا لا اري منعاً من ان يكون
 واحداً للممكن والتشكيل معاً فاقول التنوين في رجل يعيد
 التشكيل ايضا فاذا جعلته علماً لمحض للممكن والعوض هو
 ما لم يأت الاسم عوضاً عن المضاف اليه لتعاقبها على افعالها
 كقولنا اي يوم اذ كان كذا افعالها يوم مضاف اليه او
 واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعد ما قبلها جازت
 الجملة تخفيفاً لما فيها التنوين عوضاً عن الجملة للاتباع
 الكلمة ناقصة وكذلك جئت وساعتين وعائدين
 وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت
 بكل قائما اي بكل واحد ومنال ذلك والمقابلة وهو
 ما يقابل نون جمع المذكور ان لم يسم فاقان الالف
 والتثنية علامته لجمع كما ان الواو علامته في جمع
 المذكور ان لم ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك
 فنريد التنوين في الفزة ليقابلها وتوضع بعضهم ان
 للممكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثلاً امرأة
 ثبت فيها التنوين ولو كانت للممكن لزال للعلتين
 العلميتين والثابت فظاهر انه ليس تنوين التشكيل لوجوده
 فيما كان علماً كوفات ولا تنوين العوض لعدم مساعده

صلوات الله وسلامه وبركاته عليه
 كالالف والواو في سمان وكون

المعنى

المعنى ولا تنوين الترخيم لوجوده في غير اواخر الابيات
 والمصادر بغير تنوين ان يكون للمقابلة لانهما في كتاب
 محل التنوين عليه والترخيم وهو ما لم يأت آخر الابيات والمصادر
 تحتين الا نشأ لانه حرف ليس سهل به ترديد الصوت
 في الخيشوم وذلك التردد من اسباب حسن الغناء
 واما اعترافه بالماضي او افعال الابيات والمصادر وان
 كان الحروف والكلمات الواقعة في اناسها جازيلاً واقعا كما
 يشاهد من بحسب الغناء لان محل التعنى به انما هو الاخير
 لتلاخيل تلك النظم تجلله بين كلمات الابيات والمصادر
 ولا يخل بضم المعنى وهو اما لم يخل القافية المطلقة وهي
 ما كان رويها متحكما مستبعا باشباع حركته واحداً
 الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف وروف
 الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها وطوق التنوين
 بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق بها كما
 في قول الشاعر اقبل اللوم عاذل والعقابين وقوله
 ان اصببت لعداها بن فروي هذا البيت البناء وحصل
 باشباع فتحها الالف عوض عن الالف عند التعنى
 نون التنوين واما لم يخل القافية المقيدة وهي ما كان
 رويها فواسكنا صحبها كان او غير صحيح سميت مقيدة
 لتقييد الصوت بها وامتداد امتدادها لانه ليس هناك
 حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق لتيسير امتدادها

نوع القافية انما هو القافية المقيدة كما في
 مثل القافية لانه او يمتد او تارة وهو
 كما يكون به واصل من حرف القافية

الصوت كقول الشاعر وقام الامام جابري المحرقي
شبه الاعلام لماع المحقق فان روى القافية في
هذا البيت القافية التكنه ولا يمكن من الصوت بها
فكرت كذا التقى بالفتح او الكسر والحق بها النون
فقبل المحرقي والمحقق وتسمى هذه القسم من التثنية العالي
لان الخلو هو التجاوز عن الحدود وقد يجازي البيت
على قافية التثنية عن حد الوزن ولهذا السقط عن التقطيع
وليس للقسم الاول اسم محقق وعلم ان ثنوين الترميم
ليس موضوعا باراد معنى من المعاجيل هو موضوع لغرض
الترميم لان معناه الترميم كما ان هو في التثنية موضوع
لغرض الترتيب لا باراد معنى من المعاجيل فغنى ثنوين الترميم
من قسم المردف التي هي من قسم الكلمة المعبقة فيها الوضع
تسائل وتسامح واما التثنيات الالف فغنى اعتبار
الوضع في بعضها ايضا تامل وحذف اي ثنوين وجوبان
العلم حال كونه موضوعا بين حال كون الابن مضافا الى
علم آخر نحو جادني زيد بن عمر وذلك لكثرة استعمال ابن
بين علمين احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه فطلب
التخفيف لفظا بحذف الثنوين من موصوفه وخطا بحذف
القابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية
عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم وكان
الغير العلم نحو جادني رجل ابن زيد وزيد بن علم لم يحذف

وتسمى نظرا الى ان كل حرف من الحروف الالفية
مضاف الى العلم فغنى ثنوين التثنية
التي تسمى ثنوين التثنية
صفتا قول لان الموصوف للمعرف ان يكون
موضوعا في التثنية وساديا والمعرف ارض
منه فلا يكون هو وشال كما يكون قبل الابن
المضاف الى العلم لغير العلم لانه كناية
او من العلم الى المصروف وهو كقولهم
والثني مساويا للعلم الذي هو كناية
احرف من المضاف الى العلم كحرف
لاساويا لاد العلم تامل

اشنوين

اشنوين من اللفظ والقابن من اللفظ القلة استعمال
من قوله موصوفا انه لا يحذف او الم يكن الابن صفة
نحو زيد بن عمر وعلى ان يكون ابن عمر بن عمر بن زيد
الابن بن حكم الابن في جميع ما ذكرنا الذي حذف فيهما
و حذف حينها كانت لتلا تلبس بنت في مثل هذه بهذا
ابنه عاهم **نون التاكيد** قسما حقيقة سائلة لانها
مبنية والالف في البناء التكون وسددة مضمومة لثقلها
وحقة الفتحة مع غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضر بان
والف الجمع اي الالف القابل من نون جمع المونث
ونون المسددة نحو اضر بان فانها تكسر معهما لثقلها
فيهما بنون التثنية محقق اي نون التاكيد بالفعل قبل
الكابن في ضمن الامر نحو اضر بن بالتحفيف و اضر بن
بالتشديد والثنى لا تضر بن والاشهاف نحو مل تضر بن
والثنية لتبك تضر بن والعرض نحو الالف بن التثنية
غير والقسم نحو وانه لعلن بالتحفيف والتشديد في
جميع هذه الالف واما المحقق من النون بهذه كذا
المذكور است الذلة على الطلب دون التثنية والاحمال لانه لا يوجد
الا ما يكون مطلوبا وفقت اي نون التاكيد في النفي
فلا يقال زيد ما يقومن ال قليلا لخلوة عن موعظ الطلب
وانما جاز قليلا تشبيها له بالثنى ولزمت اي نون التاكيد
في مثبت القسم اي في جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد

اشنوين من اللفظ والقابن من اللفظ القلة استعمال
من قوله موصوفا انه لا يحذف او الم يكن الابن صفة
نحو زيد بن عمر وعلى ان يكون ابن عمر بن عمر بن زيد
الابن بن حكم الابن في جميع ما ذكرنا الذي حذف فيهما
و حذف حينها كانت لتلا تلبس بنت في مثل هذه بهذا
ابنه عاهم **نون التاكيد** قسما حقيقة سائلة لانها
مبنية والالف في البناء التكون وسددة مضمومة لثقلها
وحقة الفتحة مع غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضر بان
والف الجمع اي الالف القابل من نون جمع المونث
ونون المسددة نحو اضر بان فانها تكسر معهما لثقلها
فيهما بنون التثنية محقق اي نون التاكيد بالفعل قبل
الكابن في ضمن الامر نحو اضر بن بالتحفيف و اضر بن
بالتشديد والثنى لا تضر بن والاشهاف نحو مل تضر بن
والثنية لتبك تضر بن والعرض نحو الالف بن التثنية
غير والقسم نحو وانه لعلن بالتحفيف والتشديد في
جميع هذه الالف واما المحقق من النون بهذه كذا
المذكور است الذلة على الطلب دون التثنية والاحمال لانه لا يوجد
الا ما يكون مطلوبا وفقت اي نون التاكيد في النفي
فلا يقال زيد ما يقومن ال قليلا لخلوة عن موعظ الطلب
وانما جاز قليلا تشبيها له بالثنى ولزمت اي نون التاكيد
في مثبت القسم اي في جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد

اشنوين من اللفظ والقابن من اللفظ القلة استعمال
من قوله موصوفا انه لا يحذف او الم يكن الابن صفة
نحو زيد بن عمر وعلى ان يكون ابن عمر بن عمر بن زيد
الابن بن حكم الابن في جميع ما ذكرنا الذي حذف فيهما
و حذف حينها كانت لتلا تلبس بنت في مثل هذه بهذا
ابنه عاهم **نون التاكيد** قسما حقيقة سائلة لانها
مبنية والالف في البناء التكون وسددة مضمومة لثقلها
وحقة الفتحة مع غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضر بان
والف الجمع اي الالف القابل من نون جمع المونث
ونون المسددة نحو اضر بان فانها تكسر معهما لثقلها
فيهما بنون التثنية محقق اي نون التاكيد بالفعل قبل
الكابن في ضمن الامر نحو اضر بن بالتحفيف و اضر بن
بالتشديد والثنى لا تضر بن والاشهاف نحو مل تضر بن
والثنية لتبك تضر بن والعرض نحو الالف بن التثنية
غير والقسم نحو وانه لعلن بالتحفيف والتشديد في
جميع هذه الالف واما المحقق من النون بهذه كذا
المذكور است الذلة على الطلب دون التثنية والاحمال لانه لا يوجد
الا ما يكون مطلوبا وفقت اي نون التاكيد في النفي
فلا يقال زيد ما يقومن ال قليلا لخلوة عن موعظ الطلب
وانما جاز قليلا تشبيها له بالثنى ولزمت اي نون التاكيد
في مثبت القسم اي في جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد

فكر هو ان يوكده والنون بالرفع من غير
ان يوكده بما يتصل به وهو النون بعد صلابة حته و
لنت شانه الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا هبت
القسم غير لازم بل جائز وكثرت اي نون التاكيد في مثل انما
تفتقر الى الشرط الموكده حرفه بما فانه لما اكد الحرف قصدوا
تاكيد الفعل ايضا لئلا يتفقد المقصود من غيره وما قبلها
اي ما قبل نون التاكيد حقيقه كانت او ثقله مع ضمير المذكور
وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفه لان نقاء الساكنين
ان شرطه في نقاء الساكنين على حرفه ان يكون الساكنان
في كلمة وحين فان النون المشدده كلمة اخرى او الفعل الواو
بعد الضمة وقبل النون المشدده ان لم شرطه في نقاء الساكنين
ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور ليدل على الياء المحذوفه
لان نقاء الساكنين او ثقل الياء بعد كسر وقبل النون المشدده
وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكور من ضمير
المخاطبة وهو الواو المذكور غايبا كانا او مخاطبا والمؤن
الغايبة مضموم طلبها للتحفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور
يشمل التثنيه وجمع المثنى وحكمها غير ما ذكرنا وتقول في
التثنيه وجمع المثنى اضرابان واخر بيان بمنزلة الالف
عنه فتقول في المثنى اضرابان بانيات الالف ثلثا يلقين
بالوحد واخر بيان في جمع المثنى بزيادة الالف لئلا
يجمع وقبل نون التاكيد ثلث نونات متواليات

انما وقع ما قبلها في الواو المذكور فليس
مع النون وبما على نون في الجملة كقول
النون بوزن الكلمة

رواها وروى اللامات المحذوفه للوزم او للوقوف في نحو لغزوق واغزوق ولغزوقين واغزوقين ولغزوقين لان حذفا
كان للوزم او للوقوف الجاري براه ومع تصدق النون على النون للتركيب لا يقوم ولا ووقف وهذا الذي ذكرنا من كون هذا على
الفعل قد حط بسببه والميرود له على وقال الزجاج وانما في كل حرف للساكنين مع ما كان الفعل او مضافا اليه لان
النون بعد الالف عن شبه الالف في الافعال فعاد اليه لعل من النون والالف في الساكنين فلهذا لم يحرك الساكنين في
بالفعل صيانة للفعل من التثنيه والضمير بل هو في كل ما كانت في غير الساكنين بل في كل ما كانت في الساكنين
كقولهم تقدمت في الاصل اي المتفادح وكون النون في كل ما كانت في الساكنين بنفس الفعل كما في اخشوق
ولانه ظاهرا اي التثنيه وجمع المثنى النون المحذوفه للوزم

ولانه ظاهرا اي التثنيه وجمع المثنى النون المحذوفه للوزم
النقاء الساكنين على حرفه خلافا لليونس فانه يحذف النون
الساكنين على غير حرفه ويجعل مقتضاها في الوقف وليس
بمضى عند الاكثرين وهما اي النون الثقله والحقيقه في
غيرهما اي في غير التثنيه وجمع المثنى مع الضمير البارز اي
واو جمع المذكور وياء المخاطبة كما سبق في اي كالكلمة المنفصلة
يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين معا لمصلحة
الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او حركتها معا
كسر وغرضه من هذا الكلام بيان الانفعال المعكلة الاخر عند
الحاق النون بها ومع كلامه ان النونين حكمهما مع المشي
وجمع المثنى ما ذكره مع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز
وهو شيان جمع المذكور نحو اغزوا وارموا واخشوا والواو
المثنى نحو اغزى وارمى واخشى واما مع ضمير مستتر
وهو الواو المذكور نحو اغزوا وارم واخش فالنون مع
الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزوت وارميت
يا قوم بحذف الواو كما حذف في نحو اغزوا واخشوا
الغرض وكذا اغزوت وارميت يا امرأه بحذف الياء
كما حذف في اغزى اطميت وارمى الغرض تضم الواو المعنوية
ما قبلها نحو اغشوت كما ضممتها مع المنفصلة نحو اغشوا الرجل
وكسر الياء المعنوية ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة نحو
اغشيت كما غشيت الرجل فان لم يكن اي الضمير البارز

وقد بين خلاف اقرب الرجل لهذا
وقد بين الخي وانه لست اكنين في
قوس ولم يرد في الليل بعد اكله
على وجهه في قوله انما يبين بناء الفعل
به النون واما على من ذهب من قال
الفعل باق على ما كان عليه قبل دخول
النون من الالف او الياء فانه
يقول انما في الكلام وقع اذ لم يرد
لنيل اغزت بالضم وارميت بالضم
فكان يلقين جمع المذكور والواو المثنى
اذا وصلوا اليها واما في اللام في
وحيث فلفظ الالف فقط والواو
لم يكن يلقين بضمين في هذا الوجه
على ما حكى عنهم الفراء وحذف الياء الذي هو
لام الواو المذكور بعد النون وانما في المعنوية
والمبني

وهو في الواحد المكون من اعراب واداء وحسن فكالمشكلة
 اي التنون كالحركة المتصلة وتبعثي بها الف التثنية يقول
 اغزون وارميا وحسين برز اللغات ونحوها كانت
 اغزوا وارميا وحشيا ومن ثمة اي لاجل انهم غير الضمير
 البارز كالفصل ومع الضمير البارز كالفصل قبل بل تزين
 في بل تزي كما يقال تزيان هذا مثال لغز البارز اذ
 تحركت لامه بالفتح كما تفتح مع المقبل قبل ترون في ترون
 باسقاط نون الجمع والجان نون التاكيد وهم الواو
 كضمها في لم ترون القوم هذا مثال ثانية بارز ضمير كل التنون
 وبل تزين في مثل بل تزين وبنات الباء وكسر ما كما
 يقال لم تزي الناس هذا مثال ثانية بارز كسر لاجل
 التنون واغزون عطف على بل تزين على تزين اي و
 من ثمة قبل اغزون برز الواو والهمزة كقوله في التثنية
 في اغزوا واغزون في اغزوا وحذف الواو المضموم فيها
 كقول اغزوا القوم وهذه الاشارة وقعت على ترتيب نظيرها
 الواقع في كتب التظريف بعضها لما هو مع الضمير البارز
 كالفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالفصل كما
 اليه والتنون المحففة تحذف للسكان اي لا تقا والتساكن
 المذكور بعد ما وفي بعض النسخ لسكان اي لا تقا
 ان كنين كقول الشاعر لا تدين الفقير علك ان
 تركع بوما والذهر قد رفعه اي لا تدين من كذفت

واداء في الواحد المكون من اعراب واداء وحسن فكالمشكلة
 اي التنون كالحركة المتصلة وتبعثي بها الف التثنية يقول
 اغزون وارميا وحسين برز اللغات ونحوها كانت
 اغزوا وارميا وحشيا ومن ثمة اي لاجل انهم غير الضمير
 البارز كالفصل ومع الضمير البارز كالفصل قبل بل تزين
 في بل تزي كما يقال تزيان هذا مثال لغز البارز اذ
 تحركت لامه بالفتح كما تفتح مع المقبل قبل ترون في ترون
 باسقاط نون الجمع والجان نون التاكيد وهم الواو
 كضمها في لم ترون القوم هذا مثال ثانية بارز ضمير كل التنون
 وبل تزين في مثل بل تزين وبنات الباء وكسر ما كما
 يقال لم تزي الناس هذا مثال ثانية بارز كسر لاجل
 التنون واغزون عطف على بل تزين على تزين اي و
 من ثمة قبل اغزون برز الواو والهمزة كقوله في التثنية
 في اغزوا واغزون في اغزوا وحذف الواو المضموم فيها
 كقول اغزوا القوم وهذه الاشارة وقعت على ترتيب نظيرها
 الواقع في كتب التظريف بعضها لما هو مع الضمير البارز
 كالفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالفصل كما
 اليه والتنون المحففة تحذف للسكان اي لا تقا والتساكن
 المذكور بعد ما وفي بعض النسخ لسكان اي لا تقا
 ان كنين كقول الشاعر لا تدين الفقير علك ان
 تركع بوما والذهر قد رفعه اي لا تدين من كذفت

التنون

التنون المحففة لا تقاها اللهم انك كنت الذي بعد ما
 وبعثت فتح ما قبلها لتدل عليها والاك ان الوجوه ان
 يقال لا تدين الفقير لم يركبها وكما يركب التنون في
 بينهما وانما لم ينعكس حط لم تدين ما يدخل الفعل عن مرتبة
 ما يدخل الاسم ككون الاسم هلا والفعل فربما وحذف ايضا
 المحففة في حال الوقف على الحقة به تخفيفا او همزة او كسر
 ما قبلها كما حذف التنون كذلك في ما حذف لا محلة
 كما اذا حقت المحففة ما اغزوا او اخرى وقتل اغزون واغزون
 بحذف الواو والياء واذا وقعت عليها وجبت ان ترون
 ما حذف وقتل اغزوا او اخرى بخلاف التنون فانه
 لا يرد ما حذف لانه ان التنون لازم في الاصل والحقة
 ليست بلازمة فجعل اللازم مرتبة باقواء اثره على اللاحق
 والمحففة المنفوخ ما قبلها لقلب الفاء كقولك في افرين
 افر يا شيبها لباها التنون فان التنون اذا انفخ ما
 قلب الفاء واذا انضم او انكسرت حذف نحو اصبحت حبرا
 وصبا بنى خير وختم لي بحبر اللهم جعل خاتمة امورنا خيرا وتلك
 بناس من تبعه شر وراخيرا وجعل نونات نقا ايضا محففة
 كانت وتقبل في مواضع النداء منقلبة بالفاء او نحو ذلك
 على نهج الاستقامة وصل على من كلمة شفاعته في حو اقام
 الضلالت كافية عن مفرقة اسقام الجاهل شافية وعلى
 واهجابه وعلى من تبعم من زمرة اجبابه قد استراح من كد

تنون في ما حذف لانه ان التنون لازم في الاصل والحقة
 ليست بلازمة فجعل اللازم مرتبة باقواء اثره على اللاحق
 والمحففة المنفوخ ما قبلها لقلب الفاء كقولك في افرين
 افر يا شيبها لباها التنون فان التنون اذا انفخ ما
 قلب الفاء واذا انضم او انكسرت حذف نحو اصبحت حبرا
 وصبا بنى خير وختم لي بحبر اللهم جعل خاتمة امورنا خيرا وتلك
 بناس من تبعه شر وراخيرا وجعل نونات نقا ايضا محففة
 كانت وتقبل في مواضع النداء منقلبة بالفاء او نحو ذلك
 على نهج الاستقامة وصل على من كلمة شفاعته في حو اقام
 الضلالت كافية عن مفرقة اسقام الجاهل شافية وعلى
 واهجابه وعلى من تبعم من زمرة اجبابه قد استراح من كد

تنون في ما حذف لانه ان التنون لازم في الاصل والحقة
 ليست بلازمة فجعل اللازم مرتبة باقواء اثره على اللاحق
 والمحففة المنفوخ ما قبلها لقلب الفاء كقولك في افرين
 افر يا شيبها لباها التنون فان التنون اذا انفخ ما
 قلب الفاء واذا انضم او انكسرت حذف نحو اصبحت حبرا
 وصبا بنى خير وختم لي بحبر اللهم جعل خاتمة امورنا خيرا وتلك
 بناس من تبعه شر وراخيرا وجعل نونات نقا ايضا محففة
 كانت وتقبل في مواضع النداء منقلبة بالفاء او نحو ذلك
 على نهج الاستقامة وصل على من كلمة شفاعته في حو اقام
 الضلالت كافية عن مفرقة اسقام الجاهل شافية وعلى
 واهجابه وعلى من تبعم من زمرة اجبابه قد استراح من كد



اشرفنا الضيف

الاتحاض لنقل هذا الشيخ من السواد الى البياض العبد الفقير
عبد الرحمن الحامى وثقة الله سبحانه فى وظائف عبودية
للاعراف عن مطالبة الأوفى والأغرضى صخرة التبت
الحادى عشر من رمضان المنتظم فى ملك شهيد سنة
سبع وتسعين وثمانمائة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

الطاهرين

أجمعين

اللهم صل على سيدنا محمد

والعائلة الطاهرة

التي جعلت لنا فيهم

أشرفنا الضيف

عبد الرحمن الحامى

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

الطاهرين

أجمعين

اللهم صل على سيدنا محمد

والعائلة الطاهرة

التي جعلت لنا فيهم

أشرفنا الضيف

عبد الرحمن الحامى

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

الطاهرين

أجمعين

اللهم صل على سيدنا محمد

والعائلة الطاهرة

التي جعلت لنا فيهم

أشرفنا الضيف

عبد الرحمن الحامى

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

الطاهرين

أجمعين

Copyright © King Saud University

جامعة الرياض
المكتبة المركزية - قسم المخطوطات